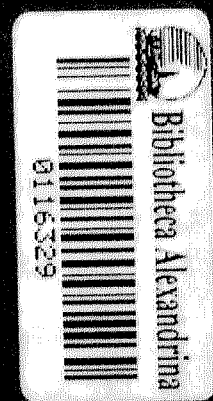


Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





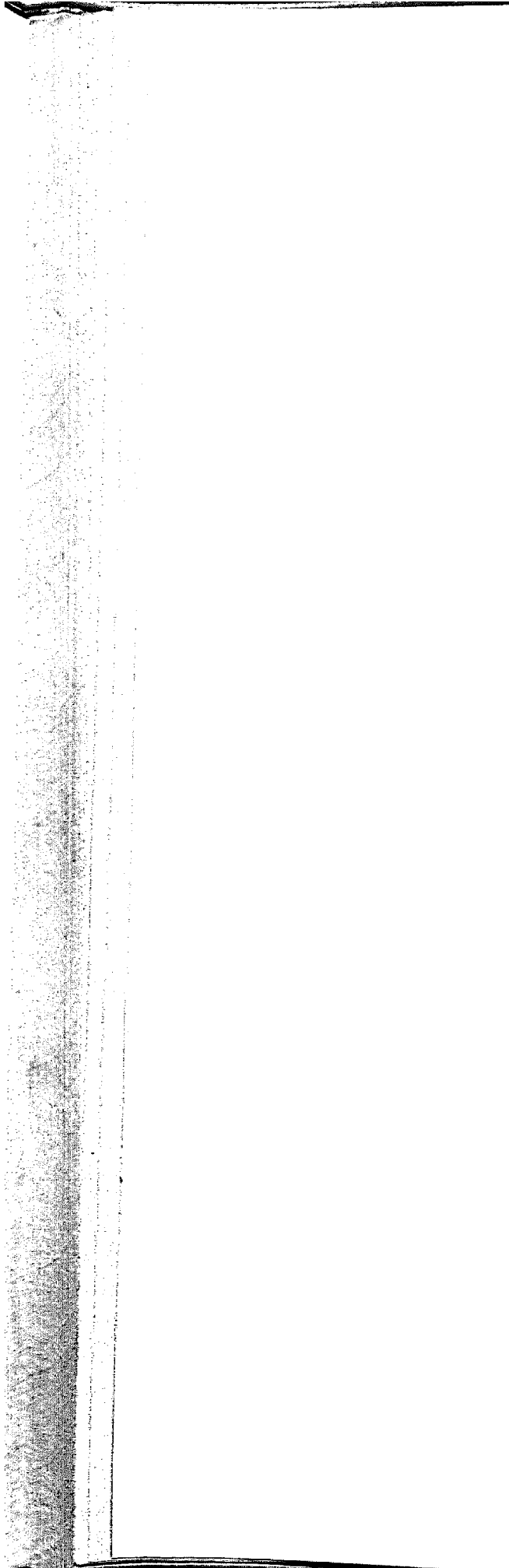
Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

وقفية الأمير غازي للفكر القرآني

THE PRINCE GHAZI TRUST
FOR QUR'ANIC THOUGHT



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)



492.75

492.75

حَاشِيَةٌ

على شرح الفاكي لقطر الندى

تأليف

پس بن زین الدین الحُصی الشافعی
[المتوفى سنة ١٠٦١ هـ]

492.75
ع

وَبِأَعْلَى الصَّخَائِفِ

مُجِيبُ النَّدَائِ إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

General Organization of the Islamic Library, GOAL
الإمام محمد بن إسماعيل بن أحمد بن علي الفاكي

الجزء الأول

الطبعة الثانية

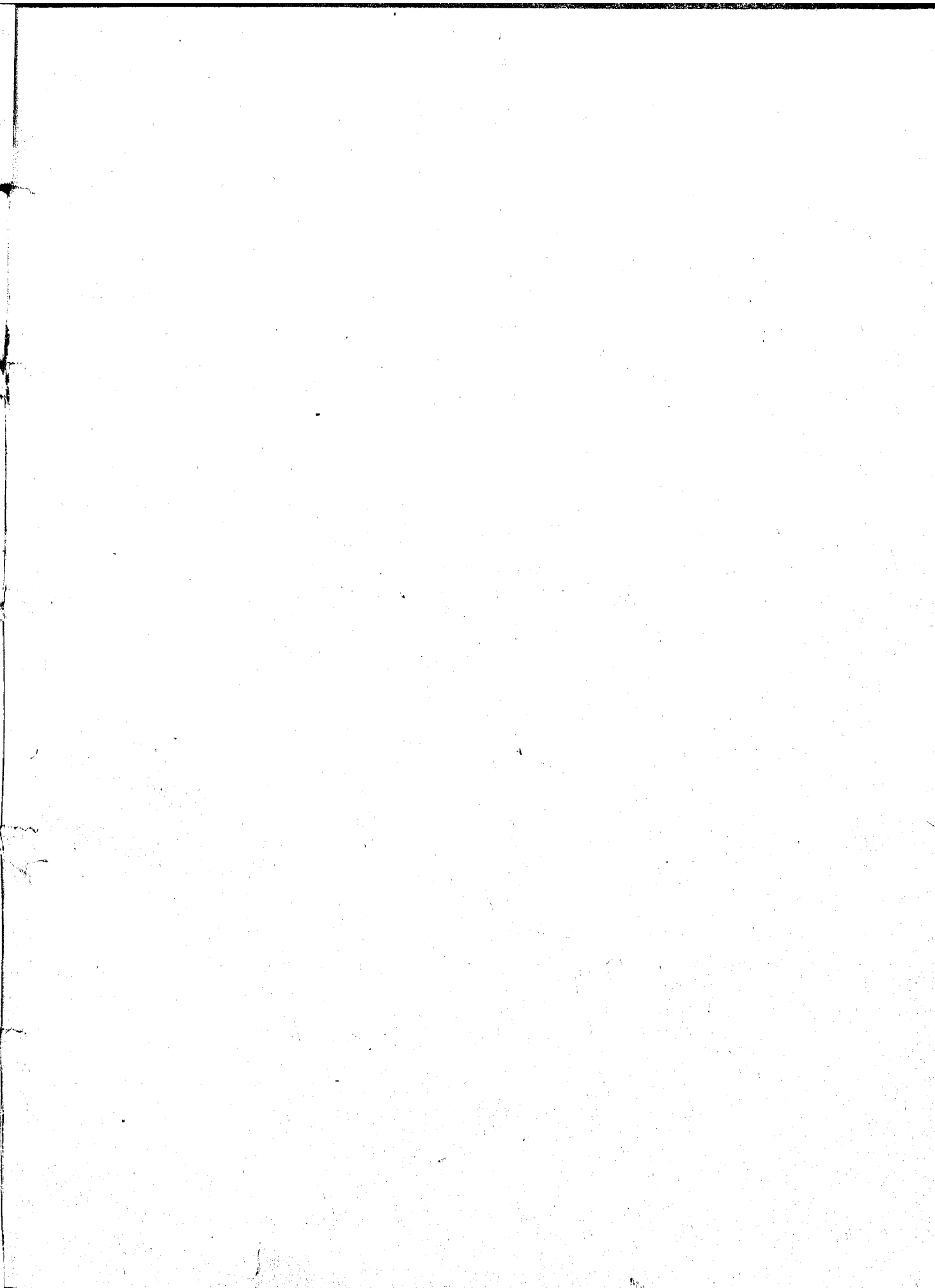
١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م

رقم التسجيل	
رقم الكتاب	492.75
رقم المكتبة	8. P. 12
رقم التصنيف	

شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود أسبى وشركاه - خلفاء



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





« تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ »

(حديث شريف)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا يخيب من نجاه ، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاة : والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ، ونصبه علما تميز الحق من الباطل ، سيدنا محمد واسطة قلادة الأنبياء الكرام ، ودرجة تاج رؤوس الأصفياء العظام ، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام ، ما باكر قطر الندى الفواكه الجنية غب الغمام .
[وبعد] فيقول الفقير لرحمة رب العالمين « يس بن زين الدين العليمي الحمصي » ساعه الله وبلغه ما يتمناه :
إني والله النعم التي لا تحصى لدى العبد ، والمن التي لا يضبطها رسم فضلا عن حد ، ممن دب من العلوم في حجرها وارتضع أفاويق درها ، والتقط من محيط بحرها يتيم درها ، واقتطف من رياضها يانع زهرها واستضاء في أفقها بيدورها وزهرها ، قد ساومتها ببرد الشباب القشيب وصرمت لأجلها كل حبيب ، صبا قلبي نحوها زمن الصبا فما غوى ، وأتاني هواها قبل أن أعرف الهوى ، سيما النحر الذي هو يتيمة قلاذتها وأول جريدتها وبيت قصيدتها ، فقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثه النفيسة ، واستخدمت في صيد شوارده الأعضاء الرئيسة :
ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ، ومنحني بجواهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر ، وأنحني بتحقيقات أبعج من رياض الأزاهر ، أردت جمع ذلك خوفا عليه من الضياع وليعم الانتفاع ، وألحني الله جل جلاله ، وتنزعت عن الإحصاء آلاؤه ، أن أطرز بتلك الفوائد وأرصح بتلك الفرائد شرح القطر للفاضل اللوذعي والديب الألمي « عبد الله بن أحمد بن علي الشهير بالفاكهسي » ومن الله أستمد الصواب في القول والعمل ، والحماية من الزبغ والزلل ، وأسأله بلوغ القصد والأمل ، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير : وخلصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهام الولي العارف بالله تعالى مولانا الشيخ أبي بكر الشنواني رحمه الله آمين ، التي وصل فيها لباب الحال مع أبحاث نفيسة ضممتها إليها وفوائد شريفة نهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل ،



الحمد لله الرافع من الخفض لعزه وسلطانه ، المفيض على من نحاه وقصده سبحانه عفوه وغفرانه ، المغني بوسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند في فعله ولا مماثل في شأنه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجملة ، ونصبه تمييز أحوال

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرافع من الخفض لعزه وسلطانه) لا يخفى ما فيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه ، والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي ، واللام في قوله لعزه للتعامل لا صلة لانخفاض لأن الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد إلا الذات وقد منع بعضهم كما نقله القرآني من قولهم : صبحان من تواضع كل شيء لعظمته ، وقال قوم : يجوز هذا الإطلاق :

قال القرآني : وهو الصحيح : وعظمة الله هو المجموع من الذات والصفات ، وهذا المجموع هو المعبود وهو الإله ، وهو الذي يجب توحيده والتواضع له إلى آخر ما أطال به في كتاب [الفروق] ومنه : وإن أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر ، وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو التهمر والانقياد لإرادة الله تعالى وقضائه فهذا أيضا معنى صحيح انتهى . وبقي عليه أن محل المنع إذا جعلت اللام صلة تواضع ، وإن جعلت للتعليل فهو معنى صحيح ، والعز خلاف الذل والسلطان الحجية والبرهان (قوله المفيض على من نحاه) من أفاض الإناء ملاءه لامن فاض الماء إذا كثر كما يوهمه صنيع الخشي ، وقوله : فكأن الواهب ماء زاد على موضعه فسال من جوانبه لا يأتي إلا مع رفع سبحانه ولا يخفى بطلانه .

وبالحملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بأن اعتبر التشبيه بين الواهية أعنى إصدار الواهب وبين الإفاضة ثم اشتق من الإفاضة مفيض . ولا يشكل إطلاق المفيض عليه تعالى مع أن أسماء وصفاته توقيفية على الأصح ، لأن محل الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وإن خفي على كثير من الناس ، والعمو ترك عقوبة الحرم والستر عليه بعدم المؤاخذه ، والغفران ستر ماصدر من نقص ولا يستدعى سبق ذنب ، ولو قال سبحانه جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله ، وإن كان لما قبله وجه ، وهو أن من شأن الكريم العفو عن المذنبين ، وفي إيراد الصفات مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حياها (قوله المغني بوسع فضله) من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وسعة الشيء كثيرة أجزائه ومساحاته فسعة الفضل كثيرة تعلقاته مجازا ، والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض فهو أخص من الإحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملتي البسمة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء ، بخلاف الصلاة لأنه لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ، والصحيح جوازه بدليل - وسيدا وحصورا - وقيل : لا يطلق إلا على الله ، وقيل : يمتنع إطلاقه عليه وحكي عن مالك . والسيد المتولى للسواد : أي الجماعة الكثيرة ، والذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحلیم الذي لا يستفزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني قريشا هاشميا (قوله بالآيات والمعجزات) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ، ويحتمل أن المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت عند دعوى النبوة أولا ، فالعطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الكثيرة ، وفيه نعمت الجمع بالمفرد ، وهو سائغ في جمع ما لا يعقل ، والأفصح



العباد وبيان أحكامهم من الخل والحرمه ، وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة ، ونعته بصفات الكمال وعطف على الأنام عموماً بإرساله فكان كما أخبر للعالمين رحمة ، ونخص من آمن به فجعل له بدل الحسنه عشرة أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمه ، فحصل لأمته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة ، موصولاً بالسماعه الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقتهين لأوضح المسالك أئمة الهدى صلاة وسلاماً

المطابقة لجمع العاقل مطلقاً بخلاف جمع الكثرة لمالا يعقل فالأصح فيه الإفراد (قوله العباد) جمع عبد ، وهو يقال على ضرب : منها وهو المقصود هنا عبد الإيجاد ، وهو المعنى بقوله - إلا آتى الرحمن عبداً - (قوله وبيان أحكامهم) تفسير تمييز أحوال العباد ، ومن الخل والحرمه تفسير للأحكام ، وشمل متعلقات الأحكام كلها إذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ، ويتناول الصحيح والحرام والباطل بناء على تناول الحكم لها (قوله ونعته بصفات) أى وصفه بها بقوله - يا أيها النبي إنا أرسلناك - الآية (قوله بنطقه) أى بأن نطق صلى الله عليه وسلم بذلك لأن نطقاً مصدر مجرد فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وينبغى تقدير مضاف : أى بخلاق نطقه ، وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل : أى بخلاق الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفاً لله فيتناسب الكلام ، ولعل هذا وجه جعل الخشى النطق متضمناً معنى الجعل حيث قال : أى يجعل الله له ناطقاً ، فهو مصدر مضاف للمفعول (قوله بفصل الخطاب) إشارة إلى القرآن : والفصل : التمييز ، ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول لأنه يتنبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو بمعنى فاصل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ (قوله عموماً) أى عطف عموم أو عطفًا عاماً أو ذا عموم ، فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أى بقوله - وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين - 5

قال السيد الصفوى : لم يهرضوا لبيان نفي الغضب منه ، وقد قصد من بعثته أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم ، وليس يحصر نظراً إلى العموم لا للبعض إذ اللائق حينئذ دخول أداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة ، فيقال : ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين لأنها تدخل على ما أريد إثباته . ويجاب بأن المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتحية ، بل في حكم العدم فانحصر فيها مبالغة ، وبأن المعنى لأجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل ، أو لأجل الرحمة عليهم في الجملة ، ويكتفى في الطلب لإثبات الرحمة (قوله عشرة أمثالها) أى جزاء عشر حسنات أمثالها ، وهذا مأخوذ من الآية الشريفة ، وهى وإن نزلت في الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنه بعشر أمثالها وللمهاجرين بسبعمائة ، لكن الظاهر عموم من جاء وعموم الحسنه وحصر العدد فيما ذكر كما في النهر (قوله فحصل لأمته الخ) دليله - وما جعل عليكم في الدين من حرج - أى ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به ، وقد وضع عن هذه الأمة التكليف الشاقة كقرض موضع النجاسة ، والفوائد جمع فائدة . وهى لغة : ما استفيد من علم أو مال ، واصطلاحاً : ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك ، وسميت فائدة لتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه وسلم الخ) كسر الصلاة لإظهاراً لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمعاً بين الجملة الاسمية والفعلية لإفادة الأولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث ، والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ما حصل له في كل وقت فإن نعمه تعالى لا نهاية لها ، ففيه حذف أو استعمال العام في الخاص بقريظة أن طلب الحاصل غير معقول (قوله المقتهين) أى المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع ، يقال اقتفيت أثره : أى اتبعته ، فهو متعد بنفسه إلى واحد (قوله لأوضح المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاماً) منصوبان



إمام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعتهما وحاكمها أبو عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري رحمة الله عليه ، يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها متمزجا بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليقها في الغالب جانباً فيه الإيجاز الخلل والإطناب الممل حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسميته [مجيب النداء إلى شرح قطر الندى] وباللغة أعتمده وعليه أتوكل

(قوله لإمام هذه الصنعة) بدل مما قبله بدل معرفة من معرفة لتخصيصه بالإضافة لمعرفة فليس على حد - بالناسية ناصية - .
والعلم إن لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصوداً في نفسه وخص باسم العلم ، وإن تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل ، ويسمى صناعة في عرف الخاصة ، وينقسم إلى قسمين : قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب ، وقسم لا يحصل إلا بالمزاولة كالخياطة ، ويختص هذا بالصناعة في عرف العامة (قوله شريعتهما) أي طريقتها وحاكمها تفسير لما قبله ، والمراد نفاذ تصريفه فيها (قوله جمال الدين) قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى ، أو جريا على اصطلاح المؤرخين ، ثم إن الشارح عكس كنية المصنف واسمه على ما في النسخ لأن كنيته أبو محمد واسمه عبد الله (قوله رحمة الله عليه) جملة خبرية لفظاً لإنشائية معنى ، قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه عملاً بما يلزم في مكارم الأخلاق من الغناء والدعاء من الشارح للمصنف لاعتراؤه له بالفضل ، وأتى بها اسمية لإظهار الرغبة في الثبات والدوام ، وخبرية تفاعلاً بالإجابة ، وإن كان الأصل في الدعاء لفظ الأمر (قوله يتكفل) نسبة التكفل إلى الشرح مجازية طرفاً حقيقياً والنسبة الحقيقية للشارح ، ويحتمل التجوز في المستند بجعله مجازاً مرسل أو استعارة تبعية ، وفي المستند إليه بجعله استعارة بالسكتة وإثبات التكفل له تخيلاً ، وتقرير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره (قوله بحل ألفاظها) أي فك تراكمها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك ، وفي الكلام استعارة أصلية لتشبيه الفك بالحل وإطلاق اسمه عليه ، أو مكنية قرينتها تخيلية بأن شبه ألفاظ المقدمة بالأشياء المعقودة التي تحمل وأثبت لها الحل (قوله وتبيين معانيها) الظاهر أن بينه وبين حل الألفاظ عموماً وخصوصاً مطلقاً ، لأنه يلزم من حل الألفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر (قوله متمزجا) حال من فاعل يتكفل (قوله مع الإتيان) أي مصحوباً بالإتيان بما ذكر فمع واقعة موقع الحال وهي قيد في عامل صاحبها الذي هو الضمير المستتر في متمزجا ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في يتكفل فيكون من الحال المترادفة (قوله بدليل المسائل) جمع مسألة وهي الحكم من حيث يسأل عنه أمان حيث أنه يطلب بالدليل فطلب ومن حيث أنه يبحث عنه فبحث ومن حيث أنه يستخرج بالحجة نتيجة ، ومن حيث أنه يدعى مدعى : وقد تطلق المسألة على مجموع القضية ، وعليه فالتقدير أحكام المسائل (قوله وتعليقها) أي المعلى به فهو بمعنى المفعول ، ويصح المصدر وهو ذكر العلة (قوله الإيجاز الخلل) أراد بالإخلال النقص عن القدر الذي يتضح به المعنى المراد ، والإطناب الزيادة عليه :

والظاهر أن نسبة الإملاط الحقيقي وهو إجدات السامة وضجر النفس لا يتعلق بالإطناب وإنما يتعلق بالآتي به في الممل استعارة تبعية (قوله وعليه أتوكل) أي عليه أعتمد لأعلى غيره لأن التوكل هو الاعتماد على الغير .
قال الراغب : التوكل يقال على وجهين : يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى - وعلى الله فليتوكل المؤمنون - ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لأن الحصر إضافي بالنسبة إلى الأصنام ، أو المراد الاعتماد عليه في تحصيل الأسباب وتيسيرها ، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى ، أو أن المقصود بالاعتماد إنما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري ، ومعنى اعتمدته على فلان اعتمدته

دأمين عدد حبات الأرض وقطر الندى :

[أما بعد] فهنا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعية في علم العربية المسماة : [قطر الندى وبل الصدى]
للعالم المحقق والإمام المدقق

على المفهولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ ، وفي بعضها إسقاط وسلم ، فسلاما منصوب
بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويشهد له - فطلق مسحاً - وعطف وسلاما حينئذ على
ما قبله من عطف الجمل (وقوله دأمين) نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما ، لكن يلزم قطع نعت
النسكرة مع أنه لم يسبقه نعت آخر (وقوله عدد حبات) نعت مقطوع كذلك لذلك ولتعريفه بالإضافة إلى المضاف
لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال من ضمير دأمين ، لأن شرط الحال التنكير وجاز إفراده مع أن المنعوت
متعدد لحموده والنعت بالجامد لأنه مصدر لا لأنه اسم عدد :

ونص الرضى على النعت بالجامد إذا كان اسم عدد ، لأن عددا ليس من أسماء العدد : والأقرب أن عددا
منصوب على الظرفية على حذف مضاف : أى قدر عدد فتأمل هذا ، ويحصل للاتى بمثل هذه الصيغة أجر
زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام ، لكن لا يصل إلى مرتبة من عد الصلاة والسلام بذلك
المقدار (قوله لطيف) من اللطافة ، وهى فى الاصطلاح رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن إدراك
ما وراءه ، والمراد أنه مختصر صغير الحجم إذ كونه الشئ شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فأطلق اسم
المسبب على السبب ، ومن قال المراد رقيق لا يهتدى إليه إلا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل ، وكأن العلاقة هنا
اللزوم فى الجملة لأن من شأن رقيق القوام والشفاف أن لا يدرك إلا بنظر دقيق بناء على أنه يكفى فى العلاقة
مطلق اللزوم ، وفيه أن مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ، ثم إن النظر
الذى لا يهتدى إلى دقيق المسائل إلا به بمعنى الفسك ، والنظر الذى يدرك رقيق الحجم بمعنى البصر (قوله على
المقدمة) سماها مقدمة نظرا إلى أنها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما أتى (قوله فى العربية)
أى فى علم العربية كما فى بعض النسخ ، وهو علم يحرز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا أو كتابة ، وينقسم
إلى اثني عشر قسما ، والمراد هنا علم النحو (قوله للعالم) صفة للمقدمة بناء على تجوز أن يقدر المتعلق معرفة :
أى المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعية ، وأل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف
لا موصولة فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمى وبعض الصلة ، وقاعدة أن الظرف كالجمله
بعد المعرفة حال إذا قدر المتعلق فعلا ، ويجوز تقديره منكرا فيكون حالا إذ لا مانع من ذلك هنا وإن
امتنع فى غيره مما يلزم فيه مجئ الحال من المبتدأ على ما فيه ، ويجوز أن يكون ظرفا لغوا للمقدمة وإن لم يرد بها
معنى مصدرى على ما جوزه بعضهم من إعمال القصة والبناء والخبر فى الظرف غير مراد بها المصدر خاصة لتضمنها
معنى الحصول والكون (قوله المحقق) من التحقيق وهو إثبات المسائل بالدلائل القطعية ، ويطلق على العلم
بالأشياء على ما هى عليه ، وعلى بيان حقيقة الشئ على الوجه الحق (قوله والإمام) من أمك : أى صار أمامك :
أى قدامك ، وهو المقتدى به والمتبع ، ويقال آم بهزرة ممدودة وميم مشددة ، وأصله آم كضارب فأدغم
الميم فى الميم للتماثل وجمعه إمام ، فإمام يكون مفرداً وجمعا كما فى القاموس ، فلاحاجة إلى ما تكلفه بعضهم فى قوله
تعالى - واجعلنا للمتقين إماما - (قوله المدقق) من التدقيق وهو إثبات دليل المسألة بدليل آخر فى ذكره بعد
الحقق ترق : ويطلق على إمعان النظر والغوص على الغوامض ، وعلى بيان حقيقة الأشياء على وجه الدقة



وإليه أضرع وأتوسل أن ينفع به طالبه ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز بجنات النعيم ، وأن يبلغني أحسن الأمل وبوقني في القول والعمل إنه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره .

مقدمة

اعلم أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل ، ينبغي له أن يتصور أو لا حقيقته بحمدّه أو رسمه ليكون على بصيرة في طلبه ،

على الله بواسطة فلان (قوله وإليه أضرع) أي أدعو بخضوع وذلة قاصداً إليه لأن الضراعة لغة الذلة والخضوع ، وقد تكرر استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر إطلاقه في السنة أهل الشرع مراداً به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفع) قال الراغب : النفع ما يستعان به في الوصول إلى الخير وما يتوصل به إلى الخير خير وضده الضر قال تعالى - ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً - (قوله لوجه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة (قوله الأمل) أي الرجاء ، يقال أملت الشيء مخففاً أملته بمد الهمزة كأكل يأكل ، وأملته بالتشديد أومله : أي رجوته (قوله إنه خير) بكسر هـ إن على أنه تعليل مستأنف ويصح الفتح أي لأنه ، والموفق لا يطاق على غيره تعالى فخير أفعال تفضيل على حد - أحسن الخالقين - أو بمعنى صفة مشبهة ، وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال : لأن النفع لا يكون إلا بالتوفيق والإعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق ، أو علة لاختصاص السؤال به (قوله ولا مأمول إلا خيره) أي مرجو وخير «لا» محذوف ، وخير مرفوع على البدلية من محل اسم لا ، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البديل من اسمها لأن لا إنما تعمل في نكرة منقبة ، وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أتى به لزيادة الاهتمام واستدرار الإصغاء إليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن وإلا فالعلم بكل مافي الكتاب مطلوب ، وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك في معانيه لا البديل لأنه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف المعارف في معنى النكرة ، ونحو - لئن أشركت ليحبطن عملك - وما أشبه ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصوداً بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب ، وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هوله كما ظن (قوله الخوض) أي المشروع (قوله على الوجه الأكمل) ذكروا أن للشروع مراتب أصلية شروعية يتوقف على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما على نزاع للدواني في ذلك ، وشروع على بصيرة ويتوقف على مافي الشرح ، وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخرى كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه .

والظاهر أن مراد الشارح المرتبة الأخيرة فكان عليه أن ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينافي وجوب تصور ذلك عليه (قوله بحمدّه أو رسمه) أي بأحدهما ليمتاز عنده فيصح توجيهه إليه .

وفي قوله بحمدّه إشكال لأن معرفة الحد لا يمكن إلا بعد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحدود عن القطب ، ويجاب بأن ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ذلك فليتأمل (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الإبصار ، ويحتمل أنه مصدر بمعنى تبصر إذ لو تصور به بأمير عام ككونه شيئاً نافعاً شمله وغيره (قوله في طلبه) أي الشروع فيه ، وأما العطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلاً بالتصور بوجه ما ، فإن طلب



فإن من ركب متن عمياء خبيط خبيط عشواء، وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له ، وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث :

فحد هذا العلم الذي نحن بصددده علم بأصول يعرف بها أحوال أو أواخر السكلم إعرابا وبناء ، وموضوعه

مالم يعلم بوجه محال (قوله متن عمياء) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر أعضائه ، ويستعار لأصل العلم وهو أمهات مسائله إذ به تنقوم نكته ولطائفه ، وإضافة متن إلى عمياء بيانية : أى ركب طريقة لا يهتدى سالكها لأن الأعمى لا يهتدى غيره للطريق ، وقيل عمياء صفة لحذوف : أى متن ناقصة عمياء ، والعشواء : ناقصة في بصرها سوء تخطي مرة وتصيب أخرى ، وأضاف الخبيط للراكب وإن كان صفة للناقصة على تقدير حذف موصوف عمياء لأن فعل الدابة يضاف لراكبها ، ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه في الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العمياء بالكلمة للمقصود أن خبيط العشواء أشد لعدم توقيها في الحركة ، ووجه الشبه هنا هو الخبيط إذ التقدير خبيطاً مثل خبيط العشواء فوجه الشبه في المشبه به أظهر (قوله وأن يعرف موضوعه) غير أولاً بالتصور وهنا بالمعرفة إشارة إلى أنه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه ، والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء لذاته كالحقوق الإدراك للإنسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز لللاحق للإنسان لأنه جسم ، أو مساو له كالتكلم لللاحق للإنسان لأنه ناطق ، أو لأمر خارج عنه مساو له كالحقوق التعجب للإنسان لأنه مدرك .

وأما ما يلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم ، أو أخص كالضحك العارض للحيوان لأنه إنسان ، أو مبان كالحرازة العارضة للماء بسبب النار فأعراض غريبة ، ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث : اسم وفعل وحرف ، أو على جزئه نحو الكلمة إما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو : الحروف كلها مبنية ، أو على أعراض النوع نحو العرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور (قوله وأن يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله : الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم أولاً أن لذلك العلم فائدة ما وإلا لا تمتنع الشروع فيه كما بين في موضعه ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم وإلا لكان شروعه فيه وطلبه يعدان عيشاً عرفاً وبذلك يفتر جده فيه قطعاً ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم إذ لو لم تكن إيها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله عبثاً في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فإنه تكمل رغبته فيه ويبلغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى : وبه يعلم حكمة قول الشارح : وأن يعرف دون يتصوره ، وتعليقه يدل على أن المراد أن يعرف أنها فائدة معتد بها ، وأما معرفة أن له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وإن نوزع في ذلك فهى مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول الخ) المراد بالعلم هنا الإدراك كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله بأصول ، وأتى بالباء لأنه يقال علمه وعلم به أو ضمنه معنى الإحاطة وهى جمع أصل ، وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة ، والمراد بأحوال الأواخر الأمور العارضة له ، وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها .

وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الأواخر من أبنية السكلم ، وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الآخر فأخرجه بقوله إعراباً وبناء ، ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها

الكلمات العربية لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية ، وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستغناء على فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض .
ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية ، وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه ، بدأ المصنف ببيان الموضوع ، فقال بعد الابتداء بالبسملة

إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجودها لا نهاية له محال ، فالاستغراق عرفي والمراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل ، وعبر أولاً بالعلم وثانياً بالمعرفة لأن الأصول أمور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتتعرف أحكامها منها والأحوال أمور جزئية ، ومن عادتهم استعمال العلم في الكلمات والمعرفة في الجزئيات ، وهذا تعريف للنحو باعتباره في نفسه ومن حيث إنه علم من العلوم :

وأما تعريفه بالقياس إلى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في المقال من حيث تأديته أصل المعنى .

واعلم أن العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور ، وأنه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وإنما يغير المعلوم بالاعتبار ، فالصوره باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم اندفع ما أورده التقى السبكي من أن القصد من الحد تصور الحقيقة ، وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشأ عنها مع بقائها على جهاتها فالعلم فيه مجهول ، وإن كان المعلوم معروفاً بقي أن معرفة الأحوال إعراباً وبناء لا تنافي معرفة غيرها فلا يرد أن النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدي والوزوم ، ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر أن غيره ليس من النحو بل تنمة أو لرجوعه إليه كما يعلم بتدقيق النظر (قوله لأنه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لأن للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ، ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم قيد بالحيشية وتخصيص الحركات بالذكر لأنها الأصل ، وإلا فالحروف مثلها وبالبحث المذكور لما مر آنفاً (قوله ولما كان الخ) بيان لسبب إيراد تعريف الكلمة في مفتتح هذه المقدمة ، ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لأن كتابه للصبى الذي لا يكون تحصيله إلا قسرياً فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لما والمراد بداءة عزفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات إن أراد بدء كتابه الذي منه البسملة ، فإن أراد بدء مسائل كتابه فالبداة حقيقية (قوله ببيان الموضوع) إن أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك ، وإن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع النحو في نفس الأمر بذكر تعريفه الذي هو من قبيل المنادى لم يناسب سوق الكلام لأن الذي من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر . ثم إن الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لأن البحث في النحو عن الكلمات في حالتها الاجتماعية والانفراد ، ولهذا قال بعضهم في هذا المقام : وإنما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لأن النحو يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ما تتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما ، وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه .

لكن قال العصام في شرح الكافية : ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر ، وأما البحث عن حال الكلام إن كان مراداً للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحيث كان الأولى تعريف الجملة لأن البحث عنه إنما يقع المذكوراً بلفظ الجملة لا الكلام ، وإن كان الكلام أخص من الجملة



تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أثير » أي أقطع : (الكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى - كلاً إنهما كلمة هو قائلها - وكلمة الله هي العليا - وتمت كلمة ربك - وهو من إطلاق الجزء مراداً به الكل: واصطلاحاً (قول) أي مقول تحقيقاً

فالبحث عن الكلام خفي إلا أن يجعل بعض المباحث راجعاً إليه ، كأن يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بأنه يجب أن تكون كم في صدره :

وبالحملة يجب تعريف الجملة أيضاً لأنها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف ، فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى . وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام في قولهم الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه ليس بحثاً نحوياً محضاً ، ولهذا لم يذكره في الكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه علة للإبتداء، فإن جعل كل علة فالترك علة لما تضمنه الإبتداء من الإتيان إذ الخاص يستلزم العام ، فلا يرد أن التبرك في البسملة لا يتوقف على الإبتداء (قوله أفصح) لا يخفى أن المحدث عنه بالفصاحة إنما هو الكلمة لا جراتها لأنه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها ، وإنما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصرف بهما ، فلا يرد أن الفصاحة إنما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، ومعنى كون ذلك اللفظ أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة تقال للجمل المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحاً قول الخ ، والمراد بالحمل الجنس الصادق بالجملة والأكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع، والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا الإطلاق مجازي كما يأتي فلا وجه لإنكاره وإن كان المنكر كونه حقيقة فلم يبدئه أحد ، ويقال أيضاً لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقي ، ولهذا سكت عن بيانه لأنه علم من ذكره الإطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة مساو للاصطلاح (قوله وهو من إطلاق الخ) فهو مجاز مرسل :

وقيل إن الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيهاً بالكلمة فأطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية، وعلى كل فالعلاقة تفيد أن إطلاقها على الحمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر التقييد: وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة وأقول: ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الإفادة إذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى، كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به أتم ، ولا فائدة في الكلمة وإنما الارتباط بين حروفها (قوله قول) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لأن من شروط المطابقة أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق أي مقول إلا أنه مصدر ، ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتبار حاله المنتقل إليها على أن الرضى صرح بأن القاء لاتلحق من المصادر إلا ما وضع وصفاً ثم إن البناء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث :

قيل الجمع بين لام الكلمة وإن كانت للجنس لا للعهد وتعرفها تعريف المعروف بناء على أن الجنسية كالعهدية لا تدخل إلا على ما حصل معناه في ذهن السامع : ويرد بأن اللام إنما تقتضي التبعين في ذهن السامع من وجه وهو تعين اللفظ لا مطلقاً فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريقي التعريف الاسمي ثم تغاير



مهملًا كان أو مستعملًا ، فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع ، فكل قول لفظ ، ولا يتعكس بالمعنى اللغوي ؛ فمخرج بالقول غيره كالدوال الأربع وهو الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى ، وصح الإخراج به وإن كان جنسا لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما تناوله عموم فصله ، والقول مع فصله الذي هو (مفرد) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه ، وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد ، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي :

وأجيب بأنه تدقيق فلسفي غير ملتفت إليه عند الأدباء ، وإنما قيد بالإنسان تقريبا لتصوير اللفظ من الفهم . واعتراض بأن أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور : وأجيب بأن اللفظ المعرف الاصطلاحي والتلفظ المعرف بمعنى إيجاد اللفظ أي الكلام اللغوي المعلوم لكل أحد ، وبأن هذا شرح لمفهوم اللفظ لا ماهيته . لا يقال وجود اللفظ محال لأن الحروف لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء ، والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور : لأننا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معا ، ودور المعية جائز كما في الإضافات فإن أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس (قوله مهملًا كان أو مستعملًا) المهمل الذي لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل إلا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكبة العدول ، ودعوى أنها الاختصار في مقابلة من غير إبهام لأن مهملًا أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأبصار (قوله المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على أن المعنى ما يعنى من الشيء أعم من اللفظ وغيره ، والمشهور أنه ما يعنى من اللفظ أي ما يمكن أن يعنى أو ما يعنى بالفعل ، ونبه بهذا على صحة الإخراج وأن المعنى خرج مما يتناوله المفرد ، ويؤيده قوله بعد وصح الإخراج الخ فذكر الإخراج صحيح ، وقول الجاهل : والدوال الأربع غير داخلية في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها ، وكذا قال المصنف في شرح للمعجزة ، وذكر أن بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار إليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فتفتن (قوله وإن كان جنسا) فإن قيل : مقتضى كونه جنسا أنه جزء للكلمة ولا شك أنه اسم لقبوله علامات الأسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئي متنافيان لحمل السكلي على الجزئي دون الجزء ؟

قلت : القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لأن الفصل جزء ، وبهذا الجواب يسقط أن فرد الشيء لا يكون جنسا له لأن الفرد خاص (قوله عموم من وجه) أي وخصوص من وجه ففي الكلام اكتفاء (قوله والقول مع فصله الخ) الظاهر أنه لا يمتنع تركيب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل أن ماهية الإنسان مركبة من الحيوانية والناطقة ، وذكر المناطقة أن الناطق يقال على غير الحيوان كالمملك لأن الحيوان يعتبر فيه النمو والمملك لا ينمو ، نعم نقل عن إمام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح المناطقة . ثم إنه يرد كون الكلمة ماهية اعتبارية أنها قول والقول موجود في الخارج ، ويجب أن القول يكون مسموعا ومخيلا وبأن القول يعتبر فيه الوضع وهو من الأمور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قوله كذلك) أي بينهما عموم وخصوص من وجه ، وفيه نظر ستعلمه (قوله ما لا يدل) أي لفظ موضوع لا يدل لأن هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ الموضوع ، ويدخل فيه عندهم الأعلام المركبة ، والمحققون من النحاة على



أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملقوظ ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا كان أو غير مفيد ، واللفظ ما يتلفظ به الإنسان

المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع ، والحمل لا يقتضى المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لأنه شئ من المحكوم به محكوم عليه .

وأما الجواب بأن المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق وإنما يجرى في القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ما نحن فيه هذا :

والحق أنه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتي قريبا ما يتعلق بذلك ثم إن اختلاف لفظ المعرف والتعريف بالإفراد والتركيب لا ينافي أن مفهوما واحدا ، فلا يرد أن المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شئ من المفرد بمركب (قوله أو تقديرا) أى كالضمائر المستترة ، وإطلاق القول عليها وإن كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد ، وتسمية ما في النفس قولا في - وأسروا قولكم - ويقولون في أنفسهم - لغوية ، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح ، والقول فيه لا ينطلق على ما في النفس فلا اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ الخ) المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى ، فلا يرد أنه يلزم كون القول أعم من اللفظ لأنه خاص بما يخرج من الفهم فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله ، وذكر اللفظ وإن دل عليه الموضوع بناء على أن الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى لا تخصيص شئ بشئ بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني لفظا كان أو غيره ، لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف على أن اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذا في الوضع بناء على تجريده عنه ، وخروج بالموضوع المهملات والألفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الطبع الموضوع لغرض التركيب . وأورد أن معنى نكرة في موضع الإثبات فيلزم أن لا يكون المشترك قولا . وأجيب بأن الموضوع للمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يتلفظ به الإنسان) أى حقيقة ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستترة ، فإنها كما قال الرضى ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب ، ومراده أن المستتر ليس بوجود أصلا بل اعتبارى محض كيف والاستتار هو الإخفاء تحت شئ أو جوفه ، والأصوات أعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف وإنما خص الحرف والصوت بالذكر إذ لا احتمال لغيرهما ، وهذا ظاهر جدا لكن خفي على بعض فظن أنه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أى مقولة هو ، وعلى بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت فإطلاقه أنه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى .

ثم فيه أن ما ذكره من واجب وممكن إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتبارى الذى جعله النحاة جزءا للكلام كما اعترف هو به في قوله إذا رجع الضمير إلى الصوت ، والأمور الخارجية لا تسكون جزءا من الكلام ، ومنه أيضا كلمات الله والملائكة والجن :

وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر أنه مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان أو من شأنه أن يتلفظ به الإنسان . وأورد عليه أن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره .



زى د ه وكل منها لا يدل على معنى ، وليست أجزاءه الزاى والياء والذال خلافا لما في الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاءه ، ومسمياتها لا تدل على معنى وإنما يقال لها حروف المباني ، وتطلق بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال كما صرح به العلامة ابن أبي شريف في حاشيته على الحلى ، وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد .

وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل مستقل لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المتفاعلة ، فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها .

أنها مركبات وبذلك يصرح كلامهم في مالا ينصرف ، والمفرد عندهم الملفوظ باللفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على إعرابين وإنما كانت مفردات عند المنطقي لأن نظره في المعاني أصالة .

وبما تقرر علم أن المفرد من أقسام اللفظ في الاصطلاحين ، وعلى هذا يشكل قول الشارح إنه ينفرد عن القول فتدبر ، وإضافة جزء من تعريف المفرد والمركب للعهد النهني بالاصطلاح البياني فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء في تعريف المفرد نكرة في سياق النفي فيفيد العموم بخلافه في المركب فإنها في الإثبات ، فالمعنى أن المفرد مالا يدل شئ من أجزائه والمركب ما يدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لأن العين مثلا لا تدل ، والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو أن قيد الحيشية مراد في تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وإن دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء .

وقد صرح السيد بأن اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة لقيد القصد ، وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضح أو حين استعماله في المعنى فلا يلزم عليه أن لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أو لا يكون مفردا أيضا (قوله زى د) صوابه زهيه ده بإلحاق هاء السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما في الشرح) يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف : أى مسمى الزاى والياء والذال على أن الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه أو به إلا لتقرينة (قوله فكل منها لا يدل) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الأعداد (قوله حروف المباني) سميت بذلك لأن الكلمات تبنى وتركب منها (قوله حروف المعاني) سميت بذلك لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ، ودعوى اختصاص القطب بذلك إن صحت فلا تدل إلا على أنه الفائق في أهل عصره ، ولا تدل على أنه جمع جميع أقسام العلوم على أنه لو سلم أن ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح (قوله على الحلى) أى كتابه أو سماه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كألف ضارب ، وعلى هذا لا يرد أن الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها .

واعترض البدر الدماميني على ابن مالك بأن المشهور أن المستقل ما ليس مفتقرا إلى غيره فتفسيره بما ذكره مخترع لم تنصب عليه قرينة لا ينبغى مثله في مقام البيان ، وبأننا لانسلم أن شيئا ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته ، وبأن تعريفه للمستقل يقتضى توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ، ولا شك أن معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كحروف المضارعة) الإضافة للملابسة :



وأسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح إليه الرضى من أنها مع ماهى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجى ، وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ، ولكن خالف في تعريف الكلام فعبّر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة إلى اللفظ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره ، والقول وإن أطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد أولى :

وقدم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبيعا فقدم وضعها ليوافق الوضع

أى الحروف التى هى سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التى تزداد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جنح إليه الرضى) أى مال إلى مثله بمعنى أن المصنف جنح لمثل ذلك فأسقط ذلك القيد لاقتضائه أن تلك الأبعاض غير كلمات حقيقة وليس كذلك وإنما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج ، وبهذا يتدفع أن الرضى إنما ذكر اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل إسقاط المصنف به هذا. والأقرب أن المصنف إنما أسقطه لأن الأبعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدمامينى والسيد فهى خارجة بقيد القول (قوله على آخره) أى آخر ماهى فيه ، وهذا ظاهر فى الأبعاض المذكورة فى الشرح لافى المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت السكاف فى كلامه ، وصرح بهما غيره فإن الإعراب لم يجعل فيهما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ماهى فيه .

وذكر الرضى من الأبعاض التنوين ولام التعريف ، ولا يخفى أن الإعراب فى نحو الرجل إنما هو للجزء الثانى الذى استحققه لالمجموع المركب منه ومن الحروف الأول . ولما كان أصل الاسم الإعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ألا ترى إلى سقوطه فى الوقف وفى الإضافة ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التانيث ، وإنما لم يدر الإعراب على نون التوكيد على القول بأن الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها للتنوين والإعراب قبل التنوين لاعليه ولمشابهتها له تقلب ألفا فى نحو - لنسفا - (قوله للاستغناء عنه بتعبيره بالقول) فيه أن دلالة القول على الوضع إن سلمت التزامية مهجورة فى التعاريف (قوله لاغير) أى لاغير الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان نخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لإخراجه (قوله ولكن خالف) لاموقع لهذا الاستدراك لأن مخالفته فى تعريف الكلام لا تنافى أن إسقاط الوضع فى تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غاية أنه يحتاج إسقاطه فى تعريف الكلام لنكته ، والاستدراك إنما يتجه على نكته اختيار القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لو قال لهذا ولكونه جنسا الخ أفاد أن الإيثار لأمرين إذ لاشك أن إغناؤه عن قيد الوضع يمكن أن يكون علة لإيثاره ككونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة إلى اللفظ) قد يقتضى هذا أنه جنس متوسط ، والظاهر أنه قريب كما صرح به فى الشرح ، نعم اللفظ متوسط لأنه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول (قوله بطريق الاشتراك) إن أراد بحسب الاصطلاح فمنوع لأنه لا يطلق فى الاصطلاح حقيقة إلا على اللفظ المخصوص وإطلاقه على غيره مجاز ، وإن أراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى ، وبهذا يعلم أن التعبير به أولى من اللفظ وأما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكفي لأنه قد يقال القرينة تدل على أن المراد باللفظ الموضوع إذ هى قرينة المقام فيهما فتدبر (قوله وقدم تعريف الكلمة) قد يقال لاحاجة لنكته لتقديمها فقد أسلف أن المصنف بدأ بها لأنها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والجزء مقدم على الكل طبيعا) الأقرب



الطبع ، ومن قدّم الكلام فلأنه أهمّ إذ به يقع التفاهم والتخاطب ، واللام في الكلمة كما قال الرضي لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة ، فلا تنافي التاء التي للوحدة :

أن طبعاً صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة ، والمقدم طبعاً إنما يجب أن يتقدم وضعاً إذا كان المقدم والمؤخر موضوعين ، أما إذا وضع أحدهما وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب ، فاندفع ما قيل كان الوجه أن يبدأ بتعريف القول لأنه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم الكلام (قوله إذ به يقع التفاهم) أي فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد وأورد أن الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في التعداد ، وأجيب بأن الغالب في المقاصد التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كائن أو مستعمل لماهية هي جنس الكلمة : أي للإشارة إلى المفهوم السكلي المدخوله لأفراده ، وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعني أن مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ، ولم يرد بالجنس والمساهمة معناهما المنطقي ليرد أنهما لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول بأن الجنس والماهية قول مفرد ، واختار كونها للجنس لأنه الغالب في التعريف وما قيل إنه لكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه أن من جعلها للعهد أراد الكلمة المستعملة عند النحاة ، والمراد مفهومها السكلي لأفرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس :

وبه يندفع قول بعضهم لا مسأخ للعهد للزوم كونه حصّة من الجنس ، وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ أن يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ، وبجعل آل للجنس علم أن قوله الكلمة قول مفرد طبيعية مستلزمة للسكلية لا مهملة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد وهو أن كل كلمة قول مفرد ، وقولهم إن الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص بمسائل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا ، والقول بأنها محصورة كلية مبنية على أن أُل للاستغراق هذا. والحكم بأن ما ذكر من القضية بأي نوع مبنية على أن المعرفة محمول على المعرفة وفيه خلف ، فشى السعد على أن المعرفة محمول على المعرفة حمل مواطأة يجعل المعرفة موضوعاً ذكرياً لا حقيقياً إذ المقصود بالتعريف المفهوم ، والموضوع الحقيقي للمعرفة الأفراد كما أشار إليه الخفيد بقوله حملاً بحسب الظاهر لا الحقيقة ، وأنكر السيد الحمل وقال : إن التعريف تصوير محض لا حمل فيه. وأجاب الدواني بأنه لا يلزم من كونه تصويراً محضاً انتفاء الحمل فإن المقصود من السكليات التصوير مع أنها تحمل ، وعلى كلام السيد فإنما أعطى المعرفة أو أجزاءه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر (قوله من حيث هي هي) الضميران فيه عائدان معاً على ماهية الجنس لكن الأول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها : أي من حيث إن الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي التاء الخ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة :

وحاصل الجواب أن اللام للجنس لا للاستغراق ، ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصال الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدلي ، والتحقق أن التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة في كونها أفراداً بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معاً فرد هذا المفهوم ، وهذا لا ينافي الكثرة التي يستندعها الجنس : وهذا وقد قيل لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق إلا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعي لإرادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندي ، أو الجنسية كما قاله الجاهي :



والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر على أن الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا لأنه كلمة (وهي) بالاستقراء والتسمة العقلية ثلاثة (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها ، لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، ولأن الكلمة

والمعنى جميع أفراد هذا النوع أو هذا الجنس وهو محل نظر لأن الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في نحو دحرجة واستخراجة ، وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم ، نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ، ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو البعض ، وإنما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ، وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الخلاف وكما بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن إرادة الوحدة بقريظة آل فجمع بينهما كالمجمع بين العام ومخصبه واللفظ الدال على الحقيقة وقريظة الحجاز وإلا كان معنى آل الاستغراقية جميع الأفراد لا كل فرد فرد بدلا عن الآخر ، وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثاني ، وإذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منافاة إذ لا تنافي بين إرادة الواحد وبين إرادة كل واحد بدلا عن الآخر فإن الثاني يستلزم الأول والملزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ، ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف (قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه إما بحسب الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم إلى الموجود والمعدوم ، فإن المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق إذ لا معلوم إلا وهو متحقق وهو مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد إلى الكلمة باعتبار مفهومها ، ومفهومها ينقسم إلى الثلاثة لأن القول المفرد ينضم إليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم إلى مفاهيم فالواو ليست بمعنى أو إذ هي منقسمة إليها لا إلى أحدها فاندفع أن الضمير إن عاد للفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون إلا اسما أو إلى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح هي وإنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لأنها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ :

وفي إطلاق أن المعنى ليس بلفظ نظر لأن المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الأفعال وأسماء المصادر فإن معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر ، بل الكلمة فإن معناها لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر ولا حاجة لتقدير العامل ، بل يكفي فيه رائحة الفعل ، وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر ، بل لأن التقسيم من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لأن الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضي إلا ضم القيد إلى مفهوم ما يطلق عليه المقسم :

قال بعضهم : والأغلب أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الأقسام والحصر إما عقلي بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم التسمة بالانحصار ، وقد يكون استقرائيا يحتاج في الحكم به إلى التبع للأقسام ، وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبية أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) إشارة إلى أن مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لأن الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة لا إلى أحدها فيكون العطف مقدما على الحمل ، وإنما أعرب كل جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع لتعذر إعرابه ، وكون إعراب بعض

(٣ - يس - فاكهي - أول)



إما أن تدل على معنى بنفسها أولا والثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا والثاني الاسم والأول الفعل ، وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم السكلي إلى جزئياته كاتقسام الحيوان إلى إنسان و فرس ، ومن جعلها

دون آخر تحكما ، وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة إلى أنه محذوف وهو الخبر ، وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه ؛

وقدر قدر بعضهم الخبر لدفع ذلك وقال التقدير وهي منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف أي وهي صادقة على ذلك فإن الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي أعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل لأنه يصير من حمل الخاص على العام ، بقي أن الضمير إذا كان مفاده مذكرا وخبره مؤنثا أو على العكس كان رعاية الخبر أحسن فكان الأولى وهو ويمكن أن يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع هذا أيضا فتدبر (قوله إما أن تدل) هو بتأويل المصدر خبر إن واسمها الكلمة فيصير المعنى لأن الكلمة إما دلالتها على معنى في نفسها أولا ، وهو غير مستقيم لأن المصدر لا يحمل على الذات فلا بد من تقدير مضاف إما من الاسم أي لأن حال الكلمة أو دلالتها ، أو من الخبر أي لأنها ذات دلالة ؛

ورجح هذا بأن الضرورة إنما نشأت من الخبرة لأليق التأويل فيه ، ولأن تقدير الحال والدلالة لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بأن الثاني اسم وفعل ويحوج إلى صرف قوله الثاني الحرف وأخواته عن الظاهر ، ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول لأن حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ، وعدم صحة الحمل على الثاني لأن دلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها ؛

وقيل أن تدل بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر إن أي لأنها إما دلالتها على معنى في نفسها ثابتة أولا ، ويجوز أن يجعل الحمل من باب الإسناد المجازي أو يكون المصدر لمؤول مؤولا باسم الفاعل فلا تقدير ؛

على أن السيد فرق بين صريح المصدر والفعل المؤول به لأن من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل والثاني يرتبط به من غير حاجة إلى شيء منهما ، وسيأتي ما يتضح به معنى هذا التقسيم في حدود الكلمات الثلاث (قوله على معنى في نفسها) أي بحيث كونه يفهم منها معنى بحسب الوضع بأن يكون تمام الموضوع له أو جزؤه فشمع الفعل لأن المعنى الذي يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه وإن كان بعض أجزائه ، وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه ، وكذا الزمان على ما سيحجى (قوله أولا) أي أولا تدل على معنى كذلك أو التقدير أو تدل على معنى لا يكون بنفسها بل بغيرها والمراد أن لا تدل إلا به بأن يحتاج فهم المعنى إلى ذكر متعلق مخصوص لا يحذف إلا نادرا كما في الحروف الجوابية ، وهذا وجيه وإن كان غير مشهور لأن العبارة عليه نص في المقصود وهو ثبوت الدلالة وأن لا يكون المعنى بنفسها بخلاف الأول ، فإن لا تدل على معنى بنفسها يحتمل نفي الدلالة مطلقا لكن يحتاج إذن إلى قيد فقط لأن الفعل يدل على معنى لا بنفسه وهو النسبة (قوله الثاني الحرف) استثناء كأن سائلا قال ما الأول وما الثاني فقال الثاني الحرف ؛

وقوله والأول الخ معطوف على الجملة الاستثنائية ، ولك أن تعطف أولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فيما بعده ، وذكر بعض الأقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكا لطريق الاستثناء البياني للمبالغة والعطف على الأصل (قوله من تقسيم السكلي الخ) سبق معنى التقسيم ، والسكلي الذي يشترط فيه كثيرون ، واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا ، والجزئي قسيمة ، والسكلي المجموع من حيث هو مجموع ، والجزء بعض الشيء ، والسكلية



أقساماً للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كأنقسام السككنجيين إلى خل وعسل :
وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينها ، وقدم الاسم
في الذكر للإخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه ، وآخر الحرف لعدمهما فيه :

ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق الالتزام ، ويقابلها الجزئية وهي
الثبوت لبعض الأفراد ، ويكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قيل إن كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة
مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لأن الواو توجب الجمع ، ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل
إلى أجزائه إذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على المجموع فلا يصح إطلاق
المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكل إلى جزئياته فإن الواو فيه لمطابق الجمع الإفرادي الثابت
في كل فرد ، لأن مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركاً فيصيح إطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة
(قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح المتقدمة بأن تقسيم الكل إلى أجزائه يتوقف على صدق المقسوم على
جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال انتهى : فهي ليست
أقساماً للكلام بالمعنيين :

وقول بعضهم الكل إنما ينعدم بانعدام جزء حقيق لا اعتباري إنما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام على
الحرف لأنه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفى (قوله صدق اسم المقسوم) الأولى المقسم والصدق في المفردات
بمعنى الحمل ويستعمل بعلى ، وفي القضايا بمعنى التحقيق ويستعمل بنى ، والتقسيم ضم قيود إلى أمر مشترك ليحصل
أمر متعدد هي أقسام له ، وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكل الأعم يسمى قسماً وبالقياس إلى الأخص
الحاصل من ضم قيد آخر قسماً ، والكل الأعم بالقياس إلى تلك الأمور الخصوصية مقسماً ، والتقسيم الذي أقسامه
متباينة كما نحن فيه حقيق وهو المتبادر عند الإطلاق ، وماليس كذلك اعتباري (قوله بخلاف الثاني) وما ورد
مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أي معظم أركانه عرفة ، ووجه إيرادها على ما هنا باعتبار
استلزامه للإخبار عن عرفة بالحج ، وأن يقال عرفة الحج ، وإلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ،
ويرد نصاً على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام (قوله للإخبار به وعنه) أي لصحتهما بحسب الوضع
فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للنداء أو أراد بالإخبار الإسناد وما هو ملازم للنداء مسند إليه في المعنى
لأنه علق به طلب الإقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقاً وكذباً لأنه بصيغة النداء الإنشائية ، ولا يصلح للإخبار
عنه لأن الإخبار عن الكلمة تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب ، والأسماء المسند
إليها في الجمل الإنشائية لم يخبر عنها والإسناد إليها أعم (قوله للإخبار به) أي وضعاً فلا يرد أن الأمر والنهي
والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر بها ، أو يقال الأمر والنهي وإن لم يكن خبراً بصريحه
لفظاً لكنه راجع إليه ألا ترى أن معنى قولك اضرب أطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا لا شك
أنه خبر :

واعلم أن صلاحية الفعل للإخبار به إنما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية
وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك كما لا يصلح للإخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المحكوم
عليه وبه يكون ملحوظاً بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه قيد
للحدث ، والحدث الكائن في الزمان مخصوص اعتبر من حيث إنه منتسب إلى الغير (قوله لعدمهما فيه) معنى

ولسكل من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف بها ويتميز بها عن قسيميه ، وآثر التمييز بالعلامات على الحد وإن كان الحد أضبط لا طراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدئ فقال (فأما الاسم) وهو ما دل على معنى في نفسه

قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ، ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض (قوله وكذا حدود) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف لها (قوله وإن كان الحد أضبط) أي والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكثر تحقيقا (قوله لا طراده وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله بخلافها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس قيل إن المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة :
وقال السيد : لا حاجة للعدول عن الظاهر لأن المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا أي معروفا انتهى وإنما قال أي معروفا لأن الحد إنما يكون بالذاتيات :

قال بعضهم : فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح ، وقولك الاسم ما يقبل الجر غير صحيح انتهى : ووجه عدم الصحة أن الحصر فيما يقبل الجر باطل :

قال السيد : إذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند إليه وبالعكس فالمرجع فيه للقارئ ، فسقط ما قبل يجوز أن يكون معنى التعريف بالعلامة أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات أو مجموعها ، أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهذا صحيح مطرد منعكس :
واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو إضافية لأن المعبر في المعرف كونه موصلا إلى التصور إما بالكنه أو بوجه ما سواء ميز الشيء عن جميع ماعده أو بعضه (قوله تسهيلا) علة لآثر فهو مفعول لأجله .
فإن قلت : شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل :

قلت : لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الإيثار واحد (قوله على المبتدئ) بالهمز وبالياء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل ، فإن بلغ ذلك فهو المتوسط فإن زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى (قوله فقال) معطوف على آثر بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري أو لتعقيب مفصل أو مجمل (قوله فأما الاسم) أي ماصدقاته في الجملة فالعهد الذهني على رأى المعانين ، ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضى تمييز كل فرد إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تمييز بها في كيف مثلا ، وأن تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ما تقدم أيضا ، والأقرب أن ال في كلامه للعهد الخارجي أي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنسكح الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر ، وكان المقام مقام الإضمار ولكن العدول للإظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدئ المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو ما دل) أي كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد أن في ما إبهاما والحدود تصان عنه ، واندفع النقض بالدوال الأربع وهو ظاهر وبنفس الحد لأنه مركب ، والكلمة قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا ، فالمعنى كلمة ذات دلالة ، وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالثلاثة (قوله في نفسه) في بمعنى الباء أو الظرفية



غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة إلى الغير ، والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ، ومنه قوله تعالى - ولا أعلم ما في نفسك - وليس ذلك لمشاكلة - تعلم ما في نفسي - بدليل - كتب ربكم على نفسه الرحمة - ولا مشاكلة ، ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون إطلاقها على غيره مجازا فيأزم أخذ المجاز في الحد والضمير في نفسه عائد إلى ما ، والمراد أن لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق بخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه :

وقول السيد في شرح الفتح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر ؛ وإنما احتاجت من مثلاً في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو بخصوص كلفظهما ، بل لسكل واحد من الابتدآت الخصوصية كالكائن بين السير والسكوفة ، وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فاله عقل طرفاه الخصوصية لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما ، وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه ، لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقفاً وتعقلاً فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى ، واكتفى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيراً ما يكون أمراً عاماً يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالباً فهو بالذكر أولى ، وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى :

فإن قلت : حيث كان من موضوع السكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق ، والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسماً للحرف كالفعل دال تضمناً على معنى مستقل ، قلت : لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً أي لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة للملاحظة الغير ، وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان رابطاً فإن المطلق الذي في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط :

وقد يجاب بأن المعتبر في مفهوم الحرف أمر إجمالي يصدق عليه أنه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل ، هذا ولا يخرج ذو ونحو لعدم الاحتياج في فهم معناه منه إلى المتعلق وإنما وجب المتعلق لغرض آخر ولا أسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق بخصوص (قوله غير مقترن) حال من فاعل دل أي حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقاً والمراد السلب السكلي فيخرج الفعل لأن أحد معنييه المستقلين مقترن ، واندفع أن معنى الفعل غير مقترن لأن الزمان جزؤه فلو اقترن السكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك إنما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالاً منه لقربه وعدم التقدير ، ولا حاجة لما قيل في دفعه إن معنى الاقتران عدم الانفكاك وتبام معنى الفعل لا ينفك عن جزعيه ، ولما قيل المراد بعدم الاقتران أن لا يجعل الواضع أحد الأزمنة جزء المعنى وبالاقتران أن يجعل أحدها جزءه (قوله بأحد الأزمنة الثلاثة) أي المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازاً مشهوراً ، ولم يكتف بقوله بالزمان لثلاً يخرج نحو



وضعا (فيعرف) أي يتميز عن قسيميه (بأل) المعروفة من أوله (كالرجل) إذ هي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قيدت فيقال أل الموصولة أو الزائدة، واختصت به لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل لأن كثيرا من الأسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الأعلام:

صوب مما اقترن بمطابق الزمان، ولو حذف أحد لصح لأن أل في الأزمنة تبطل معنى الجمعية إلا أنه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين، وبالنظر إلى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد، ولا يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لأنه من لوازم مدلوله لا عينه، فإن الماضي معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولها، ومعنى الفعل ثبوت الحدث في الزمان المعين فعنى الأول شيء ماض والثاني شيء في زمن ماض (قوله وضعا) تنصيص على أن المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل في زمان معين من الأسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل ومالم يقترن في الاستعمال بالزمان من الأفعال كأفعال المقاربة والمدح.

والحاصل أنه لا عبرة بما يعرض الاستعمال وإن كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الأول إلا أنه يشكل بالأعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فيما أن يقال هي أسماء وأفعال باعتبارين، والأمور المختلفة بالاعتبار قيد الحيشية يراعى فيها أو يقال إنها أسماء دائما بعد النقل لأنه لم يبق فيها شيء من آثار الوضع الأول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط في الكلام، ولم يرد بقوله وضعا أن يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كما توهم وإلا خرج الفعل بقوله في نفسه لأنه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا أن يكون المعنى بعض ما وضع له وإلا خرج الأسماء الموضوعات لمعان لاجزاءها كلفظ الجلالة، بل المعنى الأعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره في معناه وحده أو مع غيره فشمم الأسماء والأفعال (قوله عن قسيميه) أي كل فرد من أفراد كل واحد من قسيميه (قوله بأل) أي بدخولها (قوله من أوله) الظاهر تعلقه بقوله يعرف أي يعرف من جهة أوله (قوله على الإطلاق) أي من إطلاق أل وعدم تقييدها أو عند الإطلاق أو معه (قوله واختصت به) لما كان امتياز الشيء بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لأنها موضوعة النخ) أي لأنها للإشارة إلى تعريف مدخولها وتعيينه، وغير الاسم لا يصلح لهما لأن ذلك متوقف على التوجه إلى الشيء وملاحظته بالذات، وأورد أن جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيين هذا الجزء كما أن الأسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها لأن تمامه غير ملحوظ لذاته لأن منه النسبة.

ومن صرح بأن النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد إلا أن يجاب بأن جزء معنى الفعل إنما هو الحدث المبهم من حيث إنه مبهم فلو عين خرج عن وضعه، وقد يمنع أن الواضع اعتبره في الفعل من حيث إنه مبهم بأن يكون الإبهام من شرط تحقيق الموضوع له، بل الظاهر أنه اعتبره ساكتا عن إبهامه وعدمه، ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ في المشتقات أولا هو الذات جاز دخول اللام مجرد تعريفها وأما ما ليس به المباشرة فنوع دخول اللام لتعريفه على الأصل، وأورد أيضا أنه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان إلا أن يدعى اعتبار إبهامه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن النخ) أي ما يصدق عليه الاسم في الجملة وليست أل فيه للاستغراق لأن العلامة لا يجب أن تنعكس بل لا يسمى علامة إلا ما لا ينعكس على مامر، ولا ينافي هذا ما أسلفناه من جواز إرادة الاستغراق والجنس لأن ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة، ويمكن إرادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الأعلام) يوهم أنها تدخل

ويجوز أن يراد بأل ما هو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما آل المعرفة صورة وحكما :

ويحمل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجاني إنه خطأ بإجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر لإطلاقه هنا وفي الشذور لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح والجامع .

وتعبيره بأل أولى من تعبيره من عبر بالألف واللام إذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام :
وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لأل واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولأم بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام « ليس في امير امصيام في امسفر » .
(و) يعرف أيضا من آخره (بالتنوين) وهو نون ثبتت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة ،

في بعض الأعلام وليس كذلك لأن الكلام في المعرفة وأل في الأعلام لم يلح أولئك ما دخلته (قوله ما هو أعم من المعرفة لتدخل الخ) فيه أن ذلك يشمل الاستفهامية وهي إنما تدخل على الفعل الماضي كما حكاها قطرب في قولهم آل فعلت ، لكن ذلك غريب كما في المعنى فلا يرد (قوله وكل منهما يختص بالاسم) أي فصيح أن يجعل علامة عليه (قوله وذلك لموافقتهما آل المعرفة صورة وحكما) انظر ما المراد بالموافقة في الحكم إذ لا يصح كونها للاختصاص بالاسم لأنه المعامل فتتزم المصادر :

وعبارته في [الفواكه الجنية] ظاهرة حيث قال : وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيا حكمها انتهى :

والعجب من الخشي حيث لم يتعرض للكلام الشرح وإنما قال : فإن قلت : لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لأن الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة إلى الحمل على أنه لم يحمل تنوين الترنم والغالي على التنوينات الأربع فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم أه ، فأوهم أن الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة ، وأغرب من ذلك دعواه أن الزائدة هي المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى .

وأعجب العجب أن شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشيء غير أنه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لأن الزائد مؤكد ، وفيه كلام راجع في بحث الحقيقة والحجاز (قوله على أنه ضرورة الخ) أي والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من إطلاقه (قوله بل قال الجرجاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لأن تجويز تحطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ) يتأمل هذا مع ما سبق من أن المعرفة هي المتبادرة من الإطلاق ، إذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الإطلاق (قوله إذ لا يقال الخ) هذا يقتضي الامتناع لا الأولوية إلا أن يقال المراد لا يقال في الكثير الفصيح (قوله لشموله الخ) فيه أن التعبير بأل شامل لذلك ، بل وللقول بأنه الهمزة وحدها لأنه لم يصف التعريف لجموعها ولا لحزنها والهمزة لانفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وإن كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه ، وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا (قوله ولأم بدلها) قد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول آل لدخولها بالفعل ، وكل ما تدخله أم تدخله آل فلا حاجة للاعتذار بأنه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على أن ذلك لا ينافي الأولوية (قوله بالتنوين) هو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا لحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة .



أحدها تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بألف وتاء إشعارا ببقائه على أصلته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وذلك (كرجل) ورجال ؛
الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعارا بأن المراد غير معين ، وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ،

واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أى أولها عدل عنه دفعا من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمكن) من إضافة الدال إلى المدلول إذ التمكن هنا صار لقباعلى المعنى المعبر عنه بالأمكانية ، وبه اندفع ما قيل الأولى التمكن لأن هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لاعن وصف الواضع الذى هو التمكن ولا حاجة إلى دعوى أن التمكن مصدر الجهول ، واندفع أيضا أن الأولى التعبير بالأمكانية لأن التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لاعلى التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ما عدا الجمع بألف وتاء) أى والمضاف والعلم الموصوف باين والمعرف بأل وكل وبعض على قول فإنه لا يلحقها ، وقيل لها منصرفه لقبولها لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة مغزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بأل بأن التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أى كنتوينهما وتوهم بعضهم أن تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بأنه لو كان كذلك لزال لزوال التنكير حيث سمي به مذكر ، وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكن ، وأيضا يرد «صه» إذا سمي وحكى فإن التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الأصل للتنكير ، وأيضا لا منافاة بين التمكن والتنكير معا أما كونه للتنكين فلأن الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلأنه موضع لشيء لا بعينه ، فإن سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكن فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضى ، وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سأتى : لا يقال لولم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت أل : لأننا نقول زواله ليس لزواله بل لأن بينه وبين أل تضادا ، ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير فكذلك رجل (قوله المبنية) يفهم أن التنوين فيما نكر من الأعلام نحو صمت رمضان ورمضان آخر ليس من هذا القسم بل من الأول ؛

وقال الرضى : وأما التنوين فى نحو أحمد وإبراهيم فليس بتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لأن الاسم منصرف ، وأنا لأرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ، وعليه فالختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير : ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فإنه لحق مبنيا وليس للتنكير إلا أن يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله فى العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد أنه إنما لحقه لكون آخره صوتا وليفقد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا أو إذا كان متمحضا عند الرضى ومن تبعه ، لكن عذره فيما عبر به أنه إنما يطرد فى الأعلام المختومة بويه من أسماء الأصوات وأما غيرها فكأسماء الأفعال كما فى التصريح فليراجع ، وإنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لأنه إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى أسامة ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس ، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فإن معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لأن معنى إيه حدث الحديث المعهود وإنما لم يجر التعريف والتنكير فى الفعل بهذا الطريق لأن اسم الفعل من جملة الأسماء فأجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله فى الفعل وإطلاق التنكير على الأفعال تجوز ، وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الأفعال دليل التعريف وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين :

(٤ - يس فاكهى - أول)



أحدها تنوين التمسكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بألف وتاء إشعارا ببقائه على أصله بحيث لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وذلك (كرجل) ورجال ؛
الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعارا بأن المراد غير معين ، وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ،

واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أى أولها عدل عنه دفعا من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمسكين) من إضافة الدال إلى المدلول إذ التمسكين هنا صار لقباً على المعنى المعبر عنه بالأمكنية ، وبه اندفع ما قيل الأولى التمكن لأن هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا عن وصف الواضع الذى هو التمسكين ولا حاجة إلى دعوى أن التمسكين مصدر مجهول ، واندفع أيضاً أن الأولى التعبير بالأمكنية لأن التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بألف وتاء) أى والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بأل وكل وبعض على قول فإنه لا يلحقها ، وقيل لها منصرفه لقبوها لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلاً لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بأل بأن التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أى كنتنوينهما وتوهم بعضهم أن تنوين رجل للتنكير لسكون مدلوله نكرة وغلط بأنه لو كان كذلك لزال لزوال التنكير حيث سمي به مذكر ، وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمسكين ، وأيضاً يرد «صه» إذا سمي وحكى فإن التنوين يثبت فيه مع كونه علماً وتنوينه فى الأصل للتنكير ، وأيضاً لا منافاة بين التمسكين والتنكير معاً أما كونه للتمسكين فالأن الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلأنه وضع لشيء لا بعينه ، فإن سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمسكين فيتمحض كونه تنوين تمسكين كما اختاره الرضى ، وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سياتى ؛ لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت أل ؛ لأننا نقول زواله ليس لزواله بل لأن بينه وبين أل تضاداً ، ولهذا لو سميت مذكراً بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير فكذلك رجل (قوله المبنية) يفهم أن التنوين فيما نذكر من الأعلام نحو صمت رمضان ورمضاناً آخر ليس من هذا القسم بل من الأول ؛

وقال الرضى : وأما التنوين فى نحو أحمد وإبراهيم فليس بتمحض للتنكير بل هو للتمسكين أيضاً لأن الاسم منصرف ، وأنا لأرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمسكين والتنكير معاً ، وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ؛ ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فإنه لحق مبنياً وليس للتنكير إلا أن يقال الشاذ لا يرد نقضاً (قوله ويقع النخ) لو عبر بدال قوله فى العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد أنه إنما لحقه لسكون آخره صوتاً وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقاً أو إذا كان متمحضاً عند الرضى ومن تبعه ، لكن عنده فيما عبر به أنه إنما يطرد فى الأعلام المختومة بويه من أسماء الأصوات وأما غيرها فكأسماء الأفعال كما فى التصريح فليراجع ، وإنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لأنه إذا قدر معرفة جعل علماً لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى أسامة ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس ، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فإن معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لأن معنى إيه حدث الحديث المعهود وإنما لم يجر التعريف والتنكير فى الفعل بهذا الطريق لأن اسم الفعل من جملة الأسماء فأجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله فى الفعل وإطلاق التنكير على الأفعال تجوز ، وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الأفعال دليل التعريف وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين ؛

(٤ - يس - فاكهى - أول)



وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه ،
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كسلمات ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون
في جمع المذكر السالم .
الرابع تنوين العوض

وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على أن مدلوله المصدر ، وأما على
القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نسكرات .

قال بعض مشايخنا : وكلامه يوهم أنه على القول بأن مدلوله لفظ الفعل نسكرة مطلقا ، ولو قيل إنه معرفة
مطلقا وإنه علم جنس لم يبعد لأن لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تحريفا وتكثيرا إلا أن يقال هذا لا يمنع
من اعتبار التعريف والتكثير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه ، وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب
في ضرب زيد فهو نسكرة معنى وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيبويه) قال في التصريح : وتقول صاح
الغراب غاق غاق فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نسكرة مهمة ودلت
على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى ، وقوله كانت معرفة فيه نظر فإن أسماء الأصوات المحاكى بها ليست أسماء
فضلا عن أن تكون معرفة أو نسكرة ، ومن صرح بأنها ليست أسماء الجاهي وإن كان لها حكم الأسماء . وقد يقال
معنى كونه معرفة أنه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه بل يكون حكاية لصوت
الغراب المطابق على أي صفة كان هذا ، وما صرح به الجاهي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما
من أن أسماء الأصوات كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فليراجع كلامهم فإن ما هنا مبنى عليه
(قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء) وليس للتمكين كما قال الربيعي والزنجشري وإلا لم يثبت في قوله تعالى
- من عرفات - مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقول الزنجشري إنه لم يسقط لأن التأنيث في عرفات
ضعيف لأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات مؤنث وإن قلنا
إنه لاعلامه تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا ، واختار الرضي أنه للتمكين ،
وعلى عدم سقوطه في عرفات بأنه لو سقط تبعه الكسر في السقوط وتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه هذا
الجمع إذ الكسر فيه متبوع لاتباع ولا عوضا عن الفتحة وإلا لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها
الكسرة فما هذا العوض ؟

فإن قيل : هذا القائل يرى أن الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض منها :
قلنا : منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه ، وعلى
ما اختار الرضي أنه لا مانع من إفادة حرف فائدين يكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتكثير والمقابلة
وعلى للمقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط .
قال الرضي : لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب
حركتها انتهى .

لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى - فإذا أفضتم من عرفات - أن أَل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحذر
(قوله تنوين العوض) الإضافة بيانية ثم صار لقباً للتنوين الدال على المعنى المذكور: فاندفع أن الأولى التعبير بالتعويض
لتكون الإضافة حقيقية وهي من إضافة المسبب إلى السبب: أي تنوين سبب الإتيان به التعويض أي قصد



وهو اللاحق لإذ وكل وبعض وأى عوضا عن مضافها إذا حذف نحو - وأتم حيثئذ - وكل في فلك - تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض - أياما تدعوا - وللجمع المتناهي المعتل اللام إذا حذف ياءه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح .

(قوله وهو اللاحق لإذ الخ) فيه قصور لأنه لا يتناول ما هو عوض عن حرف زائد كجندل فإن تنوينه عوض عن ألف جندل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وأنه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار ؛ ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعيم ويعيل مصغري أعيم ويعيل ، ومراده بمضافها ما تنضاف إليه ولو عبر به كان أولى ، وأشار بإذ للعوض عن جملة أو جمل نحو - يومئذ تحدث أخبارها - فإنه عوض عن الحمل في - إذا زلزلت - الخ :

والذي يظهر كما قال أبو حيان أن حذف ما تنضاف إليه إذ جائز لا واجب ، وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد نحو * والعيش متقاب إذ ذاك أفنانا * أي إذ ذاك كذلك :

وقال الأخفش : التنوين اللاحق لإذ تنوين التامكين ، والكسرة إعراب المضاف إليه انتهى . وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر نحو وأنت إذ صحيح وبأنه سبق لإذ حكم البناء ، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن الغرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة له إلا كونه مضافا لمبنى وبأنهم قالوا يومئذنا بفتح الذال منونا ، ولو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه بنى على الكسر تارة لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف ، وانظر هل يلحق غير إذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه الرضى ، وقيل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها : وقيل لا مخالفة في الحقيقة لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مرية إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب فهو من القسم الأول بخلاف تنوين حيثئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن مدخوله ظرف مبنى انتهى ، وقوله لأن مدخوله الخ إنما يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتشكيك أيضا بناء على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت إلا إذا كان متمحضا للتشكيك فلا يتم قوله لا غير على إطلاقه إلا على المشهور من الاختصاص إلا أن يقال عوض الإضافة مثلها مانع من التشكيك : هذا ، ويرد على التعليل الأول أن الزوال عند الإضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابله أقوال المذكورة مع ردها في المغنى وغيره : واختلفت في تفسير كلام سيبويه فقيل إن منع الصرف مقدم على الإعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين وإلا لم يكن منع الصرف مقديما وإن وقع للرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها ، وقد أعل في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقلا فإذا خلا من ال والإضافة تطرق إليه التخيير وأمكن فيه التعويض فخفض بحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة :

وفسره بعضهم بأن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح ، لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها ، فأصله جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى موجودة تقديرا لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا لا يجرى الإعراب على الراء فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين

وأما التنوين اللاحق لروى البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة وللأعاريض المقفاة والمصرعة ، فسميته تنويها مجاز لاحقية لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته آل وثبوته خطأ ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية والمصنف في الأوضح ، فلا يرد على إطلاقه هنا ، وقد أنسى ابن الخباز في شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم في قوله :

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم أو احك اضطرر غال وماهزا
(و) يعرف أيضا (بالحديث عنه) أي الإسناد إليه وهو أن يضم إليه ما تم به الفائدة ،

في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه مشقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء ليقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أي عوضا عن حرف المد كقوله : وكان قدي ، ويسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره ، ويسمى الغالي كقوله وإن وللأعاريض المقفاة والمصرعة فإن كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو *أقلى اللوم عاذل والعتابن* أو غيره فتنوين غال نحو *قالت بنات الغم ياسلمى وأن* والعروض اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت ، والمقفاة المائلة للضرب من غير تغيير ، والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الإطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشيء باسم ما يشابهه (قوله وثبوته خطأ الخ) ذكر الزنجشري أن تنوين الترتم يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد على إطلاقه هنا) أي إطلاق التنوين أو إطلاق المصنف التنوين إضافة للمصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله ، وهذا أول من الجواب بأن آل في التنوين للعهد إذ لا معهود يصرف اللفظ إليه عند من ذكر له العلامات وبأنهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما .

لكن يرد على جواب الشارح أن ما عداهما من أقسام التنوين غير مختص ببناء على قوله إن الخفص الأربعة المقدمة (قوله زاد الخ) مراده الإشارة إلى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله : سلام الله يامطر ، وتنوين الترتم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما إذا سميت بعاقلة لبيبة ، وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف مالا ينصرف وتنوين الغالي وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاها أبو زيد ، وانظر لم لا أدخل تنوين المنادى في تنوين الضرورة (قوله وبالحدِيث عنه) أي اللفظ أو القول كما يشهد له قول الشارح فيما سأتى على أن جماعة اعتبروا في الإسناد القول الخ أو الشيء أو مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا ، والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم ليلزم الدور لأن معرفة الإسناد إلى الاسم تتوقف على معرفة الاسم .

قال في [الفواكه الخنية] وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف وضعه انتهى ، وقوله لأن الفعل وضع مسندا أي لأنه وضع للحدث مع نسبة إلى فاعل معين فهولا يتحقق إلا مسندا بعض معناه إلى الفاعل ، فهو بهذا الاعتبار مسندا لإتمام معناه والأفعال الناقصة دالة على الحدث في أصل وضعها ضرورة (قوله أي الإسناد إليه) هو أهم من الحديث والإخبار عنه على ما علمت فيما سبق ، وفي هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من السكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا ، والقراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند إليها قلبيا وباقتنائها بمعاق عن العمل (قوله أن يضم إليه) أي اللفظ أو الشيء (قوله ما) أي لفظه ، وقوله تم به الفائدة قاصر إذ لا يشمل

(كتاء ضربت) بثلاثتها بالحركات فإنها اسم لأنك قد حدثت عنها بالضرب وكمن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماضٍ :

فإن قيل : إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل وهل هذا إلتناقض؟ قلت : قال الرضى ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل ، بل المراد أنهما إذا استعملتا فيما وضعتا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على أن جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى

زيدا في إن قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع في المركبات الناقصة فالظاهر أن مطلق الإسناد ولو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والإسناد إليه الذى فى التاء ضربت فى التاء الإسناد إليه بمعنى أنه مسند إليه أى متصف بذلك وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بثلاثتها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها (قوله وكمن وضرب) أى فإنهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ، ويدل على اسميتهما الإخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مرفوع بضرب . فإن قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف إليه غير اسم كما فى المعنى وعدم ذكر متعلق لمن ، وإنما أعاد الكاف فى قوله وكمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ، ولأنه نوع من الإسناد غير ماقبله ، ولأن الكاف الأولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان (قوله وهل هذا إلتناقض) أى لغة فالإشارة إلى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة إلى القضيتين المندرجتين بالقوة فى قوله من حرف جر ضرب فعل ماضٍ إذ الأول فى قوة قولك من اسم من حرف ، والثانى فى قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى :

وحاصله أن الإخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الإخبار فى قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه :

قال السيد : وما ذكره كلام ظاهرى لئس بصحيح لأن دلالة الألفاظ على نفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الألفاظ المهملة كقولك جئت مهملا ، ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الألفاظ ، وذهب إلى أنه لا وجه لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالأسم يسند إليه ، وما ذكروا من اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات إذا استعملت فى معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماضٍ لأنه موضوع لمعناه : والمراد بالخاصة أن الفعل المستعمل فى معناه لا يسند إليه متوجها إلى المعنى أو معناه لا يسند إليه معبرا عنه بللفظه فقط وكذا الحرف ، والحكم فى المثالين غير متوجه إلى معنى الفعل والحرف فلا إشكال ، وفى كلام العضد ما يقتضى أن دلالة الكلمة على نفسها وضعية .

قال السيد : وليس بوضع قصدى بل ضمنى ومثله لا يوجب الاشتراك وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة ولا قائل به فكان الاعتبار فى الاشتراك الوضع القصدى والمدلول مغاير للدال (قوله على أن جماعة الخ) انظر ما موقع هذه العلاوة فإنها تعود على الحكم الذى أصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لأن ابن مالك لا يرى اسميتهما ، ولعله يحتج لما مال إليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر ، وأيضا هذه

اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لعناه ليخرج ما أسند إليه مالم يلفظه كالمثاليين المذكورين ، وأما إسناد خير إلى نسمع في قولهم : نسمع بالمعدي خير من أن تراه ، فقول :
(وهو) أي الاسم بعد التركيب

العلاوة تقتضي أن الكلام أولاً مبني على أن الإسناد ولو للفظهما من علامات الاسم وإن من اللفظي من وضرب في التركيبين ، ولو كان الأمر كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى ملاقياً له لأنه نص في أن الإسناد إلى معناه فتدبر ، فالأظهر أن يمثل الإسناد اللفظي بمثل ضرب ثلاثة أحرف ومن حرفان مما لا داعي فيه لاعتبار الإسناد لعناه لعدم التناقض فيه ، هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر إنما هو بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل فلا ينافي أنه في الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله :
وإن نسبت لأداة حكماً فاحك أو اعرب واجعلها اسماً

وعلى الإعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحاً ، وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علماً لغير اللفظ فإنه لا يضعف إذا كان الثاني صحيحاً ، ويجعل من باب ما حذفت لامه نسياً وهي حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك ، وهذا الأخير هو الذي اقتصر عليه في التسهيل لأنه لا يرى جعل الكلمة علماً للفظها فلا يرد عليه أنه ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيحاً ولأنه كيف يعربه من غير تضعيف والشبه الوضعي موجود فيه ، ووجه دفع هذا أنه على ثلاثة أحرف بحسب الأصل ، ثم إذا تحققت المقام أشكل دعوى أن الخلف لفظي من مولانا شيخ الإسلام ، وغاية التوجيه له أن ابن مالك أثبت الإسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبت بل جعل الإسناد معنوياً كما علمت هـ

وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على كلام ابن مالك والسيد ، وأما عند الرضى وابن هشام فالصواب أن يقال إلا لقرينة كزيد ثلاثي (قوله إسناد بالمعناه) أي إسناد شيء ثابت لعناه كزيد قائم فقائم ثابت للمعنى زيد وهو مسماه ، وقد أسند إلى لفظ زيد متصرف بالقيام :

فإن قلت : الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم هـ
أجيب : بأننا لا نسلم لأن معنى قائم شيء ، ولا شك أن هذا ثابت لمساه إذ هو شيء متصرف بالقيام (قوله إلى نسمع) أي وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فقول) أي على حذف أن وهما في التأويل المصدر أي سماعك بالإسناد في الحقيقة إليه وهو اسم :

وقال البيضاوي : الفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه انتهى :
وانظر على هذا هل في نحو ينفع من - هذا يوم ينفع - ضمير مستتر أو صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل يقع وحده في محل جر أو جره مقدر ، وإنما أطبقوا على التأويل في أمثال هذا للعلم اليقيني بأن المعنى الفعلي غير مراد ، هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لأن المؤول المسند إليه لا الإسناد ، وعبارته في القواكه وأما تسمع الخ فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبني وهذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك أنها مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل أن الشارح يوافق ابن مالك وإنما قيد بذلك لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبني ، لأن انقسام الشيء إلى أقسام لا يقتضي انقسام كل منها إلى تلك الأقسام :



(ضربان) أي نوعان أحدهما (معرب) وهو الأصل في الأسماء أي الغالب ولهذا قدمه ويسمى متممنا وكذا أمكن إن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها إلا الإعراب بخلاف الفعل إذ يمكن تمييزها بغيره .

والمعرب مشتق من الإعراب فينبغي الكلام عليه أو لا إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه ؛ فالإعراب لغة البيان والتغيير والتحسين ، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد ،

قال شيخنا : وهذا التيد ظاهر في المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتي ، وأما بالنسبة للمبني ففيه نظر إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب وأما قبله فلا ، وليس كذلك فإن الاختلاف إنما هو في الأسماء القابلة للإعراب كما سيعلم مما يأتي (قوله ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى :

قال في [الفواكه الجنية] وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ، إذ التقسيم ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى ، وشتقت أول تعريف المعرب على إيضاحه (قوله أي الغالب) أي الراجح في نظر الواضع : فاندفع أنه لا معنى للأصالة والفرعية في الأنواع على أن ذلك في الأنواع المنطقية لا مطلقا ، وصح عموم قولهم الأصل في الأسماء الإعراب وسقط ما قيل إنه يخرج منه صنفان : أسماء الأصوات لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها غير كلمات في الأصل ، والثاني أسماء حروف التهجى لأنها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة لاعدم إمكان النطق بالألف الساكنة (قوله في الأسماء) متعلق بأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف أي وجوده أي وجود إعرابه على أن الضمير يحتمل رجوعه للإعراب المفهوم من قوله معرب ، ويدل لذلك قوله وإنما كان الأصل فيه الإعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ، وإنما حكم بأن المعرب هو الأصل ، والأصل في الأسماء الأفراد ، وهي في حالة الأفراد غير مستحقة للإعراب بل مبنية فالأصل البناء لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخالف لنظر الواضع ، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعي (قوله ويسمى متممنا) أي في الاسم أو فيها وفي الإعراب (قوله أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بأنه اسم تفضيل من تمكن وبنائه منه شاذ . ورد بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قيامي جار على القاعدة (قوله بتعاقب معان) أي تركيبية (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث إعراب المضارع (قوله فينبغي الكلام عليه أولا) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الإعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه قدم حد المعرب نظرا إلى أنه محل للإعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة تقديم المحل على الحال :

هذا ، وقال شيخنا العلامة الغنيمي : لعل مراده بقوله إذ معرفة المشتق الخ في الجملة ، وإلا فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الإعراب عند التأمل الصادق ، ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود : والمناسب من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة انتهى . وقال في الفواكه إن التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحي :

هذا ، وقد نهى بعضهم معاني الإعراب اللغوية إلى عشرة منها التحبيب ومناسبتها أن المتكلم بالإعراب يتحجب إلى السامع والتكلم بالعربية ، لأن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية (قوله وأعربت معدة البعير الخ)

وجاريتته عروبة أى حسناء : واصطلاحا على القول بأنه لفظى أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو منازل منزلته وعليه المصنف فى الأوضح والشذور ،

فى كلام ابن فلاح وغيره ، وقيل إنه مشتق من قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت وأعربت أى أفسدتها ، والهمزة للسلب كأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، وعليه حمل قوله تعالى - إن الساعة آتية أكاد أخفيها - أى أزيل خفائها حتى تظهر :

والمعنى أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه ، وقيل إنه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربت إذا أفسدتها ، والهمزة للتعدية للسلب :

والمعنى أن الكلام كان فاسدا بالتباس المعانى فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه فظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا فى المعنى انتهى .

ولا يخفى أنه غير موافق لكلام الشارح ، نعم إن وجد فى اللغة عرب وأعرب من باب فعل وأفعل اتجه ما هنا (قوله أثر) أى حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وهذا تعريف المصنف ، وهو معنى قول التسهيل ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، لىكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وأنه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الإيجاز فله دره (قوله ظاهر) أى موجود لأن السكون والحذف غير ملفوظ بها وإن تعلقا بملفوظ ، ولو عبر بموجود كان أولى لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقريئة مقابله بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه العامل) أى يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا ، واحترز به عن حركة النقل والإتياع والتخلص من الساكنين فلا يكون إعرابا لأن العامل لم يجلبها (قوله فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فإن المعرب بالحروف الأثر فيه نفس الآخر لأن النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النون : وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه واقع بعد السكك ، وشملت الكلمة المعرب من الأسماء والأفعال ولم يقل فى آخر المعرب فرارا من الدور وإن أجيب عنه ، والغرض من هذا التقييد بيان محل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها .

قال المصنف فى [شرح الشذور] : وحركة ما قبل الآخر فى نحو : امرئ* إما إعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين فلا تدخل .

وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون أن حركة الإعراب صارت إلى ما قبلها وإنما يريدون أنها مثلها كما قال أبو البقاء ، أو أن هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وإنما جعل الإعراب فى الآخر لأن المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر (قوله أو منازل منزلته) أى كدال يد لأن ما بعدها تركب نسبيا منسيا ، وكألف اثنا عشر لأن عشر حال محل النون وهى بمنزلة التنوين (قوله وعليه المصنف فى الأوضح الخ) هو الأصح لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعانى والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدرا وهو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الإعراب وعلاماته والمضاف والمضاف إليه متغايران لأنه يكفى فى التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص :

وأبضا قد انفقوا على أن أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس إستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع فوجب كونه لفظيا ، ويحتاج من يقول إنه معنوى إلى أن المراد نوع ما يدل على الإعراب فغير



وعلى القول بأنه معنوي تغيير أو آخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه

عن المعنوي باللفظي مجازا (قوله وعلى القول بأنه معنوي) نسب لظاهر كلام سيديويه ، وقواه الرضي بأن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ، ولا يطلق البناء على الحركات انتهى : وانظر تفسير الضد بالعدم فإنه لا يخلو عن تأمل ولا يخفى أن ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أي تغير إطلاقا للمصدر ورواثة الحاصل به أو هو مصدر مبني للمفعول أي كون الأواخر مغيرة ، لكن قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخيرات - ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه أجاز ذلك الأئنفش والصحيح منه (قوله أواخر الكلم) أي ذاتا بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمنثى والجمع جرا ونصبها ، أو حكما كما فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صاروا لشئين بعدما كانا لشيء واحد إذا كان إعرابه بالخروف ، أو صفة بأن تتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما في زيد نصبا وجرا ، أو حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه إذا كان إعرابه بالحركة ، والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الأصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الإضافي على أن آخر الجزء الأول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير في غير الآخر لتصغير أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده لأنه لم يمكن للعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت إلا بعد ، وإضافة أواخر للكلم جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغير ثلاثة أواخر التي هي أقل الجمع لثلاث كلم التي هي أقل الجنس الجمعي (قوله لاختلاف العوامل) أي تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر ، والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف لأن الاختلاف يستلزم الوجود فدخول إعراب المعرب ابتداء ، وعبر بالاختلاف لمساكلة تغيير وأل في العوامل للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو : خلاص بالياء فليس بإعراب بل الإعراب التغيير التقديري ، وصار الحد مطردا منعكسا (قوله الداخلة عليها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخول العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح في تعريف المعرب ، فيدخل ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المسلطة كما يؤكد في نحو : أتاك أتاك اللاحقون ، فسقط ما قيل إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يكون التغيير بسبب العوامل إلا وهي داخلة على أنه لو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحسابة فإنها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير على أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول أي ملفوظا أثره لأن نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرًا وذلك نحو : عصا فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لمانع فقدر أنه متغير بخلاف المبني الواقع في محل المعرب فإنه لم يستحق الإعراب بل لو كان في محله معرب لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديري والمحلي .

واعلم أن عدم استحقاق الإعراب إما لأن اللفظ لا يقبله أصلا كما في المبني أو لأن العامل لا يقتضيه كما في نحو : مررت بزبد كذا قيل وفيه نظر ، لأنه لا يتناول الجور بحرف زائد مع أن إعرابه محلي ، وفي هذا الإعراب مجيء الحال من الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا يتقاس ، ويجوز نصبها على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضا أي تغييرا ملفوظا أو مقدرًا على ما سلف وعلى التمييز المحوّل عن المضاف إليه ، والأصل تغيير لفظ أواخر الكلمة أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالإضافة لأدنى ملايسة ، لأن الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان المحلوقة مع اسمها أي سواء أكان ما ذكر لفظا النح ،

(٥ - يس - فاكهي - أول)



كثير من المتأخرين ، وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهوما) أي الذي أو شيء (بتغيير) هيئة (آخره) لفظا أو تقديرا

وتجوز أن يكون قوله لفظا أو تقديرا تفصيلا لتغيير الأواخر واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع المصدرين مبنى على أن التنازع يجري في العاملين الجامدين ، وصرح في الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في [شرح الحدود] إنه قضية وذكر أنه تعريف بالمفهوم ، وأن تعريفه باللائم ماسلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي أو شيء) إشارة إلى أن ما يحتمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى لفظا لأنها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير ، لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم ، وقيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فلا تكون كلما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال : بقي أن ما على كل تقدير واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرف كلا منهما فدل على أن التعريف للقسم ، وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون أعم منه ، وتجوز أعنيته مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني أعلم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم المعرب فدل على أنه أخذ الاسم في التعريف ، ولا يستلزم تعريف الشيء بنفسه لأن المحتاج إلى التعريف إنما هو المعرب إذ الاسم قد علم ، وما كان كذلك يشار في تعريفه إلى المعلوم جملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم : الأنف الأفتس أنف ذو تقصير ، فكأنه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أن والتنوين والإسناد بتغيير آخرها يحسب العوامل الخ (قوله ما يتغير آخره) أي يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب إليه ابن الحاجب ، أو ما يصلح لاستحقاق التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشري ، ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك : إن الأسماء قبل التركيب مبنية هـ

واعلم أن المراد بالأفعال في التعاريف مجرد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان ، وعلى كل فهمي مجاز مشهور فلا ضرر في وقوعها في الحد ، وحينئذ لا يتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق تركيبها فيما مضى إن عبر بتغيير ماضيا أو أريد تركيبها بعد أن عبر بتغيير إن كان مضارعا ، ولو دلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتي (قوله هيئة آخره) أي حالة شبيهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة حقيقة ، لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لأنه لا تغيير له في ذاته : لا يقال هذا واضح في الإعراب بالحركات والسكون :

أما الحروف فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله : لأننا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح إدراج الحروف في هذا القدر لأن المنوب عنه من الأحوال فأطلقنا هذا الاسم على نائبه إعطاء للنائب حكم المنوب عنه ، أو نظرا للأصول لأنها المقصودة والفروع محمولة عليها ، أو إلى التحقيق من أن الإعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ، ولا يضر ذكر الإعراب بالحروف بعد ذلك لأنه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين ، لكن جرى في الفواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا : وفي تقدير هيئة تغيير الإعراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) إن قيل المعنى بتغيير آخره تقدير الاختلاف العوامل . أجيب بالمنع لأن الإعراب التقديري أن يقدر الإعراب على محله وهو الحرف الأخير لمنازع من الظهور كالتعذر والاستئصال ، والمبني لا يقدر على آخره لأن المنازع في جملته وهو مشابهته للمبني ، وقد يكون في آخره كما في جملة نحو هذا ، ولهذا يقال إن المبني في محل الرفع مثلا أي في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضي وتلقوه بالقبول ، ومن هنا يشكل

(بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة عليه) لفظا أو تقديرا، وذلك (كزيد) وموسى ؛
فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغير الكائن في الأوائل والأواسط :
وخرج بقوله آخره تغييره الأوائل والأواسط ، والمراد بالآخر ما كان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا
كدال يد .

وقولنا لفظا أو تقديرا إشارة إلى أن المعرب نوعان : لفظي وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد ، وتقديري
وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ، ومنه نحو : القاضى رفعا وجرا ، وجمع المذكر السالم المضاف إلى
ياء المتكلم

دعوى أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر الجرور به والظرف إذا وقع خبرا نحو- والركب أسفل
منكم- (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لأن اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة
لبيان أن المراد الاختلاف في العمل وليس لدفع النقص بمثل إن زيدا مضروب وإنى ضربت زيدا وإنى ضارب
زيداً فإن العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ، ولم يتغير آخر المعرب لأنه لا نقض بذلك بعد الاعتراف
بأن آل للجنس ، وهذا النقص أورده الجاهل في قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك ،
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لأنه يخرج العوامل المعنوية (قوله
وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بأن كانا مركبين مع غيرهما على الأصح من اشتراط
التركيب في الإعراب، وأشار إلى أن قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ؛ ثم السكاف إن كانت اسما فهى خبر في محل
رفع وإن كانت حرفا فالجار والجرور في موضع الخبر ، ويجوز أن يجعل كزيد مفعول فعل محذوف أى أعنى
كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فإنه مجاز
كإطلاق الفصل على المختص ببعضها لأن الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متحققة في الخارج ، لكن اعترض بأن
اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى، وللكل لفظ خاصة وجودية يشاركه
فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان ، وخاصة وجودية أخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه
في الأولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين ، فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين
موجودة في الخارج بوجود جزئياتها فيها ، والمشارك الأعم من أجزائها جنس والمتوسط والأخير فصلان (قوله
التغير الكائن الخ) أى ذو التغير أو التغير بمعنى المتغير لأن الداخلة المتغير لا التغير ، ولو حذف الكائن كان
أظهر لأن الظرف إذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه إلا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو مبنى
على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ما علمت ، ثم المراد خروج تغييرهما إذا لم يكن
معه تغيير الآخر بأن لم يكن معربا أو مطلقا لكن من حيث تغيير الأوائل والأواسط أما من حيث تغيير الآخر
فداخل لأنه معرب ، ونسب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وإن كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا
لفظا الخ) منه يعلم أن أو فى قوله أو تقديرا فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظي الخ)
لو قال ما يظهر إعرابه وما يقدر كان أحصر وأولى لأن الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الإعراب
(قوله ما يظهر فيه الإعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظي أو أثره على القول بأنه معنوي (قوله كالفتى الخ)
أى الموقوف عليه والمحكى والمتبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله بمنه لتقييده بقوله رفعا وجرا ، وقس عليه
ما بعده والأول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم) والواو مقدره استثقلا عند ابن الحاجب
وتعذرا عند غيره وهو وجيه :



رفعا فقط كسلمى ، وكذا الأسماء الستة والجمع المذكور مطلقا والمثنى رفعا إذا أضيف إلى كاهة أو لها ساكن نحو :
جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد في حاشيته وغيره :
وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالإتباع والنقل والحكاية
واللقاء الساكنين .

وقوله الداخلة عليه إشارة إلى أن آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلطا عليه سواء
تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدر
كما في : بكم درهم اشتريت إذ التقدير بكم من درهم ، ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا .
والعوامل جمع عامل وهو ما أثر في آخر الكاهة من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل فيه أن يكون من الفعل

وأما المثنى المضاف إلى ياء المتكلم فإعرابه ظاهر بالحروف في الأحوال الثلاثة تقول : جاء مسلماى فهو
مرفوع بالألف مضاف إلى ياء المتكلم ، ورأيت مسلماى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة في ياء المتكلم ،
ومبرت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك (قوله رفعا فقط) أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء
المدغمة في ياء المتكلم ، وإنما قدرت الواو في الرفع لأن العامل يقتضي خصوصها وهو غير موجود وإن وجد بدلها
وهو الياء (قوله والمثنى رفعا) أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة ، وإنما
لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الألف في حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة (قوله ما يتغير آخره
بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها ، أما من حيث تغير آخره تقديرا بسببها فداخل قيل والأولى
أن يقول ما يتغير آخره لا بسببها ليشمل ما يتغير آخره لا بسبب كحيث إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحرك
اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى : وفيه نظر إذ حيث لم يغير آخرها إذ فيها لغات متعددة
وهي من حيث كل لغة على حدة لم تتغير (قوله إشارة إلى أن آخر المعرب الخ) إشارة إلى أن الدخول بمعنى
التسلط فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوى ، وليس إشارة إلى أن هذا القيد لبيان الواقع كما ظن .

بقى أنه يمكن أن يكون احترازا عما يتغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكدا بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل
المؤكد، وأن تكون الداخلة وإن لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عما يتغير بسبب عامل غير داخل في كلاة المتكلم كالحكى
من حيث ذلك التغير على ما علم في تعريف الإعراب . ثم انظر ما وجه الإشارة في كلام المصنف لما قاله والظاهر أن يقول
والمراد بالداخلة المسلطة فتدبر (قوله والعوامل جمع عامل) اعترض بأن فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل . وأجيب
بأن العامل بغلبة الاستعمال صار اسما وفاعل الاسمى يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بأنه جمع عام . لأن العامل قلما
يكون غير كلمة على أنه إنما يمنع جمعه وصفا عليه إذا كان لمذكر عاقل ، وقد نص سيبويه على اطراد طالع في نجم طالع
(قوله وهو ما أثر الخ) هو تعريف بالأخص لأنه لا يتناول العامل المعنوى لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل
إذا كان جارا ومجرورا ولا العامل في المحل لأنه لا يؤثر في الآخر ، ثم المراد ما أثر فيما ذكر أثره له تعلق بالمعنى التركيبي
فخرج مثل اللقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو : من ابتك ، لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع
مجروره ، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ، ودخل العامل الزائد نحو : ما جاء من رجل ، فإنه أثر كسرة رجل ولها
تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصومية الاستغراق (قوله
والأصل فيه الخ) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضي صاحبا ومحملا



ثم الحرف ثم الاسم ، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع أن يكون له معمولات ، والأصل تخالفه مع الم معمول في النوع ، فإن كان من نوع واحد فلمشابهة العامل مالا يكون

وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث والتحقق ، والحروف المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، والاختصاص موجب للعمل ليظهر أثر الاختصاص ، والاسم إنما يعمل في الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتقاد ، أو الحرف كالمضاف إذا عمل في المضاف إليه ، وفي الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ، ولا يعمل الاسم في الحرف بل هو المعروف للعوامل فيه ، وعبارته لا تنفي أن عمل الاسم بطريق الفرعية ، ثم إن كون الحرف أصلا في العمل محل خلاف .

قال في [شرح الجمل] العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف فما وجد منهما عامل ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله (قوله ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد) أي من جهة واحدة فلا يرد المصدر إذا جر فاعله أو مفعوله فإن جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب أو المراد أثرين لفظيين وفيما ذكر أحد الأثرين ، محلي إذا كان المضاف للمصدر ظاهرا بناء على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، وفيه ما عرفت قريبا أو هما محليان إذا كان ضمير آ (قوله ولا يجتمع عاملان الخ) أي لا يجوز اجتماعهما عليه لأن العوامل النحوية وإن كانت علامات إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ، ومن ثم رد على من قال إن المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر ونحو ذلك ، ولا اجتماع في نحو : فإن لم تفعلوا لأن لم عملت في تفعلوا لفظا وإن في لم تفعلوا محلا . وقولهم لا محل للحرف من الإعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره أما مع غيره فقد يكون له محل وذلك إذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لأنه مطاوب لما يعمل فيه ، ألا ترى أن معنى لم فيما ذكر مطاوب لأن إذ المعاق نفي الفعل لا الفعل ، ومعنى الباء في نحو : مرتت يزيد مطاوب لمر لأنه لا يتعدى إلا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له إذ ليس له معنى يطلبه العامل ، ولا اجتماع أيضا في نحو زيد عندك وإن كان عندك منتصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبرية لأن المنصوب لفظا باستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر ، والمراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو - ما جاءنا من بشير - فإنه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بأن الم معمول لجاء مجموع من بشير ولن بشير وحده لأن الحرف هنا زائد فلا مجال لسكونه مع مجروره في محل إعراب كما أشرنا إليه آنفا ، وأما زيد وعمرو قائمان ففي قوة معمولين ، ويستثنى ما إذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو : جاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، لأن تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد (قوله ولا يمتنع أن يكون له معمولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي أن الفعل المتعدى يجب عمله في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وإن جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله ، وقد تنهى معمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله فإن كانا من نوع واحد) أي بأن كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع إلا فيهما لأن الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله .

وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لأن الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا الاسم في حرف ، وبه يعلم أن الصور العقلية تسعة (قوله فلمشابهة « العامل الخ » أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع الم معمول فالأول كعمل اسم الفاعل ، والثاني كعمل المضاف في المضاف إليه . قال شيخنا العلامة الغنيمي : وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو

من نوع المعمول ، والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة ، وقيل إنه جزء منها ومقارن للوضع .
(و) الثاني (مبنى " وهو) ما كان (بخلافه) أي المعرب أي ما لم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ،
ولو قال وهو بضده لسكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان كالقعود

عشرين درهما (قوله والصحيح في الإعراب أنه زائد الخ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها
وهاه أبو حيان .

والظاهر أن محل الخلاف في الإعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا ، وأن محله أيضا على القول بأن
الإعراب لفظي (قوله ومقارن للوضع) أي والصحيح ذلك :

قال الزجاجي في [أسرار النحو] : إن الكلام سابق الإعراب في المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب
ثم رأيت اشتباه المعاني فأعربته أو نطقته به معربا في أول تبليل ألسنتها ؛ ولا يقلح ذلك في سبق رتبة الكلام
كتقديم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله خلاف للنحاة . وفي [اللباب] لأبي البقاء أن النحويين
على الثاني لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه ليس فحركته تقتضي أن يضع
الكلام معربا .

[تمة] الصحيح في الإعراب بالحركات أنه مقارن للحرف الأخير وهو مذهب سيديويه وقيل قبله
وقيل بعده :

قال الفارسي : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال ، ويشهد لمن قال إن الحركة تحدث قبل الحرف
إجماع النحويين على أن الواو في نحو يعد إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لأنه يدل على أن الواو في يوعد بين الياء التي
هي أدنى إليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف
كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ، ولما قال إنها بعده أن الحركة ثبت أنها بعض الحرف ، وكما أن الحرف لا يجمع
حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لأن حكم البعض في هذا حكم الكل ، ولا يجوز أن يتصور أن حرفا من الحروف
حدث بعضه مضافا للحرف وبقيته بعده في غير ذلك الحرف لافي زمان واحد ولا في زمانين ، وبأنه لما لم يدغم الحرف
المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركة ، والمسألة مبسوسة في [الأشباه والنظائر]
(قوله ما كان بخلافه) لو قدر لفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن
أظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته لأن من تمام الصلة لفظ بخلافه :

هذا ، والظاهر أن الباء في قول المصنف بخلافه زائدة في الخبر ، ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر
فلا تتعلق بشيء ، ومجورها لفظا هو الخبر وإعرابه مقدر أو محلي على ما فيه (قوله أي ما لم يتغير آخره) أي على
الوجه المتقدم في تعريف المعرب فدخل ما لا يتغير أصلا ومنه الأسماء قبل التركيب وما يتغير لاسبب العوامل
الداخلة عليه كحيث لكن يدخل فيه ما حرك بحركة إتباع أو نحوها ، ولا يندفع بأنه قد تغير قبل بسبب العوامل
الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لأنه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل في التعريف لا يدل على زمان
على أن هذا إنما يمكن فيما هو قابل للإعراب ، وأما في غيره نحو : من ابنك ومن أوتى ومن أكرم فلا فتأمل (قوله
لأن الإعراب ضد البناء الخ) أي فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك إلى معونة فلا ينافي الأووية
أن المراد ملتبس بمخالفته بخلافه يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضربان ، لأن تنافي الأقسام وعدم



والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت : واصطلاحا على القول بأنه لفظي ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا

اجتماعها هو الأصل في التقسيم ، ومن قوله الآتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ لأنه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحده .

قيل : والأولى أن يقول وهو نقيضه لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والإعراب من الاسم وليس كذلك . وقد يقال صرح بعضهم في غلامى ، والمتبع والمحكى أنه لا معرب ولا مبني فإعادة هذا القائل لا بأس بها وإن لم تكن لازمة : ثم إن تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لالغة لأن نقيض كل شيء رفعه ، ولا اصطلاحا لأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين إلا على وجه المسامحة باعتبار أن أحدهما مساو للنقيض ، لأن لا معرب مثلا هو المبني فتدبر : بقى هنا شيء وهو أن التضاد إنما يكون بين الأعراض لا الجواهر كما صرحوا به ، ولا خفاء أن المعرب والمبني ليسا من الأعراض وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما ، وإليه يشير قول الشرح لأن الإعراب ضد البناء ولم يقل لأن المعرب ضد المبني فتفطن (قوله يراد بها الثبوت) احرص به عن الوضع لعل تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فإنه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى العامل) خرج به الإعراب (قوله من شبه الإعراب) من فيه لبيان الجنس أتى به لرفع الإبهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون التاء وبفتحهما بمعنى أى من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفًا وكونه في آخر الكلمة لافى أولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمة لام أفلس (قوله وليس حكاية الخ) أى وليس هو أى ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو : من زيدا فإن الحركة المذكورة ليست إعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي فيه معرب تقديرًا ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب فهو مقدر للتعذر إن كان اسما غير مشبه للحرف ، أو فعلا مضارعا نحو - لم يكن الذين كفروا - ومبني إن كان اسما مشبها للحرف ، أو فعلا غير مضارع أو حرفا . ثم إن لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهى حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس وإلا قدر ما يستحقه فنحو عض مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الإتياع ، وقد من - قد أفلح - مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل ، وقل من - قل ادعوا - مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين ، وبهذا يجمع بين ما هنا وما سيأتى في أسباب البناء على الحركات وهذا هو الصحيح .

وقال الكوفيون : حركة الحكاية عزاب والمحكى بمن خبر في الرفع ومفعول فعل مقدر في النصب وبدل في الجر : وقيل إنه مبني لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذى هو فيه ، وقيل المحكى بمن واسطة لا معرب ولا مبني . (قوله أو إتباعا) كقراءة زيد بن على - الحمد لله - بكسرا الدال إتباعا لحركة اللام ، وقيل إن المتبع واسطة ، وقيل إنه مبني والصحيح أنه إما معرب تقديرًا إن كان ما فيه الإتياع اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا كما مر وإما مبني إن كان غيرهما وإتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تهما ومناسباله ، وتارة يكون الإتياع لحركة الحرف وتارة لذاته كقوهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها لإتباعا للياء ثم كسرة الإتياع إما الكسر متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو - فلأمة الثلث - بكسر الهمزة ، وإما الياء متأخرة كما في غلامى وعسيت ، أو الياء متقدمة نحو - في أم الكتاب - بكسر الهمزة في قراءة الأخوين ثم الكسرة التي تتبع إما لغير الإتياع كما قدمنا ،



أو تخلصاً من سكونين ، وعلى القول بأنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال ، وعليه المصنف في شرح الشذور ، وظاهر عبارة المتن تقتضيه :
ولما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شهما قويا

وإما للإتباع نحو كسرة عين عصي فإنها لإتباع كسرة الصاد التي هي لإتباع الياء ، وقولهم لتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في حيض :

ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى لإتباع للياء ، ولاشك إن تفسير لإتباع بما ذكر يشملهما ولا نص ينافيه ، لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو : غلامى ، لمناسبة الياء ، وعليه فيزياد عندها في تلك الحركات (قوله أو تخلصاً من سكونين) نحو - من يشأ الله يضلله - ولا يشك كل عدوهم من أسباب البناء على الكسر حركة التخلص من الساكنين ، لأن ذلك للفرار من التقاء الساكنين والمخترز عنه ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذلك فيما كان مبنياً وهذا فيما هو معرب فتدبر ، وكذا يقال في الإتباع لأنهم عدوا حركته بناء ، هذا غاية ما حوله بعض الفضلاء ، وأسلفنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل ، فإن الأول خلاف الظاهر ، والثاني منقوض بالإتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناء نحو : فر وعرض وشد ، وكذا التخلص نحو - قل ادعوا - بقي هنا شيء وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا والسكون في ضربت على المختار من أن الماضي فيهما مبنى على فتح مقدر وأن الضم للمناسبة والسكون لسكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليس للبناء فكان ينبغي أن يزداد في التعريف لإخراجهما ، ولا للمناسبة ولا لسكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة إلا أن يقال هو تعريف بالأعم على القول بجوازه فتدبر (قوله لزوم آخر الخ) لزوم جنس ، وخرج بإضافته للآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس إعراباً وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر ، وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملاً واحداً كالظروف الغير المنصرفه وما لزم النصب على المصدرية ، وقوله ولا اعتلال لا حاجة إليه لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديراً إلا أن يقال آخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية ، وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث . وقد يقال المراد بالزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل لغة فيها من حيث تلك اللغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية (قوله وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شهما قويا الخ) اقتضى كلامه أمرين : الأول حصر سبب البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافاً لأبي حنيفة بل صرح به غير واحد كابن جني والزجاجي وابن العطار ، لكن أورد أنه ذكر في باب الإضافة من أسباب البناء الإضافة لمبنى : وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أى لشبهه من الحروف غالباً بدليل كلامه في باب الإضافة أو أن الكلام هنا في المبنى لزوماً ولا سبب له إلا شبه الحرف بخلاف المبنى جواز فقد يكون شبيهه نحو الإضافة لمبنى ، وحينئذ فالاسم معرب ومبنى وجوبا لشبهه من الحروف ، ومبنى جوازاً لغير شبهه من الحروف بدليل باب الإضافة وظهر حسن تعبیر الألفية بمنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد من تلك الأنواع .

ويرد عليه أن أسماء الأصوات إنما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث أنها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعاً آخر وهو الشبه الإهالي . وأجيب بأنه يمكن إدخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لازماً عليه ، وزاد بعضهم أيضاً الشبه الجمودي وهو أيضاً يرجع لما ذكر ، وزاد بعضهم الشبه اللفظي



يدنيه منه في الوضع أو المعنى

فقد ذكر ابن مالك أن حاشا الإسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ، وأن عن الإسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ ، وكذا يقال في علي الإسمية وكلا بمعنى حقا ، وقد الإسمية كما ذكر ابن الحاجب الأولين والمصنف الثلاثة في المعنى ، لكن ما كان على حرفين يمكن إدراجه في الوضعي بناء على أنه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين ، وعلى إشرط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المعنى في الباب الثامن والكلام في أسباب البناء الواجب ، بقى هنا شيء وهو أن هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم لأنه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال إن الاسم أشبهه ، وهذا بعيد لأن الحرف غير مقصود بالذات كالإسم وإنما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ، ويجاب بعدم لزوم ذلك ، وبكفى في تحقق علة البناء تقدمه في التصور وإن تأخر في الوجود الخارجي (قوله يدنيه منه) أى يقرب الشبه الاسم من الحرف ، والجملة صفة كاشفة لقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين إما مطلقا أو بشرط كون الثاني حرف لين كما قاله الشاطبي :

ودل كلامهم هنا على أن أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا يتأني ما في الصرف أن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة ، لأن الأصل في مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي أى السكثرة الخارجية فالأول هو المراد في الصرف ، والثاني هو المراد هنا ، وإنما أعرب نحو أب وأخ ويدوم لأنها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصاراً والظاهر أنه حذف اعتباراً إذ قياس أب وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في عصى ، وقياس يد ودم الإثبات لسكون ما قبل حرف العلة كما في ظبي ودلو ومما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك والختار عند الرضى ولانها المحذوفة الألف المنقلبة عن ياء ، والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ما قبلها إن أضيفت :

ويرد أن ذلك إنما يكون فيما حذفت لامه نسيا ، ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الإعراب فيها إن أفردت وجعله نسيا في حال دون أخرى تحكم :

وقيل : إنما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا ، لأن أغلب أحوالها الإضافة التي هي من خواص الأسماء فأبعدت شبه الحرف :

ثم إن الشبه الوضعي ذكره ابن مالك : وقال أبو حيان : لم أقف عليه لغيره ، واعترضه المصنف بقول سيديويه إذا سميت بياء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، ورد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعي معتبر في لسان العرب كزيادة أن بعد المصدرية لمشابهة ما النافية ، والثاني أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فإنهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفاً نحو ياعن فكأن وضع التسمية لما كان طارثاً مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالإعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالأستفهام أولاً كالإشارة تضمننا لازماً بأن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن ، وهو كونه ظرفاً زماناً أو مكاناً للمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بئى ، ويدخل المنادى لأن المقصود عند التضمن ، وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فإن المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه :

(٦ - يس فاكهى - أول)



أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب لأنه الأصل في الإسم ، وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الإسم كما بنى الإسم لمشايمته له لعدم المقتضى لإعرابه

لكن يرد على هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله * ألا لمن سبيل إلى هند * إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالإسم لا بمعنى أنه حل محله هو للحرف كتضمن الطرف معنى في والتمييز معنى من هـ

فإن قيل : الألفاظ التي تشبه الحرف في المعنى بحروف لأسماء :

قلت : نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطية لاسكنها وضعت لغيرها أو لا وبالذات ولها ثانياً وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاستعمال) ضابطه كما في الأوضح أن يلزم الإسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة فدخل فيه الافتقار والإهمالي بناء على أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة ، وقوله إلى جملة أى افتقاراً لازماً إلى جملة أى أو عوض منها كالتنوين في إذ أو قائم مقامها كالوصف في أل الموصولة ، ويرد عليه ذو الطائفة والذين عند من أعربهما ، ويحاج بأن الكلام في الأسباب الموجبة للبناء في المشهور وفي لغة الجمهور ، والكلام على هذا الضابط يطلب من [الأوضح] وشرحه (قوله فلو عارض الخ) تفرغ على قوله شبهاً قويا وبيان لأن المراد به ما يعارض وذلك كالتشبية في اللذان واللذان وهذان وهاتان ، ولزوم الإضافة للمفرد في أى الشرطية والاستفهامية :

فإن قيل : كيف صح جعل إضافة دافعة للبناء مع مجيئ قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة .

فالجواب أن ملازمتها للإضافة دافعة لتمحيم بنائها ولذا جاز إعرابها وهي لغة قيسية :

قيل : وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها فلم يذكر أن الشبه الوضعي يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فإنه أقوى مما هو بغير صورته وإن كان على وضعه انتهى . ومنع لزوم إضافتها الذي أشار إليه بقوله ولو سلم لزومها غير ظاهر لأنها لا تستعمل مفردة ألبتة ، ويرد على قوله لم يذكر أن الشبه الوضعي يعارض ما مر من القول بمعارضته في مع وجري على ذلك القول في الجمع ، وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما أسلفنا من أن الشبه الضوري إذا لم يكن من الوضعي مجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ، ولا حاجة فيه إذا تخلف إلى دعوى أنه عورض لأن تخلفه جائز فتدبر (قوله لأنه الأصل في الإسم) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم ، وعكس بعضهم وقال الكوفيون : أصل فيهما وقوله في الإسم متعلق بالأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف ، والتقدير لأن وجوده الأصل في الإسم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانصب الضمير واتصل (قوله وإنما لم يعرب الحرف الخ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر :

وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا يوجب إعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لا بد من المشابهة في علة الحكم :

لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التي أشبه الإسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر في علة حكمه :



إذ لا تتوراه المعاني حتى يعرب لبيان ما أريد منها :

[تنبيه] اختلف في الأسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الإهمالي فيها لأنها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك ، وقيل معربة حكما ، وقيل موقوفة لعدم مقتضى الإعراب وسبب البناء ، وهذا هو المثبت للواسطة :

واعلم أن المبنى على أربعة أقسام : مبنى على الكسر ، ومبنى على الفتح ، ومبنى على الضم ، ومبنى على السكون :

وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة في تقديمها وإن كان الأنسب تقديم السكون لأصالته في البناء هـ

والحق في الجواب أن الحرف لما كان قاراً لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لا بد من المشابهة في علة الحكم فتدبر (قوله إذ لا تتوراه المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلا تنقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول ، يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداولوه : أي أخذته جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبديلية لا على سبيل الاجتماع [قوله تنبيه] أي هذا تنبيه فهو معرب لا مبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا ، وهو ممنوع لأن مقتضى البناء ليس إلا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه ، والتنبيه هنا بالمعنى اللغوي وهو الإيقاظ لا بالمعنى الاصطلاحي وهو عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل كما لا يخفى ، فالشار إليه بهذا إما الألفاظ أو المعاني ، ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب هنا الألفاظ لكونها العنوان بخلاف المعاني لأن عنوان الشيء ما يدل عليه ، وفي كون معاني الألفاظ بحيث تدل عليها الألفاظ السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأدنى تأمل نظر اهـ (قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الإهمالي الخ) تقدم أن الشبه الإهمالي داخل عند المصنف في الاستعمال وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب ، لكن علله بعدم التركيب (قوله وقيل معربة حكما) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها ، ومنه يعلم أن الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شها قويا مما اتفق على اقتضائه البناء أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فبنية اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالإطلاق في الأسماء .

وأما الأفعال قبل التركيب فهل يجري فيها هذا الخلاف محل تأمل ، وهذا القول اختيار الزمخشري ، وقد صرح في الكشف بأن أسماء السور التي هي من جملة تلك الأسماء معربة وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام في ذلك ، فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف إلى أن السكون في نحو بانانا هل هو سكون وقف أو سكون بناء ؟ وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف عليها الخلاف أو هو مجرد تحرير في الاصطلاح ؟ (قوله لعدم مقتضى الخ) أي ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس في الأسماء ما يكون كذلك ، ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر ، وهذا اختيار أبي حيان (قوله وهذا هو المثبت للواسطة) أي التي الكلام فيها وهي الأسماء قبل التركيب ، أو أن المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف لا أن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر ، إذ منه من يقول إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب وسماه خصيا ، ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أي صادق عليها ولو حذف على كان أخصر وأظهر ، وليس المقصود الحصر لأن العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء الأمر والمنادى واسم لاعلى ما يذكر في أبوابها على أن هذه فرعية والحصر يعرض قصده للأصول (قوله جريا على العادة)



وخص الكسر بالتقديم لأنه الأصل في تحريك البناء وإليه أشار في المثال في قوله (كهؤلاء في لزوم الكسرة في الأحوال الثلاثة ، وهو من أسماء الإشارة والها فيه للتنبيه ، وكلها مبنية إلا ذين وتين على قول لتضمنها : الإشارة فإنه من معاني الحروف وإن لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع للتمني والترجي ، وإنما كان مو للبناء لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط ، فإذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان من الحرف ذلك ، إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف ، وبني على الكسر للتخلص من الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك .

العادة تكرر الأمر دائماً أو غالباً على نهج واحد . وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وحو ويتوقف فهم السكون عليها فإنه عدم الحركة والمضاد من حيث هو مضاد يتوقف فهمه على فهم المضاد إليه (قوله لأنه الأصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لأنه أبعد الحركات من الإعراب وأقربها إلى أصل ال لأنه لا يوهم إعراباً إذ لا يكون إعراباً إلا مع التنوين أو ماعاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤ أو وذلك كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعنى ، وقوله في لزوم الكسر أي بلا تنوين في الأشهر فلا ينافي أنه جاء ضمه كما جاء تنوينه مع الكسرة أيضاً ، والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه (قوله والها فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه ه كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الإشارة وهو علم على الكلمة نكر ودخلت عليه أل كما تدخل الإضافة في قر ها للتنبيه (قوله لتضمنها معنى الإشارة) علة لبناء أسماء الإشارة ، وأما علة إعراب ذين وتين فشبههما بمثنى الأسماء ، وإنما قال على قول لأن ابن الحاجب قال ببنائهما ، وإن ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع ه وذين و للنصب والجر والإضافة في معنى الإشارة للبيان (قوله وإن لم يوضع له حرف) نوزع فيه بأنهم قد صرحوا اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفاً غاية ما في الباب أنها للإشارة الذا ولا فرق بينها وبين الخارجية .

وانظر وجه تقييده بذهنا فإنه يشار بها إلى معهود خارجا غير أن هذه الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع أسماء الإشارة ، ولا يضر ذلك في المنازعة لأنه لا فرق بين الذهنية والخارجية ، وماذا من أن أسماء الإشارة بنيت لتضمنها معنى الإشارة هو ما قاله ابن مالك :

واعترضه أبو حيان وقال الذي ذكره الناس إنها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى يشار إليه قال ويمم أن يتمحل لما ذهب إليه ابن مالك أن الإشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لس المعاني من استفهام ونحوه ، لكن العرب لم تضع لها حرفاً وإلى هذا أشار الشارح هنا ، ولا يخفى أنه لا يظ في أسماء الإشارة ضابط الافتقار عند المصنف لأنه اشترط فيه الافتقار المتأصل إلى جملة (قوله وإنما كان) تضمن الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على م في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وإن لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة بجامع أن كلاً معنى غير مستقل ملحوظا تبعا لأن المقص وجود جامع ، وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة إلى ما قاله أبو حيان من التمثل لكلام ابن مالك ولا موقع لنزاع بعضهم ، فتدبر وبه مافي كلام الشارح أولاً وثانياً (قوله في ذلك) أي ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره (قوله من شأن الحروف أي عاداتها) (قوله وبني على الكسر) أي وذلك يستلزم البناء على حركة ، وقوله للتخلص من التقاء الساكن



وأقرب بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله (وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز) للإشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان : متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه ، ومختلف فيه كحذام وأمس ، فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوزار اسم لقبيلة ، وظفار اسم لبلدة ، وسكاب اسم لفرس ، وسجاج بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا . قيل : تشبها به بفعال الدال على الأمر : قال الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

علة لبنائه على مطلق حركة ، وقوله بالحركة الأصلية علة لكون الحركة خصوص الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقولهم : مابني من الأسماء على حركة يسأل عنه ثلاثة أسئلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الإتيان بالكاف لأنها مقدره مع العاطف (قوله للإشارة إلى أن المبني الخ) أي ولولا الكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يقد الكلام أن المبني نوعان بقي أنه ما الحكمة في الإتيان بلفظة ذلك وهلا قال وكحذام ، ويكون مشاركا لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات ، وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لأن كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله مما هو على وزن فعال بفتح أوله) أي معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واجترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح ، أو مصدرا نحو ذهاب ، أو صفة نحو جواد ، أو اسم جنس نحو سحاب ، فلو سميت بشيء منها انصرف قولوا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق فمنوع من الصرف . وبه يعلم ما في إطلاق الشارح أن فعال علما لمؤنث مبني عند الحجازيين فإن ذلك إنما هو في المعدول وكذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله (قوله مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لارفعاً ونصباً وجراً (قوله قيل تشبها له بفعال الدال على الأمر) أي فإنه مبني باتفاق تميم وأهل الحجاز : قال في التسهيل : واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جارية مجرى الأعلام أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدولة عن مؤنث فإن سمي ببعضها ملوك فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى :

وبه مع ما سلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام ، وأن المعدول أكثر من أربعة ، ومثال الأمر نزال ، والمصدر فيجار وحما ، والحال نحو بداد من قوله :

وذكرت من لبن الخلاق شربة والخيل تعدو بالصفير بداد

والصفة الجارية مجرى الأعلام نحو خلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو يافساق ، وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف ، وقوله وقد يجعل كصباح أي فينصرف هذا ، ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ، ووجه العدل في المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن أنزل كما قال الجمهور ، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف ، لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها ، وقيل علة بنائه تضمنته معنى ها التأنيث وإليه ذهب الربيعي ، وقيل توالي العلل ، وإليه ذهب المبرد وقال : لأنهم إذا منعوا



وأكثر بنى تميم يوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره إعراب مالا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقا إعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيويوه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد . قيل : وهو الظاهر إذا لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلف إلى غيره ، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله :

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب الثاني :

وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا إذا أريد به معين ولم يصف ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم يصغر ، وعلّة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف ،

الصرف لسببين فليبنوا الثلاثة ، ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو معرب ، وقد يجاب بأنهم نهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب بقي أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سيأتي وبنى على حركة النخ خاص بأمس بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها وإعرابها إعراب مالا ينصرف ، وإن كان مقالته على ما فيه يمكن إجراؤه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بنى تميم النخ) وذلك حرصا على الإمالة التي هي مذهبهم إذ لو أعربوه إعراب مالا ينصرف كانت الرأء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأق الإمالة كذا قالوا ، ولا يخفى ما فيه لأن الإمالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ، ثم إن الإمالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فإن كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضى له وإلا فلا يصح البناء فليقتدبر (قوله قيل وهو الظاهر إذ لا يعدل النخ) أي لأن العدل مقدر والتأنيث محقق ، وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيويوه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيويوه لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع إذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء ليحصل سبب البناء إذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه ، فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف ، وهذا محصل ما أجاب به الجاهى كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالى العلل وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار النخ) قال في شرح الشذور : وقيل إن وبار الثاني ليس باسم كوبر الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة . وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى ، وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا (قوله وأعرب الثاني) لأن قوافى القصيدة مرفوعة فالثانى مرفوع على أنه فاعل هلكت (قوله مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما فى اللمع (قوله إذا أريد به معين) عبارة الأوضح اليوم الذى يليه يومك ، وعبارة البدر بن مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قابلوا ذلك بما إذا نكر فبقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية ، ولا يبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ما إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك ويكون التقييد بذلك لأنه الغالب فى إرادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور بما إذا أريد به معين ، لكن فسره فى شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى أن أمس يصغر ولكن سيويوه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليله وأجيب بأن المبرد ذكر أنها تصغر وكذا ابن برهان فى الغرة (قوله وعلّة بنائه تضمنه النخ) ولذا لم يبين غدا مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها لأنه ليس بواقع وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس لأنه فى معنى الفعل الماضى وأعرب غدا لأنه فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب .

وبنى على الحركة ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخالص من التقاء الساكنين ،
وأما بنو تميم فمنهم من أعربه لإعراب مالا ينصرف مطلقاً للعلمية والعدل عن أمس ، وأكثرهم يخص ذلك
بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها ، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه ،
وإن استعملت مجرد المراد به معين ظرفاً فبني لإجماعاً كذا في الأوضح :
وأشار إلى القسم الثاني بقوله (وكأحد عشر وأخواته) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكور
وتأنيثها في المؤنث ، وعكس ذلك فيما دونها (في لزوم الفتح) في الأحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح
صدرها وعجزها

واستدل في الأشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين :
أحدهما أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه
لام التعريف :

والثاني أنه يوصف بما فيه الألف واللام كقولهم أمس الدابر ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وُصف بالمعرفة
لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته (قوله وبنى على الحركة الخ) قد جرى هنا على
التعرض لجواب الأسئلة الثلاث فيما يبنى على حركة من الأسماء صريحاً (قوله ليعلم أن له أصلاً في الإعراب) هذا
وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره هو فيما سيأتي ، وفيه أن كل اسم له
أصل في الإعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الأسماء على حركة ، فالأولى أن يعمل
بأن له حالة إعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين ، وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة (قوله مطلقاً)
أي رفعاً ونصباً وجرّاً ، ونقل في [الهمع] أن منهم من أعربه منصرفاً مطلقاً (قوله والعدل عن أمس) الفرق
بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه إظهار الـ بخلاف التضمنين فلذا أعرب المعدول وبنى المتضمن ، وبه
يعلم سر إعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين ، وقيل العدل تغمير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها ،
والتضمن استعمالها في المعنى الأصلي مزيداً عليه معنى آخر. (قوله يخص ذلك) أي إعرابه إعراب مالا ينصرف
بحالة الرفع كقوله :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في إعرابه) فيه نظر فإن من العرب من يستصحب البناء مع الـ كقوله :

وإن وقفت اليوم والأمس قبله بيابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم : قالوا : والوجه في تخريجه أن تكون الـ زائدة لغير
تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ، وجر على إضمار الباء فالكسرة إعراب
لا بناء (قوله فبني لإجماعاً) كذا في الأوضح وقد تبع فيه ابن برهان :

واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم أنه كسحرفاً ، ونقل الزجاجي أن من العرب من يبنيه وهو ظرف
على الفتح فتلخص أن فيه خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كأحد عشر وأخواته) أي نظائره
شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم المشبه على المشبه به على وجه الاستعارة التصريحية
(قوله إلى تسعة عشر) بإدخال الغاية وهو بيان لأخواته ، وفيه قصور لأنه لا يتناول إحدى عشرة ، وأنه يصير
الاستثناء منقطعاً ، وشمل كلامه ثمان عشرة ، ولا ينافيه أنه يجوز في يائه كل من الفتح والإسكان وحذفها مع بقاء
كسر النون أو فتحها لأن الفتح هو الأوجه (قوله في لزوم الفتح) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر ،

أما الأول فلافتقاره إلى الثاني وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم .
وأما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو ، لأن أصل أحد عشر مثلاً أحد وعشرة حذفت الواو
قصدا لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا ، وكان البناء على الحركة لما مر ، وكانت فتحة قصدا لتخفيف الثقل
الحاصل بالتركيب ، وإنما لم يمزج الإسمان في نحو لارجل وامرأة لأن الأحاد والعشرة عبارة عن عدد واحد
كعشرة ومائة بخلاف لارجل وامرأة .

والمراد لزوم الفتح لآخر كل من الجزئين في الأحوال الثلاثة في الأفتح باعتبار القياس أو بشرط الأفراد فلا يرد
أن العدد المركب إذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشر وخمسة عشر زيد يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء
الصدر مفتوحا ، وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة لأن ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافا لابن مالك
والإضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل به الألف واللام اتفاقا في نحو : الأحد عشر ، وإن كانت الإضافة من خواص
الأسماء والمبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك و - من لدن حكيم خبير - .

وفرق الأخصم والفراء بين اللام والإضافة بأن ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن والذى وأخواته ،
وأما المضاف فلا يكون إلا معربا إلا لادنى وأخواتها لأن أى للزوم إضافته مع ثبوت علامة البناء فيه
وإعراب قبل وبعد وأخواتها مع الإضافة والبناء عند القطع عنها وبناء حيث وإذا وإذا ونحو قوله : على حين
عائيت ، فعارض (قوله فلافتقاره إلى الثاني) أى فشابه الحرف ، وفيه أن الشبه الافتقاري لا يوجب البناء إلا إذا
كان متأصلا لا يؤثر إلى جملة والافتقار إلى مفرد لا يؤثر كسبحان الله :

ويجاب بأن ذلك في الشبه الذى هو من أسباب البناء الأصلي : وما هنا بناء عارض بالتركيب وهو يكفي
في مبيهه الشبه في مطلق الافتقار .

وعلى الجاهى بناءه بوقوع آخره وسطا للكلمة الذى ليس محلا للإعراب ، وهو معنى ما فى بعض النسخ
من قوله فلتنزيله منزلة صدر الاسم ، واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض بإعراب المركب الإضافى
من الأعلام :

فإن قيل : إنما أعرب هذا استصحابا لإعرابه السابق :

قيل فهلا أعرب جزء العددى الأول أيضا لذلك :

فإن قيل : العددى صار كلمة واحدة بالمزج بخلاف الإضافى إذا لا مزج فيه

قلنا : ممنوع بل هو كلمة واحدة وإن لم يكن فيه مزج ، ولذلك لا يدل شىء من أجزائه على جزء معناه هذا
وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب
عند من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعا لابن مالك ، بقى هنا أمر آخر وهو أن البناء إنما يكون في
الآخر كالأعراب ، ولا يخلص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما ذكر ، وإذا انتفى الإعراب خلفه البناء إذ
لا واسطة أو بأنه لما دل الإعراب على وصف في المعرب وجب بآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ، ولا يبعد عندى
أخذنا مما أتى عن [شرح اللباب] أن يقال إنه بنى كالثانى لتضمنه معنى الحرف ، ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك
(قوله فلتضمنه معنى الحرف) قال فى [شرح اللباب] وفى عبارتهم أن الثانى متضمن للحرف تساهل لأن
المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزئه إلا أن الحرف لما قدر فى
الثانى قالوا إنه يتضمن الحرف (قوله لما مر) أى ليعلم أن له أصلا فى الإعراب (قوله وإنما لم يمزج الإسمان الخ)



وأما اثنا عشر واثننا عشرة فلا يبني المصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون، فكما أن الإعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه إحالة على ماسياتي من أنه يعرب إعراب المثني وبنى العجز فيهما لتضمنته معنى حرف العطف ٥

قال الرضوي : وإنما مزجوا التيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة انتهى ، وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون) بدليل أنه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشر كإثنا عشر :

قال البدر ابن مالك : فإن قيل : كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره ٥

قلت : صح ذلك في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنا لما علمت أن التركيب متأخر عن الأفراد والمتأخر لا يمنع أن يقال وقع موقع المتقدم ، ولم يصح في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين في خمسة بل متقدما عليه لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ٥

ولعمدوا هذا الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضميته للمرام ، وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة : أوضاع المفردات وهي الأوضاع الأول، وأوضاع المركب المزجي وهي أوضاع ثوان عن أوضاع المفردات، لأن تركيب المزج حقيقة أن تعتمد على مفردين فتمزج منهما واحدا، وأوضاع المركبات الإسنادية وهي متأخرة عنهما ضرورة أن مركب الإسناد أن تعتمد على المفردات الممزوجات فتؤلف منها كلاما ٥

إذا عرفت هذا فاعلم أن التنوين إنما يقع بعد الإعراب وإنما يقع بعد التركيب الإسنادي فالتنوين إنما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فإنها تقارن الوضع الإفرادي ٥

وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم واستحالة العكس ٥ وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين لأن التنوين إنما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ولم يمنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لأن النون موجودة في المرتبة الأولى والعقد موجود في المرتبة الثانية ، وهذا حيث ثبت أن التركيب العددي من المزجي عندهم وإن أشكل عليه ضابط المزجي بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع أن الأول ملازم للفتح والإعراب على الثاني إلا أن يقال إنه تعريف للمزجي المعرب ، فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني عشر واثنى عشرة لا محل له من الإعراب ، لأن حق إعراب المزجي أن يكون في آخره لأنه صار كلمة واحدة ، وقد تعذر هنا للبناء وإعراب الأول لما تقدم فلا يكون للثاني محل من الإعراب ، ويؤيده أنه قائم مقام النون التي لا محل لها، ويحتمل أن يقال محله الرفع الذي كان له قبل التركيب ، لكن قضية كلام الإمام ابن هشام أنه في محل جر بالإضافة كما تعرفه قريبا (قوله وبنى العجز فيهما لتضمنه حرف العطف) قال المصنف في الحواشي : قلت لطالب : لم يبنى عشر في اثني عشر ؟ فقال : لو وقع موقع النون في اثنا ٥ فقلت له : يلزمك أن تبني الصلاة في - والمقيمي الصلاة - فقال آخر : لتضمنه معنى الواو : فقلت : إنما يتضمن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلا من جهة العطف كما في حالة التركيب ، وأما إذا كانت مضافا إليها فهي كزيد في غلام زيد فكما لا يصح أن يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثنا عشر فسكتنا ٥

(٧ - يس فاكهي - أول)

وأشار إلى الثالث بقوله (وكقيل وبعد وأخواتهما) كالجهاث الست وحسب وأول ودون (في لزوم الضم) بشرط (إذا حذف) لفظ (المضاف إليه ونوى معناه) دون لفظه نحو - لله الأمر من قبل ومن بعد - بالضم

ولك أن تقول : الإضافة ضربان : إضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت : وإضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الإضافة ، وعلى هذا فقد يجاجى بهذا الموضع ويقال لنا إضافة على معنى الواو :

فإن قيل لم خصوا هذا دون بقية أخواته بالإضافة ؟

فالجواب أنهم لما عزموا على إعراب المصدر إما تنبيها على الأصل أو كراهة بناء المفتى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لثلاثا يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقنضى للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى : وقد يقال ما قاله الطالب الأول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم (قوله كالجهاث الست) أي كأسماها ، والست نعت للجهاث ، وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها وإلا فلذات اليمين وذات الشمال معربان ، وسميت الجهاث الست باعتبار السكائن في المسكان فإن له ست جهات :

قال الرضى : واعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن على ، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى : فما شمله أسماء الجهاث من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الأوضح يقتضى السماع فيها لأنه ذكر يمين وشمال وأجرى التفصيل فيها ولم يتعرض لسماع وعدمه في المقام ، وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجاهي كلامه تبعا للرضي (قوله وحسب) أي بسكون السين وأما بفتحها نحو هذا بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا : وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لأنها لا تتعرف بالإضافة حلا على ما هي بمعناه واستعمال الأسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال :

الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو : رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنوّن ، واقتضى كلام الألفية أنها تعرب نصبا إذا نسكرت كقيل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ، ومثلها في جمع ما قدمناه أسماء الجهاث وما عطف عليها :

قال أبو حيان : ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة هذا ملخص ما في الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو أل بوزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدهم بدليل جمعه على أوائل وأنه لا يستلزم ثانيا ، وإنما معناه ابتداء الشيء بخلاف الأخير فيقتضى أولا : وله استعمالان : أحدهما أن يكون صفة أي أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالبناء ودخول من عليه :

والثاني أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا :

قال أبو حيان : وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالبناء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف كقولك : جثتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة ، فليراجع الأوضح وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك : جلست دون زيد ، ثم استعمل في الرتب

في قراءة السبع : أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه فبنينا لذلك بخلاف ما إذا صرح بالمضاف إليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله : * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * أو حذف ولم ينو شىء أصلا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية فيه أو خفضا بمن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للإضافة ، وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ،

المتفاوتة كزيد دون عمرو ، ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو : فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة ، أو عن محكوم عليه إلى آخر نحو : أكرمت زيدا دون عمرو .

وقال الرضى : وبمعنى دون قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما منصرفة وذلك معنى أسفل نحو : أنت دون زيد إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو : هذا شىء دون أى خسيس ، ومعناها الآخر غير ، ولا تتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى - ألتخذ من دونه آلهة - كأن المعنى إذا وصلت إلى الآلهة اكتفى ، ولا أطلب الله الذى خلفهم وراءهم فهم كأنهم قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله فحذف لفظ المضاف إليه) أى ترك من اللفظ (قوله فبنينا لذلك) أى عنده فاللام للتوقيت لالعلمة (قوله ومن قبل الخ) تمامه : * فما عطفت مولى عليه العواطف * ومحل الشاهد معلوم ، والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثانى يدل من الضمير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو ثأر له فإرحمه أحد منهم ولا أجابه لدعائه (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه والشاهد ظاهر .

قال الدمامينى : معنى كنت قبلا كنت متقدما ، ومعنى : فاشربوا بعد ما شربوا متأخرا ولا ينوى تقدم ولا تأخر على شىء معين ، وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو ، وأما في حال الإضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شىء بعينه انتهى .

وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم أى البارد من الأضداد والفرات أنسب لأن الحميم يطلق على الحار وليس مرادا .
قال الشاطبى عند قول ابن مالك :

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا . . . الخ

تخصيص النصب في هذه الأشياء إذا قصدت تكثيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى .

والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضا بمن) اختصت من بذلك لكونها أم الباب ، ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها .

قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المنصرفة أكثرها بمعنى في نحو : جئتك من قبلك ومن بعدك - ومن بيننا وبينك حجاب - وأما جئتك من عندك - وهب لى من لذلك - فلا ابتداء الغاية .

وقال ابن مالك : إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة ، وانظر ذلك مع أن مذهبه أن من لا تزداد في الإيجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) إذ هما في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين .
قال ابن مالك في شرح السكافيه : وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا في قوله : وكنت قبلا ، معرفة بنية الإضافة



إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين ، وإنما أعربا في الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب ، وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمينهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام ، وقيل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما ، وبنيا على الحركة

إلى أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لسكونه عوضا من اللفظ بالمضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا ؛ وهذا القول عندى حسن انتهى .

واختار الرضوي ما ذهب إليه ذلك البعض ، وعليه لافرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الأول فإنه إذا أعرب كالمضاف إليه في حكم الثابت ، وإذا بنى كان المضاف إليه في حكم الساقط نسيا . وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وإن كان المضاف إليه في الحالين محذوفا أنها مبنية متضمنة لمعنى المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أين لحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفا في نفسه لأن شيئا يتضمنه فهي كالظروف في قولك : خرجت يوم الجمعة في أن الحرف محذوف في نفسه لا يتضمن له وقال بعضهم : إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة لأن معنى وكننت قبلا أي قديما وأبدأه أولا أي متقدما ، ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لأن من زائدة ، وكلام الشارح يوافق (قوله إذ هما في الحالة نكرتان) أي دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين . فاندفع ما قيل إن كلامه يفهم أنهما في باقي الأحوال معرفتان ، وفيه نظر لأن المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة . ويؤيد ذلك بل يعينه قول الخواري : إنما يبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فإنيهما يعربان سواء نويت معناه أولا انتهى .

وفي الارتشاف : وإذا قطعنا عن الإضافة لفظا ونوى ما أضيفا إليه وكان معرفة بنيا على الضم ، وقد يتوقف في تعريفهما بالإضافة إلى معرفة لأنهما متوغلان في الإبهام كما صرح به الشارح (قوله لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ) إنما اعتبر في بنائهما شبه السكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لعراقتهما بدليل إعرابهما في أكثر الأحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتياج لذلك لما في الأوّل من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط شبه المعنوي . ثم إن ذكره شبه الجمودي هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المقدمّة . وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف . ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف إليه ونية معناه ، وما تقدم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق في شروح الألفية عند قولها : شبه من الحروف الخ وأشارنا إليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضوي ، وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف .

قال : فإن قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟

قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء انتهى . وفيه أن الإضافة لم تظهر إذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبين الظروف حينئذ مع أن الاحتياج بذلك المعنى

لما مر ، وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود ، أو ليكمل لهما جميع الحركات لأنهما في حال الإعراب إما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بناءهما حركة إعرابهما ، ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليهما بما مر ، وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا .

[قنبيه] ألحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما في قولهم قبضت عشرة

ثابت كما لا يخفى ، إلا أن يقال إذا نوى لفظ المضاف إليه الإضافة ظاهرة بالقوة ، ثم قال : أما حيث وإذا فإنها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضاقتها ليست بظاهرة إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فسكان المضاف محذوف ، ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله ، وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم التصرف الإعرابي (قوله لما مر) أي ليعلم أن لهما أصلا في الإعراب ومر ما فيه (قوله إما مجروران أو منصوبان) أي في الأغلب (قوله لصيرورتها الخ) أي الأصل فيها أن تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه لأنه من تتمته إذ هو المنسوب إليه وبه تعريفه فإذا حذف وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه (قوله والإعراب) أي مطلقه لأنه خصوص النصب على الظرفية والجر بمن لا يجري في غير .

واعلم أن غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده إما بالذات نحو : مررت برجل غيرك ، أو بالصفات كقولك لشخص : دخلت بوجه غير الذي خرجت به ، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإنما لا ينتقض بنحو : زيد غير عمرو ، فإن ماهيتهما واحدة ، ثم إن الشارح لم يمثل لحالة الإعراب فتقول إذا ذكرت المضاف إليه قبضت عشرة ليس غير ها برفع غير على حذف الخبر وبنصبها على إضمار الاسم ، وإذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا في المعنى والظاهر أنه يجوز في هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر .

قال البدر الدماميني : ويجوز أن تكون غير حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هي الأتم والفتحة بناء لما ذكره بعد من جواز بناء غير إذا أضيفت لمبنى أي حيث قال : ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كقوله : لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أرقال

قال الدماميني : وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال إن غيرا في البيت أضيفت إلى مبنى مع أن هذا المضاف إليه في تقديره معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة إلا لمعرب ؟ فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به ، وأما الحرف المصدرى وصلته فمبنى ، ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا انتهى .

والذي أوقع هذا البعض ظنه أن المضاف إليه المبنى جملة : أن نطقت ، لأن عبارة المعنى تحتمله : والذي ذكره الرضى أنه أن حيث قال : وأما إذا أضيفت إلى أن فلا خلاف في جواز بنائها ، وأنشد البيت ، وجعل أن هي المضاف إليه على التوسع باعتبار أنها صدر الجملة والجزء الملاقى أو لا فلا ينافى أن الحرف لا يكون مضافا إليه : وبهذا تعرف ما في قول الحشى : ومحل إعرابها إذا ذكر المضاف إليه إذا لم يكن صدر ما تضاف إليه أن ، وإلا فيجوز فيها الإعراب والبناء كما ذكره الرضى ، ومثله في المعنى ، ومن البناء قول الشاعر : لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أرقال

ليس غير بالضم أى ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت إليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الإبهام :
وتقييد المصنف في الأوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضى أن الواقعة بعدلا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور :

وقال [في المغنى] : وقولهم لا غير لحن :

والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين كما نص عليه الزخشرى في المفصل وابن الحاجب في السكافية ، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون ، وقد سمع وقوع غير بعد لا ، أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقفت ، فما وقع في المغنى وشرح الشذور لا يغير به :

وأشار إلى الرابع بقوله (وكن وكنم في لزوم السكون) في الأحوال الثلاثة ، ولا فرق في « من » بين أن تكون

ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ، ولكن ذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتقلبه في غير ما موضع فكيف تكون داعية إليه وأول ما استدلوا به انتهى : فتأمله . وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغنى في الباب الرابع ، ونقول إذا حذف المضاف إليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين ، وليس غير بالضم والتنوين والحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا (قوله فأضمر اسم ليس النخ) يحتل أن غير اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ، ولذا قال في الأوضح فهى اسم أو خبر في المعنى وليس غير بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد : والمتأخرون إنما ضمة بناء لإعراب ، وإن غير أشبهت بالغايات كقبيل وبعد فعلى هذا يحتل أن تكون اسما وأن تكون خبرا .

وقال الأخفش : ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم زمان كقبيل وبعد ، ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر :

وقال ابن خروف : يحتل الوجهين ، ويقول ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم ، والحركة إعرابية لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا (قوله لمشاركتها لها في الإبهام) علة للإلحاق والإبهام غير لا تعرف بالإضافة إما مطلقا أو إذا لم تقع بين ضدين ، وهى أشد إبهاما من مثل لأنها لا تنثنى ولا تجمع ، وقولهم غيران وأغيار ليس بعربى كما في المغنى ، ولذا لم يبين مثل على الضم (قوله أو بلا) أى التبرئة كما دل عليه قول الرضى لا يحذف منها المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس لسكثرة استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في السكافية) أى على ما في بعض النسخ (قوله وقد سمع وقوع غير بعدلا) منه استفاد أن محل اختلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى إنه إذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحننا باتفاق ، والقول بأن المراد سمع وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن المصنوع خصوص الضم (قوله أنشد ابن مالك) والظاهر أنه لا يستشهد إلا بما يصح الاستشهاد به (قوله في لزوم السكون) أى لآخرهما



استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، ولا في « كم » بين أن تكون استفهامية بمعنى أي عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير ، وبنيت من في الجميع لشبههما بالحرف في الوضع أو في المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية ، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة ، وبنيت كم في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى .

ولما كان تأخيره للسكون يوهم أنه خلاف الأصل أشار إلى رفع ذلك التوهم بقوله (وهو أصل البناء)

بحسب الوضع فلا ينافي أنهما قد يحركان لعارض كالتقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لاتامة فليس قضية كلامه أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذلك بل هما نكرتان كمنظأرهما في ما . [تنبيه] تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبي علي قاله في قوله * ونعم من هو في سرو إعلان * فزعم أن الفاعل مستتر ومن تمييز ، وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف : وقال ابن مالك : من موصول على ما بينه في المغنى في مواضع ، وتأتي أيضا زائدة فيما زعم الكسائي في قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين أن الأسماء تزداد ، والحق أنها موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي بناء على أنه لا يشترط فيه إذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرف لين ، ونقل الشاطبي أن ابن جنى اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال : وعلى الجملة وضع الحرف المختص به إذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لأن الموصوفة لا تفتقر إلى جملة لأنها توصف بالمفرد أيضا نحو : مررت بمن معجب لك ، والشبه في الافتقار شرطه أن يكون إلى جملة (قوله لشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما الأول ففيه ما علمت ، وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهر ، وأما في الخبرية فلأنها تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه . وعن ابن الحاجب والأندلسي تضمنتها معنى الإنشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض فأشبهت ما تضمن معنى الحرف .

قال بعض شراح الكافية : فإن قيل الخبر ينافي الإنشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى الإنشاء ؟

قلت : يعلم جوابه مما ذكره المصنف في أمالي المسائل المتفرقة ، وهو قوله كم رجال عندي يحتمل الإنشاء والإخبار ، أما الإنشاء فن جهة التكثير لأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال ، والتكثير معنى متحقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصدق وإن لم يطابق فكذب ، والإخبار باعتبار العندية فإن كونه عنده له وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى .

وذكر الرضى بعد أن ذكر أن الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله : أن معنى الإنشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يقصد أن له خارجا بل هو الموجود له بكلامه ، بل يقصد أن في الخارج كثرة الاستكثار ، فلا يصح أن يقال لمن قال كم رجل لقيته كذبت فإنك ما استكثرت اللقاء وإن صح أن يقال له ما لقيت رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح أن يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت من كثرتهم (قوله وهو أصل البناء) أي أصل أنواعه ودعوى أنها ليست أنواعا لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما إن قلنا إن البناء لفظي أي الأرجح منها .

قال المصنف : وقولنا الأصل كذا له أحكام : فمنها أنه لا يستعمل إلا فيما ينفك كقولنا الأصل في الأسماء



لخفته وثقل البناء واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس،
وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضممرات ، وكونها عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء ، وكونها لها
أصل في التمكين كأول ، وشبهها بالمعرب كضرب فإنه شابه المضارع

الإعراب لأنها قد تخرج عنه ، فأما قول ابن الخباز الأصل في الحروف البناء فغلط في استعمال لفظة الأصل :
ومنها أنه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره ، وقول ابن معطي الأصل في البناء للأفعال غلط لأنه يقتضي أنه
في الحروف فرع ؛ ومنها أنا إذا قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه فن ثم لا يسئل عن بناء الحروف
والفعل الماضي والأمر ولا عن إعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ، ويسئل عن بناء الاسم وإعراب المضارع
والبناء على الحركة ، وإنما علل بناء المضارع لأن الإعراب قد صار له أصلا ، وقال في محل آخر : نعم ، إذا
وجد معارض يقتضي الخروج عن الأصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لأنه راجع إلى الفحص عن علة عدم
تأثير ذلك المعارض ، مثال ذلك أن يقال لم لا بنى التميميون نحو : حذام مع مشابته لنزال ، ولم بنى المضارع مع
نون التوكيد والإناء مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ، ولم بنى على السكون مع نون الإناء مع أن كل شيء
كان البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة (قوله لخفته وثقل البناء) لعله لأنه يلزم حالة واحدة ،
وعلت أصالته أيضا بأنه ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركة فأصل البناء السكون ، وبأنه أخف من الحركة
فناسب أصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الأشموني : وأسباب البناء على الحركة خمسة ، وذكر ما ذكره
الشارح ، وحينئذ فالكاف استقصائية ، لكن بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر :

نعم ذكر الشاطبي من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحركة نحو : ذيت وكيت كناية عن الحديث
بنيا على حركة لأن تاءهما للتأنيث وهي تطلب تحريك ما قبلها فأجرى هي ، والفرق بين أداتين نحو أنا وإن وخص
أولهما بالحركة لمزيد الاسم وافتصر في البسيط على أربعة كما في [الأشباه والنظائر] وأسقط كونها عرضة الخ ،
ولعله لأن ما قبله يعنى عنه إن لم يكن عينه (قوله وكونها لها أصل في التمكين) قد يقال هذا يتنافى قولهم إن فائدة
تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الإعراب حيث لم يشبه الحسرف فيبنى ، وقولهم إن المبني
لا يمكن ولا يمكن فإنه يدل على أن كل مبني غير متمكن ؛
والظاهر أن يقال بدل هذا وكونه له حالة إعراب أو كونه متمكنا في بعض أحواله ، فإنهم لم يمثلوا له إلا بما
يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر في البسيط عن هذا بقوله : وإما تفضيلا له على غيره
كالماضي بنى على حركة تفضيلا له على فعل الأمر :

[تنبيه] ذكر الشارح أسباب البناء على مطاق الحركة ، وبقى الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من
الحركات الثلاث ، ولا بأس بذكره تكميلا للفائدة : فأسباب البناء على الكسر الأصاله في التخلص من التقاء
الساكنين كأمس ومناسبة العمل كبناء الجر ، وكونه حركة الأصل نحو يامضار ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة
من ينتظر ذكره المرادى والأشموني ، ونظر فيه بأن حركة البناء على هذه اللغة إنما هي في المحذوف والفرق
بين أداة وأداة كاللام الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسى عبد والإنباع كفر أمرا من
فر وذه من أسماء الإشارة والإشعار بالتأنيث كآلت ، وأسباب البناء على الفتح التخفيف كآين وشبه محلها بما قبل
تاء التأنيث كجلبك ومجاورة الألف كآيان وكونها حركة الأصل كيا مضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر ، والفرق
بين معنى أداة واحدة كيازيد لعمره والإنباع كعض أمر من العض وأين وكيف عنهم قوم :

في وقوعه صفة وصلية وشرطا وخبرا وحالا ، ومن أجل أن الأصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل
وقم وم .

ولما كان الفتح أقرب الحركات للسكون بمصوله بأدنى فتح القم دخل أيضا في الكلم الثلاث كسوف
وقام وأين :

ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتيهما دون الفعل لثقله ؛
(وأما الفعل) وهو مادل على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعها (فثلاثة أقسام) عند جمهور
البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه منقطع من المضارع فهو عندهم معرب
بلام الأمر مقدره ٥

والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والإقباغ فيهما وتمثيل بعضهم للإقباغ بكيف وللتخفيف بأين ليس
لتعيينه فاندفع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالإقباغ فيهما إذ الساكن غير حصين فيهما أو بالتخفيف فيهما ، وأسباب
الضم أن يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كنعن ونظيرها همو وشبه المبني بما هي فيه كذلك نحو : اخشوا القوم
قاله المرادى :

والظاهر أن هذا الالتقاء الساكنين للبناء كما قاله الشاطبي : أما الضمة في مذ اليوم فليست بحركة بناء لثقل
بها في هذا الموضع وإنما هي حركة التقاء الساكنين ٥ :

وقد أسلفنا أن حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل ، وأن لا تكون للكلمة حال الإعراب كقبيل وبعد ،
وشبه المبني بما لا يكون له حالة الإعراب كيازيد ، وكونه حركة الأصل نحو : يحتاج ترخيم تحتاج مصدر تحتاج
إذا سمى به ، وفيه ما علم والإقباغ كرد أمر من رد ومنذ (قوله في وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع كذلك هو
الجملة ، لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ)
قدم الحرف لتوغله في البناء وثني بالفعل لأنه الأغلب فيه (قوله ولما كان الكسر والضم ثقيلين) ثقل الضم
لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم) في ترتيب هذا الجزاء
على الشرط قبله نظر لأن ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصيهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما ، وإنما
هما سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن لا يلزم من ذلك اختصاصيهما بالاسم والحرف ٥

هذا ؛ ولم يمش الشارح على سنن لأنه علل دخول الساكن في الكلم الثلاث بأصالته في البناء والفتح بقربه
منه فكان المناسب لذلك أن يعمل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون ، أو كان يعمل دخول
السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتيهما (قوله دون الفعل) أي فلم يدخل فيهما لثقل الجمع بين ثقيلين ،
وأما ع وش فبنيان على الحذف . ورد بضم الدال فبني على السكون تقديرا والضم في نحو : ضربوا للمناسبة
لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق (قوله لثقله)
أما لفظا فلأنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فلدلالاته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق
الأصالة ، ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول
ونحوه (قوله وهو مادل على معنى في نفسه) أي كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى
في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها ، وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو
عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين

(٨ - يس فاكهي - أول)

وانتصر لهم المصنف في المغنى وقواه، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك،

وبذلك علمت أن من قال هنا أى كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه الخ، وذلك يعم الاسم والفعل فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لأن ذكر الغاية يفهم أن تمام معنى الفعل قد يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق، وبهذا التقييد خرج الحرف فإنه لا يفهم منه شئ من معناه الوضعي بلا ضمنية:

فإن قلت: الحدث المتعمد يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه:

قلت: المراد أنه لا يجب ذكر شئ معين ليفهم منه ذلك المعنى، والحدث إنما يتوقف فهمه على شئ ما يقوم به وآخر يقع عليه وشئ ما معلوم كل أحد فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصيح أنه لا يحتاج إلى ذكر متعلق لفهمه، وإنما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لأجل الحدث، ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم، وتقدم في تعريف الاسم ما أغنى عن الإعادة.

واعلم أن ما ذكرناه من أن دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالة على الزمان بالتضمن؛ وأنت خبير بأن دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء منها والفعل إنما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو: فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا، وكذا اللفظ المركب منهما لأن دلالة اللفظ على جزء مسماء مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين، وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت، وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام لأنها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين: إن دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانتصر لهم المصنف في المغنى وقواه) قال فيه: لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهى ولم يدخل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمين

وكقراءة جماعة - فبذلك فلتفروحا - وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم». ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول في الحزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت واشترت: وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنكم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى:

ورد ما ذهبوا إليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار قيل وبأنه خلف من القول بناء على رأى إمامهم السكسائي أن حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب، وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير، وفي الهمع ومنشأ الخلاف أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أو لا، فعلى الأول هو معرب أيضا لأنه أصل فيه ولا مقتضى لبنائه، وعلى الثاني هو مبنى لأنه الأصل ولا مقتضى لإعرابه، وربما حال الكوفيون ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله، والبصريون لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم،



لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال :

وقال ابن الخباز : الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى - له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك - وقول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

(ماض) وهو مادل وضعاً على حدث وزمان انقضى ، وسمي ماضياً باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدمه على فعل الأمر لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه ولأن علامته مفردة ، وقدمها على المضارع لأنهما قد يكونان مجردين ، والمضارع لا يكون إلا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد :
وعكس في الأوضح فقدم المضارع لأنه لما شابه الاسم قوى وشرف ، وأخر الماضي

فالخلاف في إعرابه مبني على الخلاف في أصلته (قوله لأن الفعل) أي وإنما انحصر الزمان في ثلاثة لأن الفعل الخ (قوله علم اليوم والأمس) إما أن يجعل نصباً على المصدرية أي أعلم علماً متعلقاً بهذين اليومين أو يجعل مفعولاً به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل (قوله عمي) صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب أي جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين (قوله مادل وضعاً الخ) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث أو زمان بأن يكون جزء معناه حدثاً وزماناً انقضى ، وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تتكلم فيه : أي قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو : يقول زيد خرجت ، فإن التلفظ به ليس متأخراً عن الزمان المدلول عليه بخروجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ الماضي فإنه ليس بفعل إذ لا يصدق عليه تعريف الفعل :

أما إذا أريد به الزمان فظاهر إذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضي وإن أريد به شيء كان في الماضي فالن فعل ما دل على معنى أي حدث معين وذا لا يدل إلا على شيء من الأشياء غير معين ، ولا يضر ب في لم يضر لأن دلالة على الزمان الماضي عارضة ولا بالماضي المستعمل في المستقبل ، وبدون الزمان كما في الإنشاء وعند الإشارة إلى القطع بالوقوع أو عند النفي بلا وإن في جواب القسم ، وبعد كالمجازات غير لو وبعد ما للنائبية عن الظرف نحو - مادامت السموات - وبعد همزة التسوية ، وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي ، وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل أثنى ، وفي التعاريف أيضاً لأنه في أصل الوضع للمعنى ، وهذا الاستعمال عارض . بقي أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقاً بزمانه ، وحيث أنه ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو : أراد الله في الأزل كذا ، وخلق الله الزمان إذ لا زمان مع الإرادة والخلق :

ويجاب بأنه يكفي في ذلك توهم الفعل للزمان . وللناصر اللقاني في حواشي التصريف تحقيق تشبيح به من ليس له فراجع إن شئت (قوله إذ هو متفق على بنائه) هذا إنما يناسب عند ذكر المبني من الأفعال إلا أن يقال ما جاء على الأصل له قوة تقتضي تقديمه في كل مقام (قوله إلا بالزيادة) هي حروف المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالعود من قعد إذا قيل باشتقاق قعد من القعود لأن المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه ، وبالنسبة إليه لأنه لم يعين القعود بأنه زيد من قعد وإن كان أزيد بمعنى أن الحروف فيه أكثر كما أن استخراج أكثر من ضرب وليس فرعه (قوله لما شابه الاسم قوى وشرف) لأن مشابهة الأشرف شرف ومشبهه أشرف مما لا يشبهه ، ورجح تقديمه أيضاً بأنه معرب وهو أشرف من المبني والأشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع



لتأخره في الوجود لأنه مسبوق بالحال والاستقبال ، ولزم عن هذا توسط الأمر (ويعرف) أي عن قسيميه (بناء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث فاعله ، وتلحقه متصرفا كان أو جامدا إلا لأفعل التعجب وحبذا في المدح وأفعال الاستثناء وكفي في قولهم كفي بهند ، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالا ماضية لأن العرب التزمت تذكير فاعلها ،

منه مانع ، وإن لم يكن عنده ذكر المعرب من الأفعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن إعرابه وبنائه ، وبأن معناه إما موجود أو مترقب وكلاهما خير من المعلوم وإن سبق له وجود (قوله لتأخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فإن ذات الزمن الماضي متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع ظرفية إذ لا ترتيب في الانصاف بالأوصاف الثلاثة ، إذ يوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية والأربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله بناء التأنيث) أي بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله ، والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن ما دخلت عليه فعل فاندفع أن معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الآخر (قوله الدالة على تأنيث فاعله) صفة للمقيد بدون القيد لأن المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فناء التأنيث مطلقا لا تلحق إلا ماله فاعل كالأفعال والصفات ، لكن سكنت مع الأفعال وحركت مع الصفات لما ذكر ، ولو قال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله إلا فعل التعجب الخ) أي وتبارك على ما في شرح الكافية الشافية ، وإن نقل البجائي في شرح الأجرومية قبولها لتاء التأنيث ، ومثله بنحو : تباركت أسماء الله ، والظاهر أن مثله لا يقال إلا عن سماع (قوله وحبذا) عبارة غيره وحب من حبنا (قوله في قولهم كفي بهند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فلإنها تقبل التاء نحو : كفت هند ابنا أي وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى - وكفى الله المؤمنين - فسقط ما قبل لا يخفى أنهم التزموا تذكير الفاعل في غير كفي المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرة بالأصل لا بالعارض ، وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها لتاء عدم الفعلية ، وفي قوله لأن العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفي في كفي بهند بناء على أن هندا فاعل ، فالأظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفي بأن العرب التزمت تجريدتها من علامة التأنيث وإن كان الفاعل مؤنثا لغلبة زيادة الياء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث لأجلها وفي المغنى في حرف الباء ما يقتضي أن الزجاج قال : إن الفاعل ضمير المخاطب حيث قال : والغلبة أي الزائدة الغالبة في فاعل كفي نحو - كفي بالله شهيدا - .

وقال الزجاج : دخلت لتضمن كفي معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ، أي ليتق بدليل جزم يشب وتوجيه قولهم كفي بهند بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل - وما تسقط من ورقة - وما تخرج من ثمرة - فإن عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناها الخبر .

وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني أجازا مروري يزيد حسن وهو بعمرو قبيح ، وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ولفعل التعجب إذا كان على صيغة الأمر نحو : أكرم بهند لأن الأصح أن المحرور فاعل فالأظهر أن يعلل بنحو ما ذكر في فاعل كفي ، وفي بعض النسخ : إلا أفعل في التعجب فلا إشكال لأن فاعله

ولنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء . ولم يعكس لثلاثا يفضى ثقل الحركة إلى ثقل الفعل ، والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو : - قالت امرأة العزيز - أو تضم نحو : - وقالت اخرج عليهن - :

ولهذا قال المرادى : ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما ، وخرج بالساكنة المتحركة فإنها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وئمت ، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب وفي الحرف حركة بناء نحو : لا حول ولا قوة .

وأما قولهم ربت وئمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على إطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ ، والمصنف وإن أطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما أشرنا إليه إذ هو المتبادر عند الإطلاق :

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال (وبنائوه على الفتح)

مذكر وهو ضمير ماء وكذا أفعال الاستثناء لأن فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه (قوله وإنما اختصت التاء الساكنة به) أي التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه ، والقصر حقيقى بناء على أن المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله ، وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله فحينئذ تكسر الخ) كان عليه أن يزيد أو تفتح نحو - قالتا - (قوله ولا بحركة التقاء الساكنين) أي من كسرة أو ضمة أو فتحة (قوله للفرق الخ) لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ (قوله إلى ثقل) الفعل أى زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أى التى وضعت على السكون (قوله ولهذا قال المرادى الخ) كان يحسن أن يوطأ لهذا بأنها تحرك للثقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف (قوله بحركة النقل) نحو قالت أمة (قوله المتحركة) أى وضعا (قوله وعلى الحرف) فيه أن الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ، ولذا صرح غيره بأن المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أو لا وأخرا ، والمراد التاء المتحمضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء اللاحقة أخرا ، وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل إن علامة تأنيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضى أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم (١) حركة بناء) أى عارض ، وفي التسهيل أنه يقال هنت موضع هنا ، وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء أصلى الاسم كذا قيل ، وفيه أن هنت هذه ساكنة لأنه استدل عليها في الشرح بقوله : وذكرها هنت وإنما حركت الثانية للروى ، وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفي بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لأنه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة إلا هذه انتهى :

وحيث إن المراد باختصاص الساكنة بالفعل مالا شذوذ فيه (قوله لتأنيث اللفظ) معناه كما قال الشمنى مخالفا للدمامى : إن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظا مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التى لا تتصف بتأنيث (قوله فالمراد به تأنيث المعنى) لكن يرد عليه نحو : - قالت نملة - إذا كان المذكور فإنه يجوز لحاق الفعل التاء وليست دالة على تأنيث المعنى مخالفا لمن وهم (قوله في بيان حكمه) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان أخصر وأظهر ، وكان وجه إثباته أن الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم

(١) قول المحشى : قوله وقد يكون في الاسم الخ ليس مذكورا في الشرح ، ولينظر ويحرج اه .



لفظاً أو تقديراً ثلاثياً كان أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ولا يزيد على ذلك، وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه وخصص بالفتحة طلباً للخفة (إلا) إذا كان (مع واو الجماعة فيضم) آخره (كضربوا) لمناسبة الواو .

وأما نحو : دعوا واشتروا ففيه إعلان معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) بثلاث التاء كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل

قصد بيانه بالكتابة والتلفظ ، وبيان إما مصدر من بان أى أظهر فإضافته للحكم إضافة إلى الفاعل ، وإما اسم مصدر من بين أى أظهر فإضافته له إضافة إلى المفعول (قوله لفظاً) نحو ضرب وضربك ، ومنه ضرباً على الأصح كما قال الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب ، وقال فيما كتبه على الألفية : يبقى النظر في نحو ضرباً فهل يقال إنه مبنى على فتحة مقدرة على الباء ، وهذه الموجودة لأجل الألف فلا تكون هي العلامة ، ونظير ذلك مررت بغلامى ، فإنهم يقدرون كسرة للجر لأن الموجودة لأجل المناسبة ، أو يقال إنه مبنى على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامى محل تأمل انتهى .

والفرق ظاهر لأن حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير ، ونظيره لن يضرباً على مذهب سيديونية بخلاف الفتحة في ضرباً فإنها موجودة قبل وجود الألف ، ولم توجد لأجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله أو تقديراً) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أو رباعياً) نسبة إلى أربعة على غير قياس وكذا ما بعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أى في وقوعه صفة وصلية وحالاً وخبراً وتنمة التعليل والمضارع معرب ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة فاستحق أن يبعد عن السكون الذى هو أصل البناء إلى أصل الإعراب الذى هو الحركة (قوله والإسم بوقوعه موقعه) نحو : مررت برجل ضرب أى ضارب ، فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الإعراب ، وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة (قوله طلباً للخفة) ولأنه لو بنى على الضم اجتمع ضممتان في مثل شرف وظرف ولو بنى على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله إلا إذا كان النخ) مستثنى من علم عام محذوف ، والتقدير وبنائه على الفتح في كل حالة إلا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريع في الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أى مناسبة الواو ، واعتراض بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضامة بناء :

قال شيخنا : ولا منافاة إذ قد صرحوا بأن الكسر فى أمس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتأمل (قوله ففيه إعلال معروف) وذلك لأن الأصل دعوا واشتريوا تحرك كل من الواو والياء وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار ما قبل الواو مضموماً تقديراً (قوله المتحرك) أراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كنا فى ضربنا زيد لأن الحرف المتصل بالفعل من نا متحرك (قوله كراهة توالي أربع متحركات النخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو : انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراعته أولى ، وبأن تواليها لم يهمل بدليل علبط وعرثن وجندل ، ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نال المساواة فى الرفع والانصاف وقد يقال إنما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور بخلاف العكس فإنه لا توالى فيه أصلاً فراعته أولى ، والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فسكانه لم يتوال فى نحو : شجره أربع حركات حقيقة .



كجزء من فعله، وخرج بالرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو في هاتين الحالتين يبني على الفتح كما إذا تجرد ، وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه : وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مطلقا :

وأما نحو : ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجههما مامر ، وعليه المصنف في الأوضح ، وعبرة المتن كالشرح توهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم ، وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لا يدخل الفعل كالسكسر ، وقد مر ذلك تأمل :

فإن قلت : التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقحندوة فلم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضمومة ما قبلها .

قلت : الأصل في قلنسوة وقحندوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما في الجمع نحو : قلانس وقاحند بخلاف نحو شجرة فإن الأصل بدون التاء ، وأما نحو علبط وعرثن وجندل فزال عن الأصل ، والأصل علابط وعرانس مثل قرنقل وجنادل ، ثم ما ذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الأنباري وصحح الجواز بقى أن السكون حينئذ للبناء كما أسلفه ، وبناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يستل عنه ليحتاج لتعليقه (قوله كجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفوع المنصوب) نحو : ضربك إذ لا يلزم توالي ما ذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال (قوله وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربا فإنه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على مامر ، وأما الواو فهني معها على الضم على ما قدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى) وهو قوله وبنائه على الفتح (قوله عارضان أوجههما مامر) أي المناسبة وكرهه ما ذكر ، وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استئقلا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل ولا يخلو عن تأمل :

أما تقدير الفتحة استئقلا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم ، وأما تقديرها استئقلا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر أن يكون التقدير فيه للتعذر إذ يستحيل تحريك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد ، وما يؤيد أنها للتعذر ما صرحوا به من أن تقدير الحركة في المحكي والمضامف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة (قوله توهم أن الماضي الخ) أي وأنه مبني على السكون مع الضمير المذكور ، لكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بنائه على الضم مع الواو ، فن ثم سكت الشارح عن التعرض له ، وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ، ولعل الأقرب أن مراد المصنف وبنائه على الفتح لفظا إلا مع الخ أي فلا يبني على الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا حكمة قول الشارح : توهم دون يقتضي ، لكن جملة الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله : فيضم فيسكن دون أن يقول فهني على الضم فهني على السكون مشعر بموافقة ما في الأوضح : وبما تقرر علم أن ما في بعض النسخ من قوله : وما ذكرته من أنه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الأوضح عن بعضهم ، لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على أن الضم لا يدخل الفعل كالسكسر فليتأمل انتهى مع أنه غير ظاهر زائد لا حاجة إليه فمن العجب التحشية عليه وعدم التعرض لها في إثباته فعليك بالتدبر التام :

هذا ، وقال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدتها منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا مانصه : هكنا قالوا ، والظاهر في الماضي والأمر المستندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فإنهما أخوان ، والأمر يبني على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك

(ومنه) أي من الماضي (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة ، ففي الحديث « من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت » وفيه أيضا « وأعوذ بك من الخيانة فإنها بثت البطانة » .
(و) كذا (عسى وليس) لقبولهما التاء أيضا نحو : عست هند أن تفلح وليس مفلحة ، ولا تصالهما بضائر الرفع نحو : - ليسوا سواء - لست عليهم بوكيل - فهل عسيتم إن توليتم - .
والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو (على) قول (الأصح) أي الصحيح :
وقيل : إن نعم وبئس اسمان

الماضي عند اتصالها به يبنى على حذف النون ، لأن سيوبه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف : إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول يا ضربان ويا ضربون ، وهذا دليل على أنه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي عند جميع البصريين والكوفيين (قوله لقبولهما) أي عند جميع العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لأن التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك ، لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما إن كان أمليح أو أذم فواضح ، وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر إلا أن يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم ، وقال الرضى : ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توضع الخ) من شرطية وتوضاً فعل ماض والفاء في فيها رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف أي فبالرخصة أخذ ، ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مفسر بتميز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير ونعمت رخصة الموضوع ، لكن قال بعضهم : إن تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لأنه كالموضوع من الفاعل ، ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلاً وغيراً وأفعل من ولا كلمة ما خلافاً للقراء والزخري ، ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وإنما حذف التمييز في الحديث لأنه عوض منه التاء .

وفي الرضى واعلم أن الضمير المهم في نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة وكذا في كلام غيره وعلة بعائتين ، لكن في بعض شروح الألفية ما يخالفه في التأنيث وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه ما عرفت لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما النفي والرجاء ، ومرفوعهما لم يفعل النفي والرجاء إلا أن يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ، ومن قال معناها النفي فمراده به الانتفاء لأن المصدر كثير ما يراد به الحاصل بالمصدر أو لجعله مصدر المبنى للمفعول ، والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل (قوله بوكيل) الباء زائدة في الخبر (قوله إن توليتم) خبر عسى ، وعند الكوفيين بدل اشتغال (قوله أي الصحيح) أشار بذلك إلى أن المقابل في غاية الضعف حتى إنه لا صحة له (قوله وقيل إن نعم وبئس اسمان) أي عند جمهور الكوفيين لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الإنشاء بحسب الوضع ، وهو من معاني الحروف ، وفيه أن الإنشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها .

هذا ، واختلف في حكاية الخلاف على طريقتين : أحدهما ما ذكره الشرح ، والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال : لا خلاف في أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس ، وذهب الكسائي إلى أن الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح نقلت عن أصلها وسمى بها ، وذهب القراء إلى أن الأصل في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فع حذف



للدخول حرف الجر عليهما في قوله : ماهي بنعم الولد ، ونعم السير على بثس العير ، وأجيب بأن مدخول حرف الجر محذوف أي بمقول فيه نعم الولد ، وعلى عير مقول فيه بثس العير ، وسيأتي الكلام في باب الفاعل على إعراب مرفوعهما على هذا القول :

الموصوف وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبثس وفاعلهما مقامه فتحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبثس الرجل عندهما رافعان لزيد كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ، وذهب الرضي إلى طريقة أخرى قال : لأنها تعرب من دعوى الغيب لولا أن الأصول تدعو إليها وحاصلها أنهما صاروا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة ، وكان تقدير نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصارا جزأ جملة بعد أن كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرا أي زيد رجل جيد. قال : ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ لأن الخبر في تقدير المفرد :

واعلم أن الكلام في نعم وبثس الجامدين وذلك إذ استعملوا لإنشاء المدح أو الذم فإنهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف لذلك ، أما إذا استعملوا استعمال الأفعال المتصرفة وبنى منها المضارع والأمر وأسماء الفاعل والمفعول وذلك إذا كانا للإخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع ، وأن عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشرط اسمه أن يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيراني ، ونقله عن سيبويه خلافا للجهمور في إطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا ، وخلافا لابن السراج وثلعب في إطلاق القول بالحرفية ، وأن محل الخلاف في عسى الجملة أماعسى المتصرفة ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال :

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عليهما) أي باطراد وكثرة كما قال الرضي ، بخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لأنه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبثس (قوله نعم السير على بثس العير) قاله شخص قد سار إلى محبوبته على حمار بطي السير ، وقول الدماميني في [المنهل الصافي] إن السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار غفلة عن أصل القصة ، والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو إنسيا ، ووقع لي أن بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنّف وكسر العين فقلت له فوراً افتح عينك ، ولا يخفى لطف الإضافة (قوله أي بمقول فيه) عبارة التصريح : وأجيب بأن الأصل ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها ، فحرف الجر في الحقيقة إتمام دخل على اسم محذوف اه .

وقد يقال حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضا من متقدم جر بمن أو في نحو مناظعن ومنا أقام وما في قومها يفضلها أي فريق ظعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الأمرين منتف في المثالين ، وإنما احتيج إلى تقدير القول لأن الجملة إنشائية لا تقع نعتا إلا بالتأويل بخلاف نحو : ما ليلى بنام صاحبه ، فالتقدير بليلى نام صاحبه لأن نام صاحبه جملة خبرية :

وحاصل الجواب أن علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف علامة الإسمية لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام ، وما ذكر من الجواب يقال في قوله :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

(٩ - يس - فاكهي - أول)



وقيل: إن عسى وليس حرفان الأول حرف ترج كامل، والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالتها على الحدث والزمان، ولأن إفادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف؛ وأجيب بمنع الأول ولو سلم فعدم دلالتها على الحدث والزمان عارض، وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع.

إن كان طير مرفوعا، لكن ذكر ابن مالك في [شرح التسهيل] أن البيت محمول على جعل نعم اسما أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الإسمية كما قال:

ثين الزمي لا إن الزمته على كثرة الواشين أي معون

فأوقع الزمي على لا ثم أدخل عليها إن فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم بإسميتها (قوله وقيل إن عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ إلى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول:

قال الفارسي: وأما لحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتا وهاتوا وهاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابته الأفعال لفظا كما نقله الرضي:

قال الدماميني: فخلص من ذلك أن أبا على مخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها (قوله والثاني حرف نفي) في الارتشاف زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات تقول: قام القوم ليس زيد، وضربت القوم ليس زيدا، ومررت بالقوم ليس زيد، ولا يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتها على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على الماضي بجواز ليس زيد بقائم غدا إذ لو دلت على الماضي لم يجوز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا، واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما، وأجيب بأن عدم التصرف لا يقتضي الحرفية (قوله ولأن إفادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله إنما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الأول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أي لا نسلم أنهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أي المذكور، وإلا فالقياس ذينك.

قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى - عوان بين ذلك - فإن قلت: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين؟

قلت: جاز ذلك على تأويل ما ذكرناه:

والتأويل بالمذكور كالتأويل بما ذكر بناء على أن ال في الوصف الصريح موصولة وإن أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من أن اسم الإشارة إذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار إليه في سورة الأنعام في تفسير قوله - من إله غير الله يأتيكم بذلك - لإجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ ونخم عليه أنه صريح في أن اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل، وهو الحق إذ لا معنى للتأويل بما يحتاج إلى تأويل مع إمكان التأويل بالثاني أو لا، وقد اعترف بما أشار إليه في سورة الأنعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه، ولم يتنبه الناظرون فيه لما فيه من التناقض:

واعلم أنه إنما لم يحتج اسم الإشارة إلى التأويل لأنه كالموصول في كون تثنيتهما وجمعتهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لأن احتياج كل واحد مما يعبر عنه من المفرد والمثنى والجمع تذكيرا وتأنيثا إنما هو ليشتمل



وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله (وأمر) وهو مستقبل أبدا إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل .
(ويعرف) أي يتميز عن قسيميه (بدلالته على الطلب) أي بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج نحو :
لا تضرب

عند المخاطب ، وذلك إنما يحتاج إليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضائر الغيبة التي هي محل هذا الكلام بخلاف أسماء الإشارة فإن معها الحس الباطن فإنها إنما تستعمل إذا كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكفیان في التمييز .

واعلم أنه إذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الإشارة لأن مميزه أقوى وهو الحس الظاهر ، ولأن فيه تقليل التأويل لأن في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ هذا فإنه مهم ، وفي عبارة الشرح حزاوة لأنه لا وجه للمنع المذكور إلا أن عدم دلالتها على الحدث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ ، وكان الأظهر في الجواب أن يقال إن أريد عدم دلالتها على ذلك وضعاً فهو ممنوع ، وإن أريد استعمالاً فهو مسلم لكنه لا يفيد لأن المعبر الدلالة الوضعية ، وقوله وبأن توقف الخ لا يناسب سياق الكلام ، والأظهر أن يقال وبسليم الثاني إلا أن توقف إفادة المعنى على الغير لا يقتضي الحرفية مطلقاً بل إذا كانت لذات الكلمة للأمر عارض كما هنا فإن توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو الخ ، فليتأمل (قوله وأشار إلى القسم الثاني) معطوف على متوهم أي قال كذا وأشار ومثله شائع ، والإشارة لغة الإفهام باليد ونحوها ، وفي عرف البيانين الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية ، فقوله أشار بمعنى قصد استعارة (قوله وهو مستقبل أبدا) أي مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه .

وأما باعتبار كون الأمر لإنشاء فظاهر قول ابن مالك : الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود أن كل إنشائي له زمن حالي من حيث كونه لإنشاء ، وإن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو : بعث واشترت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ، ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر ، وهذا له زمان حالي من حيث هو لإنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به ، وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول ، وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع ، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الإنشاء ، وإن ذلك لا يقدر في فعليتها لعروضه لأن ذلك بالنظر إلى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد (قوله أو دوام ما حصل) نحو - يا أيها النبي اتق الله - .

قال المصنف : إلا أن يراد به الخبر نحو : إرم ، ولا حرج فإنه بمعنى رميت والحالة هذه وإلا لكان أمره بتجديد الرمي ، وليس كذلك انتهى .

ويجوز أن يكون بمعنى اعتد بالرمي : أي اعتقد الاعتداد به فيكون باقياً على الطلب ، وما ذكره من المقصود بالأمر هو الأصل ، وقد يخرج من ذلك لمعان الخ (قوله على الطلب) أي لحدثه (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله ليخرج نحو لا تضرب) ولتضرب فإن دلالتها على الطلب بواسطة اللام ، والتمثيل به أولى لأنه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب ، ونحو - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله - فإنه وإن دل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالتها على ذلك بنفسه بل باللام المقدره ،



فإن الدلالة على الطلب ، وإن فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك ولا بد (مع) ذلك من (قبوله ياء المخاطبة) نحو : - كلى واشربى وقرى عينا - أو نون التوكيد كأقبلن :

والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيوييه والجمهور ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهى اسم فعل كغزال ، أو مصدر كضربا زيدا ، أو حرف نحو : كلابمعى انته ، أو قباتهما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو - ليسجنن وليكونا - أو فعل تعجب نحو : أحسن يزيد ، فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته ، وإنما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لأن هذه تكون فى الاسم والفعل والحرف نحو : مرتى أخى فأكرمى :

ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال (وبنائوه على السكون) إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به

ونحوه - والمطلقات يتر بصن - وما أشبهه مما دلالاته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأول ، وكان عليه أن يقول : وليدخل ما استعمل من صيغة الأمر فى نحو : الإباحة بقرينة ، لدلالاته على الطلب بنفسه ، وإنما استفيد الإباحة بقرينة أو :

وبما تقرر علم أنه لا يحتاج فى كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه إلى قيد الوضع (قوله فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت الخ) الظاهر أن هذا التركيب على حد : زيد وإن كان غنيا فهو بخيل ، (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر أنه حل معنى ولم يرد أن مع متعلقة باسم المحذوف لأن ثبوت مثل ذلك محل نظر ، والظاهر أن مع فى موضع الحال من الضمير فى بدلاته : أى حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ (قوله نحو - كلى - الخ) الأولى التمثيل بالمجرد من الياء لأنه الذى يقبلها (قوله ياء الفاعلة) أى الموضوعية بطريق الأصالة للفاعلة ، أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتى فهى فعل مضارع نحو : ضربى زيدا ، إذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيوييه والجمهور) وقيل إنها حرف والفاعل مستتر فى الفعل وكذا الألف والواو والنون وعليه المازنى ، ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت الياء فى التثنية كتاء التأنيث ، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع (قوله فهى اسم فعل الخ) قال شيخنا الغنيمى رحمه الله : ظاهره أن ما ذكر يدل على الطلب بنفسه ، وفيه نظر ، فقد صرحوا بأن اسم الفعل جميعه منقول إما عن المصادر الأصلية السكائنة فى الأصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى :

وهذا عجيب لما سياتى فى هذا الشرح من أن اسم الفعل إما مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه ، وذلك أمر مشهور ، ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب (قوله بمعنى انته) تفسير للمتصود من الردع وإلا فعنى الانتهاء معنى الارتداع لامعنى الردع ، ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على أنه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل تعجب) فيه نظر إذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذا على ما فى المعنى (قوله فإنه ليس أمرا) بل هو فعل ماض جى به على صورة الأمر ، وعليه فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدره على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، أو مبنى على السكون لسكونه على صيغة الأمر وإن كان بمعنى الماضى (قوله إذا كان صحيح الآخر) أى لفظا نحو : اضرب ، أو تقديرا نحو : اضرب الرجل وعض وهلم ، وقد اجتمعا فى قوله :

من أبا قاسم وأم أباه ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من فى الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به : أى كذب أبا قاسم يا فلان ، وإن شئت نصبت

ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطلق واستخرج إذ مضارعه يجزم بالسكون (إلا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعل حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة لسكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (كاغز، واخش، وارم) إذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبنى على حذف الواو، واخش على حذف الألف، وارم على حذف الياء لأن مضارعهها مثلها (و) إلا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعل حذف النون) بناؤه إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها، ومثلها في البناء المذكور المعتل

أبا قاسم على النداء، وأم فعل أمر من أم يؤم، وأباه مفعول به منصوب بأم: أي اقصد ول فعل أمر مبنى على حذف الياء من ولي يلى، وزيدا مفعول به: أي قاربه، وأباه الثاني مفعول من الثاني: أي كذب أباه، والجهولا نعت أباه وألفه للاطلاق.

والذى يظهر أنه ليس المراد بقوله: إذا كان الخ، تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتى منقطعا لأن المعتل لا يدخل في الصحيح، ونحو: قوما الخ، لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور، وإنما المراد التنبية من أول الأمر على الاستثناء الآتى، وأن المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وإن دخل تحت الحكموم عليه. [تنبيه] علم مما مر في: ول زيدا، أن فعل الأمر يدخله الحذف فلا يبقى منه إلا حرف واحد، ومثله:

محمد د زيدا أخا الجود والفضل وإهمال ما أرجوه منك من البسل

لأن محمد د محم منادى مرخم، ود فعل أمر من ودى يدى، وزيدا مفعول به، والبسل الحرام في بعض الوجوه وقد لا تبقى منه إلا حركة كما أشار إليه الدماميني ملغزا بقوله:

أقول يا أسماء قولى ثم يازيد قل وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لأن الأصل قل أى بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء، ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تثنية) نحو: قوما، فإنه مبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو: قوموا فإنه مبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو: قومي، فإنه مبنى على حذف النون، وسجل بنائه على السكون أيضا إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا، وإلا بنى على الفتح نحو: اضربن واضربن، ومنه:

ياراكبا بلسخ إخواننا إن كنت من كسندة أو وائل

لأن أصله بلسخ بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوى، وحينئذ إضافة المعتل إلى الآخر لبيان الواقع لا للاحترازه وتعميمه إلى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفى (قوله بناؤه) أشار إلى أن قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدأ محذوف والجمله اسمية، لأنه المناسب لقوله أو لا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا، ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه، ولأنه ربما يوهم ذلك أنه من كلامه (قوله لكن يشترط أن لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر، فإنه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى.

وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو: قوما الخ، إلا أن المتبادر من عطفه على ما قبله، والتشيل بالصحيح أن المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أو نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا، وإلا بنى على الفتح نحو: اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله في البناء المذكور) الأنسب أن يقول: فإن اتصل بالمعتل ذلك فسكالصحيح كما صنع في لاحقه، لأن كلامه بيان المفهوم قوله السابق

المتصل به ذلك نحو : اغزوا واغزوا واغزى ، أو إن اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو : اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو : قن واقعدن ؛
واعلم أن المصنف لو قال كما في الأوضح : وبنائوه على ما يجزم به مضارعه لسكان أحسن ، لسكن لما ذكر أن للماضى ثلاثة أحوال أراد أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك :
(ومنه) أى من فعل الأمر (هلم فى لغة) بنى (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة إليه نحو : هلم يازيد ، وهلمى ياهند ، وهلمما يازيدان ، وهلموا يازيدون ، وهلمن ياهندات ؛
وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو - قل هلم شهداءكم - والقائلين لإخوانهم : هلم إلينا .
(و) كذا (هات) بكسر التاء

لكن بشرط الخ فتدبر (قوله اغزوا) أصله اغزوا وواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفتم حركة اللام لأن الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين ، فصار اغزوا على وزن افغوا (قوله اغزى) أصله اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاى لمناسبة الياء لثلاث تنقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة : وإن شئت قلت : نقلت حركة اللام إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذف لالتقاء الساكنين (قوله كالصحيح) نحو : اضربن ياهندات ، وظاهر كلامه أن الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لأجلها وأن السكون الأصلي ذهب فليحرر (قوله ولو قال كما فى الأوضح وبنائوه الخ) فيه أنه لا يظهر فى أمر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فإنه مبنى على السكون ، ومضارعه ليس مجزوما ببنائه على السكون ، وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصوصا فى المعتل ، وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصبح فى المعتل ، ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لإخراج هذا لو كان معربا ، ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الأمر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم إذا بشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ، ولا يقال إن مضارعه مجزوم بالفتح ثم لأنها لاتشمل الأمر الذى لامضارع له كهات على ما قاله الجوهرى ، ولا يعلم منها حكم الأمر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الأحسنية غير حسن (قوله ومنه) فصله بمنه لأن فيه خلافا (قوله هلم فى لغة تميم) أى على لغة تميم لأنهم استعملوه على وجه علم منه أنه فعل أمر فهى على لغتهم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه واستعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم ، وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والإدغام ، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعل ، وحكى الجرى فتح الميم وكسرها عن بعض بنى تميم وإذا اتصل بها هاء الغالب نحو : هلمه ، لم تضم بل تفتح أيضا ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو : هلم الرجل ، ولا ينافى اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها الأمر فى عسى وليس (قوله نحو - قل هلم شهداءكم الخ) نبه المصنف فى شرحه على أنه تبين من هاتين الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية ، فإن كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية ، وإن كانت بمعنى أقبل فهى لازمة ، وقد تتعدى باللام نحو : هلم للثريد (قوله وكذا هات) أشار بقوله وكذا دون أن يقول كما يقتضيه صانع المتن ، ومنه إلى أن قوله فى الأصح عائد إلى هات وتعال فقط لا إلى هلم ، وقوله الآتى بعد قول المصنف على الأصح صريح فى ذلك ، لسكن قد عرف مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم ، وحينئذ فقول المصنف فى الأصح راجع للجميع كما أشرنا إليه عند قوله ومنه .



مالم يتصل به ضمير جماعة المذكورين فيضم نحو : هاتوا (وتعال بفتح اللام) لاغير (في الأصح) أي الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتى وتعالى ، فإذا أمرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول : هات وتعال كارم واخش ، وإن أمرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول : هاتى وتعالى كارى واخشى إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه :

وقيل : إنهما اسما فعلين ،

وأشار إلى القسم الثالث بقوله (ومضارع) وهو مادل وضعا على حدث وزمان غير منقضى

قال الرضى : هات بمعنى أعط ، وتتصرف بحسب الأمور لإفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، تقول هات هاتياً هاتوا هاتى إلى هاتين ، وتصرفه دليل فعليته ، تقول هات لاهاتيت وهات إن كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعطيك .

قال الجوهري : لا يقال منه هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس بنام التصرف ، ثم قال : ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للأفعال ، ويقول فى مهاتاة وهاتيت إنه مشتق من أهاتى كأحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى .

وقال صاحب المفتاح : والأصح عندي أنه ليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر من أتى الشئ إذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة النخ) فإن اتصل به ضمير الاثنين نحو : هاتيا يازيدان أو ياهندان إن استمر على كسر التاء وكان مبنياً على حذف النون (قوله لاغير) أى وإن اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو : قل تعالوا - ولم يضم مع الواو نخفة الفتحة بخلاف ما إذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل أو ضمة فتبقى على حالها :

هذا ، وقال الراغب : قيل أصل تعال أن يدعى به الإنسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وقال بعضهم : أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكأنه دعاء إلى ما فيه رفعة كقولك غير صاغر تشرىفاً للمقول له قال تعالى - قل تعالوا أتلى ما حرم ربكم عليكم - (قوله وقبولها مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال فى التصريح ، ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه بخلاف فى علامة الأمر أولاً فيخالف ما اختاره أولاً فيهما (قوله وتعال) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقى تعالوى بياعين ، حذف كسرة الياء الأولى للاستئصال والياء لانتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير (قوله فإن أمرت بهما مذكراً) أى مفرداً (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أى إن لم تباشرها نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، وإلا كان بناؤهما على الفتح (قوله وإن أمرت بهما مؤنثاً) أى مفرداً وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فإنهما يبنيان على السكون نحو : فتعالين وهاتين ياهندات ، ومثل المفرد فى البناء على حذف النون إذا أمرت بهما مؤنثى مطلقاً أو جمع مذكر نحو : تعاليا وهاتيا يازيدان أو ياهندان فى المثنى ، وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ، ولو قال وحكم بناؤهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى (قوله وقيل إنهما اسما فعلين النخ) . قاله الزمخشري لئلا يعمدوا إلى ضميرهما لفظاً للأفعال فألحقها بها ، واعتراض بأنه يدل على أن هات لا تستعمل إلا على صيغة الأمر ، وليس كذلك فإنه يقال هاتى للماضى كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه ، قال : ولله ما يعاطى وما يعاطى ، أى يأخذ (قوله مادل وضعا الخ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج إلى ذكر شئ معه ، ولا يقتضى ذلك أنه تمام مدلوله



حاضرا كان أو مستقبلا ، وسمى مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشايمته الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة .

لما عرف أن لمطاق الفعل الذي هذا من جزئياته مدلولاً ثالثاً وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ، ودخل بقوله وضعها المضارع المنفي بلم مثلاً فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقضى وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ، ومثله المضارع في سياق لو نحو - لو يطيعكم - وخرج نحو : نعم وبئس وعسى وحبذا ، وسأوى الماضي في سياق الشرط فإن دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضي أمر عارض والعبارة بأصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعاً مانعاً ، لسكن يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الأمر لأنه يصدق أنه دل على حدث وزمان غير منقضى وذلك الزمان مستقبل ، فلو قال بدل قوله غير منقضى حاضرا كان أو مستقبلا محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته أنه نص في أن المضارع مشترك ، وتصحيح التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان ، وحاضرا خبر مقدم ، وأو مستقبلا عاطف ومعطوف ، والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر ، وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ، ولهذا تسميهم يقولون يصل من قول القائل زيد يصل للحال مع أن بعض أفعال صلته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآت السكينة المتتالية واقعة في الحال :

وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا تجرد عن القرأن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال إلا بقريضة وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه ، واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمتقبل أسبق فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال ، وقيل إنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق في الوجود ، فإذا قلت زيد يقوم فعنا ينوي أن يقوم غدا ، وقيل لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بأن المراد بالحال الماضي غير المنقطع لالآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فجملة الأقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس يقتضي كسرهما اسم فاعل لأنه مستقبل كما يقال الماضي (قوله وسمى مضارعا الخ) عللت التسمية في هذا دون الأمر للخفاء فيه (قوله بعد التركيب) احترز بذلك عن المعاني الإفرادية فلا يرد أن نحو من يمتل معاني كيان الجنس والتبعيض والابتداء ، وأن الإلباس يحصل في بعض الحروف ك«لام» الأمر «ولام كي» لأن صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا «لا» في النفي و«لا» في النهي ، ولا حاجة إلى الجواب بأن الفرق يحصل بتقديم العامل على لام كي ووقوع لام الأمر ابتداء ، وأنه يؤتى بغير «لا» من أدوات النفي إذا خيف التباسها بلا الناهية على أنه لا يفيد في نحو : جئتكم لتضرب زيدا ، فإن اللام تحتل أن تكون للأمر والتركيب جملتان وأن تكون لام كي والتركيب جملة وعلى أن العدول إلى شيء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة) وذلك في الاسم نحو : ما أحسن زيد ، وفي الفعل نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها ووضح :



وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب ، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب ، وعلى المضارع يميزها غيره أيضا كان الاسم أشد احتياجا إلى الإعراب من المضارع فجعل الإعراب أصلا فيه فرعا في المضارع ، وما قيل من أن العلة في التسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك في شرح التسهيل :

وهذا التعايل مختار ابن مالك ، وجعله سببا لإعراب المضارع وأورد عليه أن المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا أن الاسم أعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبأن الماضي قد يتعاقب عليه معان نحو : ماصم زيد واعتكف ، فإنه يحتمل أن المعنى ماصم وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفا ، فالحق أن الاسم إنما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليه ومن جملة الأماكن التي نظر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تتصور في الفعل المضارع ، لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة فأعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب) إنما تحسن هذه القضية لو ذكر أن ذلك التعاقب سبب للإعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالإشارة ، وإنما ذكر أنه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع فيه ، ثم إن كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الإعراب وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول : وقضية ذلك أصلاته في الإعراب لكن النخ ، وكأن ذلك مراده بدليل بقية كلامه ، والمعنى الاشتراك في الإعراب على وجه الأصالة فتدبر (قوله لكن لما كانت المعاني النخ) أورد أنه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره كأن يقال ما أحسن إلى زيد بشيء في النفي ، وما أحسن زيد عينه أم أنه في الاستفهام ، وما أحسن زيدا على غيره في التعجب ، ولهذا كان الحق أن توارد المعاني المتقضية لإعراب الاسم إنما هي الفاعلية والمفعولية والإضافة (قوله يميزها غيره) كإظهار العوامل المقدره من «أن» في النصب و«لا» الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرعا في المضارع) هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون أصل فيهما ، وقال بعض المتأخرين أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله في الإبهام والتخصيص) لأن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل ينحو السين وسوف ، ولا ينافي هذا قولهم في باب الإضافة إن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ، وكلاهما لا يكون إلا في الاسم لأن ما هناك حكم على المجموع : أي مجموع الأمرين ، لا يكون إلا في الاسم أو لا يكون أصالة إلا فيه على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء على أنه مشترك ، وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا إشكال أصلا (قوله وقبول لام الابتداء) لأن لام الابتداء تدخل على الاسم نحو - إن في ذلك لعبرة - وعلى الفعل نحو - إن ربك ليحكم - (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل النخ) المراد مطلق الحركات لأشخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة إلى اسم فاعله ، والمراد الجريان لفظا أو تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم ، لأن أصل يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها (قوله فرده ابن مالك) فيه أن ابن مالك لم يرد من جهة أنه علة في التسمية وإنما رده من جهة أنه علة لإعرابه فقال : أما الأول والثاني فلأن الماضي يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا أدخلت قد فقد تخصص ، وأما الثالث فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقعا جوابا للواو ، أما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجرى أيضا على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا ونجلب جلبا ، وقال : إن المشابهة في تلك الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني .

(١٠ - يس فاكهي - أول)



(ويعرف) أى يميز عن قسيميه (بلم) أى يدخولها عليه نحو - لم يلد ولم يولد - ومما يميز به أيضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف ، وكذا دخول اللام أولا الطليبتين ، وإنما اقتصر المصنف على لم كابن مالك في ألفيته لأن لها امتزاجا بالفعل بتغير معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى :

(وافتتاحه) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح يكون بحرف واحد زائد (من) أحرف (نأيت) أى بعدت أو أنيت أى أدركت (نحو) قولك (تقوم وأقوم ويقوم) زيد (وتقوم) يا عمرو ، ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع لوجودها في أول الماضى ، وإنما ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى :

ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف ، بل قيل إن التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه

وحاصل ما ذكر أن ما قالوه ليس بتام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد ، لأن تلك الأمور الأربعة ليست هي السبب في إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع إعرابه لأن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك أن تقول إنها وإن لم تكن سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لسكن فيه أن قياس الشبه لا يصر إليه مع إمكان قياس العلة إلا أن يجاب بأن قياس العلة متعذر لأن علة إعراب الاسم توارد المعانى التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا (قوله بلم) أى بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها (قوله الطليبتين) أى الموضوعتين لطالب الفعل والكف سواء استعملا فيه أو في غيره ، وانظر في الثنية هل هي من باب التغليب أو يكفى الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لأن لها امتزاجا الخ) هذا إنما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع إلى الماضى دون لفظه ، وأما على قول سيديويه أنها تصرف لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل ، وأيضا إنما يتجه على القول بأن « لسا » مركبة من « لم » وما هو قول الأكثرين :

أما على القول بالبساطة فيحتاج إلى زيادة في التعليل كأن يقال مثلا اقتصر على لم لما ذكر ، ولأنها أقل حروفا فهى كالأصل للما أو لأنها أدخلت في الجزئية من لسا بدليل حذف الفعل بعد لسا دونها ، وعامل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله بقي أن حرف التنفيس يخصص بالمضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل ، ويجاب بأنه لا تغيير في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ، ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من أحرف نأيت) أى من الأحرف المجموعة في نأيت (قوله لوجودها في أول الماضى) نحو : أكرم ورجس ويرنأ وتعلم (قوله تمهيدا للحكم الخ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح به الشارح قريبا ، والتمهيد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أى في المتن (قوله لعدم انفكاكها عنه) هذا ظاهر على كلام سيديويه والبصريين فيما إذا اجتمع تاءان مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعّل نحو - فأنت له تصدى - و- نارا تلتظى - من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى ، وعزى لهشام والكوفيين ، وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر ، وقد يفعل ذلك التخفيف بالمحذوف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه ابن جنى من قراءة بعضهم - وتزل الملائكة تزيلا - وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوف من نزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة المذكورة إنما هي النون الثانية ، ومنه



ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثله بخلاف لم ، وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل ، وعليه فيشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده ، وفي النون أن تكون للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاء ، وفي الياء أن تكون للغائب المذكر مطلقا

على الأظهر قوله تعالى - وكذلك نجى المؤمنين - في قراءة عاصم أصله - ننجي - ولذلك سكن آخره (قوله ولاتصالها به) أي على أنها كالجزم منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في الهمزة الخ) لا حاجة للعرض لذلك في العبارة لأن أحرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها ، وإنما قال المصنف ماتقدم لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدئ (قوله للمتكلم وحده) أي منكرا كان أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم ، فاندفع ما قيل : الصواب أن يقول للتكلم مع الانفراد ، وقس عليه ما بعده لأن ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة ، واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو : أقام وأكرم .

فإن قيل لك : ما تقول في أخفى من قوله تعالى - فلا تعلم نفس ما أخفى لهم - ؟ فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فاض ، وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أي مفردا أو التعريف فيه للعهد الذهني ، والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدر : أي يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحيدها أو نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لامع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره .

قال الدماميني : والذي يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من المذكور أو الإناث أو منهما ، ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أي أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء .

وقيل : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لأن أتباعه يشاركونه في غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجيء مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لافي الضمير ولا في غيره ، وأما فناداته الملائكة - والمنادى جبريل وحده فلأن الجمع المحلى باللام ينسلخ منه في مثل هذا الموضع معني الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر ، فقد صرح السعد في المطول في بحث أن استغراق المفرد أشمل أن الجمع لا ينتهي بالتخصيص لو اختلف ، وأن قولهم فلان يركب الخيل وإنما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن - فناداته الملائكة - وأنه مجاز ، وأما نحو - يا أيها النبي إذا طلقتك النساء - فن باب تغليب المخاطب على الغائب : أي إذا طلقت أنت وأمتك ، وإنما خص بالنداء لأن الكلام معه ولأنه إمام أمته ، وأما تجويز الكشاف والقاضي في - فإن لم يستجيبوا لكم - أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتجويز القاضي في قوله تعالى - والقلم وما يسطرون - أن ضمير يسطرون راجع إلى القلم ، والجمع لتعظيم إن أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على أن التجويز يرى ذلك .

هذا ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، ومنه - إياك نعبد - ونحمدك اللهم (قوله للغائب المذكر مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره ، والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله - الله يحكم - وهو منزوع عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ،



ولجمع الغائبات وفي التاء أن تكون للمخاطب مطلقاً أو للغائبين ، وبهذا يظهر أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت :

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مر هو قوله (ويضم أوله) أي المضارع أي الحرف المفتوح به (إن كان ماضيه رباعياً) سواء كان كل جر وفه أصولاً (كيدحرج) إذ ماضيه دحرج أم بعضها زائداً كيجيب (ويكرم) إذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لأن وزنهما أفعل :

(ويفتح) أوله (في غيره) أي غير المضارع الذي ماضيه رباعياً بأن كان ماضيه ثلاثياً (كيضرب) إذ ماضيه ضرب ولا يكون إلا أصلي الحروف أو خماسياً أو سداسياً كينطلق (ويستخرج) إذ ماضيهما انطلق واستخرج ، ولا يكونان إلا مزيداً فيهما ، ومن الخماسي نحو خصم وقتل بالتشديد فإن أصلهما اختصم واقتتل

وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله ولجمع الغائبات) أي ظاهراً كان الاسم كيقوم الهندات ، أو مضمراً نحو : الهندات يقمن ، عاقلاً كان المسمى كما مر أو غيره نحو - السموات يتفطرن - جمعاً سالماً كان الاسم كما مر أو مكسراً نحو : الهنود يقمن ، والأعين يدمعن ، ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية كقوده (قوله أن يكون للمخاطب مطلقاً) أي مفرداً كان أو غيره مذكراً أو غيره ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى - فن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً - وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر (قوله وللغائية) أي لفظاً أو بتأويل فيدخل ظاهرها نحو : تقوم هند ، ومضمراً نحو : هي تقوم ، والحقيقي كما مثل ، والحجازي نحو : تنفطر السماء وهي تنفطر ، وما هو للغائية بالتأويل نحو : تجي الكتاب على معنى الصحيفة ، ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم ، للتأويل بالجماعة (قوله للغائبين) ثنية غائبة وشمل الظاهر نحو : تقوم الهندات ، والمضممر نحو : الهندان تقومان ، والحقيقي كما تقدم ، والحجازي نحو : تدمع العينان والعيان تدمعان ، لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول : هما تفعلان بتاء فوقية تعني امرأتين حملاً للمضممر على المظهر ورعياً للمعنى ، ونظراً إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وهو قول ابن أبي العافية ، أو تقول : هما يفعلان بياء تحتية رعياً للفظ ، فإن هذا اللفظ يكون للمذكورين وهو قول ابن الباذش ، والمرجح الأول وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبي ربيعة :

أقص على أختي بدء حديثنا وما هما أن تعلمتا متأخر
لعلهما أن تبغيا لي حاجة وإن ترجيا سرا بما كنت أحصر

(قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو ما تضمنته قوله المذكور (قوله سواء كان كل حروفه أصولاً) ينحصر في الرباعي المجرد كما مثل والملحق به كتهجورب وتجلبب (قوله أم بعضها زائد) هو الثلاثي المزيد فيه ، وهو ثلاثة أبواب : باب الأفعال كيكرم ، والتفعيل كيفرح ، والمفاعلة كيقاتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان إلا مزيداً فيهما) إما حرف واحد نحو : يدحرج ، وإما حرفان نحو : انطلق ، أو ثلاثة نحو : استخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في فائهما الفتح بنقل حركة المدغم إليها والكسر لا لتقاء الساكنين وهذا أولى لأن للأول التباساً بماضى التفعيل ، ومن العرب من إذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول : خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء ، وقياس المضارع من الأول في قتل مثلاً يقتل بفتح القاف ، ومن الآخرين يقتل بكسرها ، ويقتل بكسر حرف المضارعة أيضاً اتباعاً للقاف ،



أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ، ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما :
ويستثنى من كلامه نحو : إخال ، فإن الهمزة منه مكسورة على الأفتح وكذا نحو : أهريق واسطيع ، فإن
الهمزة فيهما مضمومة مع أن ماضيهما وهو أهراق واسطاع ليس برباعي :
وقد يقال بأنهما من الشواذ فلا استثناء ، أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة
أحرف تقديرا ،
(ويسكن آخره) تسكين بناء على الأصح إن كان (مع نون النسوة نحو) - والمطلقات (يترصن - و- إلا أن

ثم هذا التقدير متقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال (قوله أدغمت التاء) أي بعد نقل حركتها إلى ما قبلها
(قوله وحذفت الهمزة) أي همزة الوصل استغناء عنها بتحريك ما بعدها (قوله فإن الهمزة منه مكسورة على
الأفتح) قال الجوهري : الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا نحو : أهريق
واسطيع) أي يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ليصبح التقرير الآتي أما أهريق بفتحها فهو من هراق أبدلوا
من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها لأنها إنما حذفوها لسكونها همزة في يريق فصار مثل دحرج ، فكما قالوا
يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فإن الهمزة فيهما مضمومة) احتراز عن مضارع اسطاع الموصول
الهمزة لأنه خماسي ، فإنه مفتوح حرف المضارعة لأن أصل ماضيها اسطاع حذفت تأؤه لمجانسة الطاء كما يحذف أحد
المثلين نحو : ظلت ومست ، ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع (قوله ليس برباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء)
لأن الشاذ لا يجب أن يدخل في القواعد (قوله أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس) والأصل أراق
وأطاع هذا مذهب سيدييه أن الأصل أطوع مثلا نقلت حركة العين ، ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح
ما قبلها في اللفظ ، ثم زيد السين عوضا من ذهاب العين : أي من ذهاب حركة العين أو من العين وإن لم تذهب
من الكلمة ، لأن العين لما سكنت توهنت وتهايت للحذف عند سكون اللام في نحو : لم يطع وأطعت . فلاحاجة
لقول ابن عصفور مؤولا أن السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اوى
إن كون الحرف عوضا من شيء في حال دون آخر معدوم النظر ، ولا يرد اعتراض المبرد بأن الشيء إنما يعوض
إذا لم يكن موجودا ، وحركة العين موجودة لأنها نقلت إلى الفاء انتهى :

وإنما حكم بأن أصلهما أراق وأطاع لأنهما ليسا من أبنية الأفعال ومعناهما معنى الرباعي كذا قيل ، ويوافقه
في اسطاع قول سيديويه : إنما هي أطاع ، ولكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بأن معنى اسطاع قدر
ومعنى أطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب أن اسطاع بمعنى أطاع انتهى :

وأجود ما يتمسك به في دفعه ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن تبعه من أنه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد
وتدل فلا يبعد أن يكون من كلامهم أطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع ، وإذا كان كذلك فقد آل معنى
أطاع لمعنى اسطاع من حيث أن التائل أطعت بمعنى صيرت غيري منقادا كأنه قال قدرت واستطعت فيكون
سيديويه إنما جعل اسطاع من أطاع لانقائهما معنى لا أن كل لفظة عين الأخرى انتهى :

وقال الكوفيون : الأصل اسطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار
من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا) كان للتحقيق نحو * كأن الأرض ليس بها هشام *
فانذفع أن في الكلام تسامحا لأن كلا منهما في التقدير رباعي قطعاً (قوله على الأصح) فيه إشارة للقدح
في قول ابن مالك في شرح التسهيل بنى الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الإناث ومقابل الأصح



يعفون) وبني الفعل معها رجوعاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات، شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء كما مر وحمل على الماضي المتصل بها، وإذا

ما ذهب إليه ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة من أنه معرب لبقاء موجب الإعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي، وإنما قدم حالة البناء على حالة الإعراب لأن البناء هو الأصل في الفعل كما سيأتي في كلام الشارح، ولأن ضابط الأولى وجودي والثانية عدوى (قوله لفوات شبهه بالاسم الخ) فيه نظر إذ الشبه لم يفت نعم قد عارض باتصاله بالنون التي لا تلحق الأسماء، وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الإعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما شابه الحرف انتهى:

وهذا كالصريح في أن سبب الإعراب لم يفت لكنه عارض بسبب اتصال النون التي نزلت منزلة الجزء من الفعل فصار كالشيء الواحد، ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل لذلك:

وقد يوجه كلام الشارح بأمرين:

الأول أن الشبه المقتضى لإعرابه مشروط بعدم المعارض فإذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه إذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه:

الثاني سلمنا أن الشبه المذكور ليس مشروطاً بشيء لكن لا نسلم أن الشبه المذكور باق إذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته، وقد فات هذا لأن النون صارت كالجزم من الفعل، ولهذا سكن آخره كالماضي وإن لم يتوال فيه أربع حركات فأشبه الماضي كما صرحوا به، والماضي لا يلزم الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي، وهو مبني على أن الشبه الإبهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وليس بمرضى عند الشارح تبعاً لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم؛ ومر عن ابن مالك أن الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم إلا أن يقال ما هنا مبني على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالنون الخ) أو رد عليه بأنه يلزم بناؤه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة: وأجيب بأنه إنما أعرب والحالة هذه لشبهه بالثني والجمع: وأورد عليه أيضاً أنه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس، وينحو لم الجازمة وأجيب بالفرق بين النون وما ذكر بأن النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالجزم تعذر الإعراب بالحركة والحرف، وتقديرهما لا حاجة إليه ولا داعي له لأنه رجع إلى الأصل (قوله وحمل على الماضي) الأقرب أنه عطف على قوله لأنه فهو تعليل ثان للبناء على السكون. ويرد عليه أن البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل وأيضاً الصحيح أن الماضي مع النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر: ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من كلام الرضى:

قال شيخنا الغنيمي: الظاهر أنه عطف على رجوعاً فتأملته انتهى:

وعليه فهو تعليل ثان لأصل بنائه لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك فها هو وهذه والثالثة تركيبه معها لأنها كالجزم لأن الفاعل كالجزم من فعله، ويبعد هذا بحسب الظاهر تأخير قوله وحمل على قوله وعلى السكون فتدبر، وأورد على هذه العلة أنه إن أريد لتعليل النفس البناء فلا نسلم أن بناء الماضي لأجل اتصال النون به بدليل أنه مبني قبلها ومع غيرها:

وحاصله أن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم إلا أن يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض

دخل عليه عامل نحو : لم يضر بن أو لن يضر بن لم يؤثر فيه لفظا ، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزا حيث قال :
وما ناصب للفعل أو جازم له ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلان والواو فيه لام الكلمة لاضمير الجماعة والتون ضمير النسوة لانون الرفع ، بخلاف الرجال يعفون فإن الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع ، والفعل معها معرب وأصله يعفون بواوين أو لهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى فبقى يعفون على وزن يعفون ، وخصت بالحذف لأنها جزء كلمة ولأنها آخر الفعل ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ، ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو : قاض وغاز دون التنوين لأنه كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر وجى به المعنى ، وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله * ويخرجن من دارين بجر الحقائق * فلو عبر بنون الجمع لسكان أولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك .

(ويفتح) آخره فتحة بناء إن كان (مع نون التوكيد) خفيفة كانت أو ثقيلة (المباشرة) وهي المتصلة به من غير حاجز (لفظا وتقديرا) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة ، وعللة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر

ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم ؛ وإن أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف ، وأما العلة الثالثة فترد على كون التركيب سببا للبناء على ما ستعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد ، وأما لزوم بنائه حيثئذ مع ضمائر التثنية والجمع والخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف جوابه مما سلف ، وإنما علل بناء المضارع وإن كان البناء أصلا في الأفعال لأن الإعراب قد صار له أصلا ثانيا ، أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء فراجع (قوله لم يؤثر فيه لفظا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم بلم ونصب ببن ، وعلى مقابل الأصح يكون معربا (قوله وخصت) أي الواو التي هي لام الكلمة (قوله بخلاف الثانية) أي واو الضمير (قوله لأنه كلمة) متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ، ولذلك أتى به لأنه أدل على المقصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى إلى معمولين من نوع واحد إلا بانهاج ، وهنا قد ذكرت علة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويخرجن) قائله أعشى همدان على الصحيح وصدده * يرون بالدهنا خفا عياهم * والدهنا بالقصر والمدلكنه مقصور هنا : موضع ببلاد تميم : وعياهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب ، ويخرجن عطف على يرون وأنت فاعله بتأويل الجماعة ، ويروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء : موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب وبجر الحقائق حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهي الممتلئة والحقائق جمع حقيقة : وهي وعاء يجعل فيه الرجل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع لسكان أولى) أي ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كما مثل أو كقوله :
* يعصرون السليط أقاربه * وأجيب بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة الذون الموضوعه لمن وإن لم تستعمل فيهن : هذا وقد يقال الأولى نون المؤنث : ويجاب بأن المصنف له اصطلاح على أن النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أي على الأصح :

قال الإمام أبو حيان : والحركة التي قبل النون ذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيديويه ، وفي الغرة فتحها قبل نون التوكيد في مثل : هل تضر بن ، عند سيديويه والمبرد وابن السراج والفارسي فتحة بناء ، وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قوله السيراني ونسبه الزجاج إلى سيديويه ، والصحيح القول الأول بدليل : هل تضر بن ، ولم يلتق ساكنان انتهى (قوله لفظا وتقديرا) بالواو لا يأو كما في بعض النسخ (قوله تركيبه معها تركيب خمسة عشر) أي ولا إعراب في الوسط ، والتون حرف

بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقدير أن لا ينوى هناك فاصل ، وذهب قوم إلى البناء مطلقاً لأن النون لما لحقتها أكدت فيه الفعلية ووردته إلى أصله من البناء ، وذهب جمع إلى الإعراب مطلقاً والأصح الأول ، ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لأنها لا تكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة (نحو : لينبذن) بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي .
(ويعرب) أى المضارع (فيما عدا ذلك) المتقدم وهو ما إذا عرا عن النونين (نحو : يقوم زيد) وما إذا لم تبشره نون التوكيد لفظاً أو تقديرًا وإن اتصلت به لفظاً بأن فصل بينه وبينها فاصل حسياً كان أو مقدرًا فالأول نحو : (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخّل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد

لاحظ له في الإعراب فبنى الجزآن ، ولم تعرب السكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده ، ولا على ما قبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها لأن الاسم لأصلته في الإعراب روعي إعرابه بقدر الإمكان ، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب .

وبما تقرر ظهر الدليل وإلا فجرد التركيب ليس من أسباب البناء لأنهم لم يعدوه فيها ، وقد رأيت بخط المصنف مانصه الذى تحصل لى أن التركيب لا يستدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلمك وحضرموت لأن حقيقته جعل السكلمتين كلمة واحدة ، ومن أين يقتضى هذا البناء إنما يقتضى التخفيف فيصح أن يجعل علة في كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة في أصل البناء ، ألا ترى أن بناء الاسم دائماً أو غالباً لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف فنأين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف أصلاً ولا يليق به ، فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى أنه من خصائص الأسماء انتهى .

والأولى ما في المتوسط أنه إنما بنى لأنه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى الجمع في مثل : هل تضربن ، ولو أعرب على نفس النون لجرى الإعراب على ما يشبه التنوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل أنه لو فصل الخ) يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول : هل تفعلن يازيدون ، فإذا وقفت على الفعل حذف النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ، ولو كان مبنياً لم يختلف حاله وصلاً ووقفاً (قوله لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشكل بنحو : لارجل بالبناء على الفتح ؛ وسيأتى ما فيه (قوله مطلقاً) سواء اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة .

قال في الارتشاف : فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبي على في الإيضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لأنها من خصائص الفعل ، فإذا أكد بها بعد عن مشابهة الاسم ونقصت شبهه لأنه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه إيهام . وردّه ابن مالك بأنه كان يانزم بناء الجزوم والمقروم بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها تختص بالفعل بل هي أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت الفعل لفظاً ومعنى والنون ناسبت لفظاً إذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع إلى الإعراب) كحاله قبل أن تدخل عليه النون ، قال الشاطبي : ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب ولا مبنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فله حال بين حالين (قوله وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيراً للمصنفين ، واستعمله المناطق في سور السالبة الجزئية ، وفيه إدخال قد على المضارع المنقوع ، ونص في المغنى على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبرى المثبت ومثله في الجمع فاحفظه (قوله المتقدم) اعتذار عن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه جمع (قوله بأن فصل بينه وبينهم) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ، ولا فرق فيها بين أن تسكون ضمائر كما هو الأصح



بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة ، ولم يجوز حذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالسكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف (ولتباون) مضارع بلا يباو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور ، أصله قبل التوكيد لتبليوون بواوين أو لاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصارت لتباون ، ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذفت نون الرفع لاستئصال توالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو التي هي نائب الفاعل والنون المدغمة ، وتعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهي الضمة

أو علامات على مقابله (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال لا التباس لأن النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة . لأننا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الألف على أن السكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز .

وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال إنه ينبغي إبقاء الواو في لئلا يفتقر كما بقيت الألف ؛ وقيل في الجواب إن الألف فيها زيادة مدسوخ اجتماع الساكنين ، وقيل أيضا إن حذف الواو مع الخفيفة منفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة ، والألف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها . ثم إن اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على أنه على غير حده لعدم كونهما في كلمة واحدة على القول باشتراطه وإلا فعلى القول بأنه على حده لعدم اشتراط ذلك فلا إشكال (قوله فحركت النون بالسكسر) لا يخفى أن المحرك بالسكسر إنما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وإن أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يباو) فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار (قوله مبنى للمجهول) أي مبنى الإسناد للمفعول المجهول فاعلا أي المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لضمير جماعة الذكور أي مخاطبين (قوله فحذفت نون الرفع) إنما خصت بالحذف دون نون التوكيد وإن كان كل منهما المعنى ، لأن نون الإعراب إذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس ، لأن نون التوكيد إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الإعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة ، فإذا بقيت نون التوكيد والحال أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة ، لأن الثابتة لا تصلح أن تكون علامة الإعراب (قوله لاستئصال توالي نونات) أي زوائد على أصل الكلمة الأولى للرفع والآخرتان للتوكيد بخلاف نحو : النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع ، لأن منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعذر حذف أحدهما) قيل : لو قال وتعذر حذفهما لكان أولى ؛ أما النون فلغوات المقصود من الإتيان بها ، وأما الواو فلعدم ما يدل عليها انتهى .

ولك أن تقول : إنه لو قال ما ذكر لتوهم أنه لا يتعذر حذف أحدهما فقط ، إذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على أن المحكوم عليه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلي متحقق في أفرادها فتأمل (قوله فحركت الواو النخ) ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله ليبدل على المحذوف) فيه نظر لأن الضمة إنما تدل على المحذوف بعدها لا على ما حذف قبلها ، والوجه أنها إنما ضمت للدلالة على أصل المحذوف لأنه كان يضم لو نطق به ولمناسبة الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أي التي هي عين الكلمة والتزموا ذلك إلا في الضرورة تخفيفا للكثرة الاستعمال (قوله فتحركت الياء) أي الأولى التي هي لام الكلمة .

ولك أن تقول في الجميع : استئصلت الضمة على الواو والسكسرة على الياء فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وما قاله الشارح أولى لأنه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ، ويغني في دفع النقل عن (١١ - أيس فاكهي - أول)

لتبدل على المحذوف فصار لتبيلون على وزن تفعون (فإنما ترين) أصله قبل التوكيد رأيين نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار تريين ، ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتبدل على المحذوف فصار تريين على وزن تفين والثاني نحو (ولا يصدنك) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدالة عليها ، وقوله في الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم حذفت نون الرفع إنما يأتي على شنوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب . وقد تبين مما قررنا أن الفعل في هذه الأمثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا إذ الإعراب فيها ظاهر إذ هو محذوف النون للجازم فما وقع في الأوضح من أنه معرب في الأول والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبيلون سهو وإنما لم يبين فيها على الأصح لانتفاء تركيبه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد ، والضابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى على الفتح ، وما كان رفعه بثبات النون إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لعدم مباشرتها له ، وإنما بنى مع عدم مباشرتها له في نحو : هل تضربنن يا هندات ، لوجود المتضمن لبنائه وهو ظاهر ، وإنما قدم المصنف حالة بنائه على إعرابه لأنه الأصل فيه .

(وأما الحرف) وهو مادل على معنى في غيره فقط (فيعرف) أي يتميز عن قسيميه (بأن لا يقبل شيئا

اعتبار الحذف لأجله مع أن القلب تغيير إلى بدل وهو أولى من الحذف (قوله لتبدل على المحذوف) فيه نظير مامر (قوله فما وقع في الأوضح الخ) أي لما تبين من أن كلا من المثالين المذكورين مجزوم بحذف النون لأجل الجازم وهو غير الإعراب التقديري ، ويوافق ما في الأوضح قوله في الشرح ولا يصدنك وقدر الفعل معربا . وأجاب بعضهم : بأن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدا للنون وهو صحيح في نفسه وإن لم يتعين ، لأن الإعراب حينئذ مقدر على ما قال الرضي من أن الفعل المؤكد المستند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بحركة الفرق : أي الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمؤنثة المخاطبة ، وفيه نظر لأن تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وما ألحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه . وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدد بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم ، وليس كذلك ذكرهما لينبه بهما على أن التعميم ليس مرادا ، وإنما هنا أعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبيلون (قوله في ذلك) أي المذكور فيما سبق (قوله أن ما كان من المضارع) أي ما تضمن ذلك لأن الضابط القضية الكلية لا أن ما كان الخ لأنه مفرد (قوله وإنما بنى الخ) إشارة إلى الجواب عما يقال يستثنى من إعراب المضارع الذي اتصلت به النون ولم تباشره هذه المسألة .

وحاصل الدفع أنه لا حاجة للاستثناء لأن البناء في ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الإناث (قوله وهو مادل على معنى في غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل بإعادته ، وزاد قوله فقط تبعا للجزولي وغيره من المحققين لإخراج الفعل لأنه يدل على معنى في غيره أيضا وهو النسبة على ما علم في تعريفه ، وإخراج مادل من الأسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كأسماء الشرط والاستفهام فن الشرطية مثلا دالة على شيئين :

أحدهما الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسما لأنه معنى في نفس الكلمة كما في قولك إنسان وهو معناها الوضعي :



من علامات الاسم (المتقدمة ولا غيرها (ولا) شيئا من علامات (الفعل) المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا إذ لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء (نحو : هل) من جروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل :

وأما إذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل ، والعلامة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من أن أصلها أن تكون بمعنى قد كما في - هل أتى على الإنسان - وقد مختصة بالفعل فكذا هل لسكنها لما تطلعت على همزة الاستفهام

والثاني معنى الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى إن الشرطية ، ولهذا يقولون أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) إشارة إلى أن المراد بعلامات الاسم الأعم مما ذكره هنا ولم يذكره . واعتراض بأنه حوالة على مجهول ، وأيضا لا يحسن التعريف به لأنه يقتضي أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور المنافية له ، ويعلم انتفاء تلك الأمور من الكلمة وفيه من العسر مالا يخفاء فيه . وأجيب بأن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف ، وقيل المراد بالعلامات المذكورة . واعتراض بأن من الكلمات مالا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته ونط في قولك ما فعلته قط ، وأجيب بأن هذا من التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لإفادته التمييز في الجملة . فإن قيل مخاطب بالسكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مؤدّ لخطئه إذ قد يعتقد حرفية بعض الأسماء . لأننا نقول الواقف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة . فإن قيل هذا التعريف يصدق على الجملة فإنها لا تقبل شيئا مما ذكر . أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة ، فحاصله أن الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة : فإن قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامات للحرف لأنه يلزم منه الدور . أجيب بأن للحرف جهتين جهه كونه حرفا وجهه كونه لفظا معلوما ، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور ، على أن هذا الإيراد لا يتوجه على المصنف أصلا لأنه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وإن كانت في الواقع حروفا . فإن قيل كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أن العلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة غير منعكسة ؟ أجيب بأنها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة ، لكن كون الشيء شرطا وعلامة بعيد لتناقى مفهوميهما فلا يجتمعان على شيء واحد إلا أن يكتفى بالتغاير الاعتباري . والأولى أن يجاب بأن اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي أنها قد تنعكس أو أن يحمل ذلك ما لم تكن شاملة وإلا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر (قوله أما إذا كان فتختص بالفعل) أي فلا تدخل إلا عليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشيء فلا يقال هل زيد قام إلا في الشعر وفاقا لسبويه (قوله أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حبان .

وقال الزمخشري : إن معناها قد وإن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة :

وقال ابن مالك : إنه معناها إذا قرنت بالهمزة نحو : أهل عرفت الدار بالقرين (قوله لما تطلعت على همزة الاستفهام) في عدم الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا



انحطت رتبها عن قد في اختصاصها بالفعل فاخصت به فيما إذا كان في حيزها ، لأنها إذا رأته في -يزها تذكرت جهودا بالحصى وحننت إلى الإلف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيزها تسأت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الإضراب (و) الحرف (ليس منه مهما) لعود الضمير عليه في نحو - مهما تأتتا به من آية - والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وقيل إنه حرف (و) لا (إذما) بل هي ظرف زمان بمنزلة متى ، فإذا قلت إذ ما تقم أقم فعناه متى تقم أقم ، ويدل على اسميتها أنها كانت قبل دخول ما اسما والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه ، وقيل إنها حرف بمنزلة إن الشرطية وأن المعنى في المثال استقم أقم وهو الأصح كما في الأوضح .

وأجيب عما تقدم أن إذ قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول ما بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن فكانت حرفا في الشرط ، وفيه نظر .

بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام إلا على شذوذ قاله الرضى (قوله وحننت) بالتخفيف بمعنى مالت وعطف من حنا يحنو سحنوا ، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينيا (قوله لعود الضمير عليها الخ) ظاهر كلامه تبعا للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم أنها ملازمة للحرفية ، ومنع بعضهم ذلك فقال : إن زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور ، وإنما ادعى أنها قد تكون حرفا فلا ينهض الاستدلال عليه (قوله والضمير لا يعود إلا على الأسماء) أى بالاستقراء ولا يرد نحو - اعدلوا هو أقرب للتقوى - حيث عاد الضمير على فعل الأمر ، لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أى من القول بالاسمية ، وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازما ، والظاهر أنه غير مراد إذا الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف ، وأن المراد أنها للشرط في الزمان المستقبل كما أن لو للشرط في الماضى مع عدم دلالتها على الزمان قطعا .

وفي الارتشاف : والفرق بين إذا وإن أن إن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف تقول : إن احمر البسر فأتنى ، وإن إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى - أفإن مت فهم اتلالمدون - انتهى : ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلي) وهو الزمان الماضى ، وفيه إشارة إلى رد ما قيل من أن نقلها لا يخرجها عن وضعها فإنها قد تأتى للاستقبال (قوله كانت للماضى) أى موضوعا له (قوله واستعملت مع ما الزائدة الخ) أى على القول بالحرفية . وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كافتها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ، ونظر فيه بأن إذا فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل إذا الموضوع للماضى كذا في شرح اللباب :

وفي الرضى : وأما الاعتراض فإذا فلا يلزم إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض أحكام اختيارا منهم بلا مرجح ، ألا ترى أن حيث مثل إذا متضمن لمعنى الشرط بل إذا أقعد فيه وتجزم حيث مع مادون إذا ، وأما حيثما فتقول ما فيها كافة حيث عن الإضافة لازمة كانت لا سيما ، وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت مختصة بسبب المضاف إليه فكفتها ما عن طلب الإضافة لتصير مهمة كسائر كلمات الشرط ، وفيه أيضا مانصه : وأما إذما فهى عند سيبويه حرف كان ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على إذا مع أن فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ، وإن دخل على الماضى كما إذا فلا تصير جازمة معها فكيف بإذ الحالية عن معنى الشرط الموضوع للماضى فإذا عنده غير مركبة .



قلت : ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلخها عن الاسمىة إلى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أوله وللإستقبال ، وإذا دخلت عليه لم قلت معناه إلى الماضي ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعا (بل) منه (ما المصدرية) وهى المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو - ودّ وأما عنتم - أى عنتمكم ، وقيل لأنها اسم (ولما الرابطة) أى لوجود شيء بشيء ، وهى عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل إنها ظرف . وقال ابن جنى : بمعنى حين . وقال ابن مالك : بمعنى إذ فيه معنى الشرط . واستظهره المصنف فى المغنى وعلة بأنها مختصة بالماضى والإضافة إلى الجمل كما هو شأن إذ وعليه فعاملها جوابها .

وقال السيرافى : ما علمت أحداً من النحاة ذكر إذما غير سيبويه وأصحابه انتهى . فانظر قوله فإذا ما عنده غير مركبة مع قول الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن وحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ) قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان وإذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع للحال أو الإستقبال) أشار إلى الخلاف فى زمان المضارع وفيه خمسة أقوال مرت (قوله وهى المسبوكة الخ) الأظهر وهى المسبوكة هى وما بعدها بالمصدر بل لك أن تقول إن الذى يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أى لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ، ولذا قال بعضهم : إن جوابها قد يقترن بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف وجود لوجود) ظاهره أن سيبويه نص على حرفيتها وفى المطول قال سيبويه : لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما تكون مثل لوفتوهم منه بعضهم أنها حرف شرط كإلا أن لو لانتفاء الثانى لانتفاء الأول ولما لثبوت الثانى لثبوت الأول انتهى .

وصحح بعضهم حرفيتها ورجح أيضا بإجماعهم على زيادة إن بعدها ، ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بان .

قال فى [عروس الأفراح] ولما التعليلية عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجود لوجود لأم التعليل انتهى . فهى عند سيبويه حرف بمعنى اللام ، فعنى للمجاء زيد جاء عمرو وأن مجى زيد لأجل مجى عمرو (قوله وقيل إنها ظرف) رد بجواز ما أكرمتهى أمس أكرمتهى اليوم لأنها إذا كانت ظرفا عاملها جوابها والواقع فى اليوم لا يكون أمس . وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم لإكرامك لى أمس أكرمتهى (قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط لأنك إذا قلت حين قام زيد قلت لا دلالة على سببية الأول للثانى (قوله وفيه معنى الشرط) نظر فيه بأنها إنما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت ، والقائل بالحرفية على ارتباط إحدى جملتين بأخرى ، ولم يقتض أن وجود الأول سبب للثانى بل إن الثانى وجد عند الأول ، وهل ذلك لتسبيه عنه أو بطريق الاتفاق ؟ لانعرض فى اللفظ لذلك ، وأجيب بأن هذا مجرد دعوى لا تنفى ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضى) أى يليها فعل ماضى ولو تقديرا كما فى قوله :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره ، وما بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول (قوله والإضافة إلى الجملة) أى الفعلية فإنها مختصة بها كما فى الأوضح (قوله وعليه) أى القول بالظرفية (قوله فعاملها جوابها) الظاهر أن المراد ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وإنما كان هو العامل دون شرطها لأن القائلين بالاسمية يزعمون أنها مضافة لما يليها ، والمضاف إليه وشبهه وجزؤه لا يعملان فى المضاف ولا فيما قبله إلا إذا كان المضاف غيرا وقصد بها النفي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا نحو :
زيدا خير ضارب :



ورد بأنها أجيبت بما النافية وإذا الفجائية ، وما بهما لا يعمل فيما قباهما ، ولا خلاف بينهم أن لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الإيجابية لا أنها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني . والحكم على مهما وإذما بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية إنما هو (على الأصح) من القولين فيها ، وقد مر أن الأصح في إذما أنها حرف ، فقوله على الأصح منظور فيه بالنسبة إليها ، وما حكاها من الخلاف في ما المصدرية حكاها غيره ، وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا . قال في المغني : والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأحنفش وأبو بكر باسميتها .
واعلم أن الحروف ستة أنواع :

أحدها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل :
الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبهة بليس :

قال شيخنا العلامة الغنيمي : لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو : لما جاءني الرجلان فزيد أحدهما انتهى . وهو مبنى على أنها تجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك ، لكنه لم يذكر إلا اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ، ولعل المثال المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيبت بما الخ) فالأولى كقوله تعالى - فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته - والثانية كقوله تعالى - فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون - وفي قوله ورد مع اقتضائه على أن القائل بالجواب ميل إلى القول بالحرفية ، ولكن هذا منه تبعاً للمصنف مبنى على أن شرطها لا يعمل لما مر . وقد يمنع لأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في إذا على قول المحققين إن العامل فيها شرطها فقال : لأن إذا عندهم لاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار لما في الإيجابية التي بمعنى إلا والنافية والوجودية مع أنها قد تجيء فعلا وفعلا نحو : لم لساوا ، من لممت الشيء أي جمعته (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحروف ثلاثة أقسام : مشترك ، ومختص بالأسماء ، ومختص بالأفعال ، وأن حق المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وإن لزم منه صيرورة الأقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم ، لكن أفاد أن الأصل في المشترك الإهمال ، وفي المختص العمل الخاص لا الإهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب ، وأن ما خالف ذلك خارج عن الأصل ، وما ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم أن كل ذلك على الأصل فن العجب التعرض في شرح كلامه لكون حق المختص العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الأصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ، ونحن نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح . وهنا شبهة سنمحت وهي ما المقتضى لكون حق المشترك الإهمال ؟ والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى إذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج لنكتة لكنهم بينوا نكتة ذلك كما تعرفه (قوله ما لا يختص بالأسماء والأفعال) أي بواحد منهما وإلا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما (قوله ولا يعمل) أي على ما هو الأصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل) أي على خلاف الأصل (قوله كالأحرف المشبهة بليس) أفاد أنها إنما عملت لعارض الحمل على ليس . قال غيره : على أن من العرب من يهملهن على الأصل وهذا مبنى على أن حق المشترك الإهمال وفيه ما عرفت ، وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس في المشترك ما يعمل عملا خاصا . وقد يقال إن حتى حرف مشترك وعملت الجر في الأسماء وهو عمل خاص ، وأما النصب في الأفعال فليس مختصا مع أن الصحيح أنه ليس بها بل بأن مضمرة بعدها . ويجاب بأن



الثالث ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر كفي أو النصب والرفع كإن وأخواتها .
الرابع ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف :
الخامس ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كلم أو النصب كأن :
السادس ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف .

(وجميع الحروف مبنية) بإجماع لاحظ لها في الإعراب لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب ، ثم منها ما هو مبنى على السكون كقد ولم ، وما هو على الفتح كأن وليت ، وما هو على الكسر ككلام الجر وبائه ، وما هو على الضم كمد في لغة من جر بها ، وقد تقدم أن الأصل في البناء السكون لما مر ، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لحقيقته على أصله ، ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ، ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد : لم بنى ؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بنى ، ولم عدل إلى الحركة ، ولم كانت الحركة فيه كذا ؟ (والكلام) لغة عبارة

حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على الأفعال إنما هو في الظاهر وفي الحقيقة إنما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث ما يختص بالأسماء ويعمل) أى على الأصل والحق الواجب له :

قال ابن النحاس : وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص . وإيضاحه أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه ، فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع) هذا ليس على الأصل بخلاف ما قبله لأن الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه . ولما قال الأشموني : إن حق المختص أن يعمل العمل الخاص بقبيله قال : وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت لن وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها سيأتي انتهى (قوله ولا يعمل فيها كلام التعريف) أى على خلاف الأصل والواجب لأنها صارت كجزء من الاسم لأنها تعين المسمى تعين الأوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كلم) أى على ما هو الأصل والحق الواجب (قوله والنصب كلن) فيه ما علمت لأن النصب لا يختص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلأنهما كجزء من الفعل إذ الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك ، وأما قد فتدخل على الماضي والمستقبل ثم إنها تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان الفعل فصارت كالسين ولسكونها كجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل (قوله وجميع الحروف مبنية) ولو وليت في نحو : ألام على لو ، و * هل ينفع شيئا ليت * اسمان لأن المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلها ما أشبههما (قوله لا تتصرف) أى تصرف الأفعال فلا يرد نحو : « سو » في سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف في البناء من غير حاجة إلى عدم التصرف (قوله والكلام) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعزفات لها كما في المطول ويوافقها ما مر في بحث الكلمة .

لكن قال بعضهم : أل في الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لأن المعبر به اللفظ ، وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال : الكلام عند اللغويين عبارة الخ ، وحينئذ فما مر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر (قوله لغة) بين المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول إليه (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر عبر كنصر : أى تلفظ بما يدل استعماله بمعنى اسم

عن القول وما كان مكتفياً بنفسه كذا في القاموس : واصطلاحاً (لفظ) أي ملفوظ كالمخلوق بمعنى المخلوق وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ، ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لسكان أولى لما مر ، وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والإشارة وشبههما وإن كان مفيداً فإنه لا يسمى كلاماً اصطلاحاً وضح الإخراج به وإن كان جنساً لما مر (مفيد) أي دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع

المفعول (قوله عن القول) أي ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً (قوله وما كان مكتفياً بنفسه) أي وعبارة عما كان مكتفياً بنفسه في أداء المراد غير القول من إشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ففيه التعرض لإطلاق الكلام على القول ولهذا قيل : إنه أشد مناسبة لما اصطلاح عليه ، فالأولى أن يجعل النقل عنه ، وأفاد أنه لا بد من كون الإشارة مفهومة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاماً ، لأن الكتابة إنما سميت كلاماً لقيامها مقام الكلام :

قال المصنف : وقد يعترض ذلك بأنه ينبغي تسمية ذلك كلاماً لأنه إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط فيه ما ذكر . قال شيخنا : وفيه أن المجاز لا بد له من علاقة وقرينة ، وأن تكون تلك العلاقة معتبرة فإكل علاقة تكفي في المجاز (قوله لفظ) أي عربي لأن النحو إنما وضع للبحث عن أحوال اللفظ العربي (قوله أي ملفوظ) أي لا الرمي فإنه فعل الرمي والكلمات حاصلة منه فهي مرمية ، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه ثلاث (قوله كالمخلوق بمعنى المخلوق) في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الفم) اعلم أنه اختلف في اللفظ في اللغة ، فقيل إنه بمعنى الرمي مطلقاً يقال أكات الثمرة ولفظت النواة ولو بدون إدخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على الجاهلي ، وقال في شرحه للضدية : إنه الرمي من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرمي الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس وكلام الشارح موافق للأول ، لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الفم ؛ أما من حيث كونه رمياً فهو من أفراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على الملفوظ من إطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وأنه أعم من أن يكون الملفوظ الحروف أو غيرها كالنواة من الفم : وقال غيره : إن الإطلاق نحوي وإنه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية (قوله ما ليس بلفظ) أي مما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ، ولا ضرورة إلى قول بعضهم : وتصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الأربع كما أشرنا إليه في تعريف الكلمة ، ومنه يظهر أنه كان الأظهر أن يقول مما هو مفيد لإيهام قوله وإن كان مفيداً أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيداً أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد ، لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وإن كان مفيداً جملة حالية وهو حال لازمة (قوله أي دال) المراد الدلالة الوضعية بأن يدل على معنى عينه الواضح بإزائه .

فإن قيل : فيلزم خروج المجاز فإنه غير موضوع :

قلت : ممنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقاً وإن كان وضعه نوعياً (قوله من المتكلم (١)) هو أرجح الأقوال لأن السكوت خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة من

(١) (قوله من المتكلم) ليست موجودة بنسخ الشرح التي بأيدينا ، مصححه .



منتظرا لشيء آخر لأن الفائدة التامة حيث وقعت قيما للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أى التركيبية لا الناقصة التى هى الإفرادية إذ هى غير معتد بها فى نظرهم ، وخرج به مالا فائدة فيه كالمركب الإضافى والمزجى والإسنادى المسمى به : كبرق نحوه ، ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماة فوقنا والأرض تحتنا إلا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم ، واقتضاه هنا على ذكر المفيد كما فى الأوضح مغن عن ذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب . واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فإنه عار من القصد وجرى عليه فى المغنى والشذور ، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصححه أبو حيان وتبعهم المصنف هنا وفى الأوضح ، وما قيل فى الاعتذار عن المصنف فى عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه إذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعى أن

أيضا (قوله منتظرا لشيء آخر) أى انتظارا تاما كالذى يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول .

والحق أن الفعل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما لا على تعقل المفعول به بخلاف ابن الحاجب والمصنف وشيئا ما معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع ، وبدكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال أو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما . لأننا نقول : الاحتياج إلى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له ، ولو بنى للمفعول كفى المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محل توقف (قوله أى التركيبية) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فإن المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالأعم (قوله والإسنادى المسمى به) أى مافيه إسناد فى الأصل لا الحال لأنه لا يكون إلا مفيدا .

وبقى عليه أن يقول والإسنادى الموقوف على غيره نحو : إن قام زيد ، وإسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر (قوله ودخل فيه ما لا يجهل معناه) سيأتى عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمل (قوله المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بأن يفيد مخاطب ما يجهله فإنه يختلف هل يشترط فى الكلام ذلك أو تكفى الفائدة الوضعية لأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيها لا يجهله أحد ، والوجه الثانى قال أبو حيان : وإلا لسكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجهله ، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج به عن كونه واحدا لغة وعرفا ، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى .

وقد يؤخذ من تعليل أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع ، وحينئذ فينبغى أن ماهو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مقيد اتفاقا لأنه لا يجهله أحد ، لكن كلام الشارح وكلامه عام بدليل ما مثاله من نحو : السماء فوقنا والنار حارة فليحرر ثم إن قوله ومحل الخلاف الخ لا يخلو عن إشكال ، لأنه إن أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لأنه مفرد تأويلا فليحرر : والأوجه أن الفائدة المعتبرة فى الكلام هى المعتبرة فى باب الابتداء وأن كل ما صحح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة الجديدة وعدم اعتبارها لأن كلامهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيها لا يجهل ، ولو اختلف البابان لزم إما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) ، أى بناء على الاكتفاء بدلالة الالتزام فى التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) أى لفظا أو تقديرآ كنعم وبلى فى الجواب ، وبذلك يبطل زعم (١٢ - يس - فاكهى - أول)



يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ، ولو سلم فيكون قوله في المعنى وغيره مقصود مستدركا إلا أن يقال إنه من قبيل التصريح بما علم التزاما .
واعلم أن بين اللفظ والإفادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه ، وانفراد اللفظ بصدقه على المنفرد والإفادة بصدقها على الإشارة :

والصور التي يتألف منها الكلام ستة : اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل ، وثلاثة أسماء فعل ، وأربعة أسماء جملة الشرط وجوابه ، أو القسم وجوابه ؛

ابن طلحة أنه قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الإفادة بما ذكر من غير تركيب ، لكن قد يرد أن الإفادة توجد بلا تركيب في الأعداد المسرودة (قوله فغير مسلم) نقل في النكت أن المصنف قال في تعليقه على الألفية : إن المتحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى : وحينئذ فالاعتذار مسلم موافق لكلام المصنف غاية الأمر أن زيادته مقصود في المعنى والشذور تصريح بما علم التزاما .

وإذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وأن ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لأنه يقتضى أن بعضهم يقول بأن ما يلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا ، بل وأن المصنف في هذا الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بين اللفظ والإفادة) أى وذى الإفادة أو الإفادة بمعنى المفيد لأن النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والإفادة (قوله ستة) بقى عليه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة ، وثامنة وهى تألفه من حرف واسم نحو : ألاماء لأن الأ التي للتمنى لاخبرها عند سيبويه لالفظا ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو أتمنى ماء . وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم كما قالوا في الجواب عن نحو : يازيد ، وإن أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو وألا ليست نائبة عن أتمنى بل بمعناه . هذا ، والذي في أكثر النسخ ستة بالتاء وفيه نظر لأن المعدود مؤنث لأن صور جمع صورة فيجب تذكير العدد . ويجاب بأن محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر إذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد ، وأما إذا قدم فيجوز في اسم العدد إلحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث على ما نقله الأستاذ الصفوى عن التوى وسيأتى ما فيه في باب العدد :

وبما عرفت من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بأن المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو « وأتبعه بست من شوال » أى ستة أيام على أن للسبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف في شرحه : وله أربع صور وذكرها . قال شيخنا العلامة الغنيمي : وانظر المبتدأ الذى لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فإنه خارج عن الأربعة ، لأنه في الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجملة هى الصفة والمضاف إلى المبتدأ خارج ، ثم إن أبا حيان حين عدّ الصور قال مانصه : واسمان مع حرف نحو : أقام الزيدان ، وهما دون حرف على مذهب أبى الحسن فتأمل (قوله جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه) تباع فيه المصنف : والذي في الرضى أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية ، لأنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته ، وأخرج الذى في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها قيد الجزاء . وقال السيد : جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث :



وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا لإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما وأن الجملة أعم منه (وأقل اثنائه) عند النحاة خبرا كان أو لإنشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه ، المستتر في حكم الاسم المفرد

والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ، لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر بالتأمل في قولك إن ضربتني ضربتك ، فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكيفية ، وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب) أي جواز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا ينقض بالأخبار التي لا يجوز العقل صدقها أو كذبها كالأرض فوقنا والنار حارة ، والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والأصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضررب فطلب وإن قارنه بإنشاء . قال الشمس البرماوى : ويظهر ترجيحه لأنه إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقائله قد ميز بين الطلب والإنشاء . وقال شيخ الإسلام : الخلاف لفظي فن ثني القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى : ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو اضررب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وإنما يتأخر الائتمال وإيجاد المطلوب فتدبر .

واعلم أن قولهم إن اللفظ في الكلام الإنشائي لإنشاء المعنى يتم في الاصطلاحيات كعبت فإنه ينشئ معناها الذي هو التملك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا في نحو : اضررب ، وما أحسن زيدا ، فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له إما على أن المراد في نحو : اضررب أنه لإنشاء الطلب اللفظي وهو النطاق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم إنه لإنشاء المعنى على المسامحة ، وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وإن لم يوجد اللفظ لأن الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا ، وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند إدراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا ، وأما على أن المراد بإنشاء المعنى وإيجاده فهم ذات المعنى منه وأن اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر (قوله وأن الجملة أعم منه) أي والأصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعونهم يقولون : جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ، ومقابل الأصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري وإطلاق الجملة على ماتقدم مجازى باعتبار ما كان لأن كلا منهما كان جملة : قال في شرح الحدود : والأعم هنا بمعنى العام فن مجرد الابتداء هنا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل اثنائه) يرد عليه : الأما على ما امر (قوله كهذا زيد) لو أسقط هاء التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل زيد بعمرو ونحوه مما لا ينصرف فلا يكون فيه تنوين لأن التنوين حرف (قوله أو حكما) منه نحو جسق مهمل لأن اللفظ إذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وإن كان مهملا ، وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لأنه يبقى الإشكال في أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا قيد في التصريح . وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة



وليس في حكم المفرد وهو ما اقتضاه كلام المعنى في تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى : وفي المختصر للسعد في بحث تقديم المسند إليه أنه كان كالوصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر ، وعلاجه المطول بأنه جعل تابعا للمسند إلى الضمير وحمل عليه . قال : وهذا معنى قول السكاكي واتبعه في حكم الإفراد نحو : زيد عارف أبوه أي جعل تابعا لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر فتحكم بأنه مفرد انتهى .

وقضية كلام الشارح كالتي صريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا ، وفي المطول بعد قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مع ما نصه : وأما صلة الموصول فإنما حكم بذلك لسكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل انتهى . وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف لا جملة ، وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل والوصل وسند ذكر كلامه ، لكن قال السيد في حواشيه هناك وأما نحو أقائم الزيدان فكلام وجملة لأنه مؤول بالفعل فإسناده أصلي ، وأيضا مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لسكون إسنادها أصليا لتأويلها بالفعل وليست بكلام إذ ليس إسنادها مقصودا لذاته انتهى : وذكر نحوه في حواشي شرح المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما مر عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره مما قرر في باب إعمال الصفات ، وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو : قائم أبوه جملة ، وهذا يخالف ما ذكره السعد والسكاكي في بحث تقديم المسند إليه :

ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناظم في باب المبتدأ والخبر : إن قلت : إذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسألة كثيراً ما يسأل عنها ، وفيها جوابان :

أحدهما أن جريان الوصف مجرى الفعل في العمل إنما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدأ شرطا في كون الوصف وفاعله جملة فما صدق أنا جئنا للمبتدأ بخبر هو جملة : اعترض بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لأن الفاعل إنما جاء بعد المبتدأ إذ لو قدر أصله قام كان لا مرجع له : والجواب أن قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أو لم يجيء ولا يتوقف فاعله ، على أن يجيء مبتدأ بدليل قام زيد ، وإنما توقف على المبتدأ هنا هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة .

الجواب الثاني أن الوصف وفاعله المسمى واحد فهما كشيء واحد والشيء الواحد ليس جملة فكأنما ما نزل منزلة الشيء الواحد ، ولا كذلك الفعل والفاعل فإن الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشيء الواحد ، وهذا الجواب قد يعترض بأن المبتدأ والخبر جملة مع أنهما بمنزلة الشيء الواحد لأنهما لمسمى واحد ، وقد يجاب بالفرق وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشيء الواحد من ثلاثة أوجه كونهما لمسمى واحد وهذا يشاركه فيه المبتدأ والخبر ، وأن الفاعل أبدا مع رافعه كالشيء الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وأن فاعل الوصف في بعض الأحيان يكون كالشيء الواحد الذي لا وجود له وذلك لأنه إذا كان ضمير الم يكن له لفظ إذ لم ينفصل سواء كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم ، وإنما يستتر في الفعل ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه :

فإن قلت : هلا قيدت كلامك بالألف والواو .



بدليل أنه لا يبرز مع التثنية أو الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ، فسقط ما قبل إن زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل (أو من فعل واسم كقوام زيد) و- نعم العبد - ولا يشترط في جزأى الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كما ستمم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال أقام زيد إذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح . والتأليف وقوع الألفة بين الجزئين فهو أخص من التركيب إذ هو ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فشكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي .

قلت : ليست الألف والواو في قائمان وقائمون مثلهما في يقومان ويقوون بدليل انقلابهما للعوامل وإنما هما بمنزلة رجلان وزيدون انتهى .

وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وإن اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نفي أو استفهام ، فنحو : أقام الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ، ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ الواقع خبرا ، ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو : مررت برجل قائم أبوه وبين غيره فتدبر . وبان بهذا أن بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي إذ لاشبهة أن الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام إذا اعتمد اتفاقا ، وإن لم يعتمد عند الأخفش وابن مالك ومن تبعهما لأنه لا يشترط في الكلام الإسناد الأصلي نعم من يشترطه كالرضي لا يحتمل المصدر والصفات المسندة إلى فاعلها كلاما ، وتبعه في المطول فقال في أول باب الفصل والوصل : الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أولا ، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست جملة ولا كلاما لأن إسنادها ليس أصليا ، والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا أو حالا جملة وليست بكلام لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى ، وهذا غير معهود فإن القوم لم يدكروا في النسبة بينهما إلا التساوي أو العموم والخصوص المطلق ، نعم أورد بعضهم على ذلك أن : ألماء كلام لا جملة . ويجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه ، وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه بجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ، ولولا ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا إسناد كما لا يخفى (قوله بدليل أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع) أي والألف في قائمان والواو في قائمون علامة لإعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان ويقومون ، واستبدال السكاكي بعدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو : أنا قائم وأنت قائم وهو قائم ، كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الأمر بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين (قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) أشار به إلى أنه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره ، لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي : لا يظهر التثنية به بناء على كون الخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرًا والجملة قبله خبره فتأمل أي لأنه حينئذ يكون من التأليف من اسم وجملة بخلافه إذا جعل الخصوص خبرا المبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف لأنه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم ، لكن أنت خبير بأن الخصوص في المثال غير المذكور فلا يعد من أجزاء الكلام (قوله أن يلفظ بهما معا) معية لفظ الآخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضي الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب إليه ابن طلحة ومر بما فيه (قوله وقوع الألفة الخ) الظاهر أن المراد بالألفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى أو إضاقتهما إليها ووصفها بها أو نحو ذلك ، بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كجاء قام (قوله فهو أخص من التركيب) أي مطلقا .

[فصل]

عقده لأنواع الإعراب وعلاماته ، وقد تقدم معنى الإعراب لغة واصطلاحاً :
(وأنواع الإعراب) الذي هو جنس لها عند النحاة (أربعة) باستقراء وهي (رفع) بحركة أو حرف
(ونصب) بذلك أو بحذف ، وكلاهما يوجد (في) المعرب من (اسم وفعل) فالرفع فيهما نحو (زيد يقوم)
والنصب فيهما نحو (إن زيدا لن يقوم وجر) بحركة أو حرف ، ولا يوجد إلا (في اسم) لحقته ،

[فصل]

هو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها
لتمييزها عنها أو مفصولة عنها ، وتقدم عند قول الشارح تنبيهه من جهة الإعراب ما يجرى نظيره هنا (قوله وعلاماته)
أي علامات أنواعه ، وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في الحقيقة (قوله
وأنواع الإعراب) أي من حيث هو من غير نظر إلى كونه إعراب اسم أو فعل فلا يرد أنه إن أراد أنواع إعراب
الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط ، وإن أراد أنواع إعرابها فهي ستة ، والواو في قوله وأنواع استئنافية وهو
قليل جداً ، والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي الحفيد على المختصر
والنوع والضرب والتصنيف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو متعديته يعني أن بعض أفرادها مسمى بالرفع وهكذا
فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقية ، لأن كونها كذلك يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضممة
والواو والألف والنون للرفع ، وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً وهو مطلق اللفظ ليس تمام
حقيقتها وإلا كان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعاً واحداً ، وقول الشارح الذي هو جنس لها عند النحاة يشير
لذلك (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائده الإجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة
والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال ، وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما
مرت الإشارة لنظيره (قوله بالاستقراء) أي لا العقل (قوله وهي رفع) جعل قوله رفع وما عطف عليه خبراً
لمبتدأ محذوف والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل ، وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقاً على الإخبار أو البداية
على ما علم مما مر في نظائره ، ثم الأولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور
بهما فلا ينافي أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الإعراب لفظي ، فكان الظاهر أن يقول وهو
الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه ما بعده وأو للتنوع فاندفع ما قيل إن الرفع ليس أحد الأمرين
من غير تعيين ومثله ما بعده (قوله بذلك) أي المذكور وليس أفراد الإشارة لأنها بعد العطف بأو لأن أو التي
يفرد بعدها نحو الإشارة التي للشك لالتي للتنوع كما هنا (قوله أو حذف) أي للنون (قوله وكلاهما يوجد)
ظاهرة أنه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدأ محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب ، والمزج
لا يصير المجموع كلاماً واحداً حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كوناً
عاماً في المزج ، على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره يوجد هذا ، وقدر في التصريح
هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال : رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل وجر مختص بمعنى في اسم وجر مختص
بمعنى في فعل اه وذلك هو المناسب لأنه إنما يقدر المتعلق عاماً حيث لم تقم قرينة على الخصوص ، وكان الشارح
مدل عنه لأن الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الأمر بالعكس ، ثم إنه قدر أو لا الفعل وثانياً الاسم
إشارة لجواز الأمرين ، وأما تقديره ثانياً بمعنى فلأن الاختصاص لا يتعدى بنى بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم)

ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد في المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولا يوجد إلا (في فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم لما فاتته من المشاركة فيه فيحصل لسكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب .

وقيل : إنما اختص به لأنه لو دخل الاسم لأدى وجوده إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا ، وذلك أن المنون من الأسماء إن جزم التقي فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الأول فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه وغير المنون محمول عليه ، وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم نصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ، ولأن عامله قد يكون فعلا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالأشرف ، وكون الحركات أنواع الإعراب جار على مذهب المصنف من أن الإعراب

أى نحو الرفع في ذلك وقس عليه ما بعده (قوله ولأن كل مجرور) أى بحرف أو بالضاف فلا حاجة إلى زيادة أن المضاف إليه في الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم ، والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها (قوله بسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المعتل أو النون من الأفعال الخمسة ، ولو قال وجزم بحذف كان أخصر (قوله وقيل إنما اختص الشيخ) نقله ابن مالك وذكر قبله مانصه إنما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وإنما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم ، وقيل إلى آخر ما هنا ، ولعل وجه التمريض أنا لانسلم أنه لو دخل الاسم لأدى وجوده إلى عدمه ، وذلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدي وجوده إلى عدمه ، وأيضا فتحريكه يؤدي إلى عدمه في اللفظ لافي التقدير نحو - لم يكن الذين كفروا - .

قال شيخنا الغنيمي : يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدي إلى محذور بأن يدخل الأسماء التي لاتنوين فيها كما أن الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء وإنما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن الأول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) أى بالنسبة إلى النصب والجر أو دائما في جميع الأوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما ، فاندفع ما قيل إن الكلام قد يقال من كلمتين مبنيتين ، وإن أجيب عنه بأن المراد بالرفع ولو حكما . واندفع أيضا إيراد نحو : ألا ماء ، فإنه كلام ولا رفع فيه (قوله لاشتراك الاسم والفعل فيه) أى فهو أعم والأعم أقدم وأسبق إلى البال فناسب أن يقدم في الذكر ، لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يؤخر عنهما . ويجاب بأن التنكات لا تتزاحم (قوله وكون الحركات) أى والحروف والحذف . لا يقال إذا كانت الحركات والحروف أنواع الإعراب وقد تقرر أيضا أنها أنواع البناء لزم اجتماع الإعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لأنهما ضدان - لأننا نقول ليست المذكورات بمجرد إعرابها ولا بناء حتى يلزم ما ذكر بل إن كانت مجالوبة للعامل فهى إعراب وإلا فإن لزم الآخر فهى بناء ، وإلا فهى أعم من الإعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصرى بالإعراب والضم والفتح والكسر بالبناء ، وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفي يطلق كلا على كل :

فإن قيل : جعل المذكورات أنواعا ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لأن الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات .

قلت : الأنواع التي لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ، ولو سلم إرادتها فالممتنع تفرع بعض أفراد



ما اختلف به آخر المعرب لا أنه اختلف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين :
وعبر بالأنواع دون الألقاب المعبر بها بعضهم لأن الإعراب عنده لفظي ، ولأن من حق اللقب أن يصدق
على ما لقب به كأن يقال الإعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حمل الأخص على الأعم :
ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار إلى الأول بقوله (فيرفع)

النوع على بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع ، والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا
أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ، ومثل هذا معقول في الأنواع أو دائما في جميع الأوقات بخلاف النصب
والجر فيستغنى عنهما دائما (قوله ما اختلف به آخر المعرب) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف
فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والإسناد والمتكلم والسكون المقدم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة ، فإن
كلا منها وإن كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف . وبقى النقض بما إذا كان العامل حرفا واحدا
كمحرف الجر فلو أريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد بحرف آخر لم يتجه ورود
ذلك ، ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من الباء وإن نوزع فيه بالنسبة
للمركب منها ومن الحركة لأنه سبب قريب ؛ وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو : جاءني امرؤ ،
فإن ما قبل الآخر تابع للآخر ، وبإضافة الآخر إلى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو : من ابنك ومن
أبوك ، وآخر الحروف نحو : من أبيك ومن البصرة ومن زيد ، وخرج ما به اختلف آخر غلامي وبصري ،
وضاربه بما خرج به اختلف آخر الاسم المبني لأن كسر آخر الغلام وراء بصري وفتح آخر ضارب كان قبل
التركيب فاختلف به آخر المبني ، ومن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيشية أي اختلف آخر المعرب من حيث
إنه معرب لإخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك .

فإن قلت : لا يصدق التعريف على حرف الإعراب لأنه آخر الكلمة ولا يكون الشيء سببا لاختلاف نفسه .
قلت : الآخر أعم من كل حرف مخصوص ، فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء إلى كونه ألفا ،
ولو لاها لكان بحاله .

فإن قيل : لا يحصل الاختلاف إلا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على إعراب المعرب
ابتداء إذ لا اختلاف فيه . أجيب بأن المراد بالسببية أن يكون له دخل في الاختلاف أو ما يحصل بمصوله بلا احتياج
إلى شيء بعده وكل حركة كذلك في نفس الأمر ، ولو في بعض المواضع لا بالفعل لأنه انتقل إليها من إعراب
أو سكون (قوله لا أنه) أي الإعراب (قوله اختلف آخر المعرب) أي تغيره ذاتا أو صفة حقيقة أو حكما .
وبقى من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ، وشرحه يعلم ممامر (قوله لأن الإعراب عنده لفظي) قال
شيخنا الغنيمي : يعني فيكون الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الإعراب لا لقب على الإعراب هذا معنى كلامه ،
ولك فيه نظر ، وهو أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقباً على الإعراب يعني على أنواعه وهي الآثار
المخصوصة ، وذلك غير متاف لسكون الإعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح :

وبتأمل ما قررنا يندفع قوله ولأن من حق اللقب الخ ، فإن المراد بقوله وألقاب الإعراب ألقاب أنواعه فكلامه
على حذف مضاف كما هو واضح . وبعبارة أخرى من قال إن الإعراب لفظي فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص
ومن قال إنه معنوي فسر بأنه تغيير مخصوص ، وحينئذ فلا فرق بين التعبير بأنواع الإعراب وألقاب الإعراب
لأن من البين أنه ليس المراد بأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه ، نعم من عبر بألقاب الإعراب أراد أن لفظ الرفع



أى المرفوع من اسم وفعل (بضمه ، وينصب) أى المنصوب منهما (بفتحة ، ويجز) أى الجزور من اسم (بكسرة ويجزم) أى الجزوم من فعل (بحذف حركة) فالضمه علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وقد مر أمثلتها ، هذا هو الأصل لأن الإعراب بالحركات والسكون أصل للإعراب بالحروف والحذف إذ لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما .

وخرج عن ذلك الأصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة ، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل . ووجه انحصارها في سبعة أن النائب فيها إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم ، أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب ما لا ينصرف ، أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الأمثلة الخمسة ، أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل .

مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع لتفسير الإعراب ، فإن فسر بأنه لفظي فسر مسمى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص ، وإن فسر بأنه معنوي فسر بأنه تغيير مخصوص فتأملته انتهى (قوله أى المرفوع) إشارة إلى أن نائب الفاعل ضمير يعود إلى المرفوع الذى استلزمه برفع ، وأراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل ، أو أراد برفع معنى يوجد ويتحقق ، ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ، ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه : أى يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلى في جزئية لسكونه لا يناسب الاستثناء الآتى ، ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على أنه مستند لضمير الخطاب ، وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمه علم ومسماه الرفع) أشار إلى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ، ولطه الأنواع الأربعة علامات الخ بأنه إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي لالفظي ، وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد : العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كإصطبلات جمع إصطبل فالضمه علم الخ : ورد بما جاصله أنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف العلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا ، أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناوفا لسائر أفراد الرفع . وأجيب أيضا عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب فهى إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص ، وبأن العلامات هى الحركات والسكنات البنائية وهى الضم والفتح والكسر والسكون ، وذو العلامات هى الحركات والجزمات الإعرابية وهى الرفع والنصب والجر والجزم وإن اتحدوا فى الخارج كما فى الحد والمحدود ، وهذا إن رد إلى ما قبله فذاك وإلا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الإعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له ، وشئ واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما فى الخارج ، وأيضا فالإعراب هو الأثر الخارجى ، والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول ، واختار بعضهم فى الجواب أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي جرت على السنة المتأخرين المخالفين لهم فى ذلك من غير قصد (قوله لأن الإعراب الخ) هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسر فى الجمع بألف وتاء ، ولأصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، ولأصالة الفتحة بالنسبة إلى حذف النون فى الأفعال الخمسة (قوله إلا عند تعذرهما) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ، ولهذا ذهب بعضهم إلى تقدير الإعراب بالحركات فيه ، وقد صرح فى الأسماء الستة بأن إعرابها بالحركات ممكن (قوله باعتبار المحل) أى المواضع التى تقع فيها النيابة (قوله لا النائب) أما باعتباره فعشرة : (١٣ - يس فاكهى - أول)

وقدم الأسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثني والمجموع ، وأتبعه بالمثني لكونه يليه ، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ، ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الأحوال ؛ لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لأن ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيث بدأ بالأسماء الستة فكان ينبغي أن يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وإن لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة .

إذا تقرر هذا فقول (إلا الأسماء الستة) وما عطف عليها من المثني وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله ، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل (وهي أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال) أي صاحبه وبعضهم عددها خمسة بنقص الهن منكرها جواز إتمامه كما سيأتي .

والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظي العبادة والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم ، وإن أطلقت على غيرها فتوسع ، والحلم أقارب الزوج أبا كان أو أخا أو غيرهما ولذا أنث الضمير ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ، والهن اسم يكنى به عن أسماء الأجناس ، وقيل مختص

ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) يفيد تأخيرها عما قبله ، وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلأنه أشرف منها لأنه اسم (قوله فكان ينبغي الخ) فيه أن النكبات لا تتزاحم ، وقد أسلف أن تأخيرها لشبهه بالفعل (قوله وإن لزم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبالي بقطع النظير عن نظيره فسقط ما قبل إن المصنف ذكر المثني وجمع المذكر السالم إلى جانب الأسماء الستة لأنهما شريكاهما في الإعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره ، ثم إن المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة ، فلامعنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الأحكام وإنما كان يظهر لو تكلم المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالألف والتاء وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية .

هذا ، وليس في كلام الشارح ما يقتضي أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثني ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الإعراب بالحركات ، ويتسليم أنه أراد ذلك فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر (قوله إلا الأسماء الستة) أي في إحدى لغاتها (قوله وما عطف عليه) أي القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى أن المنصوب عليه الأسماء الستة لا إلا الأسماء الستة ، ومنصوب خبر عن المبتدأ وهو قوله بمعنى مقوله ، وما بعده وهو قوله إلا الأسماء الستة بدل أو بيان ، وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقريظة الاستثناء ، لأن النكرة في الإثبات قد تعم نحو - علمت نفس ما قدمت وأخرت - أي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت في كل اسم والحزم بحذف حركة ثابت في كل فعل إلا الأسماء الستة وما عطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمي : لم يقل بإسقاط الهن لما في التعبير بما ذكره من التورية الظرفية والمقابلة اللطيفة (قوله جواز إتمامه) أي إثباته وإعرابه بالحروف (قوله على هذه الأمثلة) أي على كلماتها (قوله وإن أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع إلى العشرة أو العبادة أو الأسماء الستة كأن أطلقت على ما يشمل ذو الطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للمذكر ، ويقال حموه أي أقارب زوجته (قوله يكنى به عن أسماء الأجناس) فإذا لم يصف كان كناية عن النكرات وإذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة ، وقد زعم بعضهم أنه إذا لم يصف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :
الله أعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن



بما يستقيم التصريح به ، وقيل عن الفرج خاصة ، ومثل ذو مال أى المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى علم نحو : « أنا الله ذو بكة » أو وصف نحو - وفوق كل ذى علم عليم - أو جملة نحو : اذهب بئذى تسلم ، فلو قال كما فى العمدة وذو المعرب

يعنى حسنا وعبد الله وإبراهيم بن حسن . وقيل : المراد بالطن فى كلامه الحقيق ، وظاهر كلام الشارح كالمصنف فى الشرح أنها كناية عن الألفاظ الدالة على الأجناس ، وهو ظاهر قول بعضهم لأنها تكون كناية عن العلم ، لسكن فى الصحاح أنها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه ، ويمكن إرجاع القولين لمعنى (قوله بما يستقيم التصريح به) أى من العورة والأفعال القبيحة (قوله ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر الخ) أى المضافة لزوما لأنها ملازمة للإضافة لغير الياء كما فى الأوضح ، ومثل مبتدأ خبره قوله ذو المضافة ، وقوله أو وصف عطف على علم ، وقوله أو جملة عطفت على علم أيضا ، ومراده بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ، ومراده أيضا غير المشتق كما مثله بقوله - وفوق كل ذى علم عليم - لا المشتق فإنها لانضاف إليه لأنه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه نحو : العلم والحسن والمال والذهب والفضة ، وجوز بعضهم إضافتها للمشتق وخرج عليها قراءة ابن مسعود - وفوق كل ذى علم عليم - وأجاب الأكترون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل أو بأن ذى زائدة ، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهامة الدماميني فى شرح التسهيل ، فإن عبارة المتن ولا يصفن : أى ذو وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر . قال فى الشرح : أى يشترط فى الاسم الذى يصفن إليه أن يكون ظاهرا احترازا من أن يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره : ثم قال : واعلم أن المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة : أى المشتق ، ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل ، وعال ذلك ثم قال : وقد توهم بعض الأغبياء أن المراد باسم الجنس النكرة . واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث « أن تصل ذارحمك » وغاب عنه مواضع فى التنزيل - والله ذو الفضل العظيم - ذو العرش المجيد - ذى الطول - ذى الجلال والاكرام - انتهى كلامه مفرقا ، وتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار الخلل ، فإن قوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الخ ، إن أراد أنها مثلها فى مطاق الإعراب بتلك الحروف فهو مسلم ، لسكن يرد عليه أن قوله أو وصف نحو - وفوق كل ذى علم عليم - يقتضى أنه ليس باسم جنس ظاهر .

وقد علمت من كلام الدماميني أن المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ فيدخل فيه نحو - وفوق كل ذى علم - وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو : ذو علم ، وذات حسن ، وحينئذ فلا حاجة إلى قوله هنا أو وصف المقتضى للمغايرة أو تشبيه الشئ بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل ، وإن أراد بقوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى العلم الخ أن المثلية فيها باطراد كما أن إضافتها إلى اسم جنس باطراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع ، فإن الإضافة إلى المذكورات ليست قياسية مطردة كما صرح به أيضا الدماميني رادا على أبى حيان ومن تبعه هنا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمي قال : وما كشف عنى غمة هذا الخلل إلا البدر الدماميني : وذكر الرضى أنه إنما جازت الإضافة إلى العلم فى ذو زيد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس : أى صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بئذى تسلم) أى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن مخلوف نكرة وهى بمعنى صاحب ، وقيل بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والأصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه وردة فى الباب الثانى من المغنى ، وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك فى الوقت الذى تسلم فيه وردة فى الباب الثانى من المغنى ، وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك



لكان أحسن ، والتقييد بالمعرب لإخراج ذو الطائية فإن المشهور بناؤها ، وقد تعرب فتجري مجرى ذى المعرب كما قاله ابن مالك ، فالأسماء حينئذ سبعة (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة نحو - أبونا شيخ كبير - (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة نحو - إن أبانا لفي ضلال مبين - (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة نحو - ارجعوا إلى أبيكم -

ولإعرابها بهذه الأحرف شروط أربعة : أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثني والجمع ، وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة ، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم

كما تقول أفعله مقرونا بسعادتك ، وقيل للقسم وهو خبر في معنى الدعاء أى والله يسلمك (قوله لكان أحسن) لشموله للمضافة للعلم وما بعده : قال شيخنا : وفيه أن المصنف كغيره اكنى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على أن الكلام في الأسماء المعربة التي خرجت عن الأصل فتأمل . أقول : تأملناه فوجدناه غير ظاهر لأن المصنف نطق بذى مضافة لاسم الجنس وإعرابها المذكور لا يتقيد بذلك ، وقوله على أن الكلام الخ لم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا : لا حاجة للمصنف بهذا التقيد فإنه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة . وأقول : هو لم يدع الاحتياج للإخراج بل للشمول وبعد ذلك حصل الإخراج (قوله ذو الطائية) فإنها موصولة بمعنى الذى وأخواته : والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب أن التى بمعنى الذى لا تقع صفة إلا لمعرفة لأنها معرفة بالصلة التى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة إن أضيفت لنكرة والمعرفة إن أضيفت لمعرفة (قوله فإن المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى فى الشرح فى الموصولات ، ولزوم الواو فى الأحوال كلها غالباً وفق الهمع أنها مبنية على الواو ، وقيل مبنية على الضمة قال الشارح فى الموصولات : وهو وهم وليست حرفاً واحداً بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالالف ومجرورة بالياء بولا يشكل إعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء إما لأن ذلك فى المشهور ولغة الجمهور ، أو لأن افتقارها ليس متصلاً ولا على حصر أبواب النياحة فى سبع لأن من أعربها أدرجها فى تلك الأبواب كما يؤخذ من قول الشارح فالأسماء حينئذ سبعة ، ويجرى ما ذكر فى إعراب اللذين رفعا عند بعضهم (قوله فالأسماء الخ) أى التى تعرب الإعراب المذكور لا الأسماء الستة .

قال شيخنا الغنيمى : ويمكن أن يقال إن الأسماء الستة حيث كانت علما بالغلابة على ما أعرب بهذه الحروف صح أن يكون مراده الأسماء الستة غاية الأمر أنها ستة بحسب اللفظ وإن كانت معانيها أكثر ، وقريب من ذلك ما قيل فى الأفعال الخمسة (قوله فترفع بالواو) علة لسكون باب الأسماء الستة من أبواب النياحة ، ولو قال فإن رفعا الواو كان أولى (قوله فلو ثنيت) نحو : أبوان وأخوان وحموان ، وبه استدل على أن لاهم واو ، وقيل ياء من الحماية لأن أسماء المرأة يحمونها : وذوامال وهنوان وفوا الزيدى (قوله والمجموع الخ) ظاهر كلامه أنها تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية : وإن جمعت بالالف والتاء بأن أريد بالأب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالالف والتاء انتهى .

قال شيخنا الغنيمى : وعموم كلامه شامل للحم والهن فليحزر . وقال المصنف فى شرحه : لم يجمع منها جمع صحيح إلا الأب والأخ والحم انتهى . وظاهره سماع هذا الجمع فى الحم . وقال ابن مالك : ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع . قال أبو حيان : ينبغى أن يمتنع لأن القياس يأباه ، وحكى بعضهم سماع هنون وذوون ، وعن ثعلب أنه يقال فى فم فون وفين . قال أبو حيان : وهذا فى غاية الغرابة (قوله لغير ياء المتكلم)



ولو تقديرًا كقوله : * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها، فلو أضيفت إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدره وكلها تضاف إلى الياء

التقييد بالمتكلم إيضاح لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره ودخل في كلامه لا أبا لزيد فإنه جائز بدون شذوذ لأنه مضاف واللام متحركة بين المضاف والمضاف إليه عند سيبويه والخليل، والجمهور غير معتمد بها ولهذا أعرب ما قبلها بدليل ثبوت الألف، وإنما يعرب اسم لا إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف وبشكل عليهم لا أبا لي وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة للياء ولكنها معتمد بها من جهة أن اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة (قوله ولو تقديرًا) هو ما جوزه ابن مالك تبعاً للكوفيين والأخفش وخصه البصريون بالضرورة (قوله كقوله) أي العجاج وجاز الإضمار بناء على شهرة السكالم المحكي له (قوله على الأصح بحركات مقدره) أي كسائر الأسماء المضافة إلى الياء؟ وقال المبرد والكوفيون وابن مالك : يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبي بالتشديد . قال :

فلا وأبي لا أنساك حتى ينسى الواله الصب الحنيننا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع أبا جمع سلامة ، وذكر ابن مالك أن المبرد جوزه ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزحشري من أنه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعاً لأن الإثبات في كلام الثقات مقدم على النفي، ويقال في فم في في الأكثر ويجوز في وأصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميماً لأنهما شفويان حذرا من سقوطها وبقاء الاسم على حرف وإذا أضيفت ردت الواو قلبت ياء وكسر ما قبلها .

قال الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن الناظم والثاني يعني من الأمرين أن هذه يعني أخي وأبي وفي بالادغام ورد المحذوف إذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدره لانقلاب واوها ياء والياء لاتصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم إذا أضيف للياء نحو : جاء مسلمي فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ، ولا ينافيه قول المصنف أول السكتاب * وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا * للياء . لأنه مبني على عدم رده هذه الأسماء عند الإضافة إلى الياء اه .

واعلم أن كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وإنما اقتصر على الثلاثة لأنها محل وفاق وإلا فاقاله يجري في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك ، والذي لم يستبعد كلامهم يصرح به كيف . وقد جعل ذلك المذهب مقابلاً للصحيح من أن الإعراب بحركات مقدره فقوله على الأصح متعلق بقوله بحركات مقدره أو بأعربت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة إلى القول بأنها مبنية أولاً ولأن ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للياء الذي من أفراد ما هنا .

بقي هنا شيء وهو أن الفم إذا أضيف إلى الياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور أيضاً فهل يقال إنه معرب بالحروف المقدره رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جراً أو معرب بحركات مقدره كما هو الظاهر من إطلاقهم أنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدره .

قال العصام : القول بأن الإعراب بالحركة لا يظهر إذ الفرق بينه وبين مسامي تحكم إلا أن يقال لو قيل في حال النصيب فأى لوجب الحكم بأن الياء في في إعراب فلما قيل في مطلقاً علم أن الياء المدغمة في الأحوال الثلاثة على نحو واحد ، وأن إعرابه ما كان عليه في حال إفراده دون إضافته انتهى .



إلا ذو ، وأن تكون غير منسوب إليها فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصانع والحواري وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الإضافة .

فإذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف ، واستغنى عن التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالحلل من الميم ، فإن لم يخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدره مقصورا كعصا ، ولك تثليث فائه قصرا ونقصا وإتباعها لميمه ؛ فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا ، واقتصر في التسهيل على تسع وإنما أعربت بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبدال المثني والمجموع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى ، فاخترنا هذه الأسماء وجعلناها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة

وحاصله أنه لو كان معرباً بالحروف لظهرت الألف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم مقتضى قلبها كما لم تقلب ألف التثنية ، لكن نقل في الأشباه والنظائر عن ابن يعيش الفرق بين الألفين لأنه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها ، وعارضه الإتحال بالإعراب . وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث إن الألف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قلبه ولم يتعد بالمعارض (قوله إلا ذو) فإنها لا تضاف للضمير مطلقاً بل تلازم الإضافة إلى اسم جنس غير صفة فلا ينافي كلام الشارح السابق ، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى المضمرة ، واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ، ويدل على شذوذه أنه لم يستعمل مضافاً إلى مضمرة إلا جمعا لا مفرداً (قوله باشتراط الإضافة) إذ لا توجد الإضافة مع النسبة ، وأما أبو يوك فالمضاف فيه الشخص المنسوب إلى الأب لا الأب الذي هو من الأسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ) يقال عليه الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم ، فإن المفهوم من النطق بها مضافة إما خصوص ما أضيفت إليه وحينئذ فتلازم أن يختص إعرابها بالحروف فيما إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة لأنه المنطوق به ، وإما عمومه فيشمل ما إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، وقد تقرر عدم إعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم ، وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك (قوله كما استغنى الخ) وذلك لأنه نطق بفو خالياً من الميم وبدو مضافاً وذو لا بمعنى صاحب لا يضاف ؛

واعلم أن صاحباً أعم من ذو فإنها تضاف إلى اسم الجنس وغيره (قوله ودونه) أي التضعيف ، وقوله منقوصاً أي محذوف الآخر حال من ضمير ميمه وإن كان مضافاً إليه لأن المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطف على بحركات السابق (قوله قصراً ونقصاً) قيل كان ينبغي أن يقول وتضعيفاً فإن من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف ، وهو وهم سرى من قول التسهيل ويضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصوراً أو منقوصاً فتوهم منه أن المضعف ليس منقوصاً وليس كذلك . وعذر ابن مالك في أفراد المضعف عن المقصور والمنقوص أنه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصود والشارح ذكرها في المضعف قاله شيخنا (قوله وإتباعها لميمه) لم يقل بحركة إعرابه ليدخل مثل هذا في بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية (قوله أفصحها) أي الفصيحة من بينها (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لأنه أسقط الكسر مع التضعيف وهي أضعف اللغات ، وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لأن الحروف وإن كانت الخ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع إلا وإلا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام (قوله فاخترنا هذه الأسماء) لو قال أسماء لسكان أولى لقوله بعد



وبالأقوى وهو الحرف ، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثني والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كل منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ والأب لابن ، وخصوا ما ذكر بحال إضاقتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثني والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد ، وما تقدم

وخصوا هذه الأسماء الخ (قوله في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب) أي سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد. فإنه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الإعراب ، والمراد أن في آخرها ذلك في الجملة نظراً إلى المجموع فلا يرد أن الفم ليس لاه حرف علة وإنما هي ياء حذف اعتباراً ، أو أن المراد آخرها حرف علة أي الموجود المنطوق به وإن لم يكن لاما ، وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثني لصلاحية لام بعضها وعين الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل منها الخ) أي معاني كل منها لأن كلا من المثني والمجموع لفظ لامعنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما ففيه خفاء . ثم إن ظاهر كلامه جعل كل وجهاً للشبه وفيه أن الولد والوالد والقريب إلى غير ذلك مستلزما لذات أخرى فالأولى واستلزام بدون إعادة ، ولا يرد أن مجموعهما يوجد في ابن لأن همزة الوصل فيه بدل من اللام فكأنها ليست حرف علة ، ثم الأولى أن يجعل وجه الشبه أن فيها حرفاً بعده ما يتم به الاسم ، فإن تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف إليه والتنوين واللام .

هذا ، وقد بين الجاهل وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع . وقال العصام : الأقرب أن يقال المعرب بالحروف في الفروع والملحق به ستة المثني وكلا واثان والجمع وأولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلاً انتهى . وفيه أن الفروع أزيد كما يعلم من الأوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام الزائدة) فيه أمران :

الأول ليس المراد بالزائد هنا الزائد على الحروف الأصول بل المراد به الزائد على الكلمة في حال إفرادها وعدم إضاقتها بدليل جعل الزائدة وصفاً للام .

والثاني أن كون الظاهر اللام لا يأتي في فوك وذومال فإن الظاهر إنما هو العين ولام الكلمة محذوفة. أما فوك فأصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في الجمع أفواه ، وفي التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا ، وأفواه لا تدل على تحريك عينه لأن فعلاً إذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو : حوض وأحواض ، فحذفت الهاء اعتباراً غير مطرد وقلبت الواو ميماً لأنها لو لم تقلب لانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحينئذ يلتقي ساكنان الألف والتنوين فتحذف الألف لتبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز ، وحكاية الكوفيين : شربت ماشاذة فلا يعتد بها وكان القلب إلى الميم لأنها من أحرف الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة كما في الواو ومد فكانت أولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والأمران في الحاشية .

وأقول في الرضى مانصه : وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه ؛ وحينئذ في الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الأمران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على الكلامين لأن قوة المشابهة بظهور اللام التي هي حرف علة وبظهور اللازم الذي هو الذات الأخرى .

بقي هنا شيء وهو أنه على ما في نسخ الشرح يقتضى أنها لو لم تصف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع



من أنها معربة بالحروف وهو المشهور من أقوال عشرة :
وردت بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك ،
وأجيب بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع
من نفسيهما وهو علامة التثنية والجمع .
وقيل : إنها معربة بحركات مقدره على أحرف العلة كما في المقصور وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعا
وجرا وهو مذهب الجمهور ، وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ، ورجحه بأن الأصل في الإعراب أن
يكون بحركات ظاهرة أو مقدره فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد أمكن في هذه ، ورجحه
بغير ذلك مما يطول لإبراده ثم تعقبه (والأفصح استعمال هن)

الإعراب بالحروف ؛ ووجه ذلك ما قاله بعضهم في توجيه إعرابها بالحروف حين الإضافة أنه يلزم اجتماع الساكنين
في المنسكراً مطلقاً وفي المعرف حال كونه موصوفاً نحو : الأبوا السكريم ، والأبوا السكريم ، والأبوا السكريم . وأما
في حال الإضافة وإن كان يلزم اجتماعهما في مثل أبو العلاء إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يلزم في حال غير الإضافة
(قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصره ابن مالك بأن الإعراب إنما جرى به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة
في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

هذا ، وفي المجمع أن الأقوال في إعراب هذه الأسماء اثنا عشر فراجعه (قوله ورد بأن الإعراب الخ) رد
أيضاً بثبوت الواو قبل العامل ؛ وأجيب بأن ذلك لا يمنع من كونها إعراباً (قوله بأنه لا محذور الخ) أى فلم تبق
الكلمة على حرف واحد ، وزيادة الإعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة على حرف واحد ، فقوله
الراد الإعراب زيد على الكلمة إن أراد به زيادته تحقيقاً دائماً فممنوع وإن أراد ولو اعتباراً فسلم ، ولكنه لا يستلزم
ما ذكره من البقاء به على حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعا وجرا) أى ثم سكن الآخر لأنه بعد
الإتباع استثقلت الضمة والسكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء لسكونها بعد كسرة . وقيل
بقوله رفعا وجرا لأنه قيل في حالة النصب إن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلب ألفها ، وقيل ذهب حركة الباء
ثم حركت إتباعاً لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً . قيل : وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الإتباع .
فإن قلت : حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفاً .

قلت : حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع
ليجربى الباب كله على سنن واحد ، فعولمت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف
العله المتحرك بعدها ، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة
الأصلية (قوله وصححه المصنف) أى في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول المشهور ،
ويحتمل أنه تسامح في جعله الإعراب بالأحرف لسكون الحركات لا تظهر والحروف تفيده ما تفيده الحركات
لو ظهرت (قوله ورجحه بغير ذلك الخ) حيث قال ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض
استعماله دون عامل فيكون بالواو كقوله : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة
الإعراب لساوتها في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك ، وهذا الرد أيضاً وارد
على ادعاء أن إعراب الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات أو الحركات دون الحروف ، لأن ذلك كله
غير متوقف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه ، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين



مضافا (كغند) أى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كإعراب غد ونحوه مما حذفت لامه اعتباطا وجعل الإعراب على عينه فهذا هنك مثلا أفصح من هذا هنوك ، ومنه الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تكنوا » .

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا ، لأن ما كان ناقصا فى الأفراد فحقه أن يبقى على نقصه فى الإضافة كما فى يد لما حذف فى الأفراد ، وجعل الإعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك

المصير إليه ، ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور ، وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك فثم فى كلام الشرح للترتيب فى الإخبار (قوله مضافا) أى لغير الياء كما علم مما مر ، ومضافا حال من هن لأن المضاف عامل فى المضاف إليه لكونه مصدرا ، وقيد بذلك لأنه إذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أى منقوص معرب) الظاهر ما فى بعض النسخ أى منقوصا معربا بالتح ، لأن المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد أى عطف بيان على ما قبلها ، والشرط فيه موافقة متبوعه فى التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمى . وفيه نظر ظاهر لأنه لا موافقة فيما ذكر على النسخين لأن التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع فى محل نصب على أنه مفعول ثان لاستعمال :

فإن قيل : فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا وتنكيلا ؟

قلنا : يعرب ما بعد أى هنا بدلا بياننا لأنهم جوزوا فيه الأمرين والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه فى ذلك (قوله مما حذفت لامه) من فيه للبيان لكن على تقدير مضاف أى من باقى ما حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه أن البيان أعم من المبين (قوله اعتباطا) أى لا لعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى بالتح) عطف بيان أو بدل كل من الحديث ، ومعنى « تعزى » انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا فلان ، وقوله « فأعضوه » بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة : أى قولوا له اعضض استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف ، ومعنى « لا تكنوا » اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم أن لغة النقص الخ) جواب عما يقال لغة النقص وإن كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا إلا أنها ليست أفصح بمعنى أنها غير مخالفة لأن القياس للقياس يقتضى رد اللام المحذوفة عند الإضافة ، لأن الإضافة ترد الكلمة إلى أصلها :

وحاصل الجواب أن الإضافة لا ترد كل أصل بل الذى حذف لعله والذى لم يحذف لعله كيد حقه أن يبقى على نقصه حال الإضافة ، لكن بقى أنها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الإتمام فى هن وفى باقى الأسماء الستة ، وبه تعلم أن القصر فى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس : وأن الإتمام فى هن مخالف للقياسين : هذا ، والمذكور فى الشرح وللإستعمال الكثير فتدبر ، وهذا الكلام من الشارح ، وقوله الآتى وفى كلامه إشارة الخ ، يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الإستعمال وهو اصطلاح نحوى وإلا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الإشارة إذ لولا ذلك لم يشر كلامه إلا إلى أن إعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المصنف والأفصح الخ الدال على أنه فى الحالين فصيح مع أن حد الفصاحة باصطلاح المعانى لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس ، وهو قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور فى الشرح : وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعانى ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوى كما فى المختصر والمطول ، ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى (قوله فحقه أن يبقى) أى ما ينبغى أن يكون عليه

(١٤ - يس فاكهى - أول)



حال الإضافة فأعربت بالحركات قاله في شرح الشذور ، وفي كلامه هذا إشارة إلى أن إعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ، ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يتطلع عليها القراء ولا الزجاجي فادّعى أن المعرب بالحروف خمسة أسماء لاستة ، وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لمن .

قال ابن مالك : ومن لم ينهه على قلته فليس بمصيب وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب ، ولا يخفى أن المراد بالنقص هنا النقص اللغوي : أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخر ، ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الأب والأخ والحم ، ومنه قوله :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وحكى أبو زيد جاءني أخك ، والقراء هذا حمك فدل على أنه لغة لا ضرورة ، ويجوز في الأب وتاليه القصر أيضا وهو التزام الألف مطاقتا في آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله « إن أباه وأبا أباه » وقول بعضهم : مكره أخاك لا بطل :

وحكى الأصمعي : إنه يقال للمرأة حماة

(قوله إلى أن إعرابه بالحروف) لو قال إلى أن إتمامه لغة قليلة يعني سواء كان معربا بالحروف أو بحركات ، تقدر عليها أو غير ذلك من الأقوال لسكان أولى (قوله النقص اللغوي) أي أحد ما صدقات النقص اللغوي . وقد يقال يدخل فيه فوك وذو مال ، لأن الآخر فيهما محذوف والموجود إنما هو العين كما صرح به الرضي ، واحتج باللغوي عن الاصطلاح كقاص (قوله ومنه قوله بأبه الخ) أي ومن النقص في الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخك وحمك في قول رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائي وما عطف عليه .

واختلف في معنى نفي الظلم فقيل ما ظلم في وضع الشبه موضعه . وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه ، وقيل ما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لأبيه . ورد هذا القول بأن اسم الشرط عليهما لم يعد إليه ضمير من خبره (قوله وهو إلزام الألف مطلقا) أي المنقبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدر (قوله فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم إنه حذف في البيت الأول الباء من الأول والألف من الثاني للضرورة فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص أب بهذا الشاهد ، ومعلوم أنه لا قائل بالفرقة بين أب وأخ وحم في أن النقص فيهن لغة . وقد يجاب أيضا بأن المسألة ظنية ولا شك أن الظاهر النقص (قوله إن أباه الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه « قد بلغنا في الجهد غايتها » والشاهد في « أباه » في المواضع الثلاثة لأنه لما ثبت القصر في الثالث قطعا علم أنه قصر فيما قبله وإن كانت إن بمعنى نعم فالقصر قطعا في الجميع وألف غايتها للإشباع إذ لا معنى للثنية والضمير المتصل به للمجد وأنه حلاله على معنى الرفعة ، ويحتمل أنها للثنية ، وجاء على لغة من يعرب المثني بالحركات المقدر على الألف وضمير غايتها لسلمى في قوله وأما لسلمى ، وأراد غاية الجهد من جهة أبيها وغايتها من جهة أمها (قوله مكره أخاك لا بطل) مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدر على الألف وذكر الأخ الاستعطاف ، ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتداده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد . قال شيخنا : وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر ، وهل يجاب بعد التسليم أن مكره في قوة قولك جبان فلم يصدق أحد متعاطفها على الآخر (قوله إنه يقال للمرأة حماة)



(و) إلا (المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كما زيدان أصله زيدوزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار ، والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قبل من أن هذا الحد غير مانع لشموله نحو : العمرين .
ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط :

استدلال على التقصير في الحظ ، ووجهه أنه إذا قيل للمرأة ما ذكر استدعى أن يقال للرجل حمى لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فإما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله وإلا المثنى) أى فى إحدى لغاته لما سياتى أنه فى بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الخ) أى إسم دل وضعاً على شيتين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكراً ومؤنثاً وأغنى عن المتعاطفين ، فمادل جنس وعلى اثنين فصل أوّل مخرج لمادل على أقل كرجلان ورجلمان أو أكثر كصنوان ، ومنه - فارجع البصر كرتين - لأن المعنى كرات كثيرة إذ البصر لا يتقلب خاصاً وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وإنما هو ما حلق به ككليك وسعيدك ، ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض بما سمى به من المثنى ، وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا ، وأما قوله * فى كلتا رجليها سلامى زائدة * فالألف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتونين اسم للشبثين بناء على قول البدر ابن مالك إنهما يدلان على اثنين ، وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما لأن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ، ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الأوّل وإن أوجب بأنه يدل عليه عموماً لا خصوصاً وأورد على التعريف أنه صادق على الضمير فى أنما قائمان ، وعلى اثنين واثنين إذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ، ويحاج عن الأوّل بأن المراد متعاطفين معربين أخذنا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب ، أو المراد بما فى قوله ما دل اسم معرب بقريظة أن الكلام فى باب المعربات ، وعن الثانى بأن المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أى عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى الضرورة كقوله * كان بين فكها والفك * وربما جاء فى النثر شذوذاً أولتصد التكثير كقوله * لوعد قبر وقبر كان أكرمهم ميماً * أو فصل ظاهر نحو : جاءنى رجل طويل ورجل قصير ، أو مقدر كقول الحجاج : إن الله محمد ومحمد فى يوم ، أراد محمد ابنى ومحمد أختى .

قال الرضى : وقد تكرر للتكثير بدون عطف نحو - صفوا صفوا ، ودكا دكا - وكراهية بياء مخففة (قوله لشموله لنحو العمرين) فإنه لا يغنى عن المتعاطفين المتفقين فى اللفظ بل يقال أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لأن باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم فى أصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والحجاز لعدم الاتحاد فى المعنى إلا إن كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتى بل فى كلام السعد ما يقتضى وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله ثمانية شروط) قيل : بقى شرطان آخران : أحدهما أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فيهما وكذا الأسماء المختصة بالنفى كأحد وعرب لإفادتها العموم وكذا اسم الشرط وإن كان مغرباً لإفادته ذلك .

ثانيهما أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لأنه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقام الزيدان أو الزيدون إلا على لغة أكلونى البراغيث .

وهي الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب،

قال شيخنا الغنيمي: يمكن أن يقال اشتراط الفائدة معلوم من قوله واتفاق المعنى، فإنه يقتضى تعدده وفي تثنية كل المعنى واحد لا تعدد فيه بل هو في التثنية والإفراد سواء:
فإن قلت: قد يكون معتددا وذلك فيما إذا أريد بكل مثلاً مجموع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء فتقول في التثنية كلان عندي من الرجال والنساء.

قلت: الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة كما رأيت، ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى إلا إذا تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين منهما. وأما الاشتراط الثاني فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى (قوله الإفراد) فلا تجوز تثنية المثني ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ومنها ما يسمى به منهما إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذور فيه، فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلانان ويدانان، لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف، وإن اجتمع في آخره أربع زوائد بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو: مستخرجان، وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك، ولا المكسر المنتهى لعدم شبه الواحد اتفاقاً ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا إن تجوز به فأطلق على بعضه نحو: لبنين وماءين أى ضربين منهما، ونذر قولهم في الجمع لقاحان سوداوان، وقولهم عند التفرقة في الهجاء جالين، وفي اسمه قوله: «قوماهما أخوان» وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال: ومنها - قد كان لكم آية في فئتين يوم الثقي الجمعان - واسم الجمع والجمع المكسر مالم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كمساجد ومصاييح. قال: ومقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والإعراب) فلا يثنى ولا يجمع المثني خلافاً للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال، والزيادة في منان ومنوان للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا، وكل من التثنية والجمع في بابي «لا» والنداء سابق على البناء ونحو: ذان واللذان وضع للمثنى وليس منه أو لماثني أعرب، واللذان وضع للجمع اتفاقاً (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيب إسناد نحو: تأبط شراً، ولا يجمع اتفاقاً ولا المزدجى خلافاً للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافاً لبعضهم واختاره السيوطي، فإن ثبت أو جمعت المزدجى على من جعل الإعراب في الآخر قلت: حضر موتان وحضره وتون، أو على من أعزبه إعراب المتضاميين قلنا: حضر موت وحضره وموت، والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف عجزه. وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون: أبو البكرين وآباء البكرين، وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجمعه بلدوا وذوو.

قال الرضي: وإضافة ذوهنا ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الإسم كما في ذات مرة واستشكل بما تقرّر من أن ذوا لا تضاف إلا إلى اسم جنس فينبغي التوصل بتثنية صاحب وجمعه، وذكر الجوهرى أنه يتوصل إلى التثنية بكلا وإلى الجمع بكل.

هنا، ولم يستغن عن هذا باشتراط الإفراد بأن يراد به ما ليس مثني ولا مجموعاً ولا مركباً، لأن المفرد يطلق على ما يقابل كلا من المثني والمجموع والأسماء الخمسة ومن المركب إلى غير ذلك من إطلاقاته، وليس له



والتنكير ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، ووجود ثان له في الخارج ، وأن لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ، فإذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ (بالألف) نياية عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة هـ (و) إلا (جمع المذكر السالم) بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل إنهاء الكلام على المثنى ليجمعهما في حالتي الجر والنصب لا اشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة ، وهو ما دل على أكثر من اثنين

إطلاق على ما يشمل الأعم (قوله والتنكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل إذا أريد ذلك قدر تنكيره ، ولهذا كان الأجود أن يحلى بأل عوضا عما سلب من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان لأنه غاية الجهود في الخلاص من التنكير الشنيع ، وطريق تنكيره أن يؤول بواحد من الأمة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون موسى ، والطريق الثاني لا يجري في أعلام الأجناس لأن من شرطه أن يوجد اشتراك في التسمية . والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ، ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ويجمع ما لا يقبل التنكير كالكسائيات عن الأعلام نحو : فلان وفلانة ، وأسماء الإشارة والموصولات للملازمة للتعريف ونوزع فيه ، ويستثنى من سلب الثنية والجمع العلمية نحو : جمادين اسمي الشهرين وعمانين اسمي جبليين ، وأذرعات وعرفات ، فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضاف وقضية الاستثناء أن اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود كشمس وقر والثريا إذا قصدت الحقيقة ، وأما قولهم : شمس وأقمار فلتنكأثر مطالعها جعلوها متكاثرة ، وأما قولهم : قران للشمس والقمر فتغليب وهو ما فيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوععة لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة ، وعليه فيحتمل ثنية الحجاز والمشارك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة .

والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده في -- وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق -- والأيدى ثلاثة والقلم أحد اللسانين .

والثالث الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ؛ وإلا فالمنع (قوله) ووجود ثان له في الخارج) فلا يثنى ولا يجمع نحو : شمس وقر ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وأن لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته) الأولى أن يقال وأن لا يستغنى بغيره عن ثنيته فلا يثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزءان ثنية جزء وسيان ثنية سى وضبعان ثنية ضبع اسم المؤنث ، على أنه حكى ضبعانان وسوآن ، ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للأخفش غير مائة وألف لأنه يغنى عن ثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ، ولما لم يكن لفظ يغنى عن ثنية مائة وألف وجمعها ثنيا وجمعا ، ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال (قوله فإذا توفرت الخ) لو قال فإذا ثنى ماتوفرت فيه هذه الشروط كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسمح لأن الميم حرف مبني ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وإنما هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أي على أنه صفة جمع أي السالم مفردة عن التغيير ، ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على أنه صفة للمذكر بل هو أولى لأنه الموصوف بالسالم حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي وهو الأسماء الستة على الراجع والمثنى على غيره (قوله ليجمعهما الخ) علة في الحقيقة لعدم إنهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فإنه إنما دل على أكثر من

مع سلامة بناء مفردة . ويشترط فيه ما اشترط في المثنى ، وزيادة على ذلك أن يكون مفردة عاما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث

ثنتين (قوله مع سلامة بناء واحده) أى لفظا أو تقديرا فخرج به جمع التذكير المتغير واحده لفظا كرجال أو تقديرا كصنوان ، والمراد مع سلامة ما ذكر لغير إعلال لثلاث يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للإعلال نحو : قاضون والأعلون (قوله ما اشترط في المثنى) قد نهينا فيما تقدم على ذلك ، ومن جملة ما اشترط في المثنى التنكيره ، وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع مع أنهم اشترطوا المفرد بالجمع إذا لم يكن صفة أن يكون علما كما ذكره الشارح ومن هنا انضح قول الدهاميني :

فيسئل ما أمر شرطتم وجوده لأمر فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا أيتيم حصول الحكم إلا بفقده

والجواب أن العلمية شرط للإقدام على جمعه ، والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل (قوله علما) أى غير معدول عند المازني فإنه منع تشابه عمر وجمعه تصحيحا وتكسييرا وقال : أقول جاء في رجالان كلاهما عمر ورجال كلهم عمره

وقال أبو حيان : ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران ، وكالعلم المصغر وإن لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران (قوله لمذكر عاقل) أى فلا اعتبار باللفظ إذ لا خلاف أنك أو سميت رجلا بزيب أو سلمى جمعتة بالواو والنون ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر إلا ما شذ من ضبعان ، والقياس ضبعانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحميم منطلقون ، فالشرط أن يكون بعض الأحاد مذكرا عاقلا ، والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لأنه أدل على المقصود ، ولا يرد جمع أسماءه تعالى لأن أسماءه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره أن يجمع شيئا منها ، وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة لمذكر عاقل لأن الجمع فيها أيضا لا يتقاس ، ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو - أتينا طائعين - لأن ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم في الصفات لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفعل - وكل في فلك يسبحون - هذا تحرير المقام ، وخص أولى العلم بالجمع المصحح الواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التكسير (قوله خال) صوابه خاليا لأنه صفة لعلماء ، ويمكن أن يقال إنه نعمت مقطوع ونعمت النكرة يقطع إذا كان قبله نعمت ، والأمر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار (قوله من تاء التأنيث) احتراز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع جبلي وسلمى وأسماء وحرا أعلاما لرجال ، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو : أنخت وبنيت ومسلمات أعلام رجال ، ثم العلة فيما ذكر أنه لا يخلو إما أن يحذف له التاء أولا ، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الأول لإخلال لأنها حرف معنى ، وقد صارت لازمة بالعلمية لأن الأعلام تصان عن التغير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لأنه سمع علانون وربعون في جمع علانية للرجل المشهور وربعة لمعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وإن أدى إلى حذف التاء كقوله : * وعقبه الأعقاب في الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسييرا غير مسلم ، لأنه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع إمكان أن يجعل الأعقاب



المغايرة لتاء عدة وثبة عامين ، أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل وزينب وواشق وطلحة

جمع عقبية بمعنى الاعتقاد لا العلم (قوله المغايرة لتاء عدة وثبة) أى ونحوهما من كل علم ثلاثى عوض من فائه تاء التأنيث فإنه يجمع هذا الجمع ، وترك بعضهم هذا القيد لأن جمع ذلك ليس يجمع تصحيح بل ملحق به كما سياتى (قوله أو صفة الخ) عطف على علما ، وإنما خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو: رجل وإنسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف العلمى وصونا له عن جمع الكسر الذى يكثر فيه التغيير المنافى لمنصب العلمية ، ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذى يجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل الذى وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معلا بإعلاله مصححا بتصحيحه ، وهى فى الفعل واو فسكذا فى الوصف وإن كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما (قوله قابلة لها) أى لتاء التأنيث والأولى أن يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف إليه أى قابلة للتاء وإن لم تسكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا صفة تقبلها للمعنى التأنيث بأن تكون للمبالغة ، وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو: رحيم ، لأنه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به ، وأما رحمن فينبغى امتناع جمعه لأنه مختص بالله تعالى وأسمائه توقيفية ، لكن صرحوا بأنه لا يقال الرحيمون ولا الخليمون لما ذكر ، ويؤخذ من ذلك الجواز فى الرحيم إذا أريد به غيره تعالى ، ويبقى النظر فيما إذا أطاق على الله وعلى فردين آخرين .

قال أبو حيان : نعم بتي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى : قال المرادى : إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو : مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس (قوله أو دالة على التفضيل) أى أولم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعنى وهى معرفة بأل أو مضافة إلى نكرة نحو : الأفضليون وأفضاؤ بنى فلان بخلاف اسم التفضيل الذى ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد ، وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل فلا اعتراض على إطلاق قوله أو دالة على التفضيل ه

فإن قيل : الشرطان منقوضان بجمع ذو .

قلت : جمع ذو شاذ لأنه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل ، وإنما اعتبر فى الصفات قبول التاء لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو : قامت ، ويعرى منها عند التكثير نحو : قام ، وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقا به فى أنه إذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو : قاموا ويقومون ، ولذا لم يجمع الاسم الجامد وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبهه الفعل فى الفرعية فحمل عليه : وجوز السكوبيون أن يجمع هذا الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله : منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانسوا وهو من الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه (قوله نحو : رجل) أى مما ليس بعلم ولا صفة فإن جعل علما للمذكر عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أى ونحو : زينب مما كان علما لمؤنث فإن جعل علما للمذكر جمع هذا الجمع :

قال البدر الدمامينى : وانظر لأى شىء قيل زينب فلم ترد التاء فى التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل فى زينب منقولا إلى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة (قوله وواشق) أى ونحو : واشق مما كان علما لغير عاقل فإن جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع (قوله وطلحة) أى من كل علم فيه تاء التأنيث ه



وسيبويه وبرق نحره ، ولا نحو : حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأجر :
فإذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقدير
نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون ، وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله (ويجرآن وينصبان بالياء) المكسور
ما قبلها ولو تقديرا المفتوح ما بعدها في الجمع ، وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة ، وجعلت الياء
علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لأشتراكهما في كون كل منهما فضلا مستغنى عنه بخلاف الرفع

قال الدماميني : وانظر لأى شيء امتنع نحو : طلحون ، وقيل طلحات ، فأعطى حكم المؤنث اعتبارا
بلفظه ، وقيل في العدد ثلاثة طلحات بالحق عدده حرف التاء فدل على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى
قال بعض الأفاضل : المراعى المعتبرة عندهم أولا وبالذات إنما هو المعنى فإذا وجد ما يمنع من مراعاته
روعى اللفظ ثانيا ، وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه ، وفي باب
جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طلحون ، وراعوا اللفظ
وجمعوه جمع المؤنث لثلاث يفوته الأمران (قوله وسيبويه وبرق نحره) لوجه المذكر ذلك هنا لأنه بصدد بيان ما زاد
من الشروط على ما سبق في المثني وإلا ذكر بقية محترزات الشروط السابقة ، وبرق بفتح الراء بمعنى لمع (قوله
ولا نحو حائض) أى مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع في محترزات قوله أو صفة وما ذكر قبله محترز قوله أن
يكون مفردة علما (قوله وسابق) أى ونحو : سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أى ونحو : علامة ،
من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو : ملول وملولة وفروق وفروقة وراو وراوية (قوله وجريح
الخ) أى ونحو : جريح ، وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل لسكونه على وزن فاعيل
بمعنى مفعول فإنه يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما هو بمعنى فاعل ، ولم يعكس
لأن الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فأعطى الأصل للفرع والفرع للفرع ،
والحكمان المذكوران غالبا .

ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ما ذكر إذا ذكر الموصوف لأنه إنما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ أما إذا
لم يذكر فينبغي أن يجمع هذا الجمع فليحذر أو فاعل بمعنى فاعل فإن كان بمعنى مفعول لحتمته التاء نحو : ناقة
ركوبة ، أو صفة مؤنثها على فعل فإنها لا تقبل إلا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فإذا توفرت هذه
الشروط) الأولى فإذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أى من جمعهما (قوله
ولو تقديرا) نحو : جاء مصطفون بفتحة قبل الواو ، وأصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للسالكين
ويبعد أن يرجع قوله ولو تقديرا إلى الرفع بالواو أيضا لأنه لم يذكره في المثني (قوله ويجران) قدم الجر لمساياتى
من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقديرا) نحو : مررت ورأيت المصطفين ، وأصله مصطفين استثقلت
الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للسالكين ، وهل التقدير يجرى في المثني أم لا فليحذر (قوله وفي المثني
بالعكس) أى والنون في المثني ملقبة بالعكس أو ما ذكر في المثني كأن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتكسر
النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لمساياتى في قوله وإنما الخ (قوله في كون كل منهما فضلا) أى
إعراب فضلا كالمفعول ، والمراد أنهما كذلك في الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم إن ومفعولا
ظن ، ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل . إن النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لأنه تارة يكمل
العمدة نحو : جاء غلام زيد ، وتارة يكمل الفضلة نحو : رأيت غلام زيد ، ويقع في وضع العمدة نحو : يعجبني



فإنه عمدة الكلام ، وإنما حملوا النصب على الجر لأن حق الياء أن تكون للجر إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء .

واختص المثنى في الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو لأن المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن إيباز في شرح الفصول . وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم إضافة أو أفراد فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك ، وربما فتح مع الياء وضم مع الألف وفتح ما قبلها لأن الألف يكون قبلها إلا فتحة والياء محمولة عليها ، وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلاً على شدة الامتزاج

قيام زيد ، وفي موضع الفضلة نحو : هذا ضارب عمرو ، وإنما كان النصب للفضلة لأن علامته الأصلية الفتحة وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دوراً فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته ، والجر لما بينهما لأن علامته الأصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل ، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر (قوله فإنه عمدة) أي إعراب ما هو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة إليها) وكذا بالنسبة للياء لأن الياء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعد علامة التثنية) ما نائب فاعل حرك وهي عبارة عن النون (قوله المزيد لدفع توهم الخ) برفع المزيد على أنه صفة لما ؛ أما توهم الإضافة ففي نحو : جاء خليلان موسى وعيسى ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الأفراد ففي نحو : جاءني هذان ، إذ لولا النون لتوهم الأفراد كذا مثل المرادى وليس بجيد لأن هذان ليس مثنى حقيقة فالأولى التمثيل بنحو : الخوزلان تثنية الخوزلي في لغة ، وإلا فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد ، وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد ، وقوله فراراً علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الأصلية) يعني أن أصل هذه النون أن تكون ساكنة لأنها حرف مبني إلا أنها حركت لالتقاء الساكنين ، والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي أنها حركت لكونها على حرف واحد ، وقوله في ذلك : أي في الفرار من التقاء الساكنين (قوله وربما فتح) أي ما بعد علامة التثنية وهو النون (قوله مع الياء) هو لغة لبني أسد كقوله * على أحوذيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون ، وقيل لا يختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الألف في لغة من يلزم المثنى الألف ويعربه بحركات مقدره عليها كالمقصود كما قيد بذلك ابن عصفور ، لكن المصنف أطلق في الأوضح ولا يخفى أن الشارح لم يتعرض للفتح مع الألف ، فقول المحشي إن ظاهر كلامه كالأوضح أن الفتح يجرى مع الألف إذا كانت علامة للرفع انتهى : أمر عجيب . بقي أنهم استشهدوا على الفتح مع الألف بقوله :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنعزيرين أشبها ظيانانا

ورواه هكذا ، ومنعزيرين بالياء ، وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الألف بلغة من يلزمه الألف فتدبر (قوله وضم مع الألف) هو كما قال الشيباني لغة لأنها شبهت بألف غضبان ، ومنه قوله :

يا أبتى أرقى القدان فالنوم لا تألفه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلاً على شدة الامتزاج) يقتضى بظاهرة أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر ، وقد يوجه ذلك بأن أصل الإعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذ منها ، فإذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا



وليسالما من التغير والانقلاب، وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع توهم إضافة أو إفرا دهر با من النقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ ، لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة ، وأعربا بالخرروف طلبا للتناسب من حيث إنهما

كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمي (قوله وليسالما) أي الواو والياء من التغيير عما هو المناسب لها ، وقوله والانقلاب من عطف الأخص على الأعم ، وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياء لأن كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ، ولو ضم ما قبل الياء لانقلبت واو لأن كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واو (قوله وحركت نون الجمع المزيدة الخ) أما توهم الإضافة ففي نحو: مررت ببنين كرام أو كرماء ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الأفراد ففي نحو: مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمتقين ، إذ لولا النون لتوهم الأفراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد ، وما ذكره من أن النون في المثني والجمع زيدت لما ذكر هو ما اختاره ابن مالك . وأورد أنه لو اعتبر توهم الأفراد لامتنع إضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك لا لتباسه بالمفرد : وأجيب بأن ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف إليه لأنه يوقف عليه حينئذ برد النون ، ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير ، لأنه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير :

والحاصل : أن سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير .

وقال سيبويه : النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أي لفظا كالزيدين أو تقديرا كالأحمرين ، والحركة وإن كانت مقدره على الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الإضافة فحذفت معها ، ولم يعكس لثلا يازم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف. لا يقال في القول بأن الأحرف قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز : لأننا نقول : الأحرف عوض عما فات من الإعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا الخ) علة لقوله وحركت ، والتعير هنا هربا وفيما تقدم بفرار الظاهر أنه تفنن كقوله هنا وحركة نوع الجمع ، وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفتحت تخفيفا في اللفظ) علة بعضهم بطلب الفرق ثم قال وإنما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو : المصطفين انتهى. وفيه نظر إذ لقاتل أن يقول : هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز في نحو : المصطفين بين المثني والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف في نحو : المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثني ففي الجمع يقال جاء المصطفون وفي المثني المصطفيان كما سيأتي ، وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بياء بين الفاء والنون ، وفي المثني المصطفين بياءين بينهما لأن ألف المثني تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على أنه إذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ما قبل الآخر في نحو : المصطفين ورد عليه حال إضافة المصطفين لسقوط النون الذي فرق بحركتها وكان يكفي أن يقال لم يكتب بما ذكر مبالغة في الفرق (قوله لثقل اللفظ جدا) أي ثقلا بليغا فجدا منصوب على أنه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أي وليس بلغة خلافا لابن مالك ، وذلك كقوله :

عرفنا جهنمرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين



كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما زيادة عليه فالإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب بالحركات ، ثم الاسم إذا ثنى وكان صحيحاً أو معتلاً جارياً مجراه أو منقوصاً أو مهموزاً غير ممدود أو ممدوداً همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص .
وأما المقصور فألفه إن كانت زائدة على ثلاثة أو بدلا عن ياء

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله إذا ثنى أي أريد تثنيته (قوله وكان صحيحاً) وهو ما ليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه ، لكن عطف قوله أو مهموزاً الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز (قوله أو معتلاً جارياً مجراه) وهو ما كان آخره واوا أو ياء قبلهما ساكن كظبي ودلو وعلى ومرمى ومغزو (قوله أو منقوصاً) قيل : المراد به النقص اللغوي حتى يشمل أبوان ، وفيه نظر ظاهر لأن قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحاً لسكن يصير المعنى وردها إن كانت محذوفة كقاص منكرها وعلى العموم فشذ أبان وأخان .

وفي شرح الكافية لابن مالك : وإذا ثنى ما ليس مقصوراً ولا ممدوداً رد إليه ما حذف منه إن كان يرد في الإضافة وإلا فلا فيرد نحو : قاص وأب وأخ وحم وهن لاسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشذ فيان وفوان وقوله « يديان بيضاوان عند محكم * ضرورة انتهى » .

وقيل : إنه على لغة من قال في المفرد يدي كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال دمي (قوله أو مهموزاً غير ممدود) كرشاً ودخل فيه نحو : ماء فإن أصله موه قلبت الواو ألفاً والهاء همزة فلا يسمى ممدوداً كما نص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفه واو في الأصل (قوله أو ممدوداً همزته أصلية) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضوء . وخرج ما إذا كانت الهمزة غير أصلية فإن كانت عوضاً من ألف التانيث كحمرأ قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالإبدال الذي يناسب الحذف أولى من غيره ، وإنما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل وحملها على النسب ، وإن كانت بدلا من أصل ككساء فإن أصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ترجح إقرار الهمزة على قلبها واوا نظراً للصورة الأصلية ، وإن كانت بدلا من حرف الإلحاق كعلباء وأصله علمباى يباء زائدة للإلحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الإلحاق وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيهاً بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلي ، وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذ في آية وخصية أليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان . وقيل : هما تثنية ألى وخصى المذكورين وشذ قروان بقلب الهمزة الأصلية واوا ، وفي كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع ، وأما قولهم قائمان في قائم وقائمة فلأن العلامة إنما لحقت قائماً لأنه الم أغلب (قوله وأما المقصور) لم يأت لأما بمعادل والظاهر وإن كان مقصوراً (قوله فألفه إن كانت زائدة الخ) أي بأن تكون رابعة كحجلى وملهى أو خامسة كعطى أو سادسة كستدعى فتقلب الألف ياء فتقول حيليان ومهليان ومعطيان ومستدعيان ، وشذ قولهم مذروان لطرفي الآلية ، والأصل مذريان لأنه تثنية مذرى في التقدير ، لكن علة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثني فلم تثبت ألف قط في مفردة حتى تقلب وقهقران وخوزلان بالحذف (قوله أو بدلا) يعنى أو لم تسكن زائدة لسكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع إلى أصلها في التثنية قال الله تعالى - ودخل معه السجن فتيان - وشذ في تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فإن ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان ، وقد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فلها يائفة في لغة من قال رحيت ، وواوية في لغة من قال



أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميت قلبت ياء وإلا فواو .
وحكمه إذا جمع كما إذا نثي من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص فإن آخرهما
يحذف لالتقاء الساكنين ، ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ، ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع
ويكسر في غيره مناسبة للحرف .

رحوت ، فيجوز حيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميت) أي أو ثلاثة مجهولة
الأصل وأميت أو ثلاثة أصلية وأميت ، فقوله وأميت راجع للأصلية والمجهولة :
قال الرضى : وإن كانت الألف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شئ كنى وعلا وإذا أعلا ما فإن الألف في الأسماء
العريقة البناء أصل ، أو كانت مجهولة الأصل وذلك بأن تقع في متمكن الأصل ولم يعرف أصلها فإن سمع فيها
الإمالة ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها ياء ، وإن لم يسمع فالواو أولى لأنه أكثر .
وقال بعضهم : بل الياء في النوعين أولى سمعت الإمالة أولا لكونه أخف من الواو انتهى .

وصرح الدماميني برجوع القيد لهما لكونه لم يمثل للمجهولة الإمالة فليتنظر (قوله وإلا فواو) أي وإن لم يكن
كذلك تقلب واو وذلك بأن كانت الثالثة بدلا عن واو نحو : قفا وعصا ، فتقول قفوان وعصوان ، أو كانت مجهولة
الأصل ولم تمل نحو : ددا وهو اللهو فإنه استعمل منقوصا كما في الحديث « لست من الدد ولا الدد منى » وتمعنا
بالنون ددن ومقصورا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء ، لأن الألف في الثلاثي المعرب لابد أن تكون عن
أحدهما والثاني أكثر فتقول ددوان حملا على الأكثر ، أو كانت أصلية ولم تمل نحو : على وإذا ، إذا سمي بهما
فتقول علوان وإذوان ، وهذا مذهب سيوييه ، وهناك أقوال أخر : منها أن الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياء
مطلقا (قوله وحكمه) أي حكم الإسم (قوله من غير تغيير) أي زائد على المنثى فلا يرد أن الممدود الذي همزته
غير أصلية بغير (قوله ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص) قال في التسهيل : إلا أن آخر المقصور والمنقوص
يحذف في جمع التذكير وتلى علامته فتحة المقصور مطلقا .

قال الدماميني : أي سواء كانت منقلبة عن أصل نحو : ملهى ، أو زائدة كألف أرطى وحبلى إذا سمي بهما
وعلم من قوله في جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث . ووجه الفرق أن علامة جمع
التذكير ثقيلة وهي الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامة التأنيث
وعلامة جمع المؤنث خفيفة فيجاز أن تجامعهن : أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولا حرف أخف
منها ، وأما علامة التأنيث فألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصبا بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها انتهى .
وقيل : إنما قلبت في المنثى ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه لثلا يلتبس في الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو :
جاءني أعلى إختوتك ، بخلاف الجمع فإنك تقول أعلى إختوتك وأعليهم فلا يلتبس به (قوله فإن آخرهما) وهو
الألف في المقصور والياء في المنقوص (قوله يحذف لالتقاء الساكنين) كما في - وأنتم الأعلون - في المقصور
فإن أصله الأعلىون تحركت الياء المبدلة من واو في الأصل لأنه من العلو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت
للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وهذا بخلاف المنثى من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء
في المنقوص إن كانت محذوفة نحو : قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول في جمع القاضى مما ياءه أصلية
والداعى مما ياءه منقلبة عن واو القاضون والداعون ، والأصل فيه القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء
للاستئصال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لثلا يلزم قلب الواو ياء



وقد ألحق بكل من المثني والمجموع ألفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وإن لم تكن منهما لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط منها. فالملحق بالمثني هنا أربعة ألفاظ :

لفظان بشرط (و) هما (كلا وكلتا) ولا ينفكان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمير ، والشروط في إلحاقهما كونهما (مع المضمير) فتحينئذ يرفعان بالألف ويجران وينصبان بالياء (كالمثني) لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثني تأكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلنا موافقين لمتبوعهما في الإعراب ، ثم اطردهما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، بخلاف ما إذا أضيفا إلى ظاهر

لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو ، وإن شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وإن لم تكن منهما) حال أي والحال أنها لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بفقد (قوله هنا) أي في هذا الكتاب ، وإنما قيد به لأن ما ألحق لا ينحصر في الأربعة المذكورة بل منه ما سمي به كما سيأتي في الشرح وغير ذلك ، فانظر النسكت وغيرها وما ذكره في كلا وكلتا هو اللغة المشهورة ، وكنانة يعربونهما مضافين إلى المظهر أيضا إعراب المثني ، ومن العرب من يلزمهما الألف في الأحوال كلها أضيفا إلى مضمير أو مظهر نقله صاحب العبر ، قال الرضي : ولا أدري ما صحته (قوله وهما كلا وكلتا) فيه تغيير لإعراب المتن فإن كلا وكلتا مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثني ، وكذا جعله مع المضمير خبرا لكان المحذوفة مع اسمها وإنما هو حال من ضمير. كلا وكلتا المستتر في الخبر مع أن حذف كان هنا غير مشهور وتقدم ما فيه ، وألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لأنه الغالب في المتطرفة ولأنها أميلت ، وقيل عن واو لثلاثا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه و بنت وأخت لا عن ياء كليان إذ لثلاثي له . وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع إلى الياء جرا ونصبا ، وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو ، وقال الجرمي : الألف لام والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي . ويرد عليه أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح . وقال أبو علي : إنما أبدلوا لام كلتا لأنها وقعت قبل ألف التأنيث ، ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى . وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء (قوله ولا ينفكان عن الإضافة الخ) قال الرضي : واعلم أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف كما يجيء في بابيه والمضاف إليه يجب أن يكون مني إما لفظا ومعنى نحو : كلا الرجلين ، أو معنى نحو : كلانا ولا يجوز تفريق المثني إلا في الشعر نحو : كلا زيد وعمرو ، وإلحاق التاء بكلا مضافا إلى المؤنث أفصح من تجريدته نحو كلا المرأتين اه . وفي المغني نحوه مع بسط .

ونقل في المغني أن ابن الأنباري أجاز إضافة كلا إلى المفرد بشرط تكررها نحو : كلاي وكلاك مسنان . وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة نحو : كلا رجلين عندك محسنان ، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أي تاركة للغزل . وبه يعلم ما في إطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين (قوله مع المضمير) قال الرضي : وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلا كما وكلانا اه . وهو ظاهر كما في المغني أيضا في امتناع كلاكم لأنه جمع ، اللهم إلا إذا تجوز به عن الاثنين (قوله لأنهما في الأغلب) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاهما جئنا وكلانا جئنا ، وهل يقال إن من غير الأغلب أيضا زيد وعمرو كلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو : جئنا كلانا وجئتها كلاكما ، فإنهما والحال ما ذكر وإن كانا تابعين



فإنهما لا يجريان على المثني أصلا فلندا لم يلحقا به ، وجعل إعرابهما بحركات مقدره على الآخر كالمقصود نظرا إلى إفراد اللفظ كقوله تعالى - كلنا الجنة أنت أكملها - .

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمم فرعا عن الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل :

ولفظان بلا شرط وإليهما أشار بقوله (وكذا اثنان واثنان مطلقا) أى سواء أضيفا إلى ظاهر أو إلى مضمم أم لم يضافا ، لأن وضعهما وضع المثني وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه (وإن ركبا) مع العاشرة كجاءني اثنا عشر واثننا عشرة ، وكلامه يوم جواز إضافتهما إلى كل مضمم ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ، لأن ضمير التثنية

للمضمم وهو مثني من حيث المعنى إلا أنه لا يسمى مثني في الاصطلاح لأن شرطه كما تقدم أن يكون مفرده معربا فلا يصح في ذلك أن تكون كلا تابعة لإعراب ما قبلها إذ هو مبني فليل بالطرده هذا معنى كلامه ، وحينئذ فلا يخالف قول الرضى إنهما في هذه الحالة جاربان على المثني لأنه أراد بالمثني ما دل على اثنين لا المثني في الاصطلاح .

قال شيخنا الغنيمي : لكن قضيته وقضية كلام الرضى أنه إذا أضيفا إلى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثني المعرب : وأقول : قد صرحوا في باب النداء أنه يقال يا تميم كلهم وكلكم ، ومثله يا غلاما زيد كلا كما أو كلاهما على الأصل ، وحينئذ ففي هذه الصورة قد تبع المثني المعرب مع الإضافة إلى ضمير المخاطب ، اللهم إلا أن يقال إن ذلك عارض وخلاف الأصل فلم ينظر إليه (قوله فإنهما لا يجريان على المثني أصلا) قال الرضى : لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك اه (قوله وكذا اثنان واثنان) أى ومثل المذكور من كلا وكلنا في أنهما كالمثني اثنان بالثلاثة للمذكر والمؤنث ، واثنان بالثلاثة للمؤنث ومثله اثنان في لغة تميم وهما من أسماء التثنية ، وقيل إنهما مثنيان حقيقة (قوله مطلقا) أى حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع المضمم فيشمل ما قاله الشارح (قوله إلى ظاهر) أى غير مثني .

قال في التوضيح في باب العدد : ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعدود ، لا تقول واحدا رجلا ولا اثنا رجلين ، لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما انتهى : وقضية كلامه أنه إذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين إلى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الإضافة لانتفاء إضافة الشيء إلى نفسه وهو ظاهر المعنى ، وكذلك في إضافتهما إلى ضمير المثني ويتعين ذلك في الإضافة إلى المفرد : وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الأوضح أن محل الامتناع إذا أضيفا إلى المعدود ، وأما إذا أضيفا إلى صاحبه فلا منع نحو : جاء اثناهما أى غلامهما (قوله فيعربان إعرابه) الفاء للسببية ، والمعنى لأن وضعها وضع المثني فبسبب ذلك يعربان إعراب المثني ، وليست هي الفاء التي ينصب المضارع بعدها إذا تقدم نفي كما يقع في الوهم لفساده (قوله وكلامه يوم الخ) يقال عليه هذا الإيهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الإضافة إلى الظاهر ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى المثني ممنوعة كما تقدم (قوله فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة) قضية ذلك صحة إضافتهما إلى ضمير المفرد وإلى ضمير الجمع فيقال مثلا اثنان واثنان ، وهو ظاهر إن كان المراد بالمضاف إليه غير المضاف ، وحينئذ فنقول وكذا القول في الإضافة إلى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه : والذي تحرر عندي في تحرير المسألة ولم أره منقولا



نص في الاثنين بإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة :
[تنبيه] لم يذكر فيما ألحق بالثنى في الإعراب ما سمي به منه كزيدان علما فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما
ألحق بالجمع الآتي ما سمي به منه فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ، ويجوز فيه أن يجري مجرى سامان فيعرب
إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله :
* ألا ياديار الحى بالسبعان *

(و) الملحق بالجمع المذكور السالم في إعرابه أربعة أنواع :

أحدها أسماء جموع وهى ما لا واحد لها من لفظها فنها (أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه
بل من معناه وهو ذو نحو - ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسمة أن يؤتوا أولى القربى - ونحو - إن في ذلك
لعبرة لأولى الأبصار - (وعشرون) اسم جمع وليس مفردة عشرة وإلا جاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق
الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، ووجب أن يقال عشرون بفتح العين والشرين (وأخواته) وهى من ثلاثين إلى
تسعين بإدخال الغاية (وعالمون) بفتح اللام اسم جمع لعالم لاجتماعه لاختصاصه لمن يعقل ، والعالم علم فيه

أنه إن أريد بالمضاف غير المضاف إليه صححت الإضافة مطاقا لافرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره ، وإن أريد
بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد امتنعت الإضافة مطلقا. أما المثنى فلما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، وأما إلى
غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف إليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمي (قوله نص في الاثنين بإضافة
الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه) يؤخذ منه امتناع إضافتهما إلى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان
الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال بل ذكره لأنه أراد بالثنى ما سمي مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة إلى ذكره
فيما ألحق بالثنى كذا قيل ، ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله فيرفع بالألف الخ)
هذا واضح إذا سمي بصورته حال الرفع ، فهل كذلك إذا سمي بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ
أن يرفع بالألف كلامهم يشمل ذلك ، ويؤيده أنهم إذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر
فكذا إذا سمي بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالألف ، وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب
إعراب ما لا ينصرف بأن يحول إلى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون ، وفيه نظر ، والجواز بعيد
(قوله فيعرب إعراب ما لا ينصرف) قيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيا بان
لم يجز إعرابه بالحركات (قوله وإذا دخل عليه أل) كذا في التصريح ، وهل يؤخذ منه أنه إذا سمي به مقرونا
بأل يمنع من الصرف لأن أل جزء كلمة محل نظر (قوله ألا ياديار الحى بالسبعان) صدر بيت عجزه :

* أبكى عليها بالبلى الملوان * قاله تميم بن أبي مقبل ، والشاهد في السبعان فإنه في الأصل تثنية سبع فأجراه
مجرى سلمان إذ لو أجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهى ما لا واحد لها من لفظها)
أى غالبا فلا يرد أن العالمين اسم جمع لعالم (قوله لا واحد له من لفظه) لأنه لم يأت أول في المفرد بخلاف ذوو فإنه
جمع ذو حقيقة (قوله بفتح العين والشرين) فإن قيل : إن شين عشرة ساكنة في لغة الحجاز وتكسر في لغة تميم
أو تفتح : قلت : هذا في التركيب ، نحو : اثنتا عشرة عينا قرئ بالسكون والكسر ، وأما في غير التركيب
ففتوح الشين والعين كما ذكره الشارح فالقياس في جمعه كذلك (قوله لاختصاصه بمن يعقل) منع بعضهم ذلك :
ونقل عن الراغب أنه يشمل غيرهم أيضا وإنما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم ، ويؤيده ما سلف
أن كون العقل لبعض المجموع كاف ، وبقتدير الاختصاص فهو جمع لعالم مراد به العاقل ، وعلى التقديرين لا يكون



ولي غيره ، والجمع لا يكون أنخص من مفردة ، ولذلك أبي سيديويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والباديين والأعراب خاص بالباديين ، هذا قول ابن مالك ومن تبعه . وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لأن عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة .

(و) الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير فإنهما ليسا علمين ولا صفتين .

(و) الثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدا منها (أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله :

لقد ضجعت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعسواد منبر
(وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولا مها واو أوهاه لقولهم في الجمع سنوات أو سنهات

الجمع أنخص من مفردة بل إما مساو أو أوسع دائرة لأن عمومته شمولي وعموم المفرد بدلي ، لكن هذا لا يقتضي كونه جمعا حقيقة وإن وقع ذلك في شرح التوضيح ؛ لأن المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم جنس فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح إلا أن يقال إنه اسم مجرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط ، لكن بملاحظة أن الذي جمع إنما هو المراد به العاقل أو إنه الم أغلب إذ الصفة لا بد أن تكون للعاقل كما لا يخفى .

هذا وقال بعضهم : الجمع قد يكون أنخص من المفرد إذ قائمون أنخص من قائم ، إذ قائم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أبي سيديويه) أي امتنع (قوله يعم الحاضرين والباديين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهي أرض فيها زرع وخصب ، والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله والأعراب خاص بالباديين) إن كان المراد الباديين من العرب فالأمر ظاهر ، وإن كان المراد أن الأعراب خاص بالباديين سواء كانوا من العرب أو العجم كما قيل به فيكون بين الأعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع تصحيح الخ) وذلك بأحد الطريقتين المتقدمتين إما منع اختصاص الجمع بالعقلاء وسوتفه التغليب أو ادعاء أن المراد بالمفرد العقلاء فقط فتدبر (قوله ليسا علمين ولا صفتين) اعترض بأن الأول صفة لقولهم : الحمد لله أهل الحمد ، وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى ذى القرابة لا بمعنى المستحق للشئ ، ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل التاء المقصود بها التأنيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدا) أي لغير إعلال فلا نقض بنحو : الأهلون من جمع التصحيح المتغير للإعلال ، والمراد عدم السلامة إما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو : صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بأن تقدر حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم ، وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان ، وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم إلا أن يفرق بأن تلك زائدة على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها في التكسير ، والقول بأن نحو : صنوان جمع تصحيح ، لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتختلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لأن مفردة أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين ، وذكره مع بنين لينبه على شذوذهما (قوله بفتح الراء) إنما فتحت لأنه ناب عن أرضيات . قال المصنف : ويجوز إسكانها في الشعر ، وعبارة الدماميني : وحكى إسكانها ، وإنما كان الأصل أرضيات لأن الأرض مؤنثة نحو قوله تعالى - إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده - وقولهم في تصغيرها أريضة (قوله ولا مها واو أوهاه) أوفيه للشك العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم في الجمع الخ)



ولحبيء الفعل على سانيت وسانته ، وأصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لاهه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزير وعضة وعضين بخلاف نحو: تمره ، لعدم الحذف ونحو : عدة وزنة ، لأن المحذوف الفاء ، ونحو: يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنيت ، لأن العوض غير الهاء ،

أى لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، واعترض بأن فيه دورا لأن الجمع فرع الإفراد ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصلته في الجمع ، وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجوده لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ، فلم تتحد جهة توقف (قوله ولحبيء الفعل الخ) أى والفعل المسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلى أصولها ، وإنما حذفوا الواو والهاء وعوضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها . وقد يقال لادلالة في الجمع مجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور بلحواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر (قوله جمعا لثلاثي) عبارة ابن الناظم ثلاثي في الأصل ، وفي بعض النسخ ثلاثي الأصول ، وقضيتها أن منه مزيد الثلاثي لأنه لم يتعرض لسلب الزيادة : وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء كسنة فتكسر في الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ، ومكسورها كعضة فتسلم في جمعه غالبا وقد تضم نقله الصاغاني في عزير ومضمومها كنية فيجوز في الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أى تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافى قوله أولا والثالث جموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاى الفرقة من الناس ، وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التى هى لامها ، وتجمع على عزى وعزير ، والعزير الفرق من الناس المختلفة ، لأن كل فرقة تعزى إلى غير من تعزى إليه الأخرى (قوله وعضة) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان ، وفى الحديث « لا يعضه بعضكم بعضا » فلامها هاء ، وقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية إذا فرقه فلامها واو ، ويدل للأول تصغيرها على عضية ، والثاني جمعها على عضوات ، لأن كلا من التصغير والجمع يرد الشيء إلى أصله (قوله بخلاف تمره) أى وبخلاف الرباعي (قوله ونحو عدة وزنة) أى من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء ، وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى فى السن ، ومحل ما ذكر إذا لم يكونا علمين للمذكر ، فإن كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ؛ وهذا بخلاف شفة وشاة إذا جعلنا علمين فلا يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني ، وكان ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين فى المحترز عنه (قوله ونحو يد ودم) أى مما حذفت لاهه ولم يعوض منها شيء وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، والمبرد إلى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أى لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى ، وكأبين ما جمع بالواو والنون من الأسماء الستة على ما مر (قوله لأن العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل فى اسم وتاء التأنيث فى بنت : والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة ، وقيل إن التاء فى بنت وأخت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للإلحاق بجذع أو للثنائي بالثلاثي ولو سمي بأخت وبنيت مذكر لم يجمع هذا الجمع خلافا للفرء

ونحو : شاة وشفقة لتكسيرهما على شياه وشفاه (وبنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة .
(و) الرابع ماسمى به منه أو مما ألحق به فمنه (عليون) اسم لأعلى الجنة ، وهو في الأصل جمع على بكسر

فإنه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون (قوله ونحو : شاة وشفقة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأصل شفة شفهة فحذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث . والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وإنما لم يجمعها بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما ، وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع أنهم كسروها على ظباء ولام ظبية المحذوفة واو . قالوا : ظبوتها إذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه السكامة وهي ليست من الأنواع الأربعة ، ولعله قصد بها الإشارة إلى أنها خالفت باب سنين ، ولو جعلها الشارح مما خرج بقيدها هاء التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنوجاد (قوله لعلة تصريفية الخ) قيل هي خفة التثنية وثقل الجمع .

وقال الشهاب القاسمي في شرحه : وبنون جمع ابن وقياسه ابنون ، لكنته جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد ، وإن جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا أن يذهبوا على أن الفاء في الأصل مفتوحة انتهى . وهو مأخوذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل .

وكتب شيخنا الغنيمي : قد يقال ولم أره منقولا : إن صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية ، أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى .

وكتب شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش نسخته [شرح التوضيح] مانصه : وذلك لأن ابنا أصله بنو حذفت لاهم للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة ، وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف ، وقد حذفت أو لا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا بسكون ما بعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فمنه عليون) أي مما سمي بالملحق ، وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمي به من الجمع (قوله اسم لأعلى الجنة) استدلت على ذلك في التصريح بقوله تعالى - إن كتاب الأبرار لفي عليين - وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم إلا أن بصار إلى إضمار ، والتقدير محل كتاب وفي الرضى : وهو اسم لديوان الخبير على ما فسره الله تعالى في قوله - كتاب مرقوم يشهده المقربون - فعلى هذا ليس فيه شذوذ لأنه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب إلى عالية وهي الغرفة ، والقياس أن يقال في المنسوب إليها على ككسرى في المنسوب إلى كرسى ، وإن كان عليون غير علم بل هو جمع عاية وليس بمنسوب إليها بمعنى الأماكن المرتفعة على أن معنى قوله - كتاب مرقوم - مواضع كتاب مرقوم ، فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع على) لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل عاما .

فإن قيل : ما ساند الشارح في أن المصنف أراد عليون المسمى به إذ يحتمل أنه من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط لأنه مفرد ليس بعلم ولا صفة ؟ قلت : لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ، ومعلوم أنه ليس من باب سنين لعدم



العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو (وشبهه) مما سمي به كزيدون علما ، فهذا وما قبله من الأنواع (كالجمع) المذكر السالم في إعرابه بالحروف ، ويجوز في هذا أن يجرى مجرى غسائين في لزوم الياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجميا فإن كان كمنسرين امتنع التثنية وأعراب إعراب ما لا ينصرف .

وما تقدم من أن المثني والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما وكلها مشككة . ومذهب الخليل وسيبويه أن هذه الأحرف محل للإعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها ، واختاره الأعم وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات : وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف إعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل

تغيير واحده (قوله وشبهه) معطوف على الأول وهو قوله أولو والضمير يرجع للجمع ، وهل يصح أن يرجع الضمير إلى عليين مع العطف عليه أو على أو لو تأمل (قوله فهذا وما قبله الخ) إشارة إلى أن قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز في هذا أن يجرى مجرى غسائين) أي يجوز في هذا النوع الرابع أن يجرى مجرى غسائين . والغسائين : هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم ، وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالمحقق به ، والشرط في الإجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف كاشهيبيا بين ، فإن تجاوزها أعراب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالأول إعرابها بالحروف . ومما استشكل به أن أصل الإعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الأصل . الثاني أن الإعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى الأخفش ، ومن جملة ما رد به أنه تقدير في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخر ، وبأنه لم يحتاج إلى تغييرهما كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب والمقدر قبل ياء المتكلم . الثالث : أن الحروف دلائل الإعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش . واستشكل بأنه يؤدي إلى أن تكون الكلمة معربة ليس لها حرف إعراب وذلك غير موجود في الأسماء . الرابع : أن الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا ، وعليه المازني وطائفة ، وهو مبني على أن الإعراب معنوي .

قال ابن عصفور : كأن الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عامل النصب والجر قلب الألف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ولا إعراب ظاهر ولا مقدر . ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة . وبهذا التقرير تعلم أن قول الشارح : ومذهب الخليل وسيبويه الخ خارج عن المذاهب الأربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا (قوله فقد رد بما هو مذكور الخ) قال الرضى : وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول . ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنيته المنصوب والجرور بألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ؛ وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل . وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثني المذكور وغيره وإن كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظ من العرب من يجرى المثني بالألف مطلقا انتهى . وأجيب أيضا بأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ . وأوردوا على جواب أبي حيان الأول أن الكلام على تقدير الإعراب بالحركات مقدرة ولا حمل على ذلك التقدير لأن النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى ذلك الجواب ؟ ويمكن أن يجاب بأن المراد بأنهم قلبوا الألف ياء



في هذان واللذان عند غيره ، ورده الرضى . ومن العرب من يلزم المثني الألف مطلقا ويعر به بحركات مقدزة على الألف كالمقصور ، ومنهم من يلزمه الألف دائما ويعر به بحركات ظاهرة على النون لإجراء له مجرى المفرد: (و) إلا (أولات) بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحده من لفظه بل من معناها وهو ذات ونظيره ألو في كونه اسم جمع إلا أن ألومختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ، ومثله ما سمي به منه كأذرعاء وعرفات

في حالة الجر وإن يكن إعرابا لبقاء صورة الكلمة في أحوالها ، ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لمناسبتها في أن كلا فضلة ، ولما حملوه عليه ناسب أن يوافق في تقدير إعرابه وأن تقلب ياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورده الرضى) بأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبنى . أما المثني والمجموع فقد حذف المعطوف من حرف العطف لو سلم أنه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف :

فإن قال : بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيتين أو الأشياء ، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة ، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو : قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شيتين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا إلا أن كلا لما لم تقع على المفرد لم تحتج إلى علامة المثني لعدم اللبس بخلاف زيد ، وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل إلا أن كل لم تحتج إلى علامة الجمع إذ لا تلتبس بالمفرد لأنها لم توضع له ، وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى أجزاء متضمنا لواو العطف وإلا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو : كل ورجال ، بل إذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ، ويبطل مذهب الزجاج لإعراب نحو : مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا (قوله كالمقصور) وأما نونه في هذه الحالة فظاهر كلامه أنها مكسورة : وقال ابن عصفور : بجواز فتحها على هذه اللغة (قوله ويعر به بحركات ظاهرة التخ) حكى الشيباني هذان خايلان (قوله وإلا أولات) قيل : إنما قدمه مع كونه ملحقا لعله لنطقهم بإعرابه كذلك ، ولا يخفى ما فيه إذ في جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك أخرها إلا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه .

وقال بعض الأفاضل : إنما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وإن لم يكن من جنسها . ويمكن أن يقال إنما قدمه على قوله وما جمع لثلا يقع في الوهم أن قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف في قوله كالجمع فيتهم أنه من الملحقات بجمع المذكر ، وأن قوله فينصب بالكسرة يختص بأولات :

قال شيخنا : وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيديتين ووزنه فعلت وهو كذو يلزم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر التخ) أى بناء على ما في بعض النسخ والذي في غالبها ذكر ، وما سمي به منهما أى من أولات ، وما جمع بألف وتاء مزيديتين (قوله كأذرعاء وعرفات) قيل في التثنية بذلك نظر إذ لا واحد لكل منهما فإنه لم يوجد أذرة وعرفة ، وقول الناس عرفة شبيهة بمولد وليس بعربي محض كما في الصحاح عن الفراء . ويجاب بأن ما في الصحاح عجيب فقد ثبت في الحديث «الحج عرفة ، وعرفة كلها موقف» لكنه يبقى النظر بالنسبة لأذرعاء . ويمكن الجواب على بعد بأن الضمير في قول الشارح منه راجع إلى ما في قوله مما حمل عليه ، أو راجع إلى جمع المؤنث السالم بناء على أنه علم ، أو كالعالم



بالتنوين فيهما ، وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعرب هذا النوع إعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس * تنورتها من أذرعات وأهلها (وما جمع بألف وتاء مزيدتين) على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وإن كان جريا على الغالب كما قال الحبيصي إلى ما قاله تبعا لأبي حيان ليشمل ما كان مفرده مذكرا كحمامات وماسلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجديات ، لكن يرد عليه أن الذي جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة . ويحاجب بما قاله ابن الصائغ أن الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما

على ما أعرب بالإعراب المخصوص وإن لم يكن جمعا ويكون في الكلام شبه استخدام . وقد يقال إنه مثال لغير أولات ، وجملة ومثله ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الأمر أنه لم يمثل له لظهوره (قوله بالتنوين فيهما) وهو للمقابلة فلا يرد أن حقهما منع الصرف (قوله مراعاة للعلمية والتأنيث) أي مع إعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة للجمع في الإعراب وما لا ينصرف في حذف التنوين وإن لم يكن لتصرفه لكونه مشبها له في الصورة .

قال الأشموني في [شرح التوضيح] : وتسكون الكسرة في حال الجر نائبة عن الفتحة لأنه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى : وقضية ذلك أنه لو سمي به مذكر كان مصروفا ، ووجهه أن التأنيث اللفظي هنا غير معتبر لأنهم صرحوا بأن مثل هذه التاء ليست للتأنيث ، وبأن تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب في الوقف هاء ، فما اقتضاه كلام ابن عقيل في [شرح التسميل] من أنه لافرق حيث مثل له بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر إلا على قول غير الجمهور إنها كهاء التأنيث (قوله تنورتها من أذرعات وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس الكندي في محبوبته عجزه * بيثرب أدنى دارها نظر على * ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي ، وأدنى أقرب إلى الأرض وهو مبتدأ خبره نظر : أي منظور أو ذو نظر :

قال شيخنا عبد الله الدنوشري : المراد المسكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر على : أي الرائي إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر في محل عال فكيف بمن هو بأذرعات ، فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بألف وتاء مزيدتين على مفرده) أي بأن لا يكونا في المفرد أصلا أو يكونا ، لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدماميني في [شرح لامية العجم] ردا على الصفدي ، وإنما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر ، وخصت الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي ، وكل واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمالة وضاربة .

لكن قال الراعي في [شرح الألفية] : دلالة الألف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية ، وإنما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وإن كان جريا على الغالب) وقد يقال إنه صار في الاصطلاح اسما لما جمع بألف وتاء مزيدتين ، ومع ذلك فتعبير المصنف أولى لأنه لا لبهام فيه (قوله كحمامات) لو قال طاحات كان أولى ، وجمع حمام على حمامات غير مطرد على ماسيأني (قوله كما ذكر) أي في قوله - خالق الله السموات - وهذا بناء على أن ذكر بصيغة الماضي المبني للمعلوم ، فإن كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد كما ذكر في قول الشارح حمام وحمامات (قوله كسجديات) بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها كحبلي وحبليات وصحراء وصحراوات ، ألا ترى أن الألف قلبت ياء والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسيدرة وسددرات بكسر الدال



فهو المفرد بوصف ضم غيره إليه لا المفرد قبل ضم غيره إليه ، واشترط كغيره أن تكون الألف والتاء مزيدتين
احترازا عن نحو : قضاة وأبيات إذ الألف في الأول والتاء في الثاني أصليتان .
قال جدي رحمه الله تعالى في شرحه على الآجرومية : ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن ذلك غير داخل تحت
قولنا ما جمع بألف وتاء إذ المتبادر من ذلك أن تكون الألف والتاء مستحدثتين لأجل الجمع ، ولهذا اقتصر
ابن مالك على قوله * وما بتا وألف قد جمعا * والذي يجمع بألف وتاء قياسا مطردا خمسة أنواع : ذو التاء
مطلقا ، وعلم المؤنث كذلك إلا ما استثنى منهما ، وصفة مذكر لا يعقل

وفتحها (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبير بأن المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الإعراب ، بل المعرب
هذا الإعراب مجموع المضموم والمضموم إليه ، فالأولى الجواب بأن المراد الجمع الذي جمع بهما أي الذي آلة
جمعيته إلحاقهما (قوله ضم غيره) وهو الألف والتاء (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) إذ لا يصدق عليه ، والحال
ما ذكر أنه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم إليه ، وما له أن الذي يعرب هذا الإعراب هو المسمى بالجمع بهما
يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهي الباء في الأول والواو في الثاني لانقلاب ألف قضاة وعزاة
عن أصل ، فإن أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفا لتحر كها
وانفتاح ما قبلها فرقا بينها وبين المفرد كفتاة ، وإنما قدرنا كذلك لأنهم لم يروا جمعا على هذا الوزن في الصحيح
والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ، وهذا عند غير ابن مالك ، وأما هو فقال : إن فاعل المعتل اللام
يجمع على فعلة (قوله قال جدي الخ) أي تبعا لغيره من شراح الألفية وغيرها ، وهو مبني على أن الباء صلة جمع
وذلك لأنه يؤخذ من باء الآلة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما ، وما هنا تبعا للتسهيل
مبني على أن الباء للملاسة وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل جمع : أي ما جمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين
لا بد منه فكلا الأمرين صحيح . ويتقدح من هذا أن تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة ، لأن خروج المختز
عنه بدونها مبني على أمر غير متعين لاحتمال غيره ، على أنه قد يمنع أن المخرجات لم يدل على جميعتها بالألف والتاء
وأصالة أحدهما لاتنافية ذلك (قوله لأن ذلك) أي قضاة وأبيات (قوله قياسا مطردا) أي جمعا مقبلا أو ذا قياس
وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد (قوله خمسة أنواع) أي وما سواها مقصور على السماع ، وذلك كأرضات
وسجلات وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك . وقضية كلام الجامع أنه مطرد فيما لم يكسر من نحو :
سرادق وحمام ، وهو ما نقله الرضي عن الفراء في كل خماسي أصلي الحروف لاستكراه تكسيره (قوله ذو التاء
مطلقا) أي تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء كتمرة ، والساكن ما قبلها كبنيت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمي
بهما ولو مذكرا ، وشمل قوله مطلقا العلم واسم الجنس والمندلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة كنسابات (قوله
وعلم المؤنث كذلك) أي مطلقا سواء كانت العلامة ظاهرة كهزة وسلمى وخنساء أو مقدره كزينب وهند ، وسواء
كان لعاقل أو غيره ، وقول ابن أبي الربيع : شرطه أن يكون لعاقل لا يعرف لغيره (قوله إلا ما استثنى منهما)
أما الأول فاستثنى منه المرادى شفة وشاة وأمة وامرأة ومرأة وقلة في النداء فلا يجمع هذا الجمع استغناء بتكسيها
ونازعه الدماميني فنقل ما يصرح بجمع شفة على شفها لا شفها برد ما ذهب في الواحد كما في فعل في التكسير :
وفي الصحاح أن الناقص من شفة الواو لأنه يقال شفوات ، وحكي في المحكم لجمع أمة أمثلة منها أموات . وأما الثاني
فيستثنى منه ما تقدم إذا كانت أعلاما ، وباب قطام في لغة أهل الحجاز (قوله وصفة مذكر لا يعقل) كجبال
راسيات وأيام معدودات فلا حاجة لقول أبي البقاء إنه أجرى معدودات علي لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع



ومصغره، واسم جنس مؤنث بالألف إلا ما استثنى منه، وتحذف له التاء فإن كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية، وتجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز قصره ومدته بالإجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم، وقضية إطلاقه أنه ينصب بها وإن كان محذوف اللام كثية ولغة وهو مذهب البصريين - وذهب بعض النحاة إلى أن محذوف اللام إذا لم ترد إليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة. وفي التسهيل أن ذلك لغة، وجرى عايه في الأوضح وسكت عن رفعه وجره لحيثهما على الأصل، وحيثما يعلم استواء جره ونصبه

مجازا، والأصل معدودة كما قال سبحانه - إلا أياما معدودة - أو جاء الجمع على معنى ساعات الأيام لأن الأيام تشتمل على الساعات لأنه بناء على أن معدودات واحدا معدودة، واليوم الذي هو واحد الأيام لا يوصف بمعدودة. وأنت قد علمت أن واحد معدودات معدود، وأن صفة مالا يعقل يجمع بالألف والتاء بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم، نعم إن كانت صفة المؤنث خماسية الأصول جمعت هذا الجمع كما في نص الرضى (قوله ومصغره) أي مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو: فليسات ودرهمات ودينيرات، وخرج بذلك مصغر المؤنث أرينب وخنيسر تصغير أرنب وخنصر وهما مؤنثان (قوله واسم جنس مؤنث بالألف) أي المقصورة أو الممدودة اسما أو صفة، وخرج باسم جنس العلم كعوسى وزكريا، وبمؤنث اسم جنس المذكر لم يجمع جمع تكسير فالجمهور على عدم اطراده كحمامات وسرادقات خلافا للفراء في اطراده وقوله بالألف أخرج المؤنث بالتاء فقد تقدم أنه يجوز مطلقا، والمؤنث بغير علامة فإنه لا يجوز مطلقا كعين وسن فلا يجمع بالألف والتاء، وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما (قوله إلا ما استثنى منه) وذلك فعلى إعلان كسكرى مؤنث سكران وفعلاء أفعال نحو: حمراء مؤنث أحمر، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون نعم إن جعل سكرى وحمراء علمين جمعا هذا الجمع، ولو كانت العلمية حكما نحو: بطحاء فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح إلا أنها غالب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقبل بطحوات (قوله وتحذف له التاء) أي وجوبا استغناء بتاء الجمع ولثلا يجمع بين علامتي تأنيث (قوله فإن كان قبلها ألف) أي قبل التاء المحذوفة ولا يختص الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود تقدمه تاء أولا حكم التثنية، فإن كان قبلها ألف أو همزة قلبت الألف ياء في نحو فتاة، وواو في نحو: قناة، وأقرت الهمزة في نحو: سقاء، أو قلبت واو فتقول فتيات وقنوات وسقاعات وسقوات وتقول في حبل حبلات، وفي متى مسمى به أنثى متيات بالتاء، وفي عصا وإذا مسمى بهما أنثى عصوات وإذوات بالواو، والهمزة التي تلى التاء زائدة تصحيح إن كانت أصلية نحو: قراءة وقراءات، ويجوز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو: بناء وبنائات وبنائات، وإنما قيد الحكم بما ذكر لثلا يفهم أنه مخالف للتثنية لأنه لم يبينه في التثنية (قوله وتجمع حروف المعجم) أي أسماء حروف الخط المعجم: أي التي وقع عليها الإعجام، فالمعجم كالمدخل والمخرج وهو النقط وإطلاقه عليها تغليب لأن النقط في بعضها، أو المعنى حروف الإعجام: أي إزالة المعجمة وذلك بالنقط، وإنما يتم هذا إذا جعل الهمزة مقبسا أو مسموعا في هذه الكلمة، وعلل في الهج جمعها بأنها إعلام، وفيه نظر فقد صرح الرضى وغيره بأنها نكرات بدليل وضعها بالنكرات نحو: هذه ياء حسنة، ودخول الألف واللام عليها كالباء والتاء (قوله فما كان فيه ألف) أي فما كان آخره ألفا فخرج نحو: دال ذال صاد ضاد (قوله جاز قصره ومدته) فيقال على القصر بيايات بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المد بيات بالإقرار للهمزة (قوله فينصب النخ) صريح في إعرابه، وزعم الأحنفش أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه (قوله وذهب بغض النحاة) هو هشام من الكوفيين، وأجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا (قوله إذا لم ترد إليه لامه النخ) فإن ردت في الجمع كسنوات أو سنهات نصب

في الإعراب بالكسرة ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حرف يصلح للإعراب (كـخلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزحشري وابن الحاجب ، ورجحه في المعنى بأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً .

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل لإيجاده وإن كان ذاتاً لأن الله سبحانه وتعالى موجود للأفعال والذوات جميعاً ، ومثله في هذا الخلاف : خالق الله العالم (و - أصطفي البنات -) أفاد بذكر المثاليين أن هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع بنت ، وبعضه مسموع كسموات جمع سماء ، وأن ما فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاءه هرباً من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة (و) إلا (ما لا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذي هو التنوين

بالكسرة نحو : اعتسكفت سنوات أو سنهات وسمع رأيت بناتك بفتح التاء حكاهما ابن سيده (قوله وإنما تخلف الفرع الخ) جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم معرباً بالحركات فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة أيضاً (قوله ليس في آخره) لو قال ليس آخره كان أخصر وأظهر ، ولعل وجه ما قاله أن المراد في موضع آخره حروف تصلح للإعراب أو آخره أعم من الحروف المذكورة ، والعام يصلح أن يكون ظرفاً للخاص (قوله ما كان موجوداً قبل فعل الفاعل الخ) أي فإيقاع الخلق أي الإيجاد عليه مستحيل إذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجود الموضع عليه حال الإيقاع ، وذلك تحصيل الحاصل بمحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل تحصيله بمحصول سابق عليه وذلك غير لازم .

وقال الأصفهاني في [شرح الحاجبية] المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أو لا . وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً وإلا كان تحصيلاً للحاصل (قوله وبعضه مسموع) كسموات لأن مفردة ليس واحداً من الأنواع الخمسة المتقدمة فإنه وإن كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً بالألف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى - وأوحى في كل سماء أمرها - لأن ألفه زائدة وهمزته بدل من واو أصلية لأنها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء ، وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث لأن ألف التأنيث لا بد أن تصحب أكثر من أصليين لأنها من أقسام الألف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التأنيث الخ) أي كما في بنت وأخت ، وهذا بناء على أن التاء فيهما للتأنيث ، وتفصيل الكلام في ذلك في باب النسب من التوضيح (قوله وإلا ما لا ينصرف) أي ما يصدق عليه ما لا ينصرف : أي الاسم الفاقد للصرف وهو النفضل والزيادة على علامة الإعراب وهي التنوين أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أي بالحركات .

قال الرضي : وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو : أحمران ومسلمون عامين للمؤنث لأن النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتمعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للعجز فلم يتبع الجر النصب بل إن سمي بهما وأعربا إعراب المفرد : أي جعل النون مفتقرا لإعراب وجب منع صرفهما للعلمين لأن فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر (قوله الذي هو التنوين) أي المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للعرف



وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتي آخر الكتاب .
وأما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل أن الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه وإنما حذف تبعاً لحذف
التنوين ، ولأنه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني على الكسر كنزال ودرارك

والفعل فدخل جوار وأعيم تصغير أعمى (قوله وحده) أي دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه : منها أنه
مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى التصويت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أن الشاعر متى
اضطر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه ، ومنها غير ذلك .

وقال بعضهم : الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذي بمعنى التصرف
والتقلب في الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ، ولذلك قيل إنه أمكن أي أشد تصرفاً في حركات الإعراب
من غير المتصرف . ونوزع فيه بأنه إن سلم أنه مشتق من التصرف في الجهات مع إمكان منعه ، لسكن يلزم منه
أن لا يكون التنوين من جملة الصرف لأنه لا يزداد تصرفه به في الحركات (قوله لوجود علتين الخ) أي شيتين
مسميين بعلى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهند إذا صرف ، والعلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة
غير طبيعية . وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً
يناسبه ، وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازاً لأن كل واحد جزء
علة لاعلة تامة إذ الحكم إنما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما . وادعى العصام أن إطلاق العلة على المجموع
هو المجاز ، وأن كل واحد يطلق عليه علة حقيقية ويدخل في التعريف المذكور مادخله الكسر والتنوين للضرورة
أو التناسب ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين علماً كأذرعاً ، وما جمع بواو ونون علماً لمؤنث كسالمون وإن لم
يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ، ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل في علتين مما ذكر
لضعفهما إذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء ، ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل
الطالب للفعل والمفعول : وإنما لم يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تسكلف ،
وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلة غير ظاهرة كما يجيء فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام
اثنين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة وحصر العلة في التسع استقرأني (قوله بدليل
أن الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك إن الجر بالكسرة عاد في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته
إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة إليه إذ مع
الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة (قوله وإنما حذف الخ) عطف على قوله فليس داخلا الخ وضمير حذف
للجر بالكسرة .

قال الرضي : وقولنا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط
الكسر ، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصلالة انتهى .

وقال بعضهم : الصرف هو الجر والتنوين معاً فحذفهما للعتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف ، وعلى الجملة
فلا كلام أن غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر ، لكن هل هما ممنوعان منه معاً بطريق الأصلالة أو الممنوع
إنما هو التنوين والكسر بطريق التبعية (قوله لالتبس بالمبني على الكسر) لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين

(١٧ - يس - فاكهي - أول)



فيجبر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره ، لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب (نحو: مررت بأفضل منه) وبمساجد وصحراء، وهذا الحكم مستمر فيه (لإمعان) أو بدلها سواء كانت ال موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالأفضل) وباليزيد ونحو قوله :

* تبيت بليل أم أرمدا اعتاد أولقا * (أو) مع الإضافة ولو تقديرا (نحو) مررت (بأفضلكم) وقوله * ابدأ بذا من أول * في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه فإنه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الأصل ، لأن الكسرة إنما حذف تبعاً لحذف التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين ، فلا يقال إنه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر ؛ وظاهر كلامه أنه في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة . وفي المسألة ثلاث أقوال: الصرف هو مطلقا بناء على أن الصرف هو الجر . والمنع مطلقا لفقد التنوين

أو الألف واللام أو الإضافة، وقيل لثلاث يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وإنما حذف واجتزى بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان أنها لغة في غير النداء وعليه أنشد * شرقت دموع بهن فهسى سجوم * أراد دموعي ، وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبع الخاص الخاص (قوله فيجبر بالفتحة) لا نقض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما ألتق به بناء على أنه معرب إعراب أصله لأننا لا نسلم أنه غير منصرف كما ذهب إليه الزمخشري ، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه . سلمنا ، ولكن ما سبق يخصص ما هنا فإنه يفيد أنه على اللغة الفصحى يعرب بإعراب جمع المؤنث السالم (قوله لإمعان) استثناء من محذوف ، والتقدير فيجبر بالفتحة في سائر أحواله إلا حالة كونه مع ال أو مع الإضافة (قوله أو بدلها) كما أم في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشافيات الحوائم * بخفض الحوائم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالأفضل) مثال لما فيه ال المعرفة فإن ال الداخلة على أفعال التفضيل معرفة ، وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالأعمى والأصم واليقظان على الأصح كما في المعنى وغيره (قوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بليت وهو :

رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ، ويحتمل أنه قدر فيه الشروع فصار نكرة ثم أدخل ال عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه ، وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أي يبيت بليل الأرمدا ، والولوق شبه الجنون (قوله نحو : بأفضلكم) التثليل به أولى من بعثاننا لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر ، وإذا صار نحو : عثمان نكرة زالت منه إحدى العائتين ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ، ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته ، وإنما يتعرض في المختصرات للأمر المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فإن الحكم الثابت للمستثنى تقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد إلا هو عدم الجر بالفتحة ، والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم : لا ثمره لهذا الخلاف ، وبعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية (قوله الصرف مطلقا) وذلك لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسم فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لأنه لا يجمع ال ولا الإضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على أن الصرف والتنوين لعملة لأن القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر ، وذلك لأن المنوع بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو



والتفصيل إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة أو بدخول آل عليه ، وإلا فلا كالوصف وهو المختار ، وسكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل وحينئذ يعلم أيضا استواء جره ونصبه في الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع :

(و) إلا (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة (وهي) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة نحو (يفعلان) بالياء التحتية للغائبين (ويفعلون)

بتبعية التنوين ، وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف . لا يقال : حرف الجر أيضا من خصائص الأسماء . لأننا نقول : هو ليس من الخصائص المقترجة بالاسم الصائرة معه كاحدة واحدة بخلاف ما ذكر ، ألا ترى أن العامل يتخطى آل ويعمل فيما هو مدخولها ، وأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف وغيره أو يصير المضاف إليه علامة تماما (قوله والتفصيل إن زالت الخ) قال الأستاذ الصفوي : وفي وجه الخلاف إشكال لأن الظاهر منه أن منهم من قال إنه غير منصرف سواء بقي العلتان أولا ، وإذا لم تبقى العلتان فواجه القول بمنع الصرف إذ لا يد في منع الصرف من العلتين ، ولو اكتفوا بالعتين قبل اللام والإضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الأصلية كالعلمية والحجامة والتأنيث وإن زالت انتهى . وقوله وإن زالت كأن يقال مثلا في إبراهيم إذا نكر إنه غير منصرف لأن العلتين فيه قبل التنكير ، وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة للتسمية بذلك لإجراء حكم مالا ينصرف عليه فتأمل .

وقال ابن جماعة : الحق أنه لا خلاف وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله بدخول آل) أي المعرفة إذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله وإلا الأمثلة الخمسة) أي ما يصدق عليه الأمثلة الخمسة لا نفسها (قوله سميت بذلك) أي بالأمثلة الخمسة كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير إلى الموصوف مع صفتها ، وإن كان التعليل وهو قوله لأنها ليست الخ ناظرا للموصوف فقط لأنه إنما يتعلق به ، لأن ذلك لا يقتضي رجوع الضمير إلى الموصوف فقط المخالف للظاهر إذ اعتبار الصفة لا ينافي التعليل (قوله لأنها ليست الخ) انظر هل هذا يقتضي منع أن يقال لها الأفعال الخمسة مع أنه يقال لها ذلك وعبر به كثير (قوله وإنما يكتفى بها) أي يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر أن يقول وعدت خمسة لأنه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والأحسن أن تعد ستة (قوله والأحسن أن تعد ستة) قال الشهاب القاسمي : وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغائبين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أي ما ذكر من قوله سميت بذلك إلى هنا (قوله وهي كل فعل مضارع الخ) اعترض إدخال كل في التعريف بوجهين : الأول أن التعريف للماهية وكل للإفراد والتعريف بالإفراد غير جائز . والثاني أنه يفهم أن كل واحد منها هو الأمثلة الخمسة فيدخل بصدق الحد على الحدود . وأجيب بأن التعريف بما بعد كل وإنما جرى بها لبيان الاطراد ، وبأن الحدود في الحقيقة آحاد الأمثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أي شخصين اثنين مخاطبين كأنما نحو : أنتما تفعلان ، أو مخاطبتين نحو : أنتما يهندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو : الزيدان يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المثني لشموله لنحو : زيد وعمرو يقومان (قوله أو واو جماعة)



بالياء كذلك للغائبين (و) نحو (تفعلان) بالتاء الفوقية للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء كذلك للمخاطبين (وتفعلين) بالتاء كذلك للمخاطبة ، ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين نحو : الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون ، أو علامتين في لغة طي نحو : يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون . وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرا ، وإذا بسطت هذه الأمثلة كانت ثمانية كما قاله المسكودي ، وكلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال (فترفع بشبوت) النون

أى جماعة المذكور حاضرة نحو : أنتم تقومون ، أو غائبة نحو : الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو : زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكورين نحو : الزيدان يفعلان (قوله للغائبين) أى المذكورين نحو : الزيدون يقومون ، والمراد بالغائب غير المخاطب (قوله للمخاطبين) أى المذكورين نحو : أنما يازيدان تقومان ، وكذلك المؤنثان نحو : أنما ياهندان تقومان المخاطبتان ، وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو : الهندان تقومان ، فإنه مغاير لما قبله لأن التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لأن الفاعل غائب ، وفى الأول للخطاب لأن الفاعل مخاطب .

بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعا للمعنى ونظرا إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، أو يفعلان بالتحتيه رعا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين . ذهب إلى الأول ابن أبي العافية وهو المرجح وبه جاء السماع . وإلى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع ، فظهر أن المعانى سبعة والألفاظ خمسة (قوله ولا فرق بين أن تكون الألف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكور الغائب ، وقد مثل الشارح للغائبين وجمع الغائبين وبقى عليه المؤنثتان الغائبتان نحو : تقومان الهندان ، وكان ينبغى ذكر ذلك لخفاه وشهرة ما ذكره وليسكون توطئة لما يأتى عن المسكودي (قوله فلا يكون إلا ضميرا على الأصح) وقيل إنها حرف خطاب عند المازنى والأخفش (قوله وإذا بسطت) من حيث كون الألف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لأن الواو تكون علامة فى جمع المذكر والألف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكور وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية ، وعلى ما قاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ، ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وإن كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو : أنت والزيدان تفعلون بالتاء الفوقية ، وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو : أنما ياهندان والزيدان ، فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وإن كانا مذكرين أو محل الكلام فيما إذا اتخذنا تذكيرا وتأنيثا ؟ وحينئذ يقال فى المثال المذكور يفعلون بالتحتيه تغليبا للمذكور وغير ذلك ، وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو : الكتبان تجميثان على تأويلهما بالصحيقتين . وقد يقال : إن العدد باعتبار النظر إلى مجرد الألفاظ لا إلى معانيها فليتأمل (قوله بشبوت النون) أى بالنون الثابتة وإنما أعربت هذا الإعراب لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الأسماء لأنها مثل ضاربون وضاربان وضاربين فى مطلق الحركات والسكنات ، ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامة فيها لأدائه إلى اجتماع مثلين فجمعوا النون علامة لأنها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم فى الواو والياء ، وزيدت ساكنة فى نحو : جعقل ، كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عذافر ، وأبدلت منها الألف فى نحو : رأيت زيدا ، وحذفت فى نحو - قل هو الله أحد الله الصمد - ثم حذفوها



المكسورة بعد الألف غالباً المفتوحة بعد أختيها نيابة عن الضمة نحو : أنتم تفعلون ، لأنها شبيهة بالواو من حيث اللغة ومن حيث أنها تحذف للجازم (وتجزم وتنصب بحذفها) نيابة عن السكون والفتحة (نحو : - فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا-) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم صحيح الآخر أو معتله وإن لحقه شيء من الحذف أو التغيير كما في نحو : أنت تدعين لعله تصريفية ، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثني والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وأما نحو- أتحتاجوني - فالحذوف منه نون الوقاية على الأصح لانون الرفع لفقد الناصب والجازم ، وما قيل من أن حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جرى به لأجله منظور فيه إذ هو حاصل بنون الرفع ، هذا ما جرى عليه في الشذور ، وعكس في الأوضح فصحيح أن المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك . وقد تقدم أنها تحذف أيضاً

لأجل الجزم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الأسماء لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وإنما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لأن الضمير المرفوع المتصل بالجر خصوصاً إذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وإعراها بما ذكر هو المشهور ، وقيل لأنها معربة بالألف والواو والياء كما أنها في المثني كذلك وعليه فهسي حروف والفاعل مستتر فليحجر ، وقيل الإعراب مقدر قبل هذه الأحرف (قوله المكسورة بعد الألف) أي على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وقيل تشبيهاً بالمثني (قوله غالباً) وقد تفتح بعد الألف قرئ - أتعداني أن أخرج - وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قرئ شاذاً - طعام ترزقانه - بضم النون (قوله المفتوحة بعد أختيها) أي الواو والياء للخفة ، وقيل تشبيهاً بالجمع (قوله لأنها شبيهة بالواو) وهذا إنما يظهر فيما كان متصلاً بالواو ويحتاج قياساً ما كان متصلاً بالألف والياء عليه ، وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يجوز إلى القياس فهو أظهر وإن اقتصر الرضى وأتباعه على التخصيص (قوله فإن لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا في محل جزم بيان وعدم إعراب بالحرف إنما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ، ولا كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع إذ لا تنازع في الحرف إلا على قول ابن العليج (قوله أنت تدعين) أصله تدعين حذف حركة اللام التي هي الواو ثم حذف لتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولثلاثاً تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد أن كان تفعلين (قوله وأما نحو أتحتاجوني) بجواب سؤال مقدر نشأ من أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذف؟ فأجاب بأن المحذوف إنما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع .

واعلم أنه إذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والإثبات مع الإدغام والفاء وقرأ نافع بالحذف في - تأمروني أعبد أيها الجاهلون - وقرأ ابن عامر - تأمروني - بالفاء وقرأ الباقون بالإدغام ، وأراد بنحو - أتحتاجوني - ما اجتمع فيه نون الإعراب مع نون الوقاية ، واحترزنا بنون الإعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فإنها لا يجوز حذفها مع أحدهما وإقامتها مقامها ، لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما الأمر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد (قوله لا نون الرفع الخ) ولأن نون الرفع علامة الإعراب فينبغي المحافظة عليها ، ولأن نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصحيح أن المحذوف نون الرفع) لأمر منها أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ، وعلى هذا إذا دخل الجزم عليه فإعراجه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أي في نحو : لتسمعن بضم

لتوالي الأمثال : وأما حذفها لغير ذلك فشاذا نثرا ونظما كقوله :

أبيت أسرى وتبتي وتدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(و) إلا (الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، وسميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نيابة عن السكون ، لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيسلط عليها العامل تسلطه على الحركات (نحو) زيد (لم يغر ولم يخش ولم يرم) بحذف أو اخرهن والحركات أدلة عليهن ، وأما نحو قوله :
ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

العين ، والحذف لتوالي الأمثال واجب ولتوالي المثليين كما هتا جأثر (قوله فشاذا) فلا يقاس عليه في الاختيار (قوله نثرا) كقوله تعالى في قراءة - ساحران تظاهرا - أي أتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء ، وفي الصحيح « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسرى في محل نصب خبر . والشاهد في تبتي وتدلكي إن كان المقصود مجرد الإخبار ، وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب وهزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبتي منصوبا بأن مضمره بعد واو المعية في جواب الاستفهام ، والتقدير أبيت أسرى وتبتي تدلكن أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إذن في تدلكي فقط إذ هو مرفوع قطعا قاله الدماميني :

قال شيخنا الغنيمي : لم لا يجوز أن يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف (قوله المعتل الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية : أي الذي اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله ، والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو : هذا فعل معتل الآخر ، فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ، ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لأنه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) أي فعل آخره في اللفظ ما ذكر إن كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ، ويصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ، ومثل للمضارع فقط لأنه المقصود (قوله ألم يأتيك الخ) البيت لقيس بن زهير ، والأنباء جمع نبا وهو الخبر ، وتنمى بفتح تاء الفوقية تنتشر في الأطراف وفاعل يأتي ملاقت والباء زائدة فيه ، وجملة والأنباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على أن يأتي وتنمى تنازعا ما فاعل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة . والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره ، واللبن جماعة الإبل ذات اللبن ، والشاهد في يأتي حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ، ونحوه : لم تهجو ولا ترضاها ، فأثبت الواو والألف مقدرا جزمهما ، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجا بأن الواو والياء يحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة ، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ، ولا يتأتى ذلك في الألف لأنها لا تحرك . وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز إقرار الألف لأنه لازمة فيها ظاهرة وقيل المقدره وعليه فيجوز إقرار الألف ؛ ويشهد له قوله ولا ترضاها ، والأولى تأويله على الحال أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أن السكون مقدر على أحرف العلة ويكون فيها سكونا وخصوصا في الألف ظاهر ومقدر لأجل الإعراب والظاهر خلافه ، وعبارة الرضي فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت



فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك . والحزم مقدر على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل الإعراب ظاهراً ومقدراً ، وقوله تعالى - من يتقى ويصبر - على قراءة فليل مؤول، وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو - ويمح الله الباطل - سندع الزبانية - .

[تنبيه] محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصلياً وأما العارض فلا يحذف عند الأكثر وأجازته ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الأوضح ، وما ذهب إليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب في حالة الرفع والنصب ،

حركتها للجزم (قوله ولغة عند ابن مالك) لعله في غير التسهيل أما فيه فقال فيقدر لأجلها أي الضرورة جزمها وقيل إن الجازم حذف الحروف التي هي اللامات ، والحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن الحركات (قوله وهو محل الإعراب) أي آخر الكلمة المطلقة ، ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لأن الكلام فيها ، وقوله ظاهر أو مقدر المتبادر رجوعه إلى الإعراب ، ويحتمل رجوعه محل أيضاً تأمل (قوله مؤول بما قاله في شرح التسهيل) من أن من موصولة لشرطية فإثبات ياء ينفي جائز بل هو الواجب ، وإسكان الراء ليس جزماً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل - وما يشعركم - بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلاً ، والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى : ودخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ أشبه الشرط في العموم ، وقيل إنه جار على القول بأن الإثبات مع الجازم لغة وعليه خرج - لا تخف دركا ولا تخشى - (قوله نحو - ويمح الله الباطل -) أي بناء على أن يمحو مرفوع وليس مجزوماً بالعطف على - يختم - .

قال المصنف في [حواشي الألفية] يدل عندي على رفعه أمران : أحدهما استثناء الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في - يحق - . والثاني رفع ويحق وهذا عدليه فليكن مثله انتهى . ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لإخبار الله تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لأن المراد هنا باطلاً معيناً فاللعهد وهو الذي قالوه (قوله إذا كان أصلياً) أي ليس مبدلاً من همزة فلا يرد أن ألف يخشى ليس أصلياً بل هو مبدل من ياء ، ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلاً من همزة مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجازته ابن عصفور الخ) اعلم أن الإبدال قبل دخول الجازم شاذ لسكون همزة متحركة فهي متعاضية بالحركة عن الإبدال وإبدال همزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ .

وقد قال ابن عصفور وتبعه المصنف في الأوضح : في هذه الحالة يجوز الحذف والإثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الإبدال وعدم الاعتداد بالعرض ، فعلى الأول يحذف حرف العلة للجزم لأنه كالأصلي ، وعلى الثاني يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف إلا الحرف الأصلي ، وعدم الاعتداد هو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وأما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لسكون همزة ساكنة لحذف حركتها بالجزم وإبدال همز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ، وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيئاً آخر هذا ما في الأوضح وشرحه .

قال شيخنا : وبأمله يظهر ما في كلام الشارح من الإيجاز المخل فإن ظاهره أنه لا يحذف عند الأكثر فيما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فإن الخلاف إنما هو فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم . ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما إذا كان الإبدال الخ متعلقاً بقوله فلا يحذف عند الأكثر فتأمله ، وإذا أثبت حرف العلة المبدل قيل الجازم شذوذاً مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه ، لسكن هل يقدر على الألف مثلاً أو على ما قبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر (قوله إنما يتمشى على قول ابن السراج الخ) كلام الرضى يدل على



لأننا إنما قدرنا الإعراب في الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره ، وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيئويه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدره واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه ، أو على قول ابن السراج : الجازم حذف حرف العلة نفسه ، فقد ظهر أن من يقول بعدم التقدير يقول إن الجزم بحذف حرف العلة ، ومن يقول بالتقدير يقول إن الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق ، نبه عليه المصنف وغيره ، فقوله هنا إن الجزم بحذف الآخر لا يناسب ماسياً قريبا من أن الفعل المضارع يقدر فيه الإعراب :

[فصل] في الإعراب التقديري

وهو جار في الأسماء والأفعال ، وهو في كل منهما قسمان ، لأن المقدر في المعرب إما جميع حركاته أو بعضها .
فالقسم الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيئان هما المضاف إلى ياء المتكلم والمقصود ، وقد أشار إليهما بقوله (وتقدر جميع الحركات) الثلاث

أنه يتمشى على غير قوله ، لأنه ذكر في تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع مانصه : لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستئصال أي أو التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى ، لكنه لا يأتي في كلام المصنف لتصريحه في شرح اللمحة بأن الجازم على قول سيئويه لما دخل حذف الضمة مقدره واكتفى بها ثم لما صارت الخ : وأورد على ما قاله الرضوي أنه هلا حذف الحركة المقدره التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعنى مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي : أي لأنه إذا لم يقدر الإعراب فما الإعراب ، ولهذا قيل إنها عنده مبنية وقيل معربة ولا إعراب لها ، والذي يلوح في المقام أخذنا من تحقيق أبي حيان أنها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف ، لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب (قوله وذهب سيئويه الخ) أيده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدره ، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذفها ، فالقياس أنه حذف الضمة المقدره ثم حذف الحروف للفرق المذكور ، ومنع الشهاب القاسمي ما قاله إذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ، ولأن الإعراب قد لا يكون زائدا كما في الأسماء الستة ولا مانع من حذف الأصلي كما جاز جعله إعرابا كما في الأسماء الستة ، ومما يدل على أن الحرف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا ، ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا التمييز المرفوع عن المجزوم لأن عامل أحدهما لفظي والآخر معنوي إلا أن يقال قد يظن حذف العامل :

[فصل] في الإعراب التقديري

(قوله أما جميع حركاته) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتي أن نحو : يخشى يقدر فيه حركتان فقط ، لأن الجر لا يدخل الأفعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لجميع الحركات الثلاث (قوله شيئان هما الخ) في نسخة بدل هنا وهي حسنة لما فيها من الإشارة إلى أن الذي يقدر فيه الحركات



(في نحو : غلامى) من كل ما أضيف إلى ياء المتكلم ، وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة للمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة ، والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد . ومذهب ابن مالك أن المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهى ظاهرة فيه :

غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو : غلامى) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو : داو وظبي وكرسى ، فيقدر فيه الحركات الثلاث عند إضافته إلى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله إلى ياء المتكلم) أى ملفوظة كانت أو مقدره نحو : ياغلام ، ولبدال الياء حكم الياء نحو : ياغلاما بقلب الياء ألفا ، ويا أبت ويا أمت بالتاء ، ويا أبتا ويا أمتا والتعليل الآتى واف لأن مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة ، نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع فى بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور (قوله وليس مثنى) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول : جاء مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستئصال فتقول : جاء مسلمى ، وتظهر الياء جرا ونصبا نحو : رأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره أن الحركات الثلاث تقدر فيه عند إضافته إلى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل ، وليس كذلك فإن جمع التكسير المنقوص نحو : جوار وغواش وليال إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وكذلك جمع التكسير المقصور نحو : حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر فى الأول لأجل الإدغام وفى الثانى كذلك لكن لأجل أن ذات الألف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاى .

والحاصل أن جمع التكسير فيه تفصيل ، فمنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لأجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو : رجالى وغلمانى ، ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم . وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة للمذكر ، وداخل فى المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه ، مسلماتى وهنداتى فى الأحوال الثلاث ، ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا للمفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة للمذكر فى الجملة لما علمت من التفصيل فى جمع التكسير ، وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول : جاء قاضى بادغام الياء فى ياء المتكلم ، وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى ، ووجه استثنائه ظاهر لأن التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الإعراب ، وأيضا المصنف جعل المضاف إلى ياء المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لأن الأصل تباين الأقسام وأما المقصور نحو : جاء فتاى ورأيت فتاى ومررت بفتاى فيقدر فيه الإعراب قبل الإضافة وبقى معها على ما كان فلم تكن الإضافة سببا لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة ، والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو : داعى (قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة) المتقدمة على العامل لوجود مقتضيتها وهو الإضافة إلى الياء والعامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته فى نفسه ، ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وإنما جاز جعل علامة التثنية والجمع إعرابا لأنها أحد الأمرين وهما الألف أو الياء فى التثنية والواو أو الياء فى الجمع ، ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التبعين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما : قيل : والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو : فتاى وداعى فيكون التقدير فيهما (١٨ - يس - فاكهى - أول)

ورد بأنها مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها (و) يقدر جميعها أيضا في نحو (الفتي) من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا (ويسمى) هذا (مقصورا) لامتناع مدّه أو لأنه قصر عن ظهور الحركات فيه أي منع منها ، ومثله المدغم

للتعذر لسكون ما قبل الآخر فيهما ، والظاهر أنه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء ، وفيه أنه إنما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص مختلف إعرابهما عند الإضافة لياء المتكلم وأدخلا في الاسم المضاف إليها في بيان نحو : غلامى ، لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدها (قوله ورد بأنها مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا : وقد يستشكل بأن الألف في المثني والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو انتهى : ومرجوا به .

فإن قيل : لم لا يجوز في حال الجزوال الأولى بعروض الثانية .

قلت : لا وجه لزوالمها مع بقاء سببها مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان ، وأن العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا إذا لم يفت جانب الإعراب بالكسبية لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج بالاسم الفعل نحو : يخشى ، والحرف نحو : على وإلى ، وبالمعرب المبني نحو : إذا وهذا وما ومتى (قوله آخره) أى فى اللفظ (قوله لازمة) المراد باللزوم فى الألف والياء لزوم الوجود فى أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى والناضى ، أو تقدير الكفى وقاض ، لكنه يشكل بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرى والمقرى اسمى مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى ، فإن التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الأصل . وقد يقال إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص بالشاذ شاذ (قوله لتعذر تحريك الألف الخ) لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفهم ، والحركة تمنع الحرف من الحرى وتقطع عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة (قوله لامتناع مدّه) لأنه منع المد لأن صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعدها . ويقابله الممدود وهو ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو : دعا مقصورا إذ ليس فى الفعل ممدود ، وأما نحو : شاء ويشاء فلا يسمى عند الأكثرين ممدودا لأن الألف التى قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله أو لأنه قصر الخ) قال فى [شرح الحدود] فإن قلت : مقتضى هذا التعليل أن نحو : يخشى يسمى مقصورا : قلت : لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرى الماء فيها : أى اجتماعه ، ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة انتهى . ولو ذكر بدل نحو : يخشى المضاف كان أولى لأنه اسم : وبالجملة فالتعليل الأول (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو : وقتل داود جالوت --- وترى الناس سكارى --- والعاديات ضبحا - والمتبادر أن مثلية المدغم والمحكى للمقصور فى تقدير الحركات الثلاث أما فى المدغم فاتفقا ، وأما فى المحكى بمن فعلى الأصح فيما إذا كان المحكى مرفوعا ، وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير ويحتمل أن المثلية فى ذلك وفى كونه لتعذر وكون السبب التعذر صرح به المحشى فى [حواشى الأزهريّة] فى المدغم ، وقياس قوله الآتى فى المسكن للتخفيف ، وقول الرضى فى الموقوف عليه أن يكون السبب فى المدغم الاستئصال .

والخاص أن سبب التقدير إما التعذر أو الاستئصال ، وإنما الكلام فى تعيين واحد منهما فى كل موضع ، ومعلوم أن التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضى وفى المنقوص لا تعذر أصلا ، وماعدا



والمحكي بمن وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه ، أما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه ، هذا مذهب الجمهور . وذهب ابن فلاح النجفي إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير .

ذلك هل يلاحظ أنه مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستئصال ، أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره ؟ فالسبب التعذر هكذا ينبغي تحقيق المقام . وينبغي أن يعلم أن الجارى على السنة العربيين فيما عدا المقصور والمنقوص من قولهم منع من ظهور الإعراب حركة كذا أو السكون العارض لسكنا محتمل للأمرين ، وظاهر في أن التقدير في تلك الأحوال واسطة بين التعذر والثقل فليفتن لذلك (قوله والمحكي بمن) الوجه ترك التقييد بمن لأن مما يقدر فيه الإعراب الجملة إذا جعلت علما نحو : تأبط شرا ، فإن الذى رجحه السيد أنه معرب تقديرا ، والمحكي في نحو قولك في الإعراب زيدا مفعول به قال في [جمع الجوامع] كالتسهيل ، ويحكي المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا بوجوه الإعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى . فاندفع أن في الأوضح وشرحه أن حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ، ومعلوم أن مثل ذلك الإعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه ، وإن فرض وقوع جزئين منه من كلام من يوثق بعربيته فالأمر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره .

[تلمة] اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير إشارة لعدم الحصر تقصير ، فما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وفقا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وإن وقع لبعض الفضلاء خلافاه : فإن قيل : إذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لأنها نقيضان .

قلت : الوقف بالسكون ليس متعيينا لأنه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الإتيان ببعض الحركة ، لكن الإتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة إلى السكون ، وما اشغل آخره بحركة الإتيان وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به الحشى في [حواشى الأزهريّة] وإن وقع لذلك البعض أنه للتعذر . ثم إن الحركات كما تقدر في الفعل المعتل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح إذا سكن آخره للإدغام نحو : يضرب بكر ، وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لأن الجزم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة إلى تقديره وانظر إذا دخل الجزم عليه وهو مدغم وما سكن آخره للتخفيف نحو — إن الله يأمركم — بسكون آخره وهو كقراءة — ويعولتهن — بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال في النثر كالشعر كما ذهب إليه ابن مالك وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه في النثر ، ويقدر السكون فيما كسر آخره لا لتقاء الساكنين نحو — لم يكن الذين كفروا — وفي المهموز إذا أبدل لينا محضما على اللغة الضعيفة وفي نحو : لم يلد مضارع ولد إذا سكن لامة وفتحت الدال لا لتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو : لم يلد أبوان ؛ وفيما كان الحرف الأخير منه مدغما فيه نحو : لم يشد ، وهل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك في الوقف من القوافي ؟ وتقدم أنه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة (قوله ولا ثقل مع التقدير) قال الحشى : رد بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقل انتهى . وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لأن هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو : مررت بجوار ، ولا يصح القول به هنا لأنه لا يصح جوابا عما قاله ابن فلاح لأنه إذا لم تقدر الفتحة في نحو : مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم أن الكسرة لا تقدر فإذا تقدر ؟ ومن



والقسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص، وهو المشار إليه بقوله (والضمة والكسرة في نحو: القاضى) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة أثقلها على الياء، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي، فإن كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما سر في المقصور، وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لثباتها عن حركة ثقيلة فعولت معاملةً (ويسمى) هذا (منقوصاً) لأنه نقص منه بعض الحركات أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين كذا قيل، هذا ما يقدر في الأسماء:

وأما ما يقدر في الأفعال فأشار إلى القسم الأول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله (والضمة والفتحة في نحو) زيد (يخشى ولن يخشى) من كل فعل معتل بالألف لتعذر تحريكها.

وإلى الثاني منها بقوله (والضمة في نحو) زيد (يدعو ويقضى) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة في) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء (نحو: إن القاضى لن يقضى ولن يدعو) لخفتها [تنبيه] قد مر أن من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم، وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً ثم اقتصره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها، وليس كذلك

الغريب أن شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا الخلل بشيء في هامش الحاشية ولا الشارح (قوله من كل اسم النخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو: يرمى، وبالمعرب المبني نحو: الذى وذى، وباللازمة غيرها كياء المثني جراً ونصباً، وبقبلها كسرة نحو: نظبي (قوله لثقلها على الياء) أى الياء المذكورة وهى المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فإن سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسى (قوله هذا إذا لم يكن النخ) أما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو: مررت بجوار بالتنوين للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدره على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين، ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو: أعيم تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل، وكذا نحو: قاض علم امرأة، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو: يرمى علماً، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول: جاءنى جوار وأعيم وقاض ويرم، ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح، ولو قال هذا إذا كان منصرفاً لكان أشمل، وربما أشار الشارح بقوله: كما مر في المقصور يعنى من كونه مخصوصاً بالمنصرف إلى هذا التعميم، ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لسلك ما سبق:

قال فى [التصريح]: وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو: يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصاً، وأما الثانى فلأن نحو: قفى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصاً لنتهى. ومر ما يؤخذ منه الجواب وهو أن وجه التسمية لا يلزم اطراد (قوله وتظهر الفتحة فى المنقوص) يستثنى منه المركب المزجى إذا أعرب إعراب المتضاميين وكان آخر الجزء الأول ياء كعمد يكرب فلا يظهر فى آخر الأول الفتحة بلا خلاف استصحاباً بالحكمها حالتى البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان. ونقل الدمامينى عن البسيط وشرح الصفا جواز فتح الياء وإسكانها حالة النصب إذا كان الإعراب مدّة ولاقى ساكناً سواء كان مضافاً أو لا نحو: والمقيمى الصلاة - ينصب الصلاة فخرج نحو: مصطفىو الناس، فإن إعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء

بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو : مسلمي كما مر ، والنون في نحو : ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه في الجامع . ومن ذهب إلى أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج إلى عدها في القسم التقديري :

وحذفت نونه للإضافة ، وإعرابه ليس مدّة لفتح ما قبلها ، ولأجل ذلك لم يحذف حرف إعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو والياء فيه .

[لطيفة] أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى ولطف المبنى :

النذل مفروض له رزقه والحرف بالإفتار مفروض
لذلك المنقوص لم ينخفض وأشرف الأسماء مخفوض

والألف في المثنى إذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لأنها لا تحذف لعدم ما يبدل عليها بل تبقى وتحرك بالسكسرة ، والأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا أضفنا إلى كلمة أولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستئصال كما صرح به ابن الحاجب : واعترض عليه بأن التلغظ بإعراب مسلمي قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر فلم يجعل إعراب نحو : الفتى من المتعذر ، ونحو : مسلمي من المستثقل ؟ وأجيب بأن إعراب نحو : الفتى قبل الإعلال بالحركة وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الإعراب لعدم قبول الألف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر بالاستقلال بالحركة لأن ثقلها لا يوجب تقديرها بل إبدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر ، وأما مسلمي فإعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستئصال للتعذر .

فإن قيل : ثقل الحركة في نحو : قاض يوجب الإسكان وتقدير الحركة فلا يضح قولك وثقلها يوجب إبدال الحرف لا الإسكان . أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير إعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستئصال مع أنه فيهما قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر ، وكالمثنى والجمع حال الحكاية فإنه يقدر إعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك ، ومعناه دعني من هذا الحديث ، ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى ، وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين ، وأما الأسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علمنا نحو : أبو بكر فتحكي بمن ، وتارة تكون مضافة إلى معرفة نحو : أبو زيد وفي حكايتها خلاف ، وتارة مضافة إلى نسكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو : ليضربان) أي من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ما عدا ألف الاثنين وأكد بالتحففة ، وإنما حذفت النون في الأول لتوالي الأمثال والثاني حملا للتحففة على الثقيلة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لأنها إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لأجلها ، فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هندا إذا وقفت عليهما ضربوا واضربن بردوا والضمير ويائه ، وتقول في هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين بردوا والياء والنون .

هذا ، وقال أبو حيان : الذي يظهر لي أن دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى . وأما إذا وقعت بعد فتحة فإنه يجب إبدالها ألفا كما تقول في قفن إذا وقفت عليه قفا .



[فصل] في الكلام على الفعل المضارع باعتباره رفاعه ونصبه وجزمه

(يرفع) الفعل (المضارع) إذا سلم من نوني التوكيد والإناث وكان مع ذلك (خاليا) من ناصب ينصبه (وجزمه) (نحو : يقوم زيد) بإجماع من النحاة ، وأما قول علي رضي الله عنه : * محمد تفقد نفسك كل نفس * فالجزم فيه مقدر أي لتفقد ، وقول بعضهم : * فاليوم أشرب غير مستحقب * فضرورة ، ورافعه تجرده من الناصب والجزم عند الفراء وموافقيه وهو الأصح ، وما قيل من أن التجرد أمر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي ممنوع بل هو الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ، ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لأنه هنا علامة لا مؤثر ، وقيل رفاعه حلولة محل الاسم ،

[فصل يرفع المضارع]

(قوله يرفع المضارع) إن قلت : قضية صنيعة حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا أن الرفع له ليس هو التجرد : قلت : لعل وجه عدوله ليسكون جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الإيماء إلى ما اختاره من أن رفاعه التجرد على ما في الأوضح ، لأن تعليق الحكم على وصف يشعر بالعلية (قوله إذا سلم الخ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أو أراد بيان رفاعه ولو محلا ، وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والأنسب بتوقفه على معرفة الناصب والجزم وتأخيرها عن النصب والجزم (قوله وكان مع ذلك خاليا) أشار إلى أن خاليا خبر لكان محذوفة وفيه أنه من غير الأشهر والأولى جعله حالاً من المضارع (قوله عن ناصب ينصبه وجزمه) احتز به بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجزم المهملين نحو : أن تقرأ ولم يوفون ، والمصنف لم يحتج للتقييد لأن الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل (قوله محمد تفقد الخ) محمد منادى حذف منه حرف النداء ، ونفسك مفعول لتفقد ، وكل فاعل مضاف ونفس مضاف إليه ، والتبال الوبال أبدلت واوه تاء كما في تجاه وتراث ، وقال العيني : الفساد ، وقيل الحقد والعداوة ، فالجزم فيه مقدر : أي فلا يرد على قول المصنف أن المضارع يرفع إذا خلا عن الناصب والجزم لأن المراد إذا خلا لفظا وتقديرا وتفقد لم يخل من الجزم تقديرا (قوله فاليوم أشرب الخ) صدر بيت وعجزه * إثمنا من الله ولا واغل * فضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا ، وقضيته أنه مجزوم مع خلوه مما ذكر ، والذي قاله المصنف وغيره أنه مرفوع ولو كان حذف الضمة للضرورة أو على تنزيل غرب منزلة عضد لأنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور ، والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أصحها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك (قوله وهو الأصح) أيد بأن رفاعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدور أن يشعر بالعلية (قوله هو الإتيان الخ) هو أولى من قول البدر ابن مالك إنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره إذ الوجودي له معنيان : أحدهما الموجود ، ثانيهما ما ليس في مفهومه سلب ، والعدمي يقابله فيهما ، والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن في مفهومه سلبا لأن التخلص فيه معنى النفي ، ونحوه ما في التصريح من أنه كون المضارع خاليا من ناصب وجزم لأن الخلو فيه معنى النفي ، ولو سلم أن التجرد بالمعنى الذي قاله وجودي بالمعنى الثاني لكان الجواب حيلثا يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول بالوجودي بالمعنى الثاني فإنه موجود لأنه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص وكل منهما أمر موجود (قوله لأنه هنا علامة لا مؤثر) أي حقيقة فلا يرد أن الرضى صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ، ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله وقيل رفاعه حلولة محل الاسم)



وقيل غير ذلك، وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل لكونه قويا إذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي :

(وينصب) المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها (بان) لملازمتها النصب ، وهي حرف نفي ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأييد النفي ولا تأكيد خلافا للزخشرى في ذلك . وقال في [المفصل] : هي لتأكيد نفي المستقبل ، وفي [الأنموذج] لنفي المستقبل على التأييد ، ومحل الخلاف في أنها هل تقتضي التأييد أم لا فيما إذا

هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب ، أو مجرور كما في مررت برجل يضرب ، أو منصوب نحو : رأيت رجلا يضرب ، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لامن حيث هو مرفوع وإنما ارتفع لخلوله محل الاسم لأنه يكون إذن كالاسم فأعطى أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع ، ولم يؤثر ذلك في الماضي وإن وجد فيه لأنه مبني الأصل فلا يؤثر فيه العامل : واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلوة نحو : الذي يضرب ، ونحو : سيقوم ، وفي نحو خبر كاد نحو : كاد زيد يقوم ، وفي نحو : يقوم الزيدان ، وفي نحو : هلا تضرب ، فإن الاسم لا يقع بعد التحضيض . ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الأمور فلم تغيره إذ أثر العامل لاغيره ، إلا عامل آخر ، وأما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه تكلف ، وأجاب في [المفصل] بأنه من مظان صحة وقوع الأسماء لأن من ابتداء كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن تكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من الغير قول الكسائي إن رافعه حروف المضارعة : ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه وبأنه يلزم أن يكون مرفوعا أبدا ورد بأن عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله . قال أبو حيان : ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقي (قوله وعامل الرفع معنوي) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائي : إن العامل أحرف المضارعة لأنها ليست من العامل المعنوي فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى إلا أن يقال لم يعتد بمذهبه ، لكنه لا ينبغي لأن الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله : أن الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فإحاطته عليها أولى من إحاطته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين :

بقي هنا شبهة سنحت بالبال ، وهي أن الترجيح إنما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بأن الرفع التجرد ولا الحلول محل الاسم إذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ، ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله لملازمتها النصب) أي في الأكثر المشهور ولغة الجمهور وإلا فقد حكى الكسائي أن الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك ، وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر « لن ترع » بحذف الألف ، وقضية كلام الشارح أن الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب ، وفيه أنه قيل بكونها مصدرية وهي لا تكون إلا ناصبة فالأولى تقديمها لمشاركتها لن في ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بأنها مركبة (قوله وهي حرف نفي الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل ، فالمراد بالنفي الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبني للمفعول ، ولا يخفى أن النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها ، وليس المراد أن كلاما من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه العبارة (قوله هي لتأكيد الخ) أراد بالتأكيد ما يشمل التأييد الذي هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغي أن يحمل على تأكيد لا يشمل التأييد (قوله وفي الأنموذج) أي في بعض نسخه وفي بعضها على التأكيد .



أطلق النفي أو قيد بالتأييد : أما إذا قيد بغيره نحو - فإن أكلم اليوم إنسيا - فلا خلاف بينهم في أنها لا تقيده فهد ظهر أن من رد على الزمخشري في قوله بتأييد النفي بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأييد ليس على تحقيق في المسألة ، ورد ماذهب إليه الزمخشري بأنه لا دليل عليه .

قال ابن مالك : والحامل له على أن لن لتأييد النفي اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية . وأما استفادة التأييد في نحو - لن يخلقوا ذبابا - ونحو - لن يخلف الله وعده - فن خارج كما في قوله تعالى - ولن يتمنوه أبدا - وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر ، وهل تأتي للدعاء أم لا ؟

وانتصر الحفيد للزمخشري فقال : واعلم أن قول النحويين لن ليست لتأييد النفي مع أنها لنفي سيفعل متناقض وذلك لأن سيفعل مطلق ونقيضه لن يفعل الدائمة ، فلو لم تكن لتأييد النفي لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل ، لأنه على ما قالوه من عدم التأييد يجوز أن يكون النفي على حالة والإثبات على أخرى ، فالحق أنها لتأييد النفي كما ذكره الزمخشري لاسيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد ، وهو عدل وقد نقله انتهى .

واغترض بأننا لانسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالي ، ومن أين وجب أن يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم أن تكون لن لتأييد النفي بل نقيضه لن يفعل أبدا ، وكأنه ظن أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ، ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الإنسان جمادا نقيضا لبعض الإنسان جماد فبطل قوله فالحق الخ ، وأما قوله وهو عدل الخ فجوابه أنه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل نقل خلافه مع أن ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها في التأييد لكونه من أفراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق ، قاله الشهاب القاسمي (قوله فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغنيمي : لم يظهر لي وجه هذا الكلام إذ الخلاف بين الزمخشري وغيره إنما هو في موضوع لن لغة فالزمخشري فهم عن اللغة أن معناها الحقيقي هو التأييد فإذا استعملت في غيره كما في الآية كانت من باب الحجاز ، وغير الزمخشري فهم أنها موضوعه لمطلق النفي فاستعملها في الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشيء في بعض ما صدقته ، فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى لن في اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم إلا أن يثبت عن الزمخشري أنه يقول إن لها في حالة الإطلاق وضعها وفي حالة التقييد وضعها آخر فينتج تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشري ، والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الأوضح وقال : لو كانت لن للتأييد كان ذكر الأبد في - ولن يتمنوه أبدا - تكرارا انتهى :

قال الشمني : ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن المرادف لا يرادف لن لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن ، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع ما يتوهم من أن لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمنى الموت منهم على جهة التأييد (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظر فيه بعضهم بأن الاعتقادات لا تدخل لها في الأوضاع اللغوية إذ هو ثقة في النقل :

هذا ، وقد يقال المنفي على التأييد هو الرؤية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائل مكي كما علمت إلا أنه عبر بقوله للتكرير ، ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لسكون الفعل الذي بعدها للدعاء وليس المراد أنها موضوعه للدعاء وليس في كلامه ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى : واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بها



فيه خلاف ، اختار في المعنى الأوّل قال فيه : وتأتى لن للدعاء وفاقا لجماعة : والحجة في قوله :
لن تزالوا كذلك ثم لازا - ت لكم خالدا خلود الجبال
لكنه صرح في الشرح وفي الأوضح بخلافه ، والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلي ، ولا يفصل بينها
وبين معمولها إلا في ضرورة كقوله :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجا

بل جميع أدوات النفي كذلك نحو : لازلت منصورا على الأعداء ، على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم يأت
لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله : لن تزالوا الخ) أي لأن المعطوف بثم في البيت دعاء لا خبر وعطف الإنشاء
على الخبر الإنشائي هو اللائق للمناسبة وإن لم يعين كون المعطوف عليه دعاء ، والمسئلة ظنية فاندفع باللذاميني
وقول بعضهم إن الفراء قائل بجواز الاستثناء بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه ، وأيضا كون المعطوف عليه
دعاء يغني عن التأويل إن قيل بامتناع عطف الإنشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد ثم أي ثم أقول لازلت لكم
أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولى : أي أقول لن تزالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه
فيجوز عطف الإنشاء عليه لأن محل المنع فيما لا محل له .

قال الشمسي : وأيضا فقوله لن تزالوا لو كان خبرا لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا . ويجاب بأن
معناه الإخبار ببقائهم على هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما في عرفهم من القران المتضمنة للبقاء عادة :
أي أنتم لا تزالون عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في المستقبل ، وهذا معنى صحيح
(قوله والأصح أنها بسيطة) لأن الأصل عدم التركيب وإنما يصر إلى دليل ظاهر ولا دليل على ذلك ، واستدل
سيديويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو : زيدا لن أضربه ، وظاهر أن الكلام في غير الفاعل ومنه
التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وإن قال أبو حيان كان ينبغي استثناءه من الجواز .

هذا ، ووجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها . ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم
الشيء بالتركيب ، ومنع الألف في جواز التقديم لأن النفي له صدر الكلام ، وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها
ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الحمزة تخفيفا والألف للساكنين . وردّ بأمور أقواها أنه إنما يصح التركيب
إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشاويين (قوله على وضعها الأصلي) وقال
الفراء : أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا . وردّ بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبأن المعهود
إبدال النون ألفا كمنسفا لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والأصح أنها لا تفصل لأنها محمولة على سيفعل
ولذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما
لا يقال أن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام ، وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والقراء
بالأول والظن والشرط (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطأ للإلغاز ، وإنما
حقهما أن يكتبتا منفصلين . والإلغاز فيه أن يقال أين جواب لما وم انتصب أدع ؟ وجوابه علم ، وقوله أدع
منصوب بلن المدغم نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها بما الظرفية وصلتها للضرورة فإن أدع عامل فيما وصلتها ،
والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا ، وحينئذ كيف يجتمع قوله لن أدع مع قوله لن أشهد الهيجا؟
وجوابه أن أشهد بالنصب ليس عطفًا على أدع بل منصوب بأن مضمره بعد حرف العطف وأن والفعل عطف

(١٩ - بس فاكهي - أول)

(و) أتبعها (بكي المصدرية) لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها (نحو - لكيلا تأسوا -) إذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لأن حرف الجر لا يباشر مثله ، والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليمية الجارة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو : جئتكم كي أن تكرمني ، أو اللام نحو : جئتكم كي تكرمني ، إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية . أما في الأول فلوجود أن المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله ، وأما في الثاني فلثلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو : - كيلا يكون دولة - أو ظهرتا معا كقوله * أردت لكيها أن تطير بقربتي * جاز الأمران أي

على القتال : أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد * ولبس عباءة وتقر عيني * (قوله وأتبعها) عطف على بدأ (قوله بكي المصدرية) يعنى التي بمعنى أن (قوله تقدم اللام عاينها) لفظا أو تقديرا (قوله نحو - لكيلا تأسوا -) أي تحزنوا فالتقدير لعدم أساكم .

قال [في المصباح] : وأسى أسا من باب تعب حزن فهو أسى مثل حزين انتهى . وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيتكم اشتباه لأن تأسيت به واتسيت بمعنى اقتديت ، وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى (قوله لأن حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصيح أو مع إمكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله مخرج لكي التعليمية) فإن النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا تظهر إلا ضرورة ، ويجوز عند السكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ) أي مع عدم اللام قبلها لما سيأتي (قوله كي أن تكرمني) قال أبو حيان : والحفوظ إظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر ونخدعا * ولا يحفظ من كلامهم : جئت كي أن تكرمني (قوله أو اللام) محجى كي قبل اللام نادر (قوله أما في الأول) وهو ما إذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أي مع إمكان الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثاني الخ) وهي ما إذا ظهرت اللام بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية لما ذكره الشارح فتعين أنها جارة وهي داخلة على اللام الجارة للتوكيد ، وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق لأن حرف الجر لا يباشر مثله .

وأقول : لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجار على الجار هنا وعدم جوازه فيما إذا تأخرت كي أن كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة إلى جعلها جارة مؤكدة ، وأما في صورة تأخر اللام عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جر إذ لا يصح أن تكون ناصبة للفعل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لأن اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع إمكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما إذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها مما أوضحه شيخنا ، وأشاروا بالجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد نفي المباشرة في الفصيح ومحجى اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلثلا يلزم الخ) ودعوى زيادة كي مردودة بأنه لم تعهد زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله أردت لكيها الخ) صادر بيت عجزه :

* فتركتها شتا ببيداء بلقع * يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتركتها بالنصب عطف على تطير ، والشن بفتح الشين المعجمة جلد القرية الخاق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله ، والبيداء الأرض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها ، والبلقع : الأرض التي لا شيء فيها (قوله جاز الأمران) جواب المسألين ، أما جواز الأمرين في الأولى فظاهر ولا محذور فيه ، فإن جعلت كي مصدرية قدرت اللام قبلها وإن جعلتها تعليمية قدرت أن بعدها عند البصريين .



كونها مصدرية وكونها جارة ، والثاني أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا ، وقد تكون مختصرة من كيف كقوله :

كي تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظي الهيجاء تضطرم

أي كيف تجنحون (و) أي (بإذن) قبل أن لطول الكلام عليها وهي حرف جواب وجزاء .

فإذا قلت : لمن قال أزورك غدا إذن أكرمك ، فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيويوه ، واختلف فيه فحمله الشاويين على ظاهره وقال : إنها لهما في كل موضع وتكلف تخريب ماخني فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تمحض عنده للجواب .

فإذا قلت : لمن قال أحبك إذن أصدقك ؟ فقد أجبته ولا يتصور هنا الجزاء ، والأصح أنها حرف

قال أبو حيان : وانبنى على هذا فرع وهو أنه إن قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وإن قدرناها الناصبة جاز ، وأما جواز الأمرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين إما دخول حرف مصدرى على مثله وإما دخول حرف جر على مثله ، لكن اغتفر ذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه كما علم مما مر ، فإن جعلت مصدرية فإن مؤكدة لمعنى السبك ، أو تعليلية فهى مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) إنما ترجح كون أن ناصبة في هذه الحالة لأنها أم الباب فاعتنى بشأها ، ولأن ما كان أصلا لا ينبغي أن يجعل تأكيدا لغيره ، ولأن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل مجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف في الحواشي ، ولأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ، ونقل في التصريح عن المصنف في باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لأن تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها ، والحمل على الغالب عند التردد أولى (قوله كي تجنحون) أي كيف تجنحون أي تميأون ، والسلم بالكسر والفتح الصلح ، وثثرت مبنى للمجهول من ثأرت القتل قتلت قاتله ، ولظي مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله لطول الكلام عليها) فيه أن هذا إنما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لا ما ذكره . وقد يقال إنه علة له باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أي معناها الجواب والجزاء . ومعنى كونها جوابا أنها لا تقع إلا في كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر إما تحقيقا وإما تقديرا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجواب لا لفظا ولا تقديرا ، والجواب في الحقيقة هو الجملة التي وقعت إذن فيها لا إذن وحدها ، ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر كما قاله الدماميني ردا على ما تردد به المصنف في حواشي التسهيل (قوله وتكلف تخريب الخ) فقال في المثال الآتي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أي أنا متصف الآن بمحبتى لك (قوله إذن أصدقك) أي أو أظنك صادقا ومدخول إذن فيه مرفوع لانتهاء استقباله المشروط في نصها (قوله ولا يتصور هنا الجزاء) لضرورة أن التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع في الحال ، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما في المستقبل أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال (قوله والأصح أنها حرف) هو مذهب الجمهور : وقال بعض الكوفيين : إنها اسم ، والأصل في إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك برفع أكرم ثم حذف الجملة التي أضيفت إذا إليها وعودت عنها التنوين كما في حينئذ ، وأضمرت أن فانصب الفعل الواقع صدرا للجملة الجوابية ، ولعل المفرد المؤول بأن عنده فاعل : أي إذا جئتني وقع إكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أي حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت

وعليه فالأصح أنها بسيطة وأنها الناصبة بنفسها وكان القياس لإغائها لعدم اختصاصها ولكن أعمالها حملها على ظن لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها كما حملت ماعلى ليس وإن كانت مختصة : وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

الأول أن تكون (مصدرة) في أوّل الكلام فإن وقعت حشوا فيه بأن كان مابعدا معتمدا على ما قبلها أهملت : قال الرضى : وذلك في ثلاثة مواضع : الأول أن يكون مابعدا خبرا لما قبلها نحو أنا إذن أكرمك وإني إذن أكرمك . الثاني : أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو إن تأتني إذن أكرمك . الثالث : أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله إذن لأخرجن ، وقوله :

لئن غاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

إذا جئتنى فإكرامك حاصل (قوله وعليه فالأصح أنها بسيطة) أى لا مركبة من إذن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها إلى الدال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله (قوله وأنها الناصبة بنفسها) أى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ، ولما جرت عادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وإن كان كلاما غير محقق لأن الذى أضمرت أن بعده ليس الناصب وإنما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله لعدم اختصاصها) قال المصنف في بعض تعاليقه : ووجه الضعف اللاحق لإذن أنها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظر إلى نحو - ولن تفلحوا إذا أبدا - فرأى لفظة إذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت (قوله وشرط إعمالها الخ) إلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاه عيسى بن عمرو ، وتلقاها البصريون بالقبول إلا أنها نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائي والفراء (قوله بأن كان مابعدا الخ) سيأتى قريبا أن الإهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كغيره ، وذلك لأنه يكون فيما إذا تقدمها العاطف اللهم إلا أن يقال إن المراد أنه في هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز غيره ، وفيما سيأتى يجوز الوجهان وإن كان بالنظر إلى الاعتبار يتعين الإهمال أو الإعمال . وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو : يا زيد إذن أكرمك ، بل وقضيته أيضا الإعمال فيما إذا تقدم المعمول نحو : زيدا إذا أكرم . وفي المسألة خلاف فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي إذ ذلك الرفع والنصب . قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل ، ويحتمل أن يقال تعمل لأنها مصدرية في النية لأن النية في المفعول التأخير انتهى . ويؤخذ من تعليقه الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو : يا زيد إذن أكرمك (قوله أهملت) لضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر لما قبلها) أى في الأصل أو في الحال كما أشار إليه بالمثلين (قوله أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها) أى صناعة لا معنى فلا يرد أن إذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا جزاء لشرط مقدر : أى إن تزرنى غدا إذن أكرمك ، لأنه إنما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنى ، ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فإن المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى (قوله وقوله) أى ونحو قول كثير عزة (قوله لئن عادلى الخ) اللام موطئة لمحجىء الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو :

حلفت برب الراقصات إلى منى تقول الفياق نصها وذميلها

والضمير في مثلها ومنها يعود للمقالة الأولى ، وذلك أن كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال : تمنّ علىّ أعطك ؟ فقال : أكون كاتباً لك ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة ، كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة :



ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو : يقتل إذن زيد عمرا ، وليس الرجل إذن زيدا انتهى . نعم إن تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلة .

الشرط الثاني وإليه أشار بقوله (وهو) أى المضارع الذى يابى (مستقبل) فإن كان حالا أهيات كما إذا كان إنسان يحدثك فقلت له إذن أصدقك لأن نواصب الفعل تخصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للدافع ، وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول .

الشرط الثالث وإليه أشار بقوله (متصل) ذلك المضارع بها (أو منفصل) عنها إما (بقسم)

عجبت لتركى حظه الجهد بعدما بدالى من عبد العزيز قبولها

فإنه يدل أن كثيرا لم يرض مع إجابة عبد العزيز ، وجملة إذن لا أقبلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف ، وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوف ؛ وهو مخالف للقاعدة المشهورة أنه إذا توالى شرط وقسم فالجواب للأسبق لكن ما قاله جاز أيضا ، ولم يجزم الجواب لأن الشرط ماض (قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلا . وبأن يقع غير معتمد على ما قبلها ، والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الأول ، فالنقى في قوله ولا يقع الخ متوجه إلى القيد والمقيد معا .

هذا ، وكون إذن فيما ذكره من نحوه من يقعد إذن زيد هي التي الكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر (قوله نعم إن تقدمها واو أو فاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيده بالفاء والواو ، وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة أن بعدها وجوبا وبين المنصوب بإذن نحو : لألزمتك أو إذن تقضي حتى (قوله جاز النصب بها على قلة) أى جاز الرفع والجزم إن اقتضاه الحال ، وإنما اقتصر الشارح على النصب لأن الكلام فيه .

قال في المعنى : والتحقيق أنه إذا قيل إن ترزنى أزررك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت العطف على الجواب جزمتم وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملة مع جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول انتهى . ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف النظر إلى أمرين : فمن حيث أن إذن في أول جملة مستقلة هو متصدر فينصب الفعل ، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فيرفع لفقد الشرط ، ومثل ذلك : زيد يقوم ، وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا أو على الاسمى جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المعنى أيضا (قوله مستقبل) انظر استقباليته بالنظر إلى ما قبلها كما إذا قال شخص : جاءني زيد أمس فقلت وإذن أكرمه ، وكان الإكرام وقع عقب مجيئه في أمس والتكلم بذلك حالا وحرره (قوله لأن نواصب الفعل الخ) فيه شئ* إذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في إذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان ينبغى أن يذكره قبل الشرط الثاني فإنه المذكور في كلامهم بعد الشرط الأول ، فمن ذلك قوله :

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك بإذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها فهو إما ضرورة أو مؤول على حذف خبر إن : أى إني لا أستطيع ذلك أو نحوه ، ثم استأنف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه (قوله بقسم) قال في الارتشاف :



أو بلا النافية كما في المعنى والشذور ، وأشار إلى مثالي الاتصال والانفصال بقوله (نحو : إذن أكرمك ، وإذن والله نرهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ، ومثال الانفصال بلا النافية نحو : إذن لأفعل ، واغتر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم : إن الشاة لتجبر فتسمع صوت والله ربها ، وبلا النافية لأن النافي كالجزم من المنفي فكأنه لا فاصل . واغتر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال : وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أو لا	وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر إذا عملتها أن تفصلا	إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجزور على	رأى ابن عصفور رئيس النيبلا
وإن تجيء بحرف عطف أو لا	فأحسن الوجهين أن لا تعملا

وينصب المضارع أيضا (بأن المصدرية) أي المنسبكية مع مدخولها بالمصدر وهي أم الباب لعمها (ظاهرة نحو) - والذي أطمع (أن يغفر لي) - ومضمرة كما سيأتي ، والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالأولى هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ، ولم تقتصر بجملة نحو :

إلا إن كان يقسم محذوف الجواب (قوله أو بلا النافية) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا إذ لم يسمع وإن كان التعليل الآتي يفيد جواز الفصل بكل ناف (قوله ابن بابشاذ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين : معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطي ، والظاهر أن بابه الثانية مفتوحة كالأولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية (قوله نرهم) جواب إذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم وإذن هنا كسائر أدوات الجزاء (قوله بالنداء) نحو : إذن يا عبد الله أكرمك . وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء نحو : إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة (قوله بالظرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو : إذن يوم الجمعة أو في الدار أكرمك ، وأما الفصل بمفعول الفعل نحو : إذن زيدا أكرم ، فالأرجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا ، وتقدم عن الكسائي بطلان العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ، ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما اسم واحد .

قال أبو حيان : والصحيح أنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه ، وقيل في توجيهه فإنه جزء من الجملة فلا يقوى إذن معه على العمل فيما بعدها ، وانظر هل صورة المسألة أن يكون الظرف معمولا لفعل إذن : أي ولو كان معمولا لمعمولها في الرضى ما يقتضى الأول فليراجع (قوله أعمل إذن الخ) ذيل بعضهم هذه الأبيات بنيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال :

وإن تجيء بحرف عطف أو لا فأحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله المنسبكية مع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والأصالة ، ألا ترى أنهم يقولون : جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير ، فلا توهم العبارة أن المنسبكية هو أن وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبكية هو المجموع والأصل ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للمفسرة الخ) لإخراجه لما ذكر لا ينافي إخراجه لغيره أيضا فإنه مخرج لأن الاسميتها فإنها ترد ضميرا للمتكلم في قول بعض العرب : أن فعلت ، وضمير للمخاطب في نحو : أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقة بجملة الخ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو



- وأوحينا إليه أن اصنع الفلک - والثانية قال في أوضحه هي التالية للما نحو- فلما أن جاء البشير- والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * أو بين القسم ولو كقوله :
* فأقسم أن لو التقينا وأنتم * زاد في المعنى والواقعة بعد إذا كقوله :
فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد في بلجة الماء غامر
ومحل النصب بأن المصدرية (ما لم تسبق بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ العلم فإن سبقت به

- وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فأخر مبتدأ ودعواهم مضاف إليه وأن مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شأن مقدر ، وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر أن ، وهي وخبرها خبر آخر دعواهم ، وقوله فيها معنى القول نحو : قلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم ، وبتقدير وجوده لا تعين أن فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة . وفي [شرح الحمل] أنها تكون مفسرة بعد صريح القول :
قال الدماميني : ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح .

قال شيخنا الغنيمي : قال السيد في [شرح اللباب] عند قول المتن وتختص أى أن التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه مانصه : أى صريح القول لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول ، وقوله المتأخر عنها جملة نحو : ذكرت عسجداً أن ذهباً لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، وقوله ولم تقترن بجار نحو : كتبت إليه بأن افعل وكتبت إليه أن افعل إذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول (قوله - وأوحينا إليه أن اصنع -) الجملة مفسرة فلا محل لها من الإعراب ، لكن قال المصنف : إنها مفسرة للفعل ، وخالف غيره فقال : إنها مفسرة لمفعول محذوف أو مذکور . قال الكافيحي : والظاهر أن الإيحاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتسكون منصوبة المحل انتهى فتأمله (قوله التالية للما) أى التوقيفية كما في المعنى احترازاً عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى إلا (قوله كأن ظبية الخ) صدره :

* ويوما توافينا بوجه مقسم * والبيت لأرقم اليشكري ، وتعطو تتناول إلى الشجر لتتناول منه ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أرق أى صار ذا ورق ، والسلم بفتحين شجر ، والشاهد في كأن ظبية بحر ظبية وأن زائدة بين البحر ومجروره ، ودوى نصب ظبية على أنها اسم كأن المخففة من كأن برفعها على أنها مهملة أو عاملة في ضمير محذوف : أى كأنها ظبية (قوله فأقسم أن لو الخ) تمامه * لكان لكم يوم من الشر مظلم * والشاهد فيه واضح ، وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة من أنه إذا تولى شرط وقسم وليس هناك إلا جواب واحد فهو للسابق منهما لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة ، واضطرب كلام ابن مالك في [التسهيل] في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ، وفي باب القسم أن الجواب للو وأنها مع جوابها جواب القسم (قوله فأمهله الخ) المعاطاة المناولة ، واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء ، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كـ عيشة راضية - من غمره الماء إذا غطاه ، ومعاطى خبر كان ، وفي بلجة متعلق بغامر ، وغامر صفة لمعاطى ، والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله من يثقده هذه حالة الغريق ، والشاهد في البيت ظاهر (قوله وإن لم يكن بلفظ العلم) نحو : رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملاً في العلم ، وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما إذا أول العلم بغيره فإنه يجوز وقوع الناصبة بعده ،



أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة (نحو - علم أن سيكون -) - أفلا يرون أن لا يرجع - (فإن سبقت بظن) أى بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو - وحسبوا أن لا تكون -) قرئ بالرفع لإجراء للظن مجرى العلم وبالنصب لإجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ، ولهذا أجمعوا عليه في - ألم أحسب الناس أن يتركوا - ومن العرب من يجزم بأن كقوله :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيدنحطب
ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله :

ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج نخرج الإشارة فمجري قولك أشير عليك أن تقوم ، أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم - أفلا يرون أن لا يرجع - بالنصب (قوله أهملت) أى لم تعمل النصب في المضارع ولو عبر به كان أولى إذ هي لم تهمل بالسكانية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فيهما والحملة خبرها ، والظاهر أن الضمير في قوله ما لم تسبق يرجع إلى أن المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع فإن تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لأنها مخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمي . وبهذا يندفع أن كلامه يومم أنها بعد العلم هي أن الناصبة وأهملت وليس كذلك وإنما هي الخففة من الثقيلة وإنما أهملت لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأن بابها أن تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقق بخلاف الخففة فإنها تقتضى تأكيد الشيء وثبوته .

وقال [في المتوسط] وليست يعنى الخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لتكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعنى فيلزم التناقى (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة) وهى ثلاثية الوضع إذ هي مخففة من الثقيلة وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال : ومحل النصب بأن المصدرية ما لم تسبق كما أن أصلها الخففة هى منه كذلك ، وكما أن الثنائية الوضع التى تنصب المضارع وتوصل به وبالماضى والأمر مصدرية (قوله فإن سبقت بظن الخ) أى ولم يكن هناك فاصل غير لا فإن كان هناك فاصل غير لا نحو : نلت أن ستكون ، أو نلت أن لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين الخففة (قوله وإن لم يكن بلفظ الظن) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل في معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما مر (قوله لإجراء للظن مجرى العلم) أى لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة (قوله وهو أرجح) أى في القياس لأنه الأصل والأكثر في كلامهم .

[تامة] أفهم كلام المصنف تعين النصب إذا كان الفعل السابق على أن عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب . واعترض عليه بأنه إذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لأن الفعل في هذا القسم إما أن يكون صالحا للمخففة كأفعال الرجاء والطمع أو لا يكون ، فإن كان منافيا لتكون أن ناصبة وإن لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد . ويجوز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يجزم الخ) قال في المغنى : نقله اللحياني عن بعض بنى صباح (قوله إذا ما غدونا الخ) البيت لامرئ القيس ، وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطاب (قوله حملا على ما أختها) أى المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى . وظاهر كلامه اختصاص الإهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى



أن تقرأ على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرأ أحدا
كما عملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ماروى في الحديث « كما تكونوا يولى عليكم » (ومضمرة) وإضمارها
إما جوازا أو وجوبا أما (جوازا) ففي موضعين (أحدهما بعد عاطف) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو
(مسيوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل، مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية
رضى الله عنه :

(ولبس عبادة وتقر عيني) أحب إلى من لبس الشفوف
فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس
الخالص من التأويل بالفعل، والتقدير ولبس وقر عيني، وربما وقع في بعض النسخ لللبس باللام مكان الواو
العاطفة على قولها قبله :

لبيت تخفق الأرياح فيه أحب إلى من قصر منيف
وهو تحريف نبه عليه المصنف في [شرح بانث سعاد] ومثاله بعد الفاء قول الشاعر :

مع أن الأخرى مصدرية (قوله أن تقرأ الخ) تقرأ إما في محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة
في قوله قبله :

وتحملا حاجة لي خفت محملها وتصنعا نعمة عندى بها وبدا

ولما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هي أن تقرأ .
قال المصنف في المغنى : والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها : واعتراض
بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن الخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله نحو
ماروى في الحديث الخ) كذا في المغنى .

قال الدماميني : ولا حاجة إلى أن تجعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل
الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع نظما ونثرا إلى أن قال : ولا داعى إلى ارتكاب أمر لم يثبت . قال
في المغنى : والمعروف في الرواية كما تكونون . وفي الرضى : وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة
معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ما يتعلق به لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون
المرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه إلى أن قال : ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « كما تكونون يولى عليكم »
شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالهم المكروهة ، ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وأن
تكون مصدرية (قوله إما جوازا أو وجوبا) أى جائزا أو واجبا أو ذا جواز أو ذا وجوب (قوله وهو هنا الخ)
أى لأنه لم يسمع النصب إلا مع الأربعة . قال أبو حيان : ولا يجوز في غيرها (قوله باسم خالص الخ) أى سواء
كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة وفاعين في الأصل
مصدر ، والمراد الثوب الرقيق الذى لا يحجب عن إدراك ما وراءه (قوله فتقر منصوب) يجوز رفعه تنزيلا له
منزلة المصدر نحو : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، كذا قاله الحشى تبعاً للمعنى وغيره .

وقال المصنف في الحواشي : لا يجوز الرفع لأن المعنى يفسد به إذ يصير المعنى ولبس عبادة أحب إلى من



لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله :

إني وقتلي سليمان ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
وبعد أو قوله تعالى - أو يرسل رسولا - بالنصب في قراءة غير نافع عطفنا على - وحيا - وخرج بقوله
خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم :

ليس الشفوف ثم يقول وتقر عيني ، وليس المراد ذلك وأن لبس العبادة مطلقا أحب إليه من لبس الشفوف بل
المراد أن اجتماع هذين الشئيين أحب والواو لعطف المصدر المنسب على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت
الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى :

والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والحشي لأنهما لم يجزرا الرفع على الاستئناف بل على أن يكون الفعل
معطوفا على المبتدأ قبله لتزويله مفزلة المصدر ، وأحب خبرا عنهما لأنه أفعل تفضيل مجرد من أل والإضافة وهذا
يؤدي معنى النصب كما لا يخفى فتأمل (قوله لولا توقع معتر الخ) صدر بيت عجزه :

« ما كنت أوتر أترابا على ترب » المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال ، وأرضى
منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء ، وأن أرضى في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير لولا توقع
معتر فأرضائي إياه وتوقع ليس في تأويل الفعل ، والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ،
وترب الرجل لدته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه (قوله إني وقتلي سليمان) صدر بيت لأنس بن مدركة
الخطيبي عجزه « كالثور يضرب لما عافت البقر » وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف إلى فاعله ، وأعقل
مضارع عقل القتل أعطى دية منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن أعقل في تأويل مصدر معطوف على
قتل وهو ليس في تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل أن يصبح حاول أن أو ما والفعل مجاه لا يفتضى تأويله بالفعل
كما لا يخفى ، وكالثور خبر إن ، والمراد بالثور ثور البقر ، وقيل ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء (قوله عطفنا
على وحيا) أي من قوله تعالى - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب - كأنه قيل وما صح
له أن يكلمه الله إلا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسل فيكون السكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل
أما الوحي والإرسال فأمرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعاق بمصدر محذوف كأنه قيل أو إسماعا من وراء
حجاب ، أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو إسماعا من وراء حجاب أو إرسالا فيكون كل واحد
منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ، ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحى ،
أو بأن يسمع من وراء حجاب ، أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا بواسطة حرف الجر ، وأما المستثنى
فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير ، وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا إلى ظاهر القول فليس بقوى
لعدم اعتماده على تحقيق مضمون السكلام ، وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور . ويشكل
عليه القراءة بالرفع في - أو يرسل - والجواب أنه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم
ويلزمه أن تكون أو للاستئناف والاستئناف بعد الواو والفاء جزم في الإخبار وأما بعد أو ففيه نوع ما من الإضراب
لأنك إذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقا وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقا أي يقضيك على كل حال سواء
أزمته أم لم تزمه فكأنه قال بل يقضيك (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك
أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى - أن تصل إحداهما فتذكر - في قراءة من نصب ، وقوله تعالى - يريد الله



الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لأل أي الذي يطير (و) الثاني بعد (اللام الحارة) سواء كانت للتعليل كما (في نحو) - إنا فتحنا لك فتحا مبينا (ليغفر لك الله) ماتقدم من ذنبك وما تأخر - أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا - فالتقاطهم إنما كان أراقهم عليه لما أتى الله عليه من الحبة فلا يراه أحد إلا أحبه فقصبوا أن يصير قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو - وأمرنا لنسلم لرب العالمين - (فأن مضمرة جوازا إلا إذا اقترن الفعل بعدها بلا) سواء كانت مؤكدة كالتى (في نحو - لئلا يعلم أهل الكتاب) - أم نافية نحو (- لئلا يكون للناس - فتظهر) أن وجوبا

ليبين لكم ويهديكم - وقولهم إما أن تنطق بالحق أو تسكت؛ فإن النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وإنما هو بالعطف على ما قبله ، ولعل الشارح لم يذكر هذا لأنه معاموم من باب العطف كما هو ظاهر ، ولأن خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادى فإنه يجب فيه إضمار أن بخلاف مسألتنا فإن الإضمار جائز بل نص في شرح العمدة على أن الإظهار أحسن لأن هذا إنما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد في الشذور بكونه صريحا لإخراج ذلك (قوله الطائر فيغضب الخ) أل اسم موصول مبتدأ نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ، ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحجج إلى رابط ، والذباب خبر المبتدأ كذا في التصريح .

قال شيخنا : إذا كان من عطف الجمل في إخراجها حينئذ نظر لأن المحترز عنه إنما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمل هذا :

وقال الشاطبي : وأما اسم الفاعل فله جهتان : جهة الاسم الخالصة إذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب ، فلا شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو : يعجبني فاضل ويتكرم ، وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب ، والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في المعنى من باب عطف الفعل على الفعل ، وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل إعمالا لمعناه وإهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى .

وبه يعلم جواب قول المحشى تبعا للشهاب القاسمى في حواشى ابن الناظم : هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فإنه كالفعل في دلالة على الحدث ، وسيأتى أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكونه محذوف ، والتقدير هنا : الذى يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب (قوله - ليغفر لك الله -) علة لاجتماع الأمور الأربعة في الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال أبو حيان في شرح التسهيل : وهذا الذى ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وإنما هو مذهب الكوفيين ، وقد عزاه بعضهم إلى الأخفش ، وأول البصريون ذلك على أنها لام السبب على جهة المجاز لأنه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا صار كأنه التقط لذلك وإن كان التقاطه في الحقيقة إنما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا أحسن ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لأن الوضع يثول فيه الحروف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم للتأكيد) وهي الزائدة وبعضهم أدخلها في لام التعليل (قوله فأن مضمرة جوازا) وأجاز ابن كيسان والسيرافى أن يكون النصب بعدم اللام بإضمار كي لأنه يصح النطق بها بعدها نحو : جئت لكى أكرمك ، ومذهب الجمهور أن كي لا تضمم لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع (قوله بعدها) أى اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بلا وإنما ساغ ذلك

(لاغير) كراهة اجتماع لامين (و) إلا في (نحو - ما كان الله ايعذبهم -) مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفي بما أو لم فقط مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما في المعنى (فتضمير) وجوبا (لاغير) وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص .

واختلف في الفعل الواقع بعدها فذهب السكوني إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد

لأن اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو : غضبت من لاشي * وجئت بلا زاد ، ويجب إدغام النون في لا نافية أو زائدة لتقارب مخارجهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فإن التلطف به ثقیل جداً (قوله بكون) أي ناقص كما هو المتبادر ، ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية أخواته كأصبح ودون غيرهما كباب ظن لأنه لم يسمع وإن أجاز كلا بعض ، وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو : ما جئتني لتكرمني ، وهو فاسد لأن هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول : سأتوب ليغفر الله لي .

قال أبو حيان : إن الفعل المنفي لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد أسس ليضرب عمرا بخلاف لام كي وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو : ما كان زيد في الدار ليقوم ، فانظر علتة وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع المنفي بلم (قوله منفي بما أو لم) يعني ما لم ينقض فلا يجوز ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين ، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب ، فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحيى إلا بقريئة تدل على انتفائه وخرج بالتهديد بلفظ لن لأنها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم إذ نفي غيره بها قليل ولما لأنها وإن نفت الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم ، وأما إن ففيها خلاف قوي ، واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير السكاسي - وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال - ونظر فيه في المعنى واستظهر أنها لام كي وإن شرطية (قوله لما أسند إليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود نحو : ما كان زيد ليذهب عمرو ، ويجوز ذلك في لام كي نحو : قام زيد ليذهب عمرو (قوله فيضمير وجوبا) علل بأن ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لا يجمع بين أن والسين وسوف لا يجمع بين أن واللام ، وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار أن نحو - وما كان هذا القرآن أن يفترى - أي ليفترى : وأجيب بأنه لاحجة في الآية لأن وما بعدها في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفترى وإلا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعي لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لأن الحججة في اللغة إنكار ما تعرفه لامطلق الإنكار ، وبهذا يندفع قول ابن النحاس : الصواب تسميتها لام النفي (قوله إلى أنه خبر كان) كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب (قوله واللام للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشي * لأن الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهي عندهم غير جارة بل هي ناصبة بنفسها عندهم * ووجه التوكيد فيها عندهم أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه . واعتراض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال * وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه السكسية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري والسكوني في قولك : ما كان



وجرى عليه ابن مالك في التسهيل ، لكنه يقول هو جوب إضمار أن تبعاً للبصري فهو قول مركب من قواين ،
وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وأن الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسبك من أن المضمره والفعل المنصوب بها على الأصح في موضع جر والتقدير في نحو - ما كان الله يعذبهم -
ما كان الله يريدنا لتعذيبهم ، ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام ، والدليل على هذا التقدير أنه
قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال : سموت ولم تكن أهلاً لتسمو . فصرح بالخبر الذي هو قوله
أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير ، وقد صرح في المعنى بأن قولهم لا غير لحن وفي الشذور
بأنه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه .

وأما إضمار أن وجوباً ففي خمسة مواضع : أحدها هذا . والثاني أشار إليه بقوله (كإضمارها) أي أن وجوباً
(بعد حتى) الجارة نظماً ونثراً ، ومجرورها إن كان اسماً صريحاً فهى فيه بمعنى إلى نحو - حتى مطلع الفجر -
وإن كان مؤولاً من أن والفعل فتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية ما قبلها نحو :

محمد طعامك لياًكل ، فإنه لا يجوز على رأى البصري لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ، ويجوز على رأى
الكوفي لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين قوله :

لقد عدلتنى أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حياً لأسمعا

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أى على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله لكنه يقول الخ) أى
فيلزم أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله إنها مؤكدة وبه ضريح ولده ، لكنه قال في شرحه على التسهيل
سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ،
وإنما هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدر أو هاما لأن يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال
ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتامل .

فإن قلت : إذا كانت أن مقدره بعد اللام يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجئة وهو لا يجوز ؟ أجيب : بأن
الإخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجئة جائز وإن لم يجز الإخبار بالمصدر عنها للدلالة الفعل بصيغته على الفاعل
والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام
حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا .

وقال المصنف في الحواشى : قد يكون ما ذهب إليه ابن مالك كقولنا في الظرف والمجرور أنه خبر تجوزاً
لا تحقيقاً (قوله وإن هذه اللام متعلقة الخ) أى فهى عندهم حرف جر معدة لمتعلق الخبر .

قال المرادى : قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم يريدنا يقتضى أنها زائدة مقوية
للعامل انتهى . وفي المعنى : أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد
عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه ، واستشكله الدماميني بأن التوكيد
لم يستفد من اللام وإنما استفيد من نفي السبب وإرادة نفي المسبب (قوله ولم تكن أهلاً لتسمو) هل للكوفيين
أن يقولوا إن ذلك ضرورة أو شاذ أو أنهم لا يدعون أن الفعل خبر إلا حيث لم يوجد خبر فحرره (قوله ففي خمسة
مواضع) مثل ذلك في التوضيح وأقره شارحه ولم يذكر من الإضمار الواجب إضمار أن بعد كي التعليلية (قوله
أحدها هذا) وهو الإضمار بعد لام الجحود المتقدمة (قوله - حتى مطلع الفجر -) أى إلى مطلع الفجر والجار
والمجرور متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل ، وجملة سلام هى ليست أجنبية لأنها متصلة بالكلام ومسندة له
فلذا فصلت بين العامل والمعمول ، وهى في موضع الحال من الضمير في تنزل ، وهى مبتدأ وسلام خبره قدم

لأسيرن حتى تطلع الشمس، وتارة تكون بمعنى كى وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وتحتلها في نحو - حتى تفيء إلى أمر الله - هذا مذهب الجمهور :
وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو أن تكون بمعنى إلا أن واستظهره المصنف في قوله :
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
مع أن احتمال الغاية متأتم وكذا التعليل ، والأصح أن النصب بعدها بأن مضمرة

عليه للتخصيص أو - حتى مطلع الفجر - خبر لأنه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغير حالها لحال سائرها فأخبر عنها بأنها على حال غيرها فحصلت الفائدة ، ويجوز أن ترتفع هي على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول: ضرب زيد (قوله لأسيرن حتى تطلع الشمس) أى إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى كى لأن السير لا يكون سببا لطاوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كى) وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف . واختلف في علاقة الجواز فقيل انتهاء الحكم بما بعدها لأن الفعل الذى هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى بوجود الغاية ، وتعقبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمال المصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى المسبب الانتهاء إليه ، واختار أن العلاقة مقصوديته أى كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا . ونوقش فيه بأن الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فإن الرأس ليس مقصودا بالأكل واستوجه السكمال ابن الهمام الأول (قوله علة لما بعدها) أى مفضيا إلى المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصح المصدر قبلها إلى الامتداد إلى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده ، نعم إن أريد بالإسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منها وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة (قوله حتى تفيء) فحتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها متعلق بقائلا وإما تعلق الغاية أى إلى أن تفيء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية . وإما تعلق التعليل أى كى تفيء فيكون للتعليل (قوله بمعنى إلا أن) كذا في النسخ تبعاً للتعليل ، والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى إلا الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر اوى ، وأن مضمرة بعدها .

وقال الدماميني : وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل إلا أن تفعل متصلا مفرغا بالنسبة إلى الظرف إذ المعنى لأفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك ، وفي البيت الآتى منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنى إلا لأن عمل الجز يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجز بهما (قوله في قوله ليس العطاء الخ) العطاء اسم بمعنى الإعطاء وهو المراد هنا ، وقد يجيء بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة ، والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج إليه منه ، وسماحة خبر ليس والسماحة الجود ، وأن والفعل اسم تأويلا في محل جر بحتى متعلق بليس ، والمعنى أن إعطائك من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع ، والواو في وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صلته أو صفة وقيل خبر ما والجملة حال من مفعول تجود المحذوف : أى حتى تجود بشئ حال كونه قليلا عندك ، ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل ، وزعم بعضهم أن حتى تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها . ورد بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع أن احتمال الخ) هذا لا ينافى استظهار المصنف لأنه احتمال مرجوح وإنما ينافى الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا : وقول المحشى وإنما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافى الاستظهار وفساده لا ينفى



لأبها لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص ، وإنما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها :
قال أبو حيان : لأن النصب بكى أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الأسماء بها ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الإضمار والاشتراك خلاف الأصل ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف كي فإنها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ، ولا ينصب المضارع بأن بعدها إلا (إن كان مستقبلا) بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر إلى زمن التكلم (نحو) - لن نبرح عليه عاكفين (حتى يرجع لإينا موسى) - أم لا نحو - وزلزلوا حتى يقول الرسول - بالنصب في قراءة غير نافع ، فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنظر إلى زمن التكلم مستقبلا بالنظر إلى زلزالهم . وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها كقوله : حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

على ذوى الأبصار : والمعنى على الغاية أن انتفاء كون إعطائك معدودا من السماحة ممتد إلى زمن إعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ، والمعنى على التعليل إنى أحكم بأن إعطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال (قوله لأبها) أى نفسها سواء كانت جارة بإضمار إلى كما ذهب إليه الكسائى عكس مذهب البصريين أم بنفسها كما ذهب إليه بعض الكوفيين لشبهها بلى (قوله لا تكون عوامل الأفعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب أضرب فإن الجهة في أى مختلفة فإن جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الإضافة ، ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لأن الجازمة طلبية بخلاف الجارة ، وتقدم قريبا في لام الجحود أن الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف الأصل) كأنه جواب سؤال تقديره أن الأصل عدم الإضمار وهلاك كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ؟ فأجاب بأن الاشتراك خلاف الأصل (قوله ولأنها بمعنى واحد) تعليل ثان يستفاد منه الفرق ، وحاصله أنه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لأن معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال فلم يلزم أن عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال (قوله إلا إن كان مستقبلا) لأن نصبه بإضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نحو - لن نبرح عليه عاكفين -) مثل به تبعاً لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم أيضا : وقد يقال إن هنا من القسم الثانى فإن الكوفى عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى الكوفى فهو على حد الزلزال ، وقول الرسول فى الآية الآتية . وأجيب بأن قوله - قالوا لن نبرح عليه عاكفين - فيه حكاية لكلامهم وعباراتهم الصادرة منهم ، فالمنظور فيه حكاية كلامهم إذ ذاك لا الآن ولا شك أن رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وإنما هو إخبار من الله سبحانه أو أمر منه ، فالمنظور فيه إنما هو زمن النزول لازم التكلم بالنسبة إليه فتأمل ، وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف : أى زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا) أى أزعجوا إزعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لمسأ أصابهم من الأهوال (قوله فى قراءة غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لاتتعاق من حيث الإعراب بما قبلها والفعل مؤول بالحال ، أى حتى حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك (قوله بالنظر إلى زمن التكلم) أى قص ذلك علينا ، والمراد بزمن التكلم فى الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم (قوله بالنظر إلى زلزالهم) أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله :

ومن يكلمهم فى الخل أنهم لا يعلم الجار منهم أنه جار



قال أبو حيان : وفي هذا دليل على دعوى البصريين من أن مضمرة بعد حتى ، ولذلك ظهرت في المعطوف لأن الثواني تحتل مالا تحتمله الأوائل ، والتقييد بالجاره مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضها على كل كما سيأتي ، والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله :
* حتى ماء دجلة أشكل * وقولهم : شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه ، ولا يكون الفعل الذي بعدها إلا حالا أو مؤولا به بخلاف الجارة فإنه يتعين أن يكون الفعل مستقبلا كما تقدم. وقد علم من كلامه أن الاستقبال شرط في وجوب النصب فإن انتفى وجب الرفع ، لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة إلى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم ، وقوله أو أن يبين جميعا أى يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر (قوله قال أبو حيان الخ) قال شيخنا : قد وقفت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا الكلام بيسير مانصه : ومع قول الكوفيين إنها الناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها : قالوا : لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما أجازوا ذلك في لام الجحود انتهى . فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله ، ثم أقول أيضا : ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول : جئت لكي تسكرمنى وأن تحسن إلى فهل يمنع عطف أن تحسن إلى على كي تسكرمنى فحرره (قوله لأن الثواني تحتل الخ) ادعى بعضهم أن في البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن ، وجوز بعضهم أن تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا وعلى تأويل المصدر باسم الفاعل أى كي يكون عزيزا أو بائنا (قوله والابتدائية) أى التي تبتدأ الجملة أى تستأنف بعدها لالتى يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ، ولكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعم أنها جارة وأن الجملة في مثل جربها ، ومما يبطل ما زعماه أنهم إذا أوقعوا أن بعدها كسروا همزتها (قوله * حتى ماء دجلة أشكل *) عجز بيت لجرير صدره :
* فما زالت القتلى تمج دماءها * والأشكال الذى فيه بياض وحمرة مختلطان (قوله أو مؤولا به) قال المصنف : إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالأول كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولسكنك أردت حكاية الحال (قوله فإنه يتعين أن يكون مستقبلا أيضا) لما ذكرنا آنفا من أن النصب بعدها بإضمار أن وهي تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فهلا شرطوا أن يكون الفعل مستقبلا في كل ما ينصب بعده بإضمار أن وما الخصوصية حتى الجارة (قوله فإن انتفى وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الفعل الحالى لا يكون إلا مرفوعا وأنه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ، ويوافقه كلام الدهاميني حيث قال : وتلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول - وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة إلى زمن التكلم فإنه الذى يجب نصبه كما صرح به في المعنى ، وأما إن كان استقباله بالنظر إلى ما قبلها فالوجهان .

وإذا تقرر هذا فقول الشارح : وقد علم من كلامه الخ مشكل لأنه إن أراد أن الاستقبال بتقسيمه الذى قدمه



مسببها عما قبلها فضلة نحو : مرض زيد حتى لانهم لا يرجونه .
(و) الموضوع الثالث مما يجب فيه إضمار أن أشار إليه بقوله (بعد أو) العاطفة

في شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب فيخالفه كلام المغني ، وإن أراد أن الاستقبال الذي هو شرط للوجوب إنما هو الاستقبال بالنظر إلى زمن التكلم فمخصوص هذا لم يعلم من كلامه . ويشكل عليه أيضا قوله فإن انتفى وجب الرفع إذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة . (قوله مسببها عما قبلها) لأنه لما بطل الاقصال اللفظي بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوي جبرا لما فات ولتمت تحقيق الغاية التي هي مداولها نحو : أيهم سار حتى يدخلها ، لأن الاستفهام عن السائر لا عن السير فإنه محقق . وأما فلما سرت حتى أدخلها ؛ فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ، ولو لم يكن الفعل مسببها عما قبلها نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت إلى البلد حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها وجب النصب إذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الأول ، ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثاني . وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده فالرفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح ، لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه .

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون الكلام إيجابيا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على مسيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك : قال بعضهم : ويجرى مثل ذلك في الاستفهام :
قال الرضى : ويجوز ما سرت إلا يوما حتى أدخلها بالرفع ، وما سرت إلا قليلا لأن النفي انتقض بإلا ، وأما نحو : وإنما سرت حتى أدخلها فلفظ إنما يستعمل بمعنيين إما لخصر الشيء كقولك : وإنما سرت أو وقعت إذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قببح لأن لخصر كالنفي ، وأما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم : إنما أنت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قببح (قوله فضلة) فالو لم يكن فضلة وجب النصب نحو : سيرى حتى أدخلها ، فإن سيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لأن حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيدخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر ، وتقديرا لأنه لا دليل عليه فسقط ما قبل إنه يمكن تقدير الخبر أى سيرى حاصل وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة وحتى أدخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو أمس خبرا السكبان ، فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا بمحذوف على أنه خبر كان رفعت لأن ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية ، وعلامة كونه جالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى (قوله مرض زيد حتى لانهم لا يرجونه) فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ، ويحتمل أنه مثال للحال التأويل على معنى أنه بحيث لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه (قوله العاطفة) أى لمصدر مؤول من أن والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما أشار إليه الشارح فيما سيأتى ، وكون النصب بأن مضمرة هو الصحيح لأن أو حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل ، لكن انظر الفصل بالقسم وما قبل بجواز الفصل به في إذن .

ونقل ابن مالك عن الأخفش أنه جوز الفصل بالشرط ، وذهب الكسائى إلى أن أو ناصبة بنفسها ،
(٢١ - يس فاكهى - أول)

الصالح في موضعها إلى أو إلا، فالأول (نحو) قولك (لألزم منك أو تقضيني حتى) أي إلى أن تقضيني حتى وكقوله:
* لأستسهان الصعب أو أدرك المنى * (و) الثاني (نحو) قوله:
وكنتم إذا غمزت قنساء قوم (كـبرت كعوبها أو تستقيها)
أي إلا أن تستقيم ، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم:
أي ليكون لزوم منى أو قضاء منك ، وليكون منى كسر لـكعوبها أو استقامة منها:
(و) أشار إلى الرابع والخامس بقوله (بعد فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء (أو واو المعية)

والفراء إلى أن النصب بالمخالفة (قوله الصالح في موضعها إلى أو إلا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى إلى أو إلا
كما وقع في بعض نسخ المتن فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة : وأحسن منه قول
الخلاصة إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا لأن حتى معنيين كلاهما يصح هنا : الأول الغاية مثل إلى ، والثاني
التعليل مثل كي فشمّل كلامه نحو : لأرضين الله أو يغفر لي . ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم
انتطاع الإرضاء إذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل ، وتعين الغاية في أنتظره أو يجيء ، والاستثناء في لأقتلن
الكافر أو يسلم ، ويصلح للتقديرات الثلاث لألزم منك أو تقضيني حتى ؛ وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح
في موضعها واحدة منهما فإن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازا كما تقدم ، لكن يرد عليه الصالح
في موضعها كي كما عرفت (قوله لأستسهان الخ) صدر بيت عجزه * فما انقادت الآمال إلا لصابر * وجوز
أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى إلا .

قال الدماميني : وليس بشيء وفيه نظر لأن كون أو بمعنى إلا مجمع عليه كما في [شرح العمدة] وهو الذي
اقتصر عليه سيديويه .

قال الرضي : أو في الأصل لأحد الشيتين فإذا قصد مع إفادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين
التنصيب على حصول أحدهما عقب الآخر وأن الأول امتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد أو ، فسيديويه يقدر
بإلا وغيره بإلى والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد ، فإن فسرتة بإلا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف : أي
لألزم منك إلا وقت أن تعطيني ، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو ، عند من فسره بإلى ما بعده بتأويل
مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى انتهى . ومع هذا لا يقال إن كلام أبي حيان ليس بشيء وقول الرضي إن الجار
بأو خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بإلا وإلى تقدير معنى وإعراب .

ونص ابن مالك في [شرح الكافية] على أنه تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي
المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر
قبلها (قوله متصيد من الفعل السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور مما يؤول منه
المصدر (قوله بعد فاء السببية أو واو المعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن التوضيح وغيره . وألحق الكوفيون
بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم « لا يبولن أحدكم في المساء الدائم ثم يغتسل منه » وجوز ابن مالك
فيه الرفع والنصب . ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاختسال ، وليس الحكم خاصا به بل
لو قال في المساء فقط كان داخلا تحت النهي ، ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهي التي قصد الخ) أي التي قصد
بها سببية ما قبلها لما بعدها لأن العدول عن العطف إلى النصب للتنصيب على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى ، فإذا لم تقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها .



وهي المفيدة بمعنى مع حال كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الإثبات، فخرج نحو : ألم تأتينا فنكرمك ، وما تزال تأتينا فتحادثنا ، وما تأتينا إلا فتحادثنا

قال المصنف في بعض تعاليقه : إنما نصبوا بعد الفاء في تلك المواطن لأنهم لما قالوا : لا تنقطع عنا فنحذفك لم يمكن عطف نحفوك على تنقطع وإلا لجزم فيصير المعنى ولا نحفك ، والمراد أن ينهوا على أن الانتقطع سبب الجفاء فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير أن عليه فصار عطف اسم على اسم : أي لا يمكن منك انقطاع فجاء منا فهذا يدل على السببية ، وهكذا الكلام في أخواتها لما شاركوا الثاني مع الأول في إعرابه علم أنه داخل في معناه ولما عدل به عن إعرابه علم أنه غير داخل ، وبهذا علم أنه لا يعني عن أن يأتوا بالفعل لإيمانهم بالمصدر لأنهم لو قالوا لا يمكن منك إثبات إعطاء مناجاز أن يظن أنك تنفي كلا المصدرين بخلاف ما إذا أتيت بالفعلين وخالفت بين إعرابهم . وعلى هذا إذا كان الفعل موجبا نحو : يطير الذباب فيغضب زيد ، لا يحتاج إلى إضمار أن لأن دخول الثاني في إعراب الأول لا يغير معناه ، فإذا صح المراد لم يكن للعدول عن الأصل وجه ، فأما « فألحق بالحجاز فأستريحا » فضرورة ، وإذا كان الفعل الثاني موافقا للأول في المعنى لا يجوز النصب نحو : ما أقوم فأحدثك إذا أردت نفي الفعلين وإنما ينصب إذا كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المفيدة معنى مع) أي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد ، وعلم بذلك أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء ، وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فإن الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات ، لكن الثاني يترتب على حصول الأول كالحزاء (قوله فخرج نحو : ألم تأتينا فنكرمك) أي من كل نفي دخل عليه أداة استفهام وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فإن الاستفهام التقرير لا يجاب ، ولهذا لم ينصب جوابه في قوله تعالى - ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة - وهذا مافي التوضيح ، لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ، ويوافقهم أنهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله :

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإيحاء

ولاشك أن المراد بالاستفهام فيه التقرير ، ومثله قوله تعالى - ألم يسيرا في الأرض فتسكون لهم قلوب - وتوجيهه أن هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الإيجاب ومعنى وهو الإيجاب فيجوز أن يراعى لفظه فينصب وأن يراعى معناه فلا ينصب ، وقيل إن عدم النصب في فتصبح أولى لعدم السببية لأن الرؤية ليست سببا لإصباح الأرض مخضرة وإنما السبب نزول المطر .

فإن قلت : فعل الرؤية عندهم في مثل هذا ملغى ولذا أجازوا البديل في ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا دون ما جاءني أحد إلا زيد ، فلم تر في معنى ألم ينزل الله .

قلت : ذلك وإن صح في فعل الرؤية إلا أنه ليس على سبيل الوجوب ، والمراد صحة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ، ولا يخفى أن هذا كله يؤدي إلى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بأنه لا يجاب الاستفهام نفسه ، وأصل المسألة مفروض في جواب النفي ، وأنه هل يجاب إذا تقدمه الاستفهام المذكور أم لا فليحذر ، ثم هل يمكن أن يقال إن قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي أجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحذر (قوله وما تزال تأتينا فتحادثنا) فإنه بمعنى الإيجاب وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال نحو : قلما تلقاني فأكرمك (قوله وما تأتينا إلا فتحادثنا) أي مما انتقض النفي فيه بإلا قبل الفعل بخلاف المتنقض بإلا بعده نحو : ما تأتينا



(أو طلب بالفعل) لا غير لأصالة في ذلك ، فخرج الطالب بلفظ الخبر نحو : حسبك الحديث فينام الناس ، وبالمصدر .
نحو : سقيا فيرويك ، وباسم الفعل نحو : صه فنكرهك ، فلا يجوز النصب بعد شيء منها ، وخرج بقيد السببية
والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان :

فحدثنا إلا في الدار كما يأتي في كلام الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب ، خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا
الرفع : وبمخرج على ذلك ما أقلت ما جاءني أحد إلا زيدا فأكرمه ، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل
على انتقاص النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى أنه ليس المراد
بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطالب ليس بصيغته (قوله حسبك الحديث فينام الناس)
الجمهور على أن ضمة حسب ضمة إعراب وأنه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر ، وقيل
إنه مبتدأ لا خبر له لأنه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتف ، وقيل إن الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل
وبنى على الضم لأنه كان معربا ، وأجاز الكسائي النصب بعد الطالب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف
في تعليقه : الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطالب ينصب ما بعده . قال : وينبغي أن لا يقيد الخلاف باسم
الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول الجمهور لأن اسم الفعل لا يدل على مصدر
يعطف عليه لكونه غير مشتق ، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقا ، وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه
إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو : نزال فنحدثك ، ولا من معناه إذا لم يكن من لفظه نحو : صه فنكرهك .
قال في [شرح الشذور] وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على صريح الفعل) فإن الفاء مجرد العطف
من غير سببية نحو : ما أتينا فنحدثنا فيجب الرفع أي فما تحدثنا ، وكذا الواو نحو : لآكل السمك وتشرب اللبن
إذا جزم تشرب (قوله والمستأنفتان) فإن الفاء مجرد السببية حينئذ للعطف نحو : ما أتيتني فأكرمك بمعنى
فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، والواو مجرد الاستئناف للعطف نحو : لآكل
السمك وتشرب اللبن إن رفعت تشرب ، وظاهر هذا أنه إذا نصب تشرب تكون الواو عاطفة ، ويوافق ما صرح
به في [شرح اللمحة] أنه لا يصح كونه مفعولا معه لأنه لا يكتفي فيه الاسم تأويلا . لكن قال حفيد الموضح كغيره
إنه مفعول معه حينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضم أن بعدها ، وإنما تضم بعد العاطفة كما صرحوا به
هنا فليحذر (قوله نحو : - لا يقضى عليهم فيموتوا -) على معنى لا يقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى
عليهم ميتين بل غير ميتين إذ يمتنع أن يقضى عليهم ، ولا يموتون أي لا يكتن قضاء عليهم فموتهم ، وإنما قدروا
هذا التقدير فيه وفيما يأتي لأن ال تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا ، فيجب أن يكون المعطوف عليه
وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب (قوله وبالفعل)
هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي في الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو : غيرأت فنحدثنا
بالنصب نظرا إلى أن غير قائم مقام النفي في المعنى ، وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك ، والأكثر
على المنع نظرا إلى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو : قلما تلقاني فنكرمني ، وكذا قل رجل وأقل رجل
لأن هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصريح في الاستعمال (قوله - ولما يعلم - الخ) قال في [شرح الشذور]
والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تضربون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا
اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم ، والواو في قوله تعالى - ولما - واو
الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى .

وحاصل ما أشار إليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وأنه انفتي لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما



وشمل قوله بنى محض النفي بالحرف (نحو: - لا يقضى عليهم فيموتوا-) وما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار، وبالفعل نحو: ليس زيد حاضرا فيكاملتك، وبالاسم نحو: أنت غير آت فتحدثنا، والنفي مع الواو كذلك نحو - ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين -) وقس الباقي .

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأهر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتثني والتخصيص ، فهذه سبعة مع النفي المتقدم يصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ؛ وزاد الفراء الترجي واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة ، وقد جمعها بعضهم في بيت وهو :

مر وانه وادع وسل واعرض لخصم تمن وارح كذلك النفي قد كمل

مثال النصب بعد الفاء والواو في جواب الأمر قول الشاعر :

ياناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فندستريحا

وقوله : فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان

وفي جواب النهي قوله تعالى (- ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي -) وقول الشاعر :

لانه عن خلق وتأتى مثله

وفي جواب الدعاء نحو قولك : اللهم تب علي فأتوب ، وقولك : اللهم ارزقني بعيرا وأحج عليه :

للنفي ، وكيف يصح نفي علم الله وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طالب الخ) في شموله للاستفهام والعرض والتخصيص نظر . وقد يقال لعله أراد بالفعل متقابل الاسم فيدخل فيه الحرف ولينظر لم كان الطالب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضها ، وكان بتحويليت ولعل طلبا محضها مع أنه قد قيل لإنهما ليسا بموضعين للطالب بل لحالة تستلزمه فإن أريد أنه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل (قوله هي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية) ففيه تجوز والأصل المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية أو المعبر عنها بأي الأجابة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلي (قوله ياناق الخ) منادى مرخم أي ياناقة والعنق بفتححتين ضرب من السير ونصبه على أنه نائب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيرا عنقا والفسيح الواسع نعمت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الأعشى وقيل غيره : ادعى مثل اخرجي فاستثقل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين الجاورة الياء ، وإذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا إلى ضم الثالث في أصل الأمر وأنه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل ، وكذا قال أبوه في شرح الكافية وفي إيضاح أبي علي مانصه : وتقول للمرأة اغزي ادعى فتشتم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة لأن الضمة في حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد ، وأندى أبعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم ، وأن ينادى في تأويل مصدر مرفوع على أنه الخبر ، ونظيره في مجيء اسم إن نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى - إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة - (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم النقض بإلا . قال في شرح الشذور : ولو نقض النهي بإلا قبل الفاء لم ينصب نحو : لا تضرب إلا زيدا فيغضب ، فيجب في يغضب الرفع ويمتنع النصب انتهى فإن نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو : لا تضرب زيدا فيغضب عليك إلا تأديبا ، وانظر تقييده بإلا هل يخرج غيرها (قوله لانه عن خلق) صدر بيت لأبي الأسود الدؤلي عجزه * عار عليك إذا فعلت عظيم * والشاهد في وتأتي وعار خبر مبتدأ محذوف أي ذلك عار عليك وعظيم صفة ، وإذا فعلت معترض بينهما ، والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها الأفعال بسهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أصلي ، فخرج الدعاء بالاسم



وفي جواب الاستفهام نحو : — هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا — وقوله :
أتبئت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بلياسة الماسوع
لكن يشترط فيه أن لا يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب .
وفي جواب العرض قوله :
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حسدوك فما راء كن سمعا
ونحو : ألا يقوم وأقوم .

وفي جواب التثني نحو : ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما — ونحو — ياليتنا نرد . ولا نكذب بآيات ربنا

نحو : سقيا لك ، والدعاء بلفظ الخبر نحو : رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله — هل لنا من شفعاء — الخ) من مزيدة
في المبتدأ ولنا خبر مقدم ، ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء
حاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا (قوله أتبئت ريان الخ)
كذا أنشده بعض النحاة :

قال أبو حيان : ولا أدري أهو مسموع أو مصنوع انتهى .

أقول : هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال
صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته في اليتيمة ، والريان ضد الظمان ، والكري النعاس ،
والمراد به في البيت النوم ، والماسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، ولياسة الماسوع كناية عن
ليلة السهر .

قال في المغني : وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا
البيت وقال : كيف ضم التاء من تبئت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟
فبينت للحاكمي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام السكامة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة
يعنى والهمزة فيه للاستفهام لاهمزة المضارعة ، والمتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وأن الأول مرفوع لحلولة
محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام
أيضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربته فيجازيك ، فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل
منه قاله ابن مالك أخذنا من رد أبي علي تجويز الفارسي والزجاج في — وتكتمون — من قوله تعالى — لم تلبسون
الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون — النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا
بأن إضمار أن هنا قبيح لأن — تكتمون — معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وإنما استفهم عن السبب
في اللبس واللبس موجب :

قال أبو حيان : وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا بل إذا تغذر سبك مصدر مما قبله إما لكونه ليس ثم فعل
ولا مافي معناه وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل وإنما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله
مما يدل على المعنى . فإذا قيل : لم ضربت زيدا فأضربك أي ليسكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا ، وتقدم
الكلام على الاستفهام التقريرى (قوله يا ابن الكرام الخ) الشاهد في فتبصر ، وألا أداة عرض ، وما موصولة
والعائد محذوف تقديره ما قد حسدوك به ، والفاء في فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أي سمعه ، وألفه للإطلاق (قوله
وفي جواب التثني) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره نحو : لبيتك تأتينا فنجدك ذلك



ونسكون من المؤمنين - في قراءة النصب .

وفي جواب التحضيض نحو : هلا اتقيت الله فيغفر ، أو ويغفر لك :

وفي جواب الترجي عند القائل به : - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ، ونحو : لعل أراجع الشيخ ويفهمني ، ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة : النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام ، وقاسه النحويون في الباقي ، صرح بذلك في شرح الشذور .

[تنبيه] نواصب المضارع لا يجوز أن تحذف معمولها وتبقى هي ولو لدليل ، فلو قيل أتريد أن تخرج ؟ لم يجز أن تجيب بقولك : زيد أن وتحذف أخرج ، وأجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كما فيعود ظهره طبقا واحدا » يريد كما يسجد . قال : وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله ، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو : هذا شيء في كلام العرب (فإن سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) ولو بلفظ الخبر

وليته يأتينا فيحدثنا إذ التقدير ليس إتيانا منك فحدثنا منا وليت إتيانا منه فحدثنا منه ، ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه إتيان فحدث لأن ذلك زيادة متجاوزة الحد ، وأما إذا كانت لبيت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيسكروني فيصح أن يقال إنه في تقدير لبيت الشأن يكون منك إتيان فإكرام وليت الشأن تفعل إتيانا فإكراما ، والتقدير في الآية : ياليت لي كوننا معهم فقوزا (قوله في قراءة النصب) وأما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو الفراء . قال في الباب الخامس من المعنى : وهذا لا يميزه بصري ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو - ابن لي صرحا - أو على العطف على الأسباب على حد قوله :

* ولبس عباءة وتقر عيني * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى . وظاهره أن التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لأنه وقع في القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع (قوله وأجازه بعضهم) أي بعض المغاربة (قوله محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كما الخ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى - وجوه يومئذ ناظرة - من كتاب التوحيد .

قال الحافظ ابن حجر : الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما ، والضمير في يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لأن لفظ الحديث « كل مؤمن ، وبقي من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ » (قوله فإن سقطت الفاء) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستلزم سبق وجود (قوله ولو بلفظ الخبر) أشار إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النسكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوع للطلب والخبرية إذا أريد بها الطلب . وقال بعضهم : الفعل الخبري لفظا الأمرى معنى لا ينقاس ، والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، وجعل بعضهم منه قوله تعالى - هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم - إلى قوله - يغفر لكم ذنوبكم - فإن الجزم في جواب - تؤمنون بالله وتجاهدون - لأنها مستأنفة معناها الطلب : أي آمنوا



(وقصد) به (الجزء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسبباً عنه (جزم) ذلك المضارع وجوباً بأداة شرط مقدره هي وفعل الشرط (نحو) - قل (تعالوا أتل -) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو. والمعنى تعالوا فإن أتوني أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، ومثله أين بيتك أزرک، وحسبك حديث ينم الناس وقوله : * مكانك تحمدي أو تستريحي * وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه .

قال أبو حيان في الارتشاف : وقد سمع الجزم بعد الترجي ، واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر :

لعل التفاتنا منك نحوى ميسر . . . يمل منك بعد العسر عطفيك للميسر

قال المرادى : وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين ، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنقى أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزء وجب الرفع ، وما ذكرناه من المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم

وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد ، وقيل الجزم في جوابه تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله وقصد به) أى بالمضارع (قوله الطلب السابق) أى للمطلوب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسبباً عنه : أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) أيهم الجازم ليجرى كلامه على كل الأقوال الآتية . وفي [شرح الكافية] : الجزم عند التعرّي من الفاء جائز بإجماع (قوله بأداة شرط مقدره) أى بعد الطلب مدلولاً عليها به وهل يتعين تقدير إن :

قال الرضى : ولعل ذلك لاستبعادهم إسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً انتهى . وفيه أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير كما يأتي (قوله فإن أتوني الخ) قال في [شرح الشذور] : ولا يجوز أن يقدر فإن تعالوا لأن تعالوا فعل جامد لا مضارع له ولا مضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل (قوله أين بيتك أزرک) أى إن تعرّفني أزرک (قوله وحسبك حديث ينم الناس) أى إن تكف عن الحديث ينم الناس ، وذكر لفظ حديث وقع في النسخ ثابتاً وفي خط الحشى وهو لا يوافق مامر أنه محذوف وجوباً (قوله مكانك تحمدي الخ) عجز بيت لعمر بن الإطنابة صدره * وقولى كلما جشأت وجاشت * وجشأت اضطربت وجاشت خافت ، ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل . والمعنى : الزمى مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من آلام الدنيا (قوله يمل) مضارع مجزوم فى جواب الترجي وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه أنه لا يلزم من الجزم بعد إسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل الخبرى لفظاً الأمرى معنى (قوله وهو الخبر المثبت والمنقى) لأن الجزم يتوقف على السببية وهى مفقودة فهما أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنك إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لا يكون انغماء الإتيان سبباً للحديث ، ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى إجازة الجزم فى جواب النفي بأنه لا سماع معهم ولا قياس ، لكن قد يقال النفي قد يكون سبباً نحو : ما تعظمتنا نهيك (قوله وجب الرفع) أما على الوصف إن كان قبله نسكرة لاتصلح للحال نحو : فهب لى من لدنك ولما يرثى - على قراءة الرفع كذا قالوا وفى تفسير البقاعى المسمى بالمناسبات .

وقد استشكل القاضى العسدى فى [الفوائد الغياثية] كون يرث على قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عسدى



بالأداة المقدره هو مذهب الجمهور وهو الأصح كما في المعنى :
وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إما جزمتم لذلك وهو مذهب
الخليل وسيبويه وجري عليه في الشرح :

وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لتباينه عن الشرط كما أن النصب بضربا في قولك : ضربا زيدا ، لتباينه
عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي (وشرط الجزم) بعد الأمر صحة حاول أن تفعل
محملة كما في التسهيل والجامع نحو : أحسن إلى أحسن إليك بخلاف لا أحسن (وبعد النهي) عند غير الكسائي
(صحة حاول إن) الشرطية مع (لا) النافية (محملة) أي النهي مع صحة المعنى .

وظاهر عبارة الألفية أن لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء ، وشرحها على ذلك الشاطبي والمكودي وذلك
(نحو : لا تدين من الأسد تسلّم) إذ يصح أن يقال إن لا تدين من الأسد تسلّم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو
(بخلاف) نحو لا تدين من الأسد (يا أكلك) إذ لا يصح أن يقال إن لا تدين من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب

لإجابة دعائه عليه السلام لأن يحيى عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثا إلا إذا تخلف بعده ، وقد قال الله
تعالى - فاستجبنا له ووهبنا له يحيى - قال : فتجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ إلا إذا تخلف ظنه عليه السلام
هكذا نقل لي عنه ، وأنا أجاهل عن ذلك لأنه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على مقامه بخلاف ظنه بأن الإخبار
عن قتله قبله إن كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته إرثا مجازا
مرسلا باعتبار ما يقول إليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحيى عليه السلام علمه لمن عاش بعد أبيه عليهما
السلام ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم سعى العلم إرثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام
« العلماء ورثة الأنبياء » ولا شك أن من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته إرثا وحينئذ
ضرورة يؤول من ورثي بما غاب عنه وإن لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلا فإن التوار يخ
التقديم عن اليهود وهو لا شيء .

ونقل البغوي أول سورة بنى إسرائيل ما يقتضى موت زكريا قبل يحيى ، أو على الحال إن كان ما قبله معرفة
يصح محيى الحال منها نحو - ولا تمنن - تستكثر - أو على الاستئناف نحو * وقال رائدهم أرسوا زواها *
أو على العطف نحو : - ولا يؤذن لهم فيعتذرون - إذ المعنى نفي الإذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم
بعد ذلك ، ويدل على أن النفي الداخلة على الإذن معناه نفي الإذن في الاعتذار قوله تعالى - لا تعتذروا اليوم -
(قوله وهو الأصح كما في المعنى) قال فيه لأن الحذف والتضمن وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن
في التضمنين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحذف إما غير واقع أو غير
كثير ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ، ومراده بالحرف في قوله تضمين معنى
الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ، ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه أن أفعال الإنشاء
كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذي حق الإنشاء أن يؤدي به ، واعتراض ابن مالك القول بأن الجزم بأداة
شرط مقدره لقوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - لأنه لو كان التقدير أن يقل ليقيموا الصلاة
يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع ، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها
أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوقيف هنا (قوله كما أن النصب
بضربا الخ) هو الأصح كما في التسهيل ، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أى اضرب زيدا ، وقيل
الجزم بلا مقدره (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الأمر من أنواع الطلب ماعدا النهي كالأمر في الشرط
(٢٢ - بس فاكهي - أول)

عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو ، ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في - ولا تمنن تستكثر - وأما قوله عليه الصلاة والسلام « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتغال لاعلى الجواب لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه :

وأما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تمدن من الأسد يأكلك بتقدير إن تمدن بغير نفي محتججا بالسمع والقياس ، وعبارة التسهيل توهم إجراء خلاف الكسائي في مسألة الأمر (ويجزم) المضارع (أيضا بلم) وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا (نحو - لم يلد ولم يولد -) وقد تهمل

المذكور نحو : أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك بخلاف قولنا أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق ، وقس الباقي (قوله ولهذا أجمعت السبعة الخ) وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف في الشرح بثلاثة أجوبة منها أن تكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أي لا ترما تعطيه كثيرا ، وهو وإن رجحه أبو حيان واستظهره السمين نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني (قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام) جواب عما احتج به الكسائي ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترجعوا بعسدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الإدغام نحو - ويجعل لكم - لا للجزم (قوله محتججا بالسمع والقياس) أما السماع فسكالخديثين المتقدمين وأما القياس فهو أن المنصوب بعد الفاء جاز فيسه ذلك فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى - لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب - لأن المعنى إن تفتروا ، ومر الجواب عن السماع ، وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن لأن الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه ، ورد بأن الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفي أيضا .

قال العصام : والأظهر أن الخلاف لفظي إذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي ، والكسائي أثبتا عند قرينة تقدير المثبت ، ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة ، كما لا نزاع له في أن سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت (قوله توهم إجراء الخ) فيجوز عنده أيضا أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار (قوله أيضا) أي كما يجزم في جواب الطلب (قوله حرف جزم) أي حرف يعمل الجزم (قوله لنفي المضارع) أي لانتفاء حدثه في الكلام لإيجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وإرادة الحاصل به أو النفي مصدر المبني للمفعول (قوله وقلب زمانه ماضيا) المضارع إذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى الأول بل يكون متفولا حقيقة في المعنى الثاني وتسميته مضارعا باعتبار إبقاء الشيء على ما كان ، وبهذا الاعتبار يجوز أن يكون حقيقة في المعنى الأول لاسيما أن الإثبات هو الأصل في الاستعمال والنفي فرع له ، وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرد لأنهما عنده يصرفان معنى المضارع إلى معنى الماضي دون لفظه وأن الأصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى الماضي وبقى اللفظ على ما كان عليه ، ومذهب سيديويه أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه لأنه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل .

قال أبو حيان : قال أصحابنا والصحيح مذهب سيديويه بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم ، وإن قال قد قام قلت لم يقم هذا ، ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعنى المستفاد منها وإلا فبني لم هو النفي لا غير (قوله وقد تهمل) كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار



حملا على ما أولا فيرفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة أولغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكماها الاحيائي وقرىء - ألم نشرح - :

(ولما) أختها وهي مركبة من لم وما، ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته (نحو - لما يقض) ما أمره - ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .
وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو : إن لم ولو لم ، ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو :

(قوله حملا على ما) أي كما يقول الجمهور ، وقوله أولا أي كما يقول ابن مالك ، وقولهم أولى لأن ما نفي الماضي كثيرا وهو بلا قليل (قوله لكن هل هو الخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب إليه السعد وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة (قوله حكماها الاحيائي) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرىء ألم نشرح) قال في المغني : إعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم - ألم نشرح - بفتح الحاء وفيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصحح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله ، وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف .

وقال الدماميني : يحتمل أن حركة الحاء إتباع لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله أختها) احتراز من الوجودية والتي بمعنى إلا وانتقد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفي المضارع إلا أن يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي المضارع لئلا يفهم عموم هذا الحكم لأفراد لما ففي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح إطلاق الحكم وتنبية على انتفائه عن لما غير النافية (قوله من لم) أي الجازمة وما أي النافية وهذا مذهب الجمهور ، وقيل إنها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف أي منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لأن لما لنفي قد يفعل بخلاف لم فإنها لنفي يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من أنهما يقلبان زمن المضارع ، وإن كان المناسب لمذهب سيبويه قول الحاشي لأن لما لنفي قد فعل بخلاف لم فإنها لنفي فعل ، وجعل الرضي نفي لما للمتوقع غالبا قال : وقد تستعمل في غير المتوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم (قوله - لما يقض ما أمره -) أي لم يفعل ما أمره به ربه وما موصولة والعائد محذوف فإن قدر مجرورا أي ما أمره به . وزد أن شرط حذف المجرور أن يجر الموصول بمثل ما جر به وإن قدر غير مجرور لأن أمر قد يتعدى للثاني بنفسه ، فإن قدر متصلا لزم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لأن حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ، ويحجب عن الأول بأنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدر لزال القبح اللفظي ، وعن الثاني بأنه إنما يمنع لأجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما ، والأكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيحجب ببلي ، وقد تأتي لغير ذلك كالأبطاء نحو - ألم يأن للذين آمنوا - (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي بجواز ذلك بخلاف لما .

قال الرضي : وكان ذلك لسكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله ، يريد بشبه الحرفي أسماء الشرط كمن تقول : من لم يكرمني أهنة ، ولا تقول من لما :

قال الدماميني : هذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك :



- هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا - ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يمكن ثم كان . قال الدماميني : لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وسجد في الماضي نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال . وتنفرد لما يجوز حذف مجزومها اختيارا تقول : قاربت البلد ولما أي ولما أدخلها ، وأما قوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة وبتوقع منفيها - ولما يدخل الإيمان في قلوبكم - ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضمان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال .

(و) يجزم المضارع أيضا (باللام ولا الطلبيتين) أي الداليتين على الطلب فدخل في ذلك لام الأمر نحو : لينفق ذو سعة من سعته - ولام الدعاء (نحو - ليقض) علينا ربك - ولا الناهية نحو (- لا تشرك بالله -)

وقال السمين : في إعراب - فإن لم تفعلوا - الآية ، إن الشرطية داخلية على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله نحو - هل أتى - الخ) كذا مثل أبو حيان ، واعترضه تلميذه البهاء السبكي في العروس بأن الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيئا مذكورا ، ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك : لم يقم زيد أمس ؛ والتحقيق أن النفي الذي تكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه فإذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك : لم يقم زيد أمس فهنا نفي متصل ، وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في النفي إليه لابنني ولا إثبات ، بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فإنه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلى زمن النطق (قوله ومن ثم) أي من أجل انفراد لم بما ذكر اللازم منه أن لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها ، وجواز لم يكن ثم كان مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما يمكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله بجواز حذف مجزومها) أي للدليل كما في المنفي والتسهيل لأن لما لنفي قد فعل ، وقد يجوز حذف مدخولها كقوله وكأن قد فعل النفي على الإثبات وأورد الدماميني أن لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الأعازب) يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة ، وبالعين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أي فلا يرد نقضا (قوله - ولما يدخل الإيمان في قلوبكم -) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في - قولوا - وليست تكرارا بعد قوله - لم تؤمنوا - لأن فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله - ولما يدخل - توقيت لما أمروا به أن يقولوه :

وقال الزمخشري : وما في لما من معنى التوقع دليل على أن هؤلاء قد آمنوا بعد .

قال أبو حيان : ولا أدرى من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد . ورد بأنها لنفي قد فعل وقد للتوقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لأن المحال وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى أن المحال قد يتمنى (قوله الداليتين على الطلب) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فإن اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو - قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا - والتهديد نحو - ومن شاء فليكفر - ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني ، وأما - ليكفروا بما آتيناهم وليتمةوا - فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ، ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك ، وخرج بهما غيرهما كلامي التعليل والجحود والنافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو : جئته لا يمكن له على حجة ، وهو قليل ولذا لم يتعرض له (قوله فدخل في ذلك الخ) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالالتباس كقولك لساويك ليفعل فلان كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الأصول والراجح أن كل ذلك يسمى أمرا



ولا الدعائية نحو : - ربنا (لا تؤاخذنا) إن نسينا أو أخطأنا - وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير : قال الرضي : على السواء ولا تختص بالغائب كاللام . وفي الارتشاف ما يخالفه . وأما جزؤها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل أم للمفعول ، وما في الأوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم . وأما اللام الطلبية فعجزها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا للفاعل ، وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب إن قلنا إنه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا .

(وبقيّة الأدوات الآتية تجزم فعلين) متفقين أو مختلفين فإن كانا متفقين كضارعين فالجزم للفظهما نحو : - وإن تعودوا نعد - أو ماضيين فالجزم لفظهما نحو - وإن عدتم عدنا - وإن كانا مختلفين ماضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو - من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه - ونحو « من يقيم لىمة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم » وهي (إن وإذما) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (وأى) بالتشديد

ويحتمل أنه جار على ذلك وإنما عبر بذلك تأديبا (قوله نحو - ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا -) قال في السكشاف : ' إن قلت النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما ؟ قلت : الدعاء راجع إلى سببهما وهو التفريط والغفلة .

قال السيوطي : وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق لأنه دعاء بتحصيل الحاصل ، ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لأنه يمكن باعتبار الأصالة (قوله وفي الارتشاف ما يخالفه) وهو أن الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته - فلا يسرف في القتل - (قوله فقليل جدا) منه نحو : « لا أعرفن ربنا حورا مدامعها » وهو ممن أقيم فيه السبب مقام السبب والأصل لا يكن ربنا فأعرفه ، والرب الرب القطيع من البقر الوحشية ، وإنما كان قليلا لأن الإنسان لا ينهى نفسه إلا نحو زرا وتنزيلا لها منزلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله تعالى - ولنحمل خطاياكم - وقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فأصل لكم » أي لأجلكم والفاء زائدة ، وإنما كان قليلا لنحو ما مر في النهي (قوله وأقل منه الخ) وذلك لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر ، واختص المخاطب المذكور بالأمر بالصيغة وغيره باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا واحدا) أي بالأصالة وإلا فقد يتعدد الجزوم بها بعطف أو غيره نحو : لا تضرب زيدا وتشتم عمرا (قوله تجزم فعلين) لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقريته تمثيله الآتي ، ثم هذا الحكم بالنظر إلى الغالب فإن إن إذا جىء بها في مقام التوكيد مع واو الحال مجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا يحتاج إلى جزاء نحو : زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وكذلك إذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع (قوله كضارعين) أي معربين والكاف للأفراد الذهنية ، وكان الأولى فإن كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء .

قال أبو حيان : نصوا على أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ، ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ، ثم أن يكون الأول ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى وهو من عدم التأثير إلى التأثير ؛ وأما عكسه فالجمهور خصوصه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفراء اختيارا (قوله وعكسه) لا حاجة إليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله إيمانا) أي تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا : أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للربا ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الخ) اللام للتعليل والغاية لاصلة

وهو موضوع بحسب ما يضاف إليه فهو في نحو : أيهم يتم أقم معه إن يعقل ، وفي نحو : أي الدواب تركيب أركب لما يعقل ، وفي نحو : أي يوم تصم أصم للزمان وفي نحو : أي مكان تجلس أجلس للمكان (وأين وأنى) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط (وأيان ومتى) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط (ومهما وما) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط (ومن) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (وحيثما) وهو كأي وأنى مثال الجزم بإن (نحو - إن يشأ يذهبكم -) وبإذما نحو :

وإنك إذ ماتت ما أنت أمر به تلف إياه تأمر آتيسا

وبأى نحو - أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى - وبأين نحو - أيما تكونوا يدرككم الموت - وبأنى نحو قوله :

خليلي أنى أتيتاني تأتيسا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وبأيان نحو : * أيان تؤمنك تأمن غيرنا * وبمتى نحو :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو - مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين - وبمن نحو (- من يعمل سوءا يجز به -)

وبما نحو (- ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها -) وبحيثما نحو :

لوضع لأن ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف إليه) لعل المراد باعتبار ما يضاف إليه بمعنى إنه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف إليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو : أي ضرب تضرب أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذى هو التعليق ، أو ضمنا معنى حرف الشرط قد يطلق على أدواته (قوله وهما موضوعان الخ) ظاهره أنهما مستويان . وذكر البدر بن مالك أن مهما أعم من ما (قوله نحو - إن يشأ يذهبكم -) أي نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى الجزوم وفس عليه (قوله وإنك إذ ما الخ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الإتيان ، وتاف من ألقى إذا وجد (قوله أياما تدعوا الخ -) أي اسم تسموا فأى واقعة على الأسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة (قوله خليلي الخ) الشاهد فيه ظاهر ، وغير منصوب بيجاول من حاولت الشيء أردته (قوله أيان الخ) صدر بيت عجزه :

* وإذا لم تدرك الأمن من لم تزل حذرا * والشاهد فيه ظاهر ، ومنا حال ، ولم تزل جواب إذا ، وحذرا بفتح

الحاء المهملة وكسر الدال المعجمة خبر لم تزل (قوله متى تأته الخ) الشاهد فيه ظاهر ، وتعشو من عشا يعشوا إذا أتى نارا ، وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال : أى عاشيا (قوله - مهما تأتتا - الخ) الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لأنها بمعنى الآية ، والأول كما فى المعنى أن يعود ضميرها إلى الآية ، ومن آية فى وضع نصب على الحال من الهاء فى به :

فإن قلت : إذا كان الجار والجرور حالامن الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصریحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة .

قلت : إطلاق الحال على نفس الجار والجرور مسامحة من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق ، وهذا الجواب يؤدى إلى إلغاء ما صرحوا به إذ لا يقع الجار والجرور حالا حقيقة وما فى ... فما نحن لك بمؤمنين - حجازية والجار والجرور فى محل نصب على الخبرية لأن لها الخبر لم يجيء فى التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا وهو منصوب (قوله ما ننسخ من آية الخ) من للتبعض متعلقة بمحذوف لأنها صفة لاسم الشرط ويضعف كما فى المعنى جعلها زائدة وآية سجلا ، وآية مفرد وقع ووقع الجمع أى أى شيء ننسخ من الآيات ،



حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان
فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولها صدر الكلام ، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها
أربعة أقسام :

الأول ماهو حرف باتفاق وهو إن .

الثاني ماهو اسم باتفاق وهو الباقي ماعدا إذما ومهما :

الثالث ما فيه خلاف والأصح أنه حرف وهو إذما :

الرابع ما فيه خلاف أيضا والأصح أنه اسم وهو مهما : ثم ماهو اسم إن وقع على زمان أو مكان فظرف
أو حدث ففعل مطلق وإلا فإن وقع بعده فعل لازم فبتلدا خبره جملة الشرط على ما صححه في المعنى ، أو متعدي
واقع عليه ففعل به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال ، وكذا القول في أسماء الاستفهام :

وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومته (قوله حيثما تستقيم الخ)
الشاهد فيه ظاهر .

قال في المعنى : وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان أي لتصريحه بالزمان في قوله في غابر الأزمان ،
وذلك ظاهر في أن حيث للزمان وإن لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه (قوله ولها صدر
الكلام) لأنها كأدوات الاستفهام والعرض والتمني تغير معنى الكلام والسامع بيني الكلام الذي يصدر بالمغير
على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير
أم يغير لما سيحجىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ، ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها ،
وأما قوله :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وطبساء

ففي إن ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها) أي والاتفاق عليها (قوله فظرف)
محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والنائب لما كان ظرفا فعل الشرط (قوله أو حدث ففعل مطلق) وذلك
يتصور في أي لأنها بحسب ما نضاف إليه ، وقد نضاف للحدث نحو أي ضرب تضرب أضرب ، وفي ما لأنها
موضوعة لما لا يعقل ومن جملة الحدث ، وقد جوز في ما من قوله تعالى - ما ننسخ من آية - أن تكون مفعولا
به لنسخ ، أي أي شيء ننسخ ، وأن تكون واقعة موقع المصدر ؛ ومن آية هو المفعول به ، والتقدير أي نسخ
نسخ آية قاله أبو البقاء وغيره . وقالوا بجيء ماصدرا جائز ، ولسكن رد على هذا القول بأنه يازم خلو جملة
الجزء من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإن من لاتزاد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في المعنى)
قال فيه لأن الفائدة به تمت ولاتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر في الذي يأتي
فله درهم انتهى :

وقال في المباحث المضيئة المتعلقة بمن الشرطية : ويشهد لما ذكرناه من أن الخبر هو فعل الشرط لافعل
الجواب وإنه لا يفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط الحديث الآخر أخرجه الإمام أحمد
« من ملك ذا رحم محرّم فهو حر » فإن ضمير هو حر إنما يعود إلى المملوك لا إلى من الواقعة على المالك ، ومن
ذهب إلى أنه لا يازم عود ضمير من جملة الجواب إلى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في [الباب] وساق عبارته
ومقابل ما صححه في المعنى أن الخبر فعل الشرط وحده أو مجموعهما (قوله أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال)

(ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين الخيوميين بأحد هذه الأدوات شرطا لتعليق الحكم عليه ، ويسمى الثاني منهما جوابا لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال ، وجزاء أيضا لأن مضمونه جزء لمضمون الشرط ، وتسميته جوابا مجاز وكذا جزء لأن الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوبا عليه أو اعتبارا ، وهذا مقفود هنا .

وأستط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو : إذا وكيفما ولو ، لأن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله :

فالأول نحو : من رأيت فأكرمه ، ويحتمل أن يكون منه - مهما تأتينا به - والتقدير مهما يحضر تأتينا به فتأتينا مفسر ليحضر لأنه من معناه ، والثاني نحو : من رأيت أخاه فأكرمه ، وإذا جرى الاشتغال فيما له الصادر قدر المحذوف مؤخرا عنه كما أشرنا إليه في الآية .

هذا وبقي ما لو وقع بعدما لا يكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فإنه لا ينصف بتعدا ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدأ بل يكون في محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو : من كان أبوك ، وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع على الزمان أو المكان فهو باق على أنه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا لا ينافي كونه خبرا كما قالوه في - أينما تكونوا يدرككم الموت - وبقي أيضا ما إذا وقع بعده فعل متعدي لكونه عمل في غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل في ضميره فإنه في هذه الحالة يكون مبتدأ كما في - من يعمل سوءا يجز به - وجوزوا في - مهما تأتينا به من آية - أن تكون مهما في محل رفع على الإبتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لو قال لأنه شرط لتحقيق الثاني لكان أولى ، والمراد أن الأداة دلت على جعله شرطا وأن الثاني مسبب له إذا كان على صورته الطبيعية ، وليس المراد سببته في الخارج فإن قولك : إن وجد النهار طلعت الشمس بالنظر إلى الخارج عكس ما قيل . واحترزنا بقولنا إذا كان على صورته الطبيعية من نحو : أنت طالق إن دخلت الدار فإنها شرطية مع أن الثاني ليس بمسبب .

والحاصل أن معنى شرطية الأول أن العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول دعلتا عليه لأنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كما في المظول . وعبارة بعضهم أدوات الشرط ما تدخل على شيئين فتجعل أوطما سببا لثانيهما ، والمراد بجعلها الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر بل لازومية شيء وجعلها دالة عليه ، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سببا حقيقيا للثاني لاخارجا ولا ذهنا بل ينبغى أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصبح أن يوردها في صورة السبب بل اللازم والمزوم كقولك : إن شتمتني أكرمتك ، فالشتم ليس سببا لسكر المتكلم اعتبر تلك النسبة إظهارا لمكارم الأخلاق يعني أنه منها يمكن يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده (قوله جوابا وجزاء) قال الدماميني : فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقيم زيد يقيم ، فإن دخله معنى يخرج الإفادة جاز ومنه « من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » (قوله لأن مضمونه الخ) فهو يذنب على الأول ابتداء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جوابا الخ) هو ما قاله أبو حيان ، وقد يمنع كونها مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة (قوله لا تجزم إلا في الشعر خاصة) لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، وهذا ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة ، وهو ما صرح به في التوضيح فقال

وإذا تصيبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة فستنجلي
وفي كيفية عدم الجزم لعدم السماع بذلك ، وأجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها
دون ما .

وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلا ، ومن أجازها خصه بالشعر كقوله :
لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحتق الأطلال نهد ذو خصل
وفهم من كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الأصح :
وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لا تلحقه ما وهو : من وما ومهما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو :
أين وإن وأي ومتى وأيان ، وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيويوه
ومحقق أهل البصرة .
واعترض بأن الجازم كالجزم فلا يعمل في شيتين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب :

هو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما « إذا أخذتما
مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين » الحديث ، وذهب بعضهم إلى أنها تجزم في النثر إذا زيد بعدها ما :
قال أبو حيان في شرح التسهيل : إذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجمله بعدها أم لا؟ قولان :
قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره ، وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لأنها
لو كانت مضافة لسكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط . قال : وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها ، فن
قال إنها مضافة لأعمل الجزاء ولا بد ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات انتهى .
وظاهره أن الخلاف جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المعنى فليراجع (قوله وإذا تصيبك الخ)
الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت
حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفاؤها ، وبأن
من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يتعلق عايه حال ، ووافق قطرب السكوفيين . ومذهب سائر
البصريين المجازاة بها معنى لأعملا لخالفها لأدوات الشرط بوجود موافقة شرطها لجوابها :

قال في المعنى : قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى - ينفق كيف يشاء - يصوركم في الأرحام كيف يشاء -
وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها مما يجب مماثلته لشرطها انتهى
(قوله ومن أجازها) هو ابن السجري كما في المعنى (قوله لو يشأ الخ) الضمير في يشأ عائد إلى فارس في البيت
قبله ، والميعة النشاط وأول جرى الفرس ، واللاحق الضامر ، والأطل جمع إطل بكسر الحزة وسكون الطاء
المهملة وهي الخاصرة ، ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم مشرف ، وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة
وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر ؛ ونخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من
يقول شائشا بالألف ثم أبدلت الألف همزة على حد قولهم العالم والحاتم ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية
في هذا الموضع لأنه لإخبار عما مضى فالمعنى لو شاء (قوله وهو الأصح) لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها .

وقال الفراء : يجوز الجزم بهما دونها قياسا على إن وأخواتها (قوله وهو أين) في نسخة بدل أين إن ، وينبغي
ذكرهما لأن حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ) أي ليس لنا عامل يتعدد عمله إلا والحال
أن عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ، ولا يجوز أن يتعدد من غير اختلاف والجوازم
(٢٣ - يس فاكهي - أول)



وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجازم ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولي ظن ومفاعيل أعلم . وقيل إن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل : وقيل إن الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر . وقيل إن الشرط والجواب تجازما كما قيل إن المبتدأ والخبر ترافعا .
(وإذا لم يصلح) الجواب (لمباشرة الأداة) أي أداة الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو جامد أو منفي بحرف ناف غير لا ولم ، أو مقرون بقدم أو بحرف تنفيس (قرن بالناء) وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ،

على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف ، وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله أن قول الشارح فيما يأتي وبأن تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض ، لأن العامل في بابي ظن وأعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما ، وعدم اختلاف ما تعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كان لتعليق حكم الخ) أي فهو مقتضى للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لأن فعل الشرط مستند للجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام والأداة ضعيفة عن عمليين . ورد باستغراب عمل الفعل الجزم ، وأما ضعف الأداة عن عمليين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت شيئين كإين وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لارتباطهما ولأن حرف الشرط لا يقدر على عمليين فيقوى بالثاني كما ذكر في عامل الخبر : ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزويه ويبقى الآخر كإذ ما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل لا يفصل بين جزويه وقد جاء الفصل نحو - وإن أحد من المشركين استجارك - وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له . ورد أيضا بأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة لبقاء أحد معموليها فيكتفى به (قوله جملة اسمية) أورد عليه نحو - وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون - .

وأشار الرضى إلى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام مقدره لا يقال سألنا أن الجواب المذكور للقسم لسكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيسكون المقدر كذلك فيبقى الإيراد ، لأن الجواب المذكور إنما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها إذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه إنما هو بالنظر إلى خصوصية ذى الجواب (قوله غير لا ولم) أي غير المضارع المنفى بهما أما المضارع المنفى بهما فيجىء شرطا أما لا فلأنها لكثرة استعمالها يتمخطاها العامل نحو : جئت بلا مال ، وأما لم فلتغيرها معنى المضارع إلى الماضى صارت كجزئته مع قلة حروفها ، أما لما أختها فكثيرة الحروف ، وأما الماضى المنفى بلا فنص الرضى على أنه لا يصير شرطا فلا يجوز إن لا ضرب وإن لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فإذا وقع جوابا وجبت الفاء (قوله أو مقرون بقدم) ماضيا أو مضارعا (قوله قرن بالناء) فى كلام الجماعة وصرح به فى المغنى فى محال أن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ، ويستثنى من وجوب القرن بالفاء إذا كان الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء لأن الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمك أتكرمك ، كأنك قلت إن أكرمك تسكرمنى ؟ قال الله تعالى - أرايت الذى يكذب - الآية ، وأما غير الهمزة فيجوز حملها عليها لأنها



فإن صلح لذلك امتنع دخولها عليه ، نعم إن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره قانون كلى حسن فى ضبط ما تدخله الفاء ، وقد سبقه إليه ابن مالك :

قال أبو حيان : وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بغض أصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالحملة الاسمية (نحو - وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير -) والفعلية التي فعلها طلي نحو - إن كنتم تحبون الله فاتبعوني - وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو - إن ترى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي - والمنفى نحو - وما تفعلوا من خير فلن تكفروه - ونحو - وإن توليتم فما سألتكم من أجر - والمقرون بقدر نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل - وبخرف تنفيس نحو - وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله - وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

الأصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى (قوله امتنع دخولها عليه) ظاهر كلام الألفية عدم وجوب الاقتران بالفاء لامتناعها وأقره المصنف فى الحواشى :

ونقل فى التصريح عن ابن الناظم أن الجواب إذا كان صالحا للشرط الأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو - ومن جاء بالسيدة فكسبت - ونحو - فمن يؤمن بربه فلا يخاف - ثم قال : وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية انتهى :

وفى جمع الجوامع للسيوطى يرفع الجواب وجوبا إن قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو - ومن عاد فينتقم الله منه - أم مضارعا نحو - فمن يؤمن بربه فلا يخاف - وإنما رفع لأنه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف . قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم أنها غير زائدة (قوله أو منفيا بلا) أما المنفى بلم فلم تدخله الفاء أصلا على القاعدة لأنه يقع شرطا كما مر . وقال أبو جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت (قوله وجزم به الرضى) قال : أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت فى فعالت ولم أفعل ، وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير (قوله أحسن وأقرب الخ) لعل وجه ذلك أنه أخصر ولأن تعليق حكم بأصل أوعب من تعليقه بألفاظ عينت بالتعداد لجواز الغلبة فى الثانى عن بعضها (قوله نحو - وإن يمسسك - الخ) هذا جرى على ما هو الظاهر : والتحقيق كما فى المغنى فى الباب الخامس أن الجواب فى هذا محذوف لأن الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شيء قديرا ثابت سواء وجد الإمساس بخير أولا (قوله فلن تكفروه -) ضمن كفر معنى حرم فلما عداه لاثنين أولها قام مقام الفاعل وهو وإنما يتعدى لواحد (قوله - فقد سرق أخ له من قبل -) أورد على جعله جوابا أن الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا لشرط مستقبل : وأجيب بأن المراد فقد حكمتنا بأنه قد سرق . ورد بأنه لا يفيد فى دفع الإيراد كما لا يخفى ، والأظهر الجواب بأن حرف الشرط خلص الماضى الداخلى عليه قد للاستقبال ، وفائدة قد تحتق ترتب نسبة السرقة إلى أخ له ، لكن لا بد من التأويل لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لأن السرقة المنسوبة إلى الأخ مقدمة فى نفس الأمر ، والمعنى فقد حكمتنا بأنه سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمتنا قبل قد ، والمعنى إن يسرق فحكمتنا بأنه قد سرق (قوله من يفعل) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه * والشر بالشر عند الله سيان * ويروى مثلان والشاهد ظاهره والشر مبتدأ



أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » ولا يختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث ، وقوله :

ومن لا يزل ينقاد للغى والهوى سياتى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم (أو بإذا الفجائية) لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا نفع إلا بعد ما هو متعقب بما قبلها (نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون -) لسكن لا بد في الجملة المقترنة بها أن لا تسكون طلبية نحو : إن أطاع زيد فسلام عليه ، ولا مقرونة بأداة نفي نحو إن قام زيد فمأ عمرو قائم ، ولا بإن نحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فإن كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع للشروط الثلاثة. وظاهر إطلاقه أن إذا يربط بها الجواب وإن كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح ، وظاهره أيضا كغيره أن إذا يربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بإن فجرى عليه المصنف في أوضحه ، والمعتمد الإطلاق لقوله تعالى - فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون - : لسكن قال أبو حيان : السماع إنما ورد في إن وإذا من أدوات الشرط في إثبات ذلك في غير إن وإذا إلى السماع ، وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو - فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا - ومنعه بعضهم لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ، فعلى الأول كلمة أو في عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا : وقد يجمع :

خبره بالشر ، وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما (قوله « وإلا استمتع بها ») قال ابن مالك : تضمنت هذه الرواية حذف جواب إن الأولى وحذف شرط إن الثانية وحذف الفاء من جوابها ، والأصل فإن جاء صاحبها فأدأها إليه وإن لا يجرى فاستمتع بها ، والضمير في صاحبها عائد على اللقطة (قوله ومن لا يزل الخ) النفي الضلال والشاهد في سيلني ونادما مفعول ثان (قوله بما قبلها) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها ، ويجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى عن ذكرها الخ) لسكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعتذر عنه في الشرح) بقوله وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغتناني ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه أنه ورد الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية (قوله لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان) يؤخذ من التعليل أن محل المنع إذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجتمعان وإنما تجامعها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها ، فسقط قول بعضهم : قضية هذا أنها لا تجامعها . وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى - فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا - إذا هي إذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى - إذا هم يقنطون - فإذا جاءت الفاء معها ، تعاونتا على وصل الجزاء فيؤكد ، ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا .



[فصل] في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

(الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (نكرة) وهي الأصل لاندرج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مولودا أو رضيعا ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب (وهو) أي الاسم النكرة (ما شاع في جنس موجود) في الخارج تعدده كرجل فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم ، وتعدده في الخارج موجود مشاهد (أو مقدر) وجود تعدده في الخارج (كشمس) فإنها تصدق بمتعدد لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل ، وإن لم يوجد

[فصل في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة]

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة . وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو : ما ومن (قوله لاندرج كل معرفة تحتها) لأن أنكر النكرات شيء ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتها والاندراج دليل على الأصالة كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص ، ولأصالة النكرة قدمت على المعرفة وإن كانت المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم وهذا مذهب سيديويه والجمهور . وخالف السكوفيون وابن الطراوة قالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضممرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت يزيد وزيد آخر . وقال الشلويين : لم يثبت هذا سيديويه لإحالة الوجود لا ما تخيله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض ؛ ولا يخفى أن ما قاله الشلويين هو الذي أشار إليه الشارح بقوله ، ولأن الشيء أول وجوده الخ ، فكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندرج الخ ، لا تعليلا ثانيا للأصالة فتدبر (قوله أي الاسم النكرة) لا حاجة في تنكير الضمير إلى جعله راجعا إلى موصوف النكرة لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقتها للخبر كما يجوز مطابقتها لما عاد إليه ، والأولى مراعاة الخبر نحو : من كانت أمك (قوله ما شاع في جنس الخ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ النكرة شائع في الجنس نفسه وأن الموصوف بالوجود تعدد الجنس ؛ والحق أن الشياخ في أفراد الجنس أي المفهوم الكلي الصادق بالتنوع والصفة وغيرهما لا يخصص الجنس المنطقي لافي الجنس نفسه شيء لأنه واحد ، ومعنى الشياخ في الأفراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الأفراد لا يخص بعضها دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد لمفهوم الآدمي الموضوع له هذا اللفظ فإنه يطاق على كل منها إطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه ، وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر أي ما شاع في أفراد جنسه . والحق أيضا أن الموصوف بالوجود في الخارج هو أفراد الجنس لا هو وإنما يحصل في الخارج في ضمن أفرادها على نزاع كبير فيه في محله ؛ وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة في نفس الأمر سواء كانت مما له تحقق في الأعيان أولا ، وبالمقدر أفراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الأمر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فإن أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس أمر معنوي لا وجود له وإن أراد الأفراد فكان اللائق بتقدير لفظ الأفراد أولا وثانيا فتدبر : هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها



في الخارج إلا هذا الفرد الواحد، فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للعدد لا وجود التعدد وأما جمعها كما في قوله :

فكأنه لمعان بر ق أو شعاع شمس

فباعتبار تجديد الشمس في كل يوم ، وخاصتها أنها ما يقبل ال المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبلها ، والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض ؛ فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل ، والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخص .

(و) الضرب الثاني (معرفة) وهي الفرع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين (وهي ستة) أقسام :

من المعارف بناء على مختار السعد أنها كليات وضعها كما لا يخفى والشارح جار عليه كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله : وإن لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد (قوله ما يقبل ال المؤثرة النخ) فالأول كرجل وامرأة والثاني كمن بمعنى إنسان وما بمعنى شيء فإنهما لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو إنسان وشيء ، والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كأحد وعريب لأنها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم القبول عارض من جهة التزام الوضع استعمالها على وجه التنكير ، واحتراز بكون ال مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فإنه قابل لال إلا أنها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء .

واعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقص بالمعرف باللام ، وأما أسماء الفاعل والمفعول المجردان من ال فكل منهما نكرة ويقبل ال الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ، وكذا المقرونان بال نكرتان أيضا ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبها لنصهم على أنها مع ال فعل في صورة الاسم . وأجيب بأن اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل ال المؤثرة التعريف فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به ، وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله فأنكرها شيء) قيل عليه الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر أن أنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم متحيز) أي لشموله للجسم ، وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسم (قوله ثم حيوان) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسماك (قوله ما وضع ليستعمل في معين) كذا في المطول .

قال السيد : أي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضممرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن لفظ أنا مثلا لا يستعمل إلا في أشخاص معينة إذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منها وإلا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها وإلا لكانت مشتركة موضوعة أو ضاعا بعدد أفراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الأفراد .

والحق ما أفاده بعض الفضلاء من أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ، ولو صح ما توهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات لاحقاقق لها بل



الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمخلى بأل والمضاف إلى واحد منها ؛ وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود ، وتبعه المصنف في الأوضح وعلمه إنما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيحكي : الأول :

[الضمير]

ويقال له المضممر أيضا والكوفي يسميه كناية ومكنيا لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح ، وقدمه لأنه أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى ، ويليه العلم ثم الذي بعده

لا يصح استعمالها فيها أصلا ، وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام الجواز للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام إلى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة انتهى .

وأورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين . وأجيب بأنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وبأنه يستعمل في الجنس ، والجنس معين في نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فإن تعيينها غير معتبر على القول بأنها موضوعة للجنس وإن كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف إلى واحد منها) أي إضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الإبهام كما سيأتي وسواء كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة (قوله وهو المنادى الخ) أي بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بأل محذوفة وإلا لم يحتج لزيادة (قوله ويقال له المضممر) تسميته مضمرا جرى على قياس التصريف لأنه من أضميرته أي أخفيتها فهو مضممر ، وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معتقد (قوله ليس بصريح) أي باسم صريح (قوله لأنه أعرف المعارف على الأصح) قال المصنف في بعض تعاليقه : مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل أعرف من الذي تطرق الاحتمال إليه أكثر ، وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال : المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لأنك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا اه .

هذا ، وأورد على التعبير بأعرف أن أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الأصح أقوال مشهورة في محلها ستعرف بعضها .

واعلم أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة في التعريف فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد ، وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس .

بقي هنا أمران : الأول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلي وضعها جزئي استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر في غاية الإشكال بل ولو قيل بأنه جزئي وضعها لا ينبغي القول بأنه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئي وضعها بخلافه ، وقد يؤخذ من كلام المصنف السالف في بيان مراد النحاة بالأعرافية دفع الإشكال فليتأمل .

الثاني جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الأصوليون من أنها من ألفاظ العموم ، وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر ، لكن ذكر الأصوليون خلافا في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هي حقيقة فيه أوفى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ؟ ورجح السبكي الأول ، وقضيته أنه ليس لها إلا استعمال واحد حقيقي وهو العموم وأن الخصوص معنى مجازي لها

وهكذا إلى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض ثم :
(و) الضمير (هو مادل) وضعا (على متكلم) كأننا (أو مخاطب) كأنت (أو غائب) كهو ، ولا بد له

فالإشكال بحاله ، وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازي للموصلات في غاية البعد بل لا يصح ، فقد قال
الرضي : الموصولات معارف وضعا لما قلنا إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه
خاصة المعارف انتهى .

ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني أو على الاشتراك
وهو القول الثالث فدكروا أحد المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب ؛ ويؤيد أنها عندهم موضوع على الاشتراك
أنهم في باب المبتدأ قالوا إن المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم دخلت الفاء في خبره ، ومثلوا ذلك بالموصول
نحو : الذي يأتيه فله درهم ، وهذا يدل على أن الموصولات عندهم تأتي للعموم :

ثم رأيت في شرح ألفية البرماوى له مانصه : استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم
في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب إلا إذا قصد الإبهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله
تعالى - فغشيم من اليم ماغشيم - ولهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال إن المعروف له هو ال
ظاهرة أو مقدره فيما ليست فيه كمن وما والعهد ينفي العموم كما سيأتي ، وصرح به ابن الحاجب وغيره :

قلت : قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول المدعى عمومته بل في قيده وقيده العام وإنما يخص محل
عمومه ولا يستقط عمومه كـ « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت » الحديث ، فوصفهم بالصالح لم يخرج
عبادى عن العموم بالكلية .

فإن قلت : العهد يجعل المدلول معيناً والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها ؟
قلت : لم يجعله إلا معيناً في الذهن لافي الخارج فإذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ، ولهذا
قال البيانيون في التعريف بالموصولية : إنه قد يكون لتنبية المخاطب على خطابه نحو قوله :

إن الذين ترونهم إخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا

فإنه ليس المقصود معيناً في الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة ، وقد يكون بالإيماء إلى وجه بناء الخبر نحو
- إن الذين يستكبرون - الآية ليس المراد قوماً بأعيانهم . وهذا التقرير يعلم أن نحو - فغشيم من اليم ماغشيم -
لم يخرج عن العهد لأن كل ما يتخيله المخاطب في ذهنه يصير به عهداً بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لأعهداً خارجياً
ولا ذهنياً فإنه مخصوص حقيقة أو تقديراً فتأمله .

فإن قيل : الحكم بأنه معهود في المحلى بأل إنما هو في الاسم الداخلة عليه أل وهو الذي يقضى بعمومه حيث
لا عهد فلم لا قيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما في الموصول ؟

قلت : المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد وأما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل
مقيد بما فيه العهد انتهى . سقناه برمته لنفسه وكثرة فوائده (قوله وهكذا إلى آخرها) أى ومثل هذا القول
وعلى قياسه يقال قولاً منتهيلاً إلى آخرها . بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأل ، وسيأتي أن المضاف في رتبة ما أضيف
إليه إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم ، ويحتمل أنها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خلد فيتعاقب به كذا
أى وخذ الباقي وعده كذا أى خذ المذكورات وانته في العدة والأخذ إلى آخر المعارف (قوله وضعا) خرج به
قول من اسمه زيد ضرب ، وقولك لزيد يازيد افعل كذا ، وقولك عن زيد الغائب زيد فعل كذا فإن لفظ زيد
وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعاً لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به



من مفسر فإن كان متكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هوله ، أو لغائب فمفسره إما معلوم أى متعقل فى الذهن نحو - إنا أنزلناه - وإما مذكور متقدم وهو الأصل لفظاً ورتبة نحو - والقمر قد رناها - أو لفظاً لارتبة

عن نفسه فخرج لفظ متكلم ، فقوله أو مخاطب أى شخص توجه إليه الخطاب به فيخرج لفظ مخاطب ، وقوله أو غائب أى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور ، وخرج بقوله المتكلم الخ الواحق فى إياى وإياك وإياه لأنها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لاعلى متكلم الخ فهى حروف دالة على المعانى ولا دلالة لها على الذات ألبتة ، ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، وليس قول الشارح كأنما وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حد ما أنا كآنت لأن المراد هنا اللفظ لاسم الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله - إنا أنزلناه -) الضمير للقرآن فخمه بإضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهية المغنية عن التصريح كما عظمه بأن أسند إنزاله إليه . ونقل بعضهم : أن الضمير لجبريل ، وقيل لغيره ، فدعوى الإمام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ، ثم إنه يرد على كونه للقرآن أن من القرآن نفس - إنا أنزلناه - فيلزم الإخبار عن الشيء بنفسه لأنه قد أخبر بلفظ - إنا أنزلناه - عن لفظ - إنا أنزلناه - لأنه من القرآن المخبر عنه بالإنزال . وأجيب بأنه لا محذور فى ذلك بناء على جواز مثل أتكلم مخبراً عن تكلم حاصل بهذا اللفظ ، وبأن الضمير راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الإخبار بلفظ - إنا أنزلناه - عن جملة القرآن وإن كان منه - إنا أنزلناه - لأن الإخبار عنه حينئذ فى ضمن الجملة لاعلى التفصيل .

وحاصله أنه يجوز أن يكون الشيء إشارة إلى نفسه فى ضمن غيره لامستقلاً ، وبأن الضمير راجع للقرآن ماعداً - إنا أنزلناه - (قوله متقدم) أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره . ثم إن الضمير إن عاد على متقدم فتارة يعود عليه لفظاً أو تقديراً من كل وجه نحو : زيد ضربته وهو الغالب ، وتارة يعود عليه لفظاً لتقدير نحو : عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم : أى درهم آخر لانصف درهم الأول الذى أخبرت بأنه عندك ، ومنه قوله تعالى - ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين - يعنى آدم ثم قال - جعلناه نطفة - وهذا لولده لأن آدم لم يخلق من نطفة ، وقوله تعالى - لانسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤم - ثم قال - قد سألها - يعنى أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة ، وليس هذا من باب الاستخدام خلافاً للجلال السيوطى فى الإتقان ، لأن قاعدة الاستخدام أن يكون للفظ معنيان ويذكر مراداً به أحدهما ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ، ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى ثم ضمير آخر بمعنى آخر ، ولفظ الإنسان والأشياء ليس له إلا معنى واحد لكن ماصدقاته متعددة وهى التى اختلفت بالإرادة فى الآيتين كما اختلفت ما صدقات الدرهم فى : له عندى درهم ونصفه ، وهذا ظاهر لا يخفى على من له إتقان ولا يحتاج إلى نظر وإمعان ، وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره - فالهاء لا تعود على معمر المذكور لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لأنه لا يصح أن تقول لا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ، ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات ، والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فإنه مما لم يحرروه .

[قاعدة] إذا تعددت الضمائر فالأصل توافيقها فى المرجع ، وقد يخرج عن الأصل كما فى قوله تعالى : ولا تستفت فيهم منهم أحداً - فإن ضمير فيهم لأصحاب الكهف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ، ومثله : ولما جاءت رسلنا لوطاسى بهم وضاق بهم ذراعاً - قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذراعاً بأضيفه (٢٤ - يس - فاكهى - أول)



نحو - وإذا ابتلى إبراهيم ربه - أو رتبة لالفظا نحو - فأوجس في نفسه خيبة موسى - أو متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر في سبعة مواضع ذكرها في المغني والشذور .
واعلم أن ضمير الغيبة إن كان مرجعه مختصا فهو معرفة وإلا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر إطلاقة هنا وفي الأوضح ، وقيل نكرة مطلقا ، وقيل إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو : جاءني رجل فأكرمه ، أو واجبه فنكرة نحو : ربه رجلا وربه رجل وأخيه ، وعلمه جرى في شرح الشذور .
(وهو) أى الضمير (إما مستتر) ولا يكون إلا مرفوعا

وبه يعلم أنه لا عيب على من جعل في قوله تعالى - أن اقلديه في التابوت فاقلديه في اليم - الضمير الأول لموسى والثاني للتابوت ، وأنه لا حجة في ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشري وإن أقره المصنف في شرحه [بانت سعاد] والسيوطي في [الإتيان] وهو عجيب منه لأنه معترف بأن ذلك إنما هو الأصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هيمنة وتنافر لصين النظم المعجز عنه ، وعجبت من الزمخشري أيضا لأنه اعترف به في قوله تعالى - فن بدله بعد ما سمعه وإنما إثمه على الذين يبدلونه - فإنه أشار إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيضاء الواقع من المختصر والثالث راجع إلى التبديل وإلى الإيضاء المبدل المفسر . وقد أشار الياقوت في آية - طه - إلى الرد على الزمخشري حيث جعل إرجاع الضمائر كلها لموسى أولى فأشار بدعوى الأولوية إلى أنه لا إخلال في مخالفته .

واعلم أن اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون خلافا بالفصاحة وموجبا للهجنة إذا أدى إلى التباس في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية - طه - ليست من هذا القبيل إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله نحو - وإذا ابتلى إبراهيم ربه -) فإن إبراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبته التأخير عن الفاعل (قوله - فأوجس - النخ) فإن موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات ، وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل في الآية . لا يقال البديل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة . لأننا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى (قوله ذكرها في المغني والشذور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير الخبر عنه بمفسره نحو - ما هي إلا حياتنا الدنيا - أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا والضمير في باب نعم وزيد وباب التنازع إن عملت الثاني واحتاج الأول لمرفوع والمبدل منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مختصا) أى معرفة (قوله مطلقا) سواء عاد إلى واجب التنكير أو جائزه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو : ربه رجلا ، وأجيب بأنه مخصصه من حيث هو مذكور . واعتراض بأنه إنما يتم إذا كان المهود إليه مخصوصا قبل بحكم نحو : جاءني رجل فأكرمه ، بخلاف ما إذا لم يختص بشيء قبله كربه رجلا فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو : جاءني رجل فأكرمه) إنما كان المرجع فيه جائز التنكير لأنه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا النخ) إنما كان المرجع فيه واجب التنكير لأنه في المثال الأول تمييز وهو لا يكون إلا نكرة ، وفي الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصيحة إلا نكرة (قوله إما مستتر) إنما بدأ به لأن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون إلا مرفوعا) لأنه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لأنهما منمعلان ، فمجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة



وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (ك) الضمير (المقدر) إما (وجوبا) وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك (في) ثمانية مواضع : أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم وتقوم) ثالثها : المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو : تقوم : رابعها : فعل الأمر المسند إلى واحد نحو : استقم . خامسها : أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو : قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا . سادسها : أفعال في التعجب نحو : ما أحسن زيدا . سابعها : اسم الفعل غير ماض كآوّه ونزال . ثامنها : المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو : ضربا زيدا . وعد في الأوضح مما يجب فيه استتار أفعال التفضيل نحو - هم أحسن أثنا - فعلى هذا تكون تسعة ، وهو غير ظاهر لأنه قد يرفع الظاهر في مسألة السكحل كما سيأتي (أو جوازا) وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (في زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو : زيد قائم أو مضروب أو حسن ، أو باسم الفعل الماضي نحو : زيد هيات ، فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم

شيء ويكون ما أتى دليلا على ما أتى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير وليس له صورة وهيئة في اللفظ أي التامظ وإنما له صورة في العقل ، ويجوز أن يراد في اللفظ الملفوظ به ، وشمل التعريف المستتر جوازا فإنه وإن جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا صورة له ، وإذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ : على أن التحقيق أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز لأن العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين : أي هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف . وأورد أنهم إذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شيء لأن الدلالة تابعة للفظ ، ويلزم أن يكون الكلام من كلمة واحدة ، وأن تنفي المرادفة لأن المرادفة إنما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنى واحد ويمكن دفع السكحل بالتأمل ، ولا يصدق التعريف على المحذوف للمسيأتي (قوله وجوبا) أي تقديرا وجوبا أي ذا وجوب أو تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز وإلا كان محولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير الوجوب وهو فاسد (قوله وهو ما لا يخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في إعرابه والوقوف موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المتكلم وأطلقها لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام ، وكذا قوله والنون وإنما كان الاستتار واجبا في هذه الأمثلة لأن معه ما يرشد إلى الضمير فكان الضمير بارز ، لأن الإتيان البارز إنما هو للدلالة على معناه ، فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبى عن الضمير بأنه بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بتاء الغيبة كهند تقوم فإنه مستتر فيه جوازا ، والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والثني والجمع فإنه يبرز ولا يستتر (قوله المسند إلى الواحد) خرج المسند إلى الواحدة كقومي ، والمسند إلى الاثنين والجماعة كقومنا وقوموا فإنه يبرز ولا يستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك : وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي إلا ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعد ما أجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عامية في حيز الكاف بيان عدم الانحصار في الخارج إذ الكاف ربما تكون باعتبار الأفراد الذهنية (قوله أفعال في التعجب) لعله لم يصفه لحاكاة هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماض) أما الماضي فيرفع الظاهر نحو : فهيات العقيق ، فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو حال (قوله المحضة) أي الباقية على الوصفية ويشمل أفعال التفضيل ، واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كأبطلح والأجرع والهاصب ، وكالصفات المذكورة ومعنى صاحب والمنسوب كدمشقي (قوله نحو زيد هيات) ففي هيات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه

إلا هو، وكذا الباقي (أو بارز) عطف على مستتر فهو قسم له (وهو) ماله صورة في اللفظ ثم هو (إما متصل) بعامله وهو مالا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا

عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم ، والأولى التمثيل بهيات العميق هييات وهو حينئذ من توكيد الجمل ، وقد يقال الواقع خبر الجملة ، والذي قالوه أن اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ، ونظيره أنهم أجمعوا على أن الحرف لاحظ له في الإعراب ، ومرادهم لاحظ له فيه وحده فلا يذاني حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل .

هذا ، وقد أشار في [شرح التوضيح] في باب أسماء الأفعال : أن المراد من كون أسماء الأفعال أبدا عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فلا ينافي أنها تكون معمولة لعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدأ فاحفظه ؛ ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو : زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن ، والظرف نحو زيد عندك وعمرو في الدار ، وتقسيم الضمير المستتر إلى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه في الأوضح فليراجع مع ما يتعلق به (قوله فهو قسم له) ظاهر هذا أن المستتر ليس بمتصل لأن المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسما للشيء ، وقد جعل في الأوضح في باب العطف المتصل مقسما وقسمه إلى مستتر وبارز ، إلا أن يقال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل ، فجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أي ضمير له صورة في اللفظ أو الملفوظ به ، وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر أن المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف .

فإن قلت : فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بخلافه ولذا اختص بالعمادة .

قلت : المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودالاتها أضعف من دالاتهما كنا قاله الناصر اللقاني . وفيه أن الإتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز أن يترك ابتداء على أن المستتر ليس لفظا على ما مر ، فيمكن في الفرق أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو مالا يبتدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلا . وفائدة الوصفين مع أن أحدهما كاف بيان أن الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزم منه فلا يقع مبدوعا به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا عنه ، ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ، ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له بنحو : أنت ، وحكمهم بأنه يبرز في نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر ابن مالك بأنه فاعل الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكر لصيق العبارة لأن البارز ليس بفاعل بل توكيد .

فإن قلت : يرد على الحد ضمير الغائب نحو : ضربتهم ، فإنه يبتدأ به نحو قولك : هم فعلاوا .

قلت : المراد أن المتصل مالا يقع في أول الكلام على معناه الذي كان عليه قبل وقوعه في أول الكلام فمخرج الضمير المذكور لأنه في نحو : ضربتهم مفعول به : وإذا قيل : هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ ، وإنما يرد لو صح أن يقال هم ضربت على أن هم مفعولا به لضربت ، لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل . فالأولى الجواب



اختيارا .

وينقسم إلى مرفوع (كفاء قمت) وإلى منصوب نحو (كاف أكرمك و) إلى مجرور نحو (هاء غلامه) .
وينقسم أيضا بحسب مواضع الإعراب إلى ثلاثة أقسام ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والألف
كقاما والواو كقاموا والنون كقمن ، وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو - ربي
أكرمني - وكاف الخطاب نحو - ماودتلك ربك - وهاء الغائب نحو - قال له صاحبه وهو يحاوره - وما هو
مشترك بين الثلاثة وهونا خاصة نحو - ربنا إننا سمعنا - و : * كاعرف بنا فإننا نلنا المنح * (أو منفصل)
عطف على متصل فهو قسم له وهو ما يبدأ به ويقع بعد إلا اختيارا .
وينقسم إلى مرفوع (كأنا) للمتكلم وحده وفروعه نحو له ومع غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء
(وأنت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبين وأنتن للمخاطبات وأنتم للمخاطبين (وهو) للغائب

بأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم
ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * أن لا يجاورنا إلاك ديار * قال في التسهيل
هنا وشذوذاك فلا يقاس عليه ، وذكر في شرحه في باب الاستثناء أنه يليها اختيارا ، والصواب المذكور هنا
(قوله وينقسم إلى مرفوع الخ) إن قيل المرفوع وما بعده من أقسام المعرب والضمير من أقسام المبني فكيف
يصح أن يقال فيه مرفوع ونحوه ؟ قلت : ذاك مجاز وقرينته التنصيص على أن الضمائر كلها مبنية ، والمراد أن
بعض الضمائر مرفوع لأنه يقوم مقام المرفوع وهكذا . وقال النصر اللقاني : الإسناد في قولهم الضمير مرفوع
حقيقي إذ المرفوعة ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الإعراب) أي أنواع جمع
موقع أي أماكن وسميت مواقع لأن المبني يقع فيها . وقال النصر اللقاني : الإضافة بيانية أي مواقع هي الإعراب
كما في قولهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أي ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ،
ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون إلا الرفع فلا ينافي أنه قد لا يكون له محل
كما لو كان فصلا وقلنا إنه لا محل له وهو الأصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه
خمس كما في الأوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أي تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب
وتنبيه على أن الضمير في المنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله
مشترك) قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول في فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركتنا في كذا فهو
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهونا خاصة) يرد عليه أن الضمائر
الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضا نحو : عجبت من كوني أو كونك أو كونه قائما .
ولك أن تقول إن وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة
والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد ، فلا يرد أن الياء قد تكون في محل رفع بطريق الأصالة نحو : اضربي
لأنها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر للمتكلم ، وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة
كالعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص على الأصح من جواز حذف عامل المؤكد ،
وينبغي منع الحالية لأنك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهسونا حالة كونها مخصوصة
بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يبدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما مر في المنصل (قوله ومع غيره) صادق
بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره ، والأظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره



وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين (و) إلى منصوب نحو (إياي) للمتكلم وحده وفروعه إيانا له وجهه غيره أو للمعظم نفسه (وإياك) للمخاطب وفروعه إياك للمخاطبة وإياكما للمخاطبين مطلقا وإياكن للمخاطبات وإياكم للمخاطبين (وإياه) للغائب وفروعه إياها للغائبة وإياهما للغائبين مطلقا وإياهم للغائبين وإياهن للغائبات ، ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لثلاثا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو أن إيا وما عداها في ذلك حروف تبين الأحوال من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة .

وظاهر كلامه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه ،

(قوله مطلقا) أي المذكورين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكتفى عنه بضمير الغيبة وكذا يكتفى عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى ، لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بجزء دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه إيانا الخ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ، ويمكن كما قال بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها إياي لأن اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي إياي بخلاف المرفوع فإنه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر (قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا) أي بطريق الأصلة ، وإلا فقد يستعمل ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا (قوله لثلاثا يلزم الخ) عبارة غيره لأنه ما يصح الابتداء به والخفوض لا يصح الابتداء به لأن خافضه إما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف إليه على المضاف (قوله والضمير على المختار الخ) أراد بأن أن في أنت وفروعه لاني أنا لقوله وما عداها حروف تبين الخ إذ ليس في أنا الذي للمتكلم حرف يبين حالا وإنما فيه الألف وهي زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين : وأيضا نون أنا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدما الألف لفتحها ، لكن كلام المغني يقتضي أن الضمير في أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل :

فإن قيل : كون الضمير هو أن وإيا ، واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على أن وإيا ؟ أجيب : بأنهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الأمر أنه يحتاج إلى قرينة معينة فلتسكن القرينة تلك اللواحق ، والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول ؛

فإن قلت : قد يفهم من كلامهم أن التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف ؛

قلت : الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا ، وعلى هذا فإن من نحو أنت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لا أن الخطاب مدلول اللواحق وإلا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتأمل . ومقابل المختار ما ذهب إليه الخليل والمازني واختاره ابن مالك أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيا لظهور الإضافة في قوله إياها وإيا الشواب إياه ضمير أن أحدهما مضاف إلى الآخر وهو مردود بشذوذه ، ولم يعهد إضافة الضمائر ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه ، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب ، وما ذهب إليه الفراء من أن اللواحق هي الضمائر وإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل ، وما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع إيا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه) لما كان الرأس في كل شيء أصله

وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل برأسه للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أنخصر من المنفصل ، والضمائر كلها مبنية لشبهها بالطروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كنهج مجراها طرفا للباب ، وقيل لشبهها به في احتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والمخاطب ، وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي وأخصها عرفها فضمير المتكلم أنخص من ضمير المخاطب وذا أنخص من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أو تأخر . ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أنخصر من المنفصل قال (ولا فصل) للضمير في الاختيار (مع إمكان) الإتيان بالضمير (المتصل) فنحو : قمت وأكرمك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك وأما قوله :

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حسبا إلى هم
فضرورة (إلا في) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال إحداهما أن يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه متقدم عليه غير مرفوع وذلك (نحو : الهاء من) قولك لشخص في عبد (سألته) فيجوز فيها الانفصال (بمرجوحية) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « إن الله ملككم إياهم » ولو وصل لقال ملككم وهم لكنه فر من التثنية الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات ، والاتصال بمرجحان لأنه الأصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل لإياه قال تعالى - إن يسألكوها -

الذي ينبنى عليه سائرهم عبر به عنه والباء الداخلة عليه للملابسة في محل نصب على الحال ، ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا ، أي أصل بالنظر إلى نفسها لا إلى شيء آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو مذهب الجمهور (قوله وقيل لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك . قال بعضهم : ولا مانع من أن يقال إن الضمير بنى لهذه العمل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) إنما كان يحسن هذا لو أسلف اختلاف مرجعية الضمير في التعريف (قوله غلب الأخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنت وأنا فعلنا ، وأنا وهو وأنا فعلنا ، ولا يقال فعلنا ولا فعلا ، ويقال أنت وهو وأنت فعلنا ولا يقال فعلا (قوله مع إمكان الوصل) احتترز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية آخر الباب في قوله ويتعين الانفصال إن أنخصر الخ (قوله فنحو قمت وأكرمك) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أي لا يقال فيهما منه ، أي من نحو : وأتى بالفاء ، لأن معرفة هذا ناشئة عما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصحاب الخ) محتترز قوله في الاختيار والبيت لزيد التيمى ، ومن زائدة وقوم مفعول فأذكرهم بالنصب جواب النفي ويجوز الرفع عطفا على أصحاب ، وحيا من حبيب مجهول لوصله بإلى وإلا لوصله بلهم أو فيهم مفعول ثان ليزيد ، وسقط النون لأن فاعله ليس واوا ولا ألفا ولا ياء ، وهم في يزيدهم مفعول أول ليزيدهم في آخر البيت فاعل يزيد ، وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة ، وهل الأصل إلا يزيدون أنفسهم أو لا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على أن الضميرين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو لماله فليراجع المعنى في بحث على (قوله في ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعمت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب الفصل نحو : العبد سل زيدا إياه ، أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو : أعطاه إياك أو إياي وأعطاك إياي ، أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو : ضربته (قوله نحو سألته) أي استعظنيه : أي فهو من سأل بمعنى استعظني لا بمعنى استفهم (قوله لكنه فر الخ) قد يقال الاتصال الأرجح لم يفر فيه من ذلك فدل على أنه ليس مرجحا للانفصال ، وأيضا يشكل بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله إن يسألكوها)



وأنزل مكموها - اللهم إلا أن يكون ذلك العامل اسماً فالفصل أرجح نحو : عجبت من حبي إياه ، وكذا إن كان فعلاً ناسخاً من باب ظن نحو : خلتني (وظننتك) فالفصل أرجح أيضاً عند الجمهور لأنه خبر في الأصل ، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله : * أخى حسبتك إياه *

وعند جماعة الوصل أرجح لأنه الأصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو - إذ يريكم الله - وورد به الشعر كقوله * بلغت صنع امرئ برّ إخالكه * وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم :

ورد ما قالوه من كونه خبراً في الأصل بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول وذلك يمنع وما أفضى إلى الممتنع ممتنع ، والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوباً بكان

السؤال هنا طلب الإعطاء ، والواو في هذا ونحوه تولدت من إشباع الضمة (قوله - أنزل مكموها -) الاستفهام فيه للإنكار التوبيخي : أي لا ينبغي أن يكون أي أنزل مكم تلك الهداية أو الحجية بمعنى أنكركم على قبولها ونقرم على الاهتداء بها ، والحال أنكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الإلزام (قوله اللهم إلا أن يكون العامل اسماً) دخل في الاسم الوصف نحو : الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه ، والمصدر وسواء كان الأول مجروراً أو منصوباً ولا يكون منصوباً إلا عند هشام والأخفش كما ذكره الرضي ، وإنما كان الفصل أرجح لأن الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب ، لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته ، وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعمل غير ناسخ بدليل أنه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ، ويحتمل أن يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به ، وههنا شبهة وهي أن الضمير المتقدم في حسي إياه كما أنه مجرور محلاً بالإضافة مرفوع محلاً على الفاعلية ، وشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المقدم مرفوعاً فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة . إلا أن يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط (قوله أخى حسبتك الخ) أخى إما مبتدأ خبره ما بعده وإما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس منادى بخذف حرف النداء كما زعم العيني إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن نواحي صدره ملئت بما ذكر ، والأرجاء النواحي جمع رجا بوزن عصا ، والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد ، والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع إحنة بكسر الهمزة وهي الحقد أيضاً فهو من عطف المرادف (قوله - إذ يريكم الله -) أشار به إلى أن تعليل الجمهور لا يتأتى في ذلك لأنه ليس خبراً في الأصل بل هو مبتدأ والخبر في الأصل هو قوله قليلاً (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عمجزة * إن لم تزل لا كتساب الحمد مبتدراً * برأى صادق ، وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها . وفيه الشاهد حيث لم يقل إخالك إياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في التسميل وفرق بينه وبين باب كان بأن الضمير هنا حمزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع كحجز من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما ، وخالفهما في الخلاصة فاختر فيها الاتصال ، وعلى ما فيها فالمسائل ثلاث : باب سلنيه ، باب خلتني ، باب كنته . وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب كان لباب سلنيه وبذلك يغير باب خلتني لسلنيه ، ووجه مغايرة باب خلتني أن الفعل في باب سلنيه بشرط أن لا يكون ناسخاً ، ويغيره أيضاً بما مر عن ابن مالك (قوله بأن ذلك يقتضي الخ) أي لأن الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال . وأجيب بأنه عارض ذلك قرب الأول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن يكون الخ) أي ذات أن يكون



أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الأولى (و) ذلك نحو : الصديق (كنته) وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال (برجحان) كظننتك عند الجمهور ، ومنه قوله :
ولو كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير
وعند جماعة الوصل أرجح ، ومنه الحديث « إن يكنه فان تسلط عليه » وحجة الجميع ما تقدم . ويتعين الانفصال إن حصر بإلا أو إنما ، أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب ، أو صفة جرت على غير صاحبها

ليطابق قوله الصورة الثانية فإنه واقع في المسألة وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها ، والمراد الضمير الذي يتأني اتصاله (قوله أو إحدى أخواتها) هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب : والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقله عن البديع الغرزي أن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وقوطم ليسنى وليسك شاذ وعلى الأول لا تدخل كاد لأن خبرها ينذر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمي في ذلك (قوله نحو : الصديق كنته) أي نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ، ولك في الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ) قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومي واللام موطئة للقسم ، والمراد بالإنسان الإنسان الكامل لا مطلق الإنسان ليدخل غيره بالطريق الأولى ، والتقدير فما ظنك بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل أرجح) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل وإلا انتقض بنحو : إنما مررت بك (قوله بإلا) مثاله - أمر أن لا تعبدوا إلا إياه - (قوله أو إنما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله * إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي * وذلك بناء على أن ما كافتة . وقد يقال إنها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ، ولا يضر فوات الحصر المستفاد من إنما لخصوله على طريق المنطوق زيد لكن فيه إطلاق «ما» على من يعقل لغير ضرورة ، وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو - إنما أشكو بثي وحزني إلى الله - قال : ولو كان كما زعم لسكان التركيب إنما أشكو بثي وحزني أنا .

قال البهاء السبكي : والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو - إنما أشكو بثي وحزني إلى الله - وذلك لأنه بنى كلامه على أن إنما للحصر وأن المحصور بها هو الأخير لفظا ، والأول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانيون ، وحينئذ يصبح ما ادعاه لأن الوصل يؤدي إلى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى (قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله :

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو : عجبت من ضربك ومن ضربك إياه ولا يجب الفصل إلا إذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو : عجبت من ضرب الأمير إياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ، ويحتاج لتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضاميين نحو : عجبت من ضربه الأمير بجر الأمير كقوله * فإن نكاحها مطر حرام * في رواية جر مطر وفي رواية - قتل أولادهم شركائهم - بنصب الأولاد وجر الشركاء على أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله أو صفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها هو ، ويحتمل أن الصفة مسندة إلى الضمير المنفصل كما في كافية ابن الحاجب ، ولا تكون مسندة إلى المستكن والبارز تأكيد له إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين ، والصفة الفعل إذا حصل اللبس نحو : زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك وإطلاق الصفة مردود بمسألة (٢٥ - يس - فاكهي - أول)

أو ضمير عامله أو آخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع ، أو ولي واو مع أو إما أو لاما فارقة أو نصبه عامل
في مضمير قبله غير مرفوع إن اتحد رتبة ، وربما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظا واتحدا رتبة .
(ثم) الثاني من المعارف :

[العلم]

وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره

زيد قائم أبوه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير (قوله أو ضمير عامله) نحو : إياه
لمن قال من أضرب ، ومنه فإياك إياك المرء (قوله أو آخر) نحو - إياك نعبد وإياك نستعين - (قوله أو كان
معنويا) المراد بالعامل المعنوي الابتداء نحو : أنت تقوم (قوله أو حرف نفي) أي أو كان العامل حرف نفي نحو
- ماهن أمهاتهم - وما أنتم بمعجزين - (قوله أو فصله متبوع) أي فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو
- يخرجون الرسول وإياكم - وأكرمهم حتى إياك ، فإن أردت حتى الجارة لم يجز لأنها لا تدخل على الضمير والمبرد
يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ، ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعله يشمل مسألة غريبة
ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى - وإياي فاتقون - فإنه جعل إياي مفعولا مقديما والياء في اتقون توكيدا
فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصولا
عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل (قوله أو ولي واو مع) كقوله :

فأليت لأنتك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدى

(قوله أو إما) أي أو ولي الضمير إما كقولك قام إما أنا وإما أنت (قوله أو لاما فارقة) كقوله :

إني وجدت الصديق حقا لإياك ففرني فلان أزال مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وإن شمل نحو : إن الكريم لأنت ، لأن الفارقة ليست لام ابتداء عند أبي علي الفارسي وابن
جنى فلا تشملها لام الابتداء ، ولأن الفصل في نحو : إن الكريم لأنت ، ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة
كونه خبرا لأن (قوله إن اتحد رتبة) وذلك بأن يكونا ضميرى متكلم أو مخاطب أو غائب نحو : علمتني إياي
وعلمتني إياك وعلمته إياه ، فإن كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو : علمتني لم يجز الفصل (قوله وربما اتصلا
الخ) من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضر هموها وهو قليل جدا
والوجه الانفصال ، فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الإفراد أو الثنية أو الجمع ولم يكن الأول
مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو : فأعطاها إياه وأعطاها إياها وهكذا .

[العلم]

هذا ثاني المعارف . وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطي . ووجهه أن الاشتراك في العلم
بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل إنه كلي لاجزئي ، ولأن الضمير يحتاج إلى ما يعينه ولأنه يعود على
النكرة ولأنه قد يجز برب (قوله ما وضع لمعين الخ) أي تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم
الجنس ، وناقل العلم واضع بالنسبة إليه فيدخل المنقول من غير احتياج إلى التعبير بعلق بدل وضع ، والمراد عدم
التناول من حيث الوضع له كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الأعلام المشتركة فإن تناولها غيرها
بأوضاع متعددة ، والأمور التي تختلف بالاعتبار قيد الحيشة مراد في تعريفها فلا حاجة إلى زيادة بعضهم
بوضع واحد ، ودخل في التعريف العلم بالغلبة لأن المراتب الوضعية حقيقة أو تنزيلا وحكما ، وغاية استعمال



فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند واحد، وأل صالحة لأن يعرف بها نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم إنها كليات وضعا جزئيات استعمالا. وينقسم باعتبار تشخيصه وعدم ذلك إلى قسمين، لأنه (إما شخصي) وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له (كزيد) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو ومسمى به كل من جماعة وهو قسيان: مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علما كسعاد وفقهس وموهب، ومنقول وهو الغالب

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك، ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لأن الانتقاض يتوقف على كونه موضوعا بأوضاع متعددة للخصوصيات، وهو ممنوع لادليل عليه لاحتمال أنه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد، فن ادعى بخلاف ذلك فعليه إثباته ودون ذلك خرط القتاد (قوله فخرج بالمعين النكرات) لأنها لا تعين مسماها من حيث الوضع وإن عرض بعد الوضع لأمر عارض كشمس وقر، ولا حاجة في إخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة. وأورد أن الواضع إنما يضع لمعين. وأجيب بأن المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وإن وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله وأل صالحة الخ) المناسب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من أفرادها فإذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه، وقول التوضيح فنحو الرجل إنما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه أن المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل لأل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ) أي قول بعضهم ومر ما فيه وبيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخيصه الخ) أي تشخيص مسماه وعدده، والشخص مابه بصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه (قوله وهو قسيان) أي على الأصح، وقيل الأعلام كلها منقولة، وقيل كلها مرتجلة.

قال أبو حيان: التقسيم إليهما في العلم الوضعي وأما العلم بالعلية فخرج عنه انتهى. وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ) أشهر قوله استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل، وكلام السعد ظاهر في عدم اشتراط الاستعمال. وأورد على الخلد أنه غير مانع لصدقه بما استعمل عاما ثم نقل علما أيضا كإسامة فإنه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرتجل (قوله كسعاد الخ) أشار إلى أن المرتجل إما مقيس بأن يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقهس.

قال في القاموس: فقهس بن طريف أبو حنيفة من أسد علم مرتجل قياسي وإما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كوهب فإنه مفعول من وهب، فالقياس يقتضي أن يكون موهبا بكسر الهاء لأن ذلك حكم كل مفعول مما فاؤه واو ولاه صحیحة.

وفي التسهيل: العلم المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو إعلال ما يصح انتهى.

فالشاذ بالفك كحبيب فإنه مفعول من الحب، فالقياس يقتضي أن يكون محبا بالإدغام لأن ذلك حكم مفعول مما عينه ولاه صحیحان من مخرج واحد، والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح، والشاذ بكسر ما يفتح كعدي كرب فإن القياس يقتضي أن يكون معدى لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كسرمي ومسعى، والشاذ

وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد وأسد وحاتر وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلقاً (أو جنسي) وهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظة الوجود فيه (كأسامة) علم للسمع أي لمساھيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعروف بلام الحقيقة ، فقولك أسامة أجراً من ثعالب بمنزلة قولك الأسد أجراً من الثعالب :

بتصحيح ما جعل كمدن ومكوزة فإن القياس يقتضي إعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ بإعلال ما حقه النصحيح كداران وهامان ، والقياس دوران وموهان كجولان وطوفان ودوران (قوله كزيد الخ) الأول منقول من مصدر والثاني من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس فعل مضارع والسادس من فعل أمر . وفي شرح التسهيل لمصنفه : أن هذا غير صحيح لوجهين :

أحدهما أن الأمر بالصمت إما أن يكون من أصمت وإما أن يكون من صمت ، فالذي من أصمت مفتوح الهززة ، والذي من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير . والثاني أنه قد قيل فيه أصمة بهاء التأنيث واو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث ، وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً انتهى .

ويجاب بأنه جاء في صمت بصمت بكسر الميم أيضاً ، ولا حاجة لدعوى الرضى أنه من تغييرات التسمية لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل ، ولحاق الهاء له إعلال بأنه فارق موضعه من الفعلية ، والسابع من جملة فعلية ، والثامن من جملة اسمية ، ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وإنما قاسه النحاة . بقي أن حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الأوضح وغيره .

وفي حواشي المتوسط للسيد مانصه : جعل الشارح مثل تأبط شرا علماً من قبيل المبنيات الحكيمة على بنائها . قيل : والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علماً مبنية بل عدت قسماً رابعاً من مبنى الأصل وإن كانت أجزاءها معربة ، وأما إذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً مستحقاً لأن يجري الإعراب على آخره كعلبك ، لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شرا مشغولاً بالإعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع من ظهور الإعراب فيه لفظاً فصار إعرابه تقديرية فيكون من المعربات التقديرية لامن المبنيات ، لكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بمنع الصرف (قوله هو ما وضع لمعين في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لأن قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً (قوله أي ملاحظة الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع أسماء الأجناس النكرات .

وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانصه : في اسم الجنس النكرة مذهبان : أحدهما أنه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لإشكال ، لأن علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة . وثانيهما أنه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الإشكال ، والجواب أن في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ :

فإن قلت : الراضع إذا وضع لفظه بإزاء معنى لا بد أن يلاحظ المعنى ، وكذلك القائل جاء في زيد لا بد وأن يلاحظ معناه .

قلت : قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لأن الحضور الذهني وإن كان حاصل لم يلاحظ في النكرة بخلاف المعرفة



ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس لإجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أُل والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثعالة ، ومجيء الحال منه هذا أسامة مقبلا وعدم نعمته بالانكارة .
وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أي بلا تعيين كأسد اسم لماهية السبع يقال أسد أجراً من ثعلب كما يقال أسامة أجراً من ثعالة ويعبر عنه بالانكارة أيضا ، لكن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ، ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة سمي انكارة ، ومثلها في الإبهام المعروف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو : إن رأيت الأسد أي فردا منه ففر منه ، ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفا أو منكرا في الفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز .
ومن المعلم ما كفى به عنه

فإن الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة أن الأحكام المذكورة تسالزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس مغايرا له دالا على أن الصواب أن يقول فيما تقدم أي ملاحظ التعيين ليميز عن سائر الصور الذهنية إذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع ، لأن هذا غفلة عن قوله يلاحظ الوجود وإنما كان يصح لو قيل أي موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجراً من ثعلب) جعل الجرأة نظرا إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لا يخاف عن خفاء (قوله أي بلا تعيين) أي بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر (قوله بلا قيد) أي بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ، ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فإنه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أي اعتبار الواضع ، لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم ، لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراده أم لا (قوله ومثلها في الإبهام الخ) إلا أن النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو : أدخل سوقا ، بخلاف المعروف نحو : أدخل السوق ، فإن المراد به نفس الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة ، فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان (قوله إن كان من حيث اشتماله على الماهية) أي مع قطع النظر عن الشخص (قوله فحقيقة) أي لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء ، وهذا مبني على المرجح من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ؛ أما على مقابله وهو أنه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة - حقيقة كما حققه السيد معترضا به إطلاق السعد أنه حقيقي ، لأنه إذا كان موضوعا لفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد وقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا .

وفما ذكره الشارح بحث : وهو أن التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة؟ والجواب أن الغرض لإطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ؛ ولا يخفى أن ما ل هذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين أو المبهم فلا إشكال . وأورد أن قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية زيد في نحو : زيد حيوان ، حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد ، وأجيب بمنع اقتضائه ذلك بل إنما يقتضي مجازية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث



كفلان وفلانة وكذا بعض الأعداد المطلقة. والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولا مهاب لها ولا يصح وأن التصغير مطلق لا يبطل العلمية (و العلم هو) باعتبار ذاته شخصيا كان أو جنسيا (إما اسم) وهو ما عدا الكنية واللقب (كما مثلنا) من زيد وأسامة (أو لقب) وهو ما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو بضعته كبطية (وقفة أو كنية) وهو

خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لأعلام الأناسي من باب أسامة لانطلاقهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسي من يعقل فإن لها حقيقة ذهنية كما أن لجنس الأسد حقيقة ذهنية وضع لها أسامة، واستشكل كونهما علمين لما ذكر بأنهما ألفاظ:

فإذا قلت: قال زيد جاءني فلان فجاءني مسمى فلان وإنما مسماه لفظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لأن مسماه ذات، وأجيب بأن معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسمى فلان فكما صحح الإسناد إلى لفظ زيد والمراد مسماه صحح الإسناد إلى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الأعداد المطلقة) أي التي لم تقيد بمعنى مذكور أو محذوف وإنما دل بها على مجرد العدد، والدليل على علميتها أن كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فإذا انضم إلى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو: ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله والأصح أن أسماء الأيام النخ) هذا مذهب الجمهور فإنهم قالوا إنها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للمعنى الصفة ثم غلبت فصارت كالديران. فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبقاها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس. وقال المبرد: إنها غير أعلام ولا مهابها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات (قوله وأن التصغير النخ) أي والأصح أن التصغير مطلقا لا يبطلها، وقيل يبطلها تصغير الترخيم. ورده ابن جنبي بقوله: وكان حريث في عطاء جاهدا * يريد الحارث ابن وعله قال: فلو كان منكرا لأدخل عليه أل (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه فقد قال المصنف في حواشي الألفية مانصه: وفهم من هذا أعني الاختصار على التمثيل بالكنية والاسم أن اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر النخ) أي باعتبار مفهومه الأصلي فإن ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد في حواشي الأصول، وأراد بذلك كما قال إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن إليه، وإن لم يكن مقصودا عند الإطلاق بل المقصود هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها، حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصور فيه إشعار. فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فإنه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبها والتزامه بعيد، نعم إذا سمي شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبها، وهذا يعلم وجه التعبير بأشعر دون دل أو وضع لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات والمراد إشعار قوي بحيث يقصد عادة، ولذا قال الرضي: وهو ما يقصد به النخ، ولا يخفى أن كلا من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو: أبي الخير وأبي لبيب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك، وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو: أبي بكر ولا مانع من ذلك، ويوافق قول بعضهم: والفرق بين الكنية واللقب بالحقيقة في إشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر، فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب النخ محمول على غير مادة الاجتماع.

بقي هنا شيء وهو أن ظاهر كلامهم أن ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وإن وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء، والظاهر أن ما وضع ابتداء اسم مطلقا، ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير أفريقية في تسكينته بأبي القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته. وقد يقال إن الفرق بين الاسم وبينهما



ماصدر بآب أو أم (كأبي عمرو وأم عمرو) .

قال الرضي : والسكنية عند العرب قد يقصد بها التنظيم ، والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تألف من أن مخاطب باسمها .

[فائدة] ليس في كلامهم تصريح بقلبيبات الإناث وإنما صرحوا بكنتيتن (ويؤخر اللقب) في اللفظ (عن الاسم) غالبا إذا اجتمعا ، ويجعل (قابعا له) في إعرابه بدلا أو عطف بيان (مطلقا) أي سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين لإفرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز ، وكما يجوز الإتيان بجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبرا مبتدأ

اعتباري أيضا ، ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلي أي لإشعارها بالمدح إشعارا قويا . وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر بآب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الإشعار وعليه تكون الأقسام متباينة ، ولا يكفي في تباينها اعتبار أن ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك إن أشعر لقب أو صدر كنية لأنه يبقى أن ما أشعر وصدر كأبي الخير يصدق عليه تعريف الأخيرين فتفتن (قوله وهي ما صدر بآب أو أم) أي علم مركب مضاف صدر بذلك ، فخرج بالمضاف نحو قولك : أب لزيد جاء إذا سميت به ، أو أبوزيد قائم إذا سميت به ، فإن الأول لا إضافة فيه والثاني الإضافة لجزء العلم لا لسكته . وزاد الفخر الرازي في العلم الجنسي ما صدر بابن أو بنت كابن دأية للغراب ، وبنت طبق لنوع من الحيات (قوله تصريح بقلبيبات الإناث) فيه نظر فقد صرحوا في قول امرئ القيس : « ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة » بأن عنيزة لقب فاطمة المنادة على طريق الترخيم في قوله : أفاطم مهلا ، وبأن ماء السماء لقب أم المنذر اشهر به ، وورد أن لقب الصديقة رضي الله عنها حمراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم توهم أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره فلم يعد له ، ولأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم ، ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيره عن السكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا أن السكنية التي من أفراد اللقب كأبي الخير على ما مر يجري فيها ما تقرر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضى (قوله غالبا) احترازا عن قوله : « بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا » فإن تقديم اللقب شاذ وعمما إذا اشهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الأنباري ، ومنه - إنما المسيح عيسى - وقول الشاطبي : وقالون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان) قال شيخنا العلامة : أو توكيدا ، ولم أر من صرح به ، وذلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي حيث قالوا فيه إعادة الأول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم .

قال لي بعض مشايخنا : لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعز به توكيدا فأورد عليه السكنية التي لم تشعر بشيء من ذلك فالتزم إعرابها توكيدا ، بل كاد أن يعين فيها ذلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال : اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك ، وبعد فالمسألة تحتاج إلى تحرير (قوله يجوز القطع الخ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسيأتي في باب البدل النص على أنه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا ، وأما البيان فلم أر نصا فيه ، والظاهر أنه كالبديل لأنه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم إنه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك إذ البدل والبيان لا يقطعان إلا شيئا يحكي عن بعضهم في البيان



مخذوف جوازا أو بنصبه مفعولا للفعل مخذوف (أو مخفوضا بإضافته) أي الاسم إلى اللقب جوازا. مرادا بالأول المسمى وبالثاني الاسم إن أفردا ، وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الإنباع للأول وهو الأقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والإضافة حيث لا مانع منها وهي الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها أخذنا من اقتصار سيبويه على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك في الألفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه عن سيبويه بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإنباع والقطع لا يجوزان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للإضافة إذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف الإنباع والقطع فإنهما على الأصل واستغنى بالتبنييه عليها عن التنييه عليهما ، وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا بإعرابه مع جواز قطعه ، نعم إذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جيء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وإن لم أر في ذلك نقلا لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع .

ومسألة في البذل انتهى . وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحي (قوله مخذوف جوازا) قياس ما قالوه في النعت المتطوع أن يكون المبتدأ مخذوفا وجوبا وكذا الفعل وإن سكنت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أو مخفوضا بإضافته) أي بسبب إضافة الاسم إليه فلا ينافي أن الخافض على الصحيح هو المضاف ، لأن السبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله مرادا بالأول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب ، وإنما لم يعكس ويجعل من إضافة الاسم إلى المسمى .

قال الرضى : لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى .

قال الشهاب القاسمي : وقد ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى المعاني نحو كتبت سعيد كرز فليتامل .

أقول : هذا شيء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم : كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة (قوله إن أفردا) قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثاني مركبا ، والوجه خلافه وفاقا للرضي حيث قال : وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب انتهى . وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكرز : اللثيم والحاذق (قوله وهو الأقيس) لعل وجه الأقيسية ما يلزم على الإضافة من المخدور الآتي في رد إيجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فإن كان مانع من الإضافة بأن كان في الأول أليف فليس إلا الإنباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره ، والحصر إضافي أي لا الإضافة وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لا مانع منه (قوله بين سيبويه) جواب لما في قوله بأن الإضافة لما كانت الخ (قوله كنت في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم أن مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية ، وأن الكنية التي من أفراد اللقب كاللقب المحض .



(ثم) الثالث من المعارف :

[إشارة]

على حذف مضاف أى أسماؤها حذفه للقريظة الدالة عليه ، وهى ماوضع لسمى وإشارة إليه
والإشارة إما لمفرد مذكر أو مؤنث أو لثنى كذلك أو لجمع كذلك ، فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى
الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هى له خمسة وإن تعددت
ألفاظ بعضها كما سيحجى .
(هى ذا) للمذكر المفرد (وذى وذوتى وته) بإسكان الهاء ، وذهى وتهى وتاوذوته بالاختلاس ، وذات

[الإشارة]

هذا ثالث المعارف ، وزعم ابن السراج أنه أولها لأن تعريفه بالعين والقلب وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ،
ولأنه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف المضمرة والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة إلى ذلك لأن الأسماء
الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمى بالإشارة فلها اسمان (قوله وإشارة إليه) أى حسية بالجوارح لاعقلية لأن
مطلق الإشارة حقيقة فى الأولى فلا يرد أن الضمير يشار به للمعهود عليه ، والمظهر النسكرة يشار به إلى واحد
من الجنس غير معين ، والمعرفة إلى واحد معين فلا يطرد التعريف ، لسكن قضية هذا أن تكون أى الإشارة
إليه من جملة الموضوع له ، وفيه نظر لأنها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه إخراج اسم الإشارة بمطلقا
من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ، ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لأن جزء الشئ لا يكون
قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر ، ثم إن قضية التعريف أن يكون الأصل أن لا يشار به هذه الأسماء إلا إلى
مشاهد محسوس فإن أشير بها إلى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصيره كالمشاهد .

قال الرضى : اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص
البعيد مجاز ، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة ، فلنفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد
أعنى ذلك ونحوه إذن كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار إليه كضمير راجع إلى ما قبله
انتهى . وليتأمل تصريحه بالتجاوز فى البعيد مع تصريحه بالوضع له إلا أن يكون ممن يرى الوضع فى المجاز والإشارة
المحدودة الاصطلاحية والواقعة فى التعريف لغوية فلا دور (قوله إما المفرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه
فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد) أى ولو حكما
لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق .

وقال المصنف فى حواشى الألفية : وقد يشار بها إلى الاثنين نحو - عوان بين ذلك - وإلى الجمع كقوله :
* وسؤال هذا الناس كيف لبيد * وإلى كل شئ وذلك فى حيننا على القول بأن كلا منهما باق على أصله ،
ولا يرد على كونها للمذكر قوله :

نبئت نعمى على المهجران زاوية سقيا ورعيا لذلك العاتب الزاوى

لأن المعنى " لذلك الشخص أو الإنسان ، وقول الزمخشري الإشارة للصفة مثل - ذلك الكتاب - ، مردود فما بال الصفة
ذكرت (قوله وذى) بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ذا (قوله وذو) بقلب ياء ذى هاء وفقا لبيان الياء ثم
أجرى الوصل مجراه (قوله وثى) بقاء مكسورة مقلوقة عن ذال ذى فباء ساكنة فقيسه الجمع بين البدلين الناء
والياء (قوله وته) بقاء مكسورة مقلوقة عن ذال فهاء (قوله وتا) بقلب ذال ذال تاء (قوله بالاختلاس) أى

(٢٦ - يس فاكهى - أول)

بالضم للمؤنث المفرد (وذان وتان) ويشار بالأول منهما للمثنى المذكور وبالثاني للمثنى المؤنث ، ويعربان (بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتثنيتهما حقيقة ، والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مبنيان مجيء بهما على صورة المثنى وليس بمثنيين حقيقة لأن من شرط التثنية قبول التنكير كما مر .
وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف في حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضي أن ثم لنا قولاً يقول بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد (وأولاء) ممدودا ومقصورا (لجمعهما) أي المذكور والمؤنث والمدلغة أهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل نحو - هؤلاء بناتي - والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعه وأسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ، ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح والأكثر مجيئه للعقلاء ، وقد يجيء لغيرهم كقوله : * والعيش بعد أولئك الأيام *

بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الإشباع (قوله بالضم) قال المصنف في حواشي التسهيل : هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك ، فإن صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كخاق . وقال أيضا : الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة (قوله المفرد) أي ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذى الطائفة (قوله وذان وتان) أما ذان فتثنية ذا وأمانان فتثنية تان لأمرين : أحدهما أن يكون المؤنث كالمذكر وتاء نظيره ذا فلتكن هي المثناة دون غيرها . والثاني أنها التي تثنيتهما أقل عملا فلا تحتاج إلى أكثر من حذف الألف للساكنين . وزعم السيرافي أنه يصاح أن يكون تثنية لتان وتان وأنها لم يثنوا ذى وذو لثلاثا يلتبس المؤنثان بالمذكرين (قوله ويشار بالأول منهما للمثنى الخ) يجعل المثنى في كلام المصنف بمعنى الاثنين ، والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين في الأول ومجرورين أو منصوبين في الثاني ، ويحتمل أن المعنى وذان وتان ثابتان للمثنى في حالة الرفع ، وذين وتين ثابتان له في حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا ونصبا من ثبوت الجزئي لكلية (قوله والأصح الخ) أي لقيام علة البناء فيها كما في المفرد والجمع وهي صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقليل ذيان ؛ والجواب أنهم خالفوا تثنية ههنا المبني حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لأنه خلاف الظاهر ولا سند له إلا ما ذكر ، وقد علمت جوابه . وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التي هي من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت إضافة أى شبه فأعربت ، ودعوى أن هذه الأسماء مما توغل في شبه الحرف وما شابه ذلك بمنعزل عن الإعراب ممنوعة لأنها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى أنها تنعت وينعت بها وتصغر (قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك أن يمنع أنها لا تقبل تقدير التنكير وإن لم يقبل التنكير (قوله وكلامه في الأوضح الخ) حاصله الاعتراض عليه بأن ما ذكره ملحق من قولين . ويجب أن الوصف بصورة المثنى لا ينافي أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته وغاية الأمر أنه مرهم فالتلفيق ممنوع (قوله ممدودا ومقصورا) حالان من أولاء ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح ، والمقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة لا يقلان في الأفعال والحروف ، فتوهم في هؤلاء مقصور وممدود تسمح في العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فهما قالا ذلك مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله لجمعهما) أي موضوع لجماعة المذكور والإناث فالمراد بالجمع الجماعة وهي الأحاد المجتمعة لثلاثتهم أن أولاء جمع أو المراد بالجمع المفرد المذكور والمؤنث لالجمع ذين وتين ، لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه الجمع مجازا (قوله والعيش الخ) عجز بيت لجرير صدره :



وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه القريب (و) أما (البعيد) فيشار إليه بها لكن ماحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية في الآخر لتدل على البعد ، ولا فرق في الكاف بين أن تكون (مجردة من اللام) في جميع أسماء الإشارة (مطلقا) أي سواء كان المشار إليه مفردا أم مثنى أم مجموعا ، وهذه الكاف تنصرف في الكلام تنصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فلام مخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة ، وقد تقدم أن للمشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي ، وإنما حكوا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الإعراب لانتهاء الرفع والناصب والحرف الجار وانتهاء المضاف لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لا بد أن يكون نكرة حتى لو كان معرفة نرى تنكيره لأجل الإضافة . وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات :

الأولى أن تختلف باختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى .

* ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعاق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره أي كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة ، والشاهد في أولئك حيث استعمله في غير العقلاء وهو الأيام ويروى الأقوام فلا شاهد (قوله لكن ماحقة وجوبا بالكاف) قضية لإطلاقه أن الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث ، لكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا قى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيك بكسر التاء في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فهما وتالك وتلك فقد أوردها الزخشرى ولين مالك . وفي الصحاح لا تقل ذلك فإنه خطأ :

واعلم أنه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو - وما تلك بيمينك يا موسى - ولعظمة المشار إليه نحو - ذكركم الله ربى - ونحو - فذلكن الذى لمعنى فيه - بعد أن قلن - ما هذا بشرا - والجلس واحد لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ، ويستعار للبعيد المحذوف لحكاية الحال نحو - هذا من شعيتة وهذا من عدوه - وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما وياه كقوله تعالى - ذلك نناوه - ثم قال - إن هذا هو القصص - كذا في الجوامع . وفي الرضى : وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب وذلك إذا كان المشار إليه لفظا مسموعا لأنه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى - كذلك يضرب الله للناس أمثالهم - والمشار إليه ضرب المثل الحاضر ، وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو : هذه القيامة قد قامت (قوله تنصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم بإشباع ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول إلا ذلك * (قوله غالبا) إشارة إلى اللغتين الآتين (قوله خمسة أحوال) أي وإن كان أصلها ستة ، وقوله فذلك خمسة وعشرون ، أي حاصلة من خمسة أحوال المشار إليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ، ولا شك أن الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لكن هذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار إليه في الأحوال الخارجية للمخاطب ؛ فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما في الأحوال العقلية الآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم ، وذلك لأنه إذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة في ستة باثنى عشر فليتمل ذلك ، فإن هذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلافها ، وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذلك ، وغاية ما قال بعضهم : إن الاثنان لا تضرب في الستة بل في خمسة ، فقامت يلزم أن تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله أعلم (قوله وإنما حكوا بحرفية) فيه أنه لا يلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح



الثانية إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط .
الثالثة إفرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان أو (مقرونة) تلك الكاف
(بها) مبالغة في البعد (إلا) في ثلاث مسائل (في المثني مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى ، ولا فرق بين
تنثية المذكر والمؤنث (وفي الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة
وأسد . وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصير فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه في أوضحه حيث قال :

ولا محل له من الإعراب ثم في الحصر نظر ، فقد قال بعضهم : والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها أنها
تجردت عن معنى الاسم ، ودخلها معنى الحرفية في إفادتها معنى في غيرها ، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان
له في حالة الاسم . وأورد الرضی عليه أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة
على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسم ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك ؟ وأجاب
بأن بينهما فرقا لأن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها . وقد تقرر أن الحد
الصحيح للحرف هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره . وقال أيضا : ويؤيد القول بالحرفية من حيث
الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمنع ذلك كما في كاف ضربتلك (قوله الثانية إفرادها مفتوحة الخ)
منه - ذلك خير لكم - ووجه الإفراد أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لخلالته مع أن المراد الجميع
أو أنهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم ، فسكانه قيل يافريق أو ياجمع ، وعلى هذا يجوز الإفراد
والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة :

وقال الرضی : وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى - ذلك لمن خشى العنت منكم - ذلك أدنى
أن لاتعملوا - كما يشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى - عوان بين ذلك - وإلى الجمع كقوله تعالى - كل
ذلك كان سيئه - وتأويل المثني والجمع بالمذكور (قوله بها) أي باللام وإنما حركت اللام بالكسر في ذلك
وسكنت في تلك لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في تيلك لأن الياء
التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما تلك فأدخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك الياء بالكسر
لاجتماع الكسرتين والياء إذن ، بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين ، وأما ذيلك بقلب ألفه ياء
فلغة قليلة .

واعلم أن كيفية إعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لأنك تقول إن ذا إشاره والكاف حرف خطاب
واللام إن قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك أن لاتقول ذاك للبعيد لأن
الذي أفاد البعد اللام وليكنه لا يراه .

فإن قلت : ولأى شيء على مذهبه لم يستعمل الخطاب إلا مع البعيد ؟

قلت : ولأى شيء على مذهبه لم يستعمل إلا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب ؟ جوابهم واحد
وهو أن غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الإشارة إليه بحرف الخطاب ليتميم له ويتنبه لمخلة فالكاف في ذلك
بعزلة أن تقول يا يزيد ، فافهمه كذا في التذكرة للمصنف . وفي قوله إن قلت حرف زائد دال على البعد نظرا
لأن الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد ، فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكدا للبعد الحاصل بالكاف
وقد قال في حواشي ابن الناظم مانصه : ومن ثم اتجه للناظم في التصريف الحكم بأن اللام زائدة ولو كانت

وينو تميم لا يأتون باللام مطلقا .
(وفيما تقدمه) من أسماء الإشارة (ها التنبيه) بألف غير مهموز كراهة كثرة الزوائد فتقول هناك ولا يجوز
هذا لك ، وسميت الهاء ها التنبيه لأنها تنبيه المخاطب على المشار إليه : وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا
مرتان : قربى وبعدي وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب :
قربى وهي المجردة من اللام والكاف ، وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني وبالنون المشددة والكاف
في المثني ، ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف في شرح
اللمحة ، وصححه ابن الحاجب :

للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف ، وتجر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة . وعلى القول الآخر
كل منهما كلمة وذكر السبكي قولاً قريباً أن اللام لبعد المشار إليه ، فهذه ثلاثة أقوال لجرد التوكيد لبعد المشار إليه
لبعد المخاطب انتهى . وقوله إن اللام جزء كلمة مبني على أنها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام
مطلقاً) يستثنى منه الجمع كما صرح به الأشموني في شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموز) قال الدماميني : ها المذكور
ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ثم نكر وأضيف إلى التنبيه ليتضح المراد كقوله :
* علازيدنا يوم النقي رأس زيدكم * ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلاً .
واعلم أن دخول ها التنبيه الجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وأنها لا تدخل جميع الإشارات كما قاله
ابن مالك ، وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على المقرون بالكاف في المثني والجمع فلا يقال هذانك
ولا هؤلاءك .

قال أبو حيان : وهذا بناء على ما اختاره أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان ، وقد ورد في السماع بخلاف من
قال في قوله * من هؤلاءك الضال والسمر * وهو تصغير هؤلاء . وقد يجاب بأن كلام ابن مالك فيما يكون
مطرداً وهذا لا يردده ورود بيت بخلافه ، وأنه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الإشارة الجرد من كاف الخطاب بأن
وأخواته من الضمائر كثيراً نحو - ها أتم أولاء - ولا يقال ها أنا ذلك لأنه غير مجرد ولحاق هاء له قليل ، وأما
ها أنا ذلك فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيراً بالكاف نحو - أهكذا عرشك - :

* وما هكذا يابعد تورد الإبل * وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم
الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : لا ها الله ذا يقال بقطع همزة وصلها وكلاهما مع إثبات الألف
من غيرها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله الدماميني . والذي في الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير
قليل (قوله كراهة كثرة الزوائد) علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة ، وقيل علمته لأنها تدل على قرب
المشار إليه واللام على ما بعده وهو منتقض بالكاف فإنها تجتمع معها وهي للتوسط أو البعد ، وقيل لأنه يتوهم
أنهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة (قوله لكن الجمهور الخ) ورد ابن مالك بأشياء : منها أن الشاعر قال :

أولئك قومي لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولئك
فأشار بأولئك وأولئك إلى شيء واحد وهو قومه ، فلو كان ذو اللام للبعيد وذو الكاف دن اللام الذي
التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف . ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهما معاً ، فلو كان
كما قال الأكثر لم يسغ ذلك ؛ وأما غيرهم فشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد ، وقال المرادى : هذا الوجه
أقواها . قال بعضهم : وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتميميين أن لا يعلمه غيرهم
(قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد فلعله لا مانع من ذلك وكونه عوضاً عن الألف

(ثم) الرابع من المعارف :

[الموصول]

وهو ضربان : حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يفتح إلى عائد وهو أن وأن

المحدوفة من المفرد كما قال في الألفية :

والنون من ذين وتين شدا أيضا وتعويض بذلك قصدا

[الموصول]

هذا رابع المعارف لأن وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المناط بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف النسكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع ، فغنى لغيت من ضربته على الموصولية لغيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، وعلى الموصوفية لغيت إنسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لأنه موضوع لإنسان لا لتخصيص فيه .
فإن قلت : الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات ؟ :

قلت : لأنسلم تنكير الجمل ، ولو سلم فالتخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا وطويلا لا تخصص في كل منهما منفردا بل مع التقييد ، والمراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو ، أو في ضمن جميع الأفراد أو بعضها فلا ينافي أن الموصول ينقسم انقسام المعرف بأل ، وأن انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالمعرف ، والموصول في الأضمل اسم مفعول . واصطلاحا ماسيأتي (قوله حرفي) قدمه لأنه أشبه من الاسمى بكونه موصولا لأن الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك ، وقدم غيره الاسمى لأنه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ما صح أن يؤول ، وقوله ما أول جنس يتناول نحو صه فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ونسكرة إن نون ، والفعل المضاف إليه هو نحو من - اعدلوا هو أقرب للتقوى - ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لأنها مؤولة لامع شيء يابها ، وأورد على الحد همزة التسوية . وأجيب بأن المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة . والجواب بأن المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع المهزلة بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما فيه . وأورد أن العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور . وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعريف لفظي ، واحترز بقوله ولم يفتح الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو - وخصتم كالذي خاضوا - إذا قيل التقدير كالتوضيح الذي خاضوه ، ويظهر من هذا أنه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ، ولذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر .

بقي أن عدم الاحتياج إلى العائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الأول وكان الأولى التفسير بما يقتضيه وأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الصلة فقط لاهو مصحوبا بصلته (قوله وهو أن) أي يفتح المهزلة وتشديد النون وتوصل بعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافا إلى اسمها ، فغنى بلغني أن زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد ، وكذا بلغني أنك في الدار : أي استقرارك فيها لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف ، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو : بلغني أنك زيد : أي زيدتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : الفروسية . وقال المصنف : يقدر بالكون وحكم الخفيفة من الثقلية حكم المشددة (قوله وأن) أي المفتوحات المهزلة الساكنة الناصبة للمضارع لا الخفيفة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا ، فانظر المغني



وما وكي ولو ، واسمى وهو المراد هنا بقريئة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح . وإلى عائذ أو خلفه وهو قسمان : نص ومشارك ، فالنص ما وضع لمعنى واحد (وهو الذي) للمفرد العالم وغيره (والتي) للمفرد المؤنث العاقل وغيره (واللذان) لثنى المذكر (واللتان) لثنى المؤنث ، ويعربان (بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا) عند القائل بتشبيها حقيقة ، والأصح أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر ،

(قوله وما) توصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط أن يكون عاما نحو : أعجبتني ما صنعت ، لا خصا نحو : ما جاست ، بدليل قوله تعالى - بما رحبت - خلافا للسهيلى ، وشذ وصلها بليس في قوله :

أليس أميري في الأمور بأننا بما استأ أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله * كما دماؤكم تشفى من السكاب * فإن الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لأنها تكون مع صلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له بخلاف ما إذا جعلت كافة ، ولأن ما المصدرية تنوب عن الظرف الزماني وهو يوصل بالجملة مضافا إليهما فإذا وصلت بالجملة كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى إنها نابت عنه ، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازها في غيرها (قوله وكي) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا (قوله ولو) قال في التسهيل : وصلتها كصلة ما أي فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي نحو : وددت لولم يقيم .

قال المصنف : وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي أن يقيد ، ومراده أنها لم توصل باسمية نصية لأنها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو - لو أنهم بادون في الأعراب - . وقد قيل : إن موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأي (قوله وهو ما افتقر الخ) أي ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فإنما تفتقر إليها حال وضمها بها فقط ، ويقول وعائذ أو خلفه : أي أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله * سعاد الذي أضناك حب سعاد * كما يأتي قريبا في كلام الشارح ، يخرج نحو إذ وإذا مما يفتقر دائما إلى جملة لكن لا يفتقر إلى عائذ أو خلفه (قوله نص) أي مختص بمعنى وضع له بقريئة مقابلة (قوله الذي) أصله عند البصريين لدى زيدت اللام لثلاثتهم أن الجملة التي بعدها صفة لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة : ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائفة لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات ؛ وفي الذي والتي خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الإعراب كما في التصريح ، وظاهره أنها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولي وهو مشكل لوجود المقتضى لبنائها ، وليس التشديد موجبا له كما قاله الرضى (قوله للمفرد) وإن دل على جماعة كالفرق والجمع المركب كذا قيل ، وإنما يأتي لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع في عبارة غيره للمفرد المذكر العالم ، ولا يخفى أنه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لافرق بين التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحادث ، فعدول الشارح إلى قوله للمفرد حسن لوجهين : لسلامته من إطلاق المذكر على الله ، وليسكون للتعبير بالعالم فائدة (قوله والأصح أنهما مبنيان) يجيء فيه ما تقدم في ذان وتان (قوله لما مر) من أن شرط التشبية قبول التنكير ومر ما فيه

وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضى ماقلناه في ذين وتين فمكن على بصيرة في ذلك ، ولك في نونهما وجهان إثباتها مخففة ومشددة وحذفها والأصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور . وظاهر كلامه في الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع :

(ولجمع المذكر) شينان (الذين) ويستعمل (بالياء) رفعا وجرا ونصباً وانما قال (مطلقاً) وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله : * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وإنما لم يعرب كما أعرب اللذان واللذان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخص من مفردة إذ هو خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف أل منه (و) الثاني (الألى) بالقصر أشهر من المد .

(قوله وكلامه في الأوضح الخ) مر ما فيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة الإبصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقاً) أى متلبساً بالياء حالة كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي الجر والنصب : أى في أحواله كلها لبنيانه عند أكثر العرب على الفتح (قوله نحن اللذون) صدر بيت للعقيلي عجزه :

* يوم النخيل غارة ملحاحا * اللذون خبر نحن ، وصبحو جعلوا ، والصباحا مفعول أول ، ويوم النخيل موضع بالشام ، وغارة مفعول ثان ، وإنما كتب اللذون على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء لأنه حالة بنيانه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلوة ، فأثروا عدم ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف ، وأظهروا حال الإعراب لإلغاء شبه الإعراب. لكن المقرر فى علم الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول إلا مثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهره أن اللذين واللذين جاءا على سنن المنشأة لفظاً ومعنى وبذلك صرح فى التصريح ، وإنما يظهر ذلك على القول بأنهما تشبيه اللذ واللى الذى والتى وإلا فلم يأتي على سننها لفظاً إذ القياس اللذان واللذان (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمنعه كون العالمين جمعاً لعالم . ويرد عليه فى الخمين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو أنه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه فى باب التمتع .
فإن قيل : فلم لم يعرب حينئذ؟ .

قلت : لأن ذلك لا يخرج عن مخالفته سنن الجموع لأن شأنها أن لا يكون الواحد أعم فى نفسه منها حتى يحتاج لتخصص أو نحوه عند جمعه . وعلل بعضهم كونه اسم جمع لإطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذى معرفة بصلتها وهى لا تفارقها ، وبأن الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لاحظ لها فيه . ويرد عليه بأن اللذين واللذين من المثنى اتفاقاً والمثنى كالججمع فيما ذكر ، ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهدية الصلوة ، لأن المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم أن الصلوة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لافائدة فيه (قوله وحذف نونه لغة) قال الرضى : وقد تحذف النون من اللذون تخفيفاً قال : قولى الذو بمكاظ ، ومن الذين أيضاً قال :

* وإن الذى حانت بقلج دماؤهم * ويجوز فى هذا البيت أن يكون مفرداً وصف به مقدر مفرد اللفظ بمجموع المعنى أى وإن الجمع الذى كقوله - كمثل الذى استوقد ناراً - أى الجمع الذى فحمل على اللفظ ثم قال - بنورهم - فحمل على المعنى ، ولو كان فى الآية مخففاً من الذين لم يجوز لإفراد العائد إليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ - صراط الذين - وفى التسهيل أنها تحذف أيضاً من الذى واللذان واللى واللذان واللواتى ، ونازعه أبو حيان فإنه لم يذكر شاهداً بالجمع ذلك ولا ينبغى القياس فى مثله (قوله والألى) تسكتب بغير واو بخلاف التى للإشارة

(وجمع المؤنث) شيثان أيضا (اللأئي واللاتي) بإثبات الياء وقد تحذف ، وقد يتعارض الأئي واللائي فيقع كل منهما مكان الآخر . قال الشاعر :
محا حبا حب الأئي كن قبائها * أئ الأئي :
وقال :
فأ آباؤنا بأمن منسه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا أئ الأئي :
والمشترك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ولثنائية كل منهما وجمعه ، وإليه أشار بقوله : (وبمعنى الجميع) من الذي وفروعه (من) وهو موضوع للعالم نحو : عرفت من قام ومن قامت ومن قاموا ومن قامتوا ومن قاموا ومن قن . وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل :
إحداها أن ينزل منزلة العالم نحو - يدعوا من دون الله من لا يستجيب له - إذ بدعائهم الأصنام نزلوهم .
نزلة العلماء .

الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو - كمن لا يخلق - لشموله الآدميين والملائكة والأصنام فإن الجميع لا يخلقون شيئا .
الثالثة أن يجتمع معه في عموم سابق فصل بمن نحو - فمنهم من يمشى على بطنه - لشمول دابة لهما من قوله - والله خلق كل دابة من ماء - .
(وما) وهو موضوع لغير العالم نحو - ما عندكم ينفد وما عند الله باق - ونحو : أعجبني ما اشتريته وما اشتريته

(قوله أيضا) أي كالجمع المذكر ، وليس في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أزيد ، والمراد بالجمع اللغوي لا الصناعي (قوله وقد تحذف) أي الياء اجتزاء بالكسرة (قوله وقد يتعارض الخ) أي يقع كل منهما مكان الآخر ، ويعين المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة (قوله محا حبا الخ) صدر بيت لجنون ليلى عجزه * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل * والشاهد في الأئي حيث أوقعه مكان اللأئي بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، وحل إما مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن فاعله أي لم يكن حل فيه من قبائها (قوله فأ آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس وبأمن خبر والباء زائدة ، والضمير في منه راجع للممدوح ، والشاهد في اللأئي حيث أوقعه موقع الأئي (قوله وبمعنى الجميع) حال مما بعده أي حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير بالعاقل لأن من تطلق على الله كقوله تعالى - أفن يخلق كمن لا يخلق - ومن عنده علم الكتاب - ولا يوصف البارئ تعالى بالعقل لعدم الإذن لإيهامه ولهذا يقسمون العقلاء إلى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والإنس والجن ؛ وبهذا يعلم أن الكتاب العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها مجاز لاستعمالها في غير ما وضعت له الأولى من مجاز الاستعارة والأخريان من مجاز التغليب (قوله أن ينزل الخ) هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره ، وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيًا أو إثباتًا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل . ولا مدخل في تعيين المعتقد لذلك فيه (قوله فصل بمن) أي الموصولة أو بمن بكسر الميم (قوله فمنهم من يمشى على بطنه) إنما لم يذكر - ومنهم من يمشى على رجلين - لأنه اجتمع مع العالم كالآدمي فيما وقعت عليه من وقد تقدم ، وكان ينبغي أن يذكر قوله - ومنهم من يمشى على أربع - لأنه مثل من يمشى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال أن من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة إلى أنها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف أنه مذهب سيديويه . وفي التلويح (٢٧ - يس - فاكهي - أول)



وما اشترىتهما وما اشترىتهم وما اشترىتهن . وقد تأتي له مع العالم نحو - يسبح لله ما في السموات وما في الأرض - وللمبهم أمره كقول من رأى شبحاً من بعد لا يدري ماهو : انظر إلى مظاهر ولأنواع من يعقل نحو - فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث - .
(وأى) نحو - لننزعن من كل شيعة أيهم أشد - وهي ملازمة للإضافة لغة أو تقديراً إلى معرفة ولا تضاد

كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثر على أنه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي له مع العالم) لو قال وقد تأتي للعالم مع غيره كان جيداً فإن الذي يحتاج إلى الاعتدال عنه إطلاقها على العالم وإطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم ، فالاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العالم .
قال في الفواكه الحنية : والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والجاز انتهى .
أقول : بل الظاهر أن هذا مجاز التغليب ، والظاهر أيضاً أنه يصح استعمال من هنا نظراً للعقل ويكون أيضاً من مجاز التغليب .

قال في الكافية : وعند الاختلاط خير من نطق في أن يجيء منهما بما اتفق فلما أن يغلب الأكثر أو الأشرف ، ويدل على ذلك استعمال من في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة ، وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى - والله يسجد ما في السموات وما في الأرض - .
فإن قلت : فهلا جيء بمن تغليباً للعقلاء .

قلت : لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على إرادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجاء بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم إرادة للمعوم (قوله وللمبهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ، ولا يجوز استعمال من فيهما لأنهما ليس من أما كن استعمالها كما هو ظاهر ، وقوله لا يدري ماهو أي لا يعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ، وكذا لو عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة ومنه - إني نذرت لك ما في بطنى محرراً - بقي أن الظاهر أن يقال بدل وللمبهم أمره ولما لا يكون للمتكلم التفات إلا إليه من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد ليتناول نحو - لما خلقت بيدي - فإن الدم إنما كان على مخالفة الأمر بالمسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلاً (قوله ولأنواع من يعقل) عبارة غيره والصفات من يعقل وفي كليهما نظر كما في التصريح : قال في شرح الجمل : أي انكحوا الأنواع الطيبة لكم : أي الأبقار أو الثيب أو الصغار أو الكبار أو الخراف أو الإماء :

واعلم أن بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل ، واستدل بقوله تعالى - ولا أنتم عابدون ما أعبد - وعبر عن ذلك السهيلي بقوله أو تمتع على من يعلم إذا أريد تعظيمه كقوله تعالى - والسماء وما بناها - ويجاب بأن ما فيهما مصدرية ولا يردّه في الآية الثانية ضمير الفعل لاحتياجه إلى من يرجع إليه لأنه راجع إلى غير المذكور مثل - ما ترك على ظهرها من دابة - ومن أقسام المصدرية : سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده لسكنها ظرفية ، وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقدير مضاف .

فإن قيل : ليس المراد التسييح في هذه المدة فقط .
قلنا : إنما معناه ما دام متصفاً بذلك (قوله إلى معرفة) قال الرضي : لتسكون معرفة انتهى .
واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات بصلاتها وأن أل فيما فيه أل زائدة ، وأجيب بأن أيا محتاجة إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فإنها



إلى نكرة خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما في الآية خلافا للبصري .
وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلج له العلة فقال : أي كذا خلقت . وأجاب غيره بأن أيا وضعت
على العموم والإبهام ، والمضارع مبهم ففيه مناسبة طسا بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه فيحصل التناقض والخروج
عما وضعت له ، واشترط كون العامل متقدما ليمتاز عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .
واعلم أن لأي أربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهي ما إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيهم
هو قائم ، أو ذكر صدر صلتها ولم تضيف نحو : يعجبني أي هو قائم ، أو لم تضيف ولم يذكر صدر صلتها نحو : يعجبني
أي قائم ، وتبني في الرابعة على الضم

تحتاج إلى الثاني فقط ، وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى أي فهي مفتقرة إلى المضاف إليه
لتوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ، ومفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه ، وهذا من
غرائب العربية أن اسما يحتاج إلى معرفتين ولكن من وجهين مختلفين ، ومن ثم قال بعضهم : القياس يقتضي
جواز إضافة أي إلى نكرة لا تعرفها لحصوله بالصلة بسلب بيان الجنس التي هي بعض منه لحصوله بالنكرة
فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة لإصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف إلى ما هو نكرة
فيحصل تدافع في الظاهر .

فإن قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فإنه إذا اتشخص معناها علم جنسه .

قلت : ممنوع فإن الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى أنك قد تشاهد شخصا متميزا
عندك ببعض الصفات ولا تعرف من أي جنس هو فعند هذا إذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل
بجنسه (قوله خلافا للبصري) المتقول عن البصريين أنه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم أن يتقدم العامل وأن يتأخر نحو :
أكرم أيهم جاء ، وأيهم جاء أكرم (قوله فلم تلج العلة الخ) ادعى ابن السراج أن العلة لاحت له وإن مراده
بقوله أي كذا خلقت أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع بالخاق مجازا ، والمضارع مناسب لها
بخلاف الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذش أيضا بأن أيا موضوعة
على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما
محصوران ، فالما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوع على الإبهام ، ورد
الجوابان لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث منها) هو مذهب سيديويه وذهب
الخليل ويونس والكوفيون إلى إعزائها مطلقا .

قال ابن الناظم : وأعربت أي دون أخواتها لأن شبهها بالسرور في الافتقار إلى جملة معارض بلزوم الإضافة
في المعنى فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء انتهى . أي من الإعراب :

قال العز بن جماعة : وفي هذا إشارة إلى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الأشياخ من أن محل قول أئمة الأصول
المانع مقدم على المقتضى إذا لم يتعدد المقتضى وإلا فالمقتضى مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى . وكأن المراد
بالمقتضى المتعدد هنا الإسمية ولزوم الإضافة (قوله وتبني في الرابعة) قال الزجاج : ماتين لي أن سيديويه غلط
إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت .

قال الشهاب القاسمي : قد يفرق بأنها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف
إلى المضاف إليه وأما عند عدم الإضافة لفظا فيخفى الاحتياج ، والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي هو

تشبيهاً بالغايات وهي ما إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو - أيهم أشد - وقوله :
* فسلم على أيهم أفضل * وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أي (وأل

أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج إليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول ، لأننا نقول : لانسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه إليه فليتأمل .

أقول : لا يخفى أن هذا يقتضى بناء أى حيث أضيفت مطلقاً ، والغرض حكمة تخصيص بنائها بما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فأظهر مما ذكره قول بعضهم : إنما بنيت والحالة هذه لأنها كالمنقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إلى جملة ، أما لفظاً فلقيام ما هي مضافة إليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لتكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لأنه مفرد ، وأما نية فالأنه لا ينوي المضاف إليه إلا عند فقد من اللفظ وهو موجود (قوله تشبيهاً بالغايات) لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف (قوله وبهما رد على ثعلب) أى بالآية والبيت لأنها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية إذ لا يصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها في الآية أن نزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وإنما هي موصولة وهي المفعول وضممتها بناء للإعراب وأشد خبر هو محذوف والجملة صلة ، ويمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار لأن حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصادر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة ، وله أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعمنا للمجرور بعلى محذوفاً أيضاً سلم على شخص مقول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل في « ماليلي بنام صاحبه » وأسلم أنه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهباً إلى أن أيا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل : مفعول نزع في الآية محذوف والتقدير لننزع من كل فريق الذي يقال فيهم أيهم أشد ، ويرده أنه لا يجوز أن يقال لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق ، وقال يونس الجملة وعلق نزع عن العمل لأجل الاستفهام ورد بما مر ، لكن نقل الرضى أنه يجيز التعليق في غير أفعال القلوب نحو : اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال إنه ليس بشيء لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة ؛ والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام ابتداء ، وأى بعد نحو : اضرب واقتل لا يكون جملة إذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده ، ويبطل مذهبهما جميعاً قوله فسلم على أيهما أفضل في رواية من رواه بضم أى لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتها (قوله وأل) مذهب الجمهور أن اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه . وفي الكشف عند قوله تعالى - كمثل الذي استوقد ناراً - أن أل في الصفات بعض الذي ولأنه لكثرة الإسهال متوصلاً به إلى وصف المعارف بالحملة منه كونه بالحذف فحذفوا تارة الباء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على أل .

قال الرضى : والأولى أن يقول اللام الموصولة غير لام الذي لأن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة ، وقال كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في إلا الكائنة بمعنى غير اه . وبذلك يجاب عن استدلال المازني لسكونها موصولاً حرفياً والأخفش لسكونها حرف تعريف بأن العامل يتخطاها إلى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسماً لسكان لها موضع . قيل : ويشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبني الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبني



في وصف صريح (أي خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمي الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل ، أو على ماغلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع ، أو على ما دل على تفضيل كالأفضل والأعلم فإن أل في ذلك كله حرف تعريف :

وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فجنح ابن مالك إلى أنها موصول اسمي وجري عليه المصنف في الشرح والأوضح في باب ما لا ينصرف ، لكن قال في المغنى : وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل الدال على الحدوث ، ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ؛ وقضيته أنها حرف تعريف وبه صرح في الأوضح في باب الصفة المشبهة ، وعلى الأول أوجب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل ، وما ذهب إليه من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي هو الأصح بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقى ربه ، وليست موصولا حرفيا لما مر ولأنها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر ، ولا حرف تعريف لعدم تقدم معدول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل

الأصل وهو مع ذلك غير معرب ، ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضى إشارة إليه .

بقي أن كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضى نقل إعرابها إلى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل إعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أل مفردا جئ بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بأن حق الإعراب فيه أن يدور على الموصول وإنما جئ بالصلة لتوضيحه ، والدليل عليه ظهور الإعراب في أى الموصولة وفي اللذان واللذان واللذان على رأى إعرابهم (قوله في وصف) أى مع وصف (قوله كاسمي الفاعل والمفعول) أى المراد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كما يؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال : إن كلام صاحب المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع .

أقول : عند إرادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة ، وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعية في ذلك (قوله كالأبطح والأجرع) معنى الأول في الأصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى ، وأجرع معناه في الأصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير الخ) أى والضمير بالاستقراء وإنما يعود على الأسماء ، وقول المازنى يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأن لحذف الموصوف مطلقا لا يحذف في غيرها إلا ضرورة وليس هذا منها ، وبأن حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى لأن حذف المنكر أكثر (قوله لما مر) من عود الضمير عليها (قوله ولأنها لا تؤوّل الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأوتت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ، ورد أيضا القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو : الترضي واليجمع (قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو - فالمغيرات صبحا فأثرن - إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا - وفيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أل ، وبالعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم الخ ، واستدلوا له بما من جهاته - فائق الاصباح وجعل الليل سكنا -

على ما دخلها، وأيضا لو كانت حرف تعريف لتدخّل لإدخالها في أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبدل له عن مشابهته للفعل واللازم منقطف .

قال الرضى : وهذه الخلاف إن لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك : جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله * من لا يزال شاكرا على المعه * وبالجملة الاسمية كما في قوله : * من القوم الرسول الله منهم * ضرورة ، وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله : * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * على المختار في تفسير الضرورة .

(قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجب الأختش بالتزمه فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت عجز * فهو حر بعيشة ذات سمه * والشاهد فيه ظاهر : أى الذى معه ، ومن مبتدأ ونحوه فهو حر ودخلت الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء : أى فهو جدير بعيشة واسعة .

واعلم أنه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما، ويستثنى من قولهم إن الظرف إذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لأن الرسول مبتدأ ومنه خبر : أى من القوم الذين رسول الله منهم وطم بدل من القوم ، وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة (قوله ضرورة) فيه أن اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء : أن رجلا أقبل فقال له آخرها هوذا ، فقال السامع نعم لها هو ذا (قوله ما أنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجلد * والشاهد فيه ظاهر حيث أدخل اللام على ترضى وهو مضارع .

[تنبيه] قال الدماميني في حاشية المعنى : إن الجماعة أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لأل إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بأن ذلك يجوز في السعة قليلا إن كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش وابن مالك ، فإن جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، وتعقبه الشمنى بقوله : لا نسلم أن كل جملة واقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الأصالة لأنهم قالوا إن صلة أل فعل في صورة الاسم وهذا يعمل بمعنى الماضى ، ولو سلم فإنما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة أل لا محل له ، والإعراب الذى فيه بطريق العارية من أل فإنها لما كانت في صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما في إلا بمعنى غير انتهى . المراد منه : وحليته . فإذا قلت جاء يضرب فالفاعل هو أل فقط وهى في محل رفع كما نفعل في قولك جاء الذى يضرب وهو واضح . ويلزم على كلام الدماميني وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممنوع .

ويؤخذ مما قرره الشمنى أن صلة أل إذا كانت وصفا جملة في المعنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد في المطول في بحث تقديم المسند إليه ، لكن رد ذلك السخاوى في شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم في حواشى ابن الناظم : وذكر المصنف في حواشى ابن الناظم : أن الوصف من شبه الجملة ، وعلى كل فقابلته للجملة وشبهها في قولهم صلة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفظن (قوله على المختار في تفسير الضرورة) وهو أنه مالا يوجد إلا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما إذا





(وذو في لغة طيبي) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله : * وبئرى ذو حفرت وذو طويث *
والمشهور عنهم أفرادها وتذكيرها وبنائها على السكون لا على الفهم كما توهمه بعض المتأخرين إذ ليست حرفا
واحدا بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء إنما يكون في الآخر ، ومنهم من يعربها بالحروف إعراب ذى المعرب
كأمر . ونخصه ابن الصائغ بحالة الجر لأنه المسموع كقوله : * فحسبى من ذى عندهم ما كفانا * واستشكل
إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض ، وما جزم به هنا من أن ذو تطلق عند طيبي على المؤنث أيضا
هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك ونخصه في الجامع ببعضهم فقال : وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ،
ويختصان بطيبي : ومنهم من يصر فهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكي العموم عن بعض طيبي بعد
تصديره بالأول ، ويؤيده قول ابن الصائغ : الأفضح امتناع إطلاقها على المؤنث :
(وذا) حالة كونه (بعد ما) باتفاق البصريين (أو) بعد (من الاستفهاميتين) على الأصح عندهم والمرجع
في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى - ماذا أنزل ربكم - وقال الشاعر :

فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليمكن قائل البيت المذكور أن يقول المرضى حكومته ، وإنما كان المختار التفسير
الأول لأن الثاني يكاد يسد باب الضرورة إذ كل ما يدعى أنه ضرورة يمكن أن يدعى تمكن الشاعر من تغييره ،
لسكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله خاصة) أى موصوليها
خاصة بطيبي لأنهم الذين يستعملونها كذلك ، وطيبي على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن (قوله من العرب) احتترز
به عن تشبه بطيبي من المولدين (قوله وبئرى الخ) الحضر معروف والطي بناء البئر بالحجارة ، والشاهد في ذو حيث
جاءت موصولة بمعنى التي أى التي حفرتها والتي طويتها . وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب
(قوله والمشهور عندهم أفرادها الخ) أى في كل الأحوال ويظهر المعنى بالعائد فعداها من المشترك باعتبار المشهور
(قوله ومنهم من يعربها الخ) تشبهاً بلدنى بمعنى صاحب بل حكي بعضهم أن هذه منقولة منها لا شتر اكهما في التوصل
إلى الوصف بهما (قوله بل حرفين) صوابه بل حرفان والنصب يقتضى أنه معطوف على الخبر فيكون النون
مسقطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح (قوله إنما يكون في الآخر) انظر هذا مع قولهم
الجزء الأول من بعلبك بنى لأنه وسط الكلمة إلا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا يتأني البناء
(قوله فحسبى من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب بما أسلفناه في الأسماء الستة
وبأن الافتقار إلى جملة عارضة لزومها للإضافة في المعنى فبقية على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب
(قوله ومنهم من يصر فهما ويعربهما) صريح في أن تصريف ذو الطائفة تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة
الإعراب ومثله في الرضى .

لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن التصريف يجرى على البناء أيضا ويوافق ما في نسخ الجامع
الصحيحة من قوله ومنهم من يصر فهما ومن يعربهما ، ثم الظاهر على التصريف والإعراب تنوين المفرد وجمع
المؤنث ونصبه بالكسرة إذ لا مقتضى لسقوط التنوين وإن سقط في ذى بمعنى صاحب للإضافة إذ لا إضافة هنا
إلا إن سلم ما قيل إن ذو الطائفة ملازمة للإضافة معنى ، ثم الظاهر أن كلا من التنئية وجمع المذكر يختم بالتنوين فيقال
ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين ، وإنه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التنئية وجمع المذكر
معربين وإن كان المفرد مبتدأ وجمع الذى مبتدأ لأن إعراب الجميع هنا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فحكي
العموم الخ) أى بقوله ومن يستعمل ذو للجميع (قوله بعد ما) أى واقعا بعدها (قوله على الأصح) قال مقابله

وقصيدة تأتي الملوكة غريبة قسد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله : * أمنت وهذا تحمليين طابق * أي والذي
تحمليينه طابق ولا حجة فيه ، ولا يختص ذا من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن
تكون عندهم موصولات ، وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلي بأل من قبيل الموصولات كقوله :
لعمرك أنت البيت أكرم أهله وأقعد من أفنائه بالأصائل
أي لأنت الذي أكرم أهله ، فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة إذا لم تبلغ ولم تكن الإشارة ، فإن ألغيت

الصحيح في ذاكونها للإشارة فلما دخلت عليها ما وهى في غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجلبتها إلى
الإبهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الإبهام الذي في ما (قوله وقصيدة الخ)
الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذي أي من الذي قالها (قوله أمنت الخ) عجز بيت صدره :
* عدس مالعباد عليك إمارة * وعدس إن كان اسما للبعل فهو منادى حذف منه حرف النداء وإن كان زجرا
للبعل فلا محل له من الإعراب ، وإمارة بكسر الهمزة أي حكم مبتدأ خبره مالعباد ، واحتجوا أيضا بقوله تعالى
- ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم - بقوله - وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك ،
وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك بأعنى محذوفا ، ولا ينبغي أن يقول عليه لأن أعنى متعد بنفسه لا بالباء (قوله
ولا حجة فيه) لأن الظاهر أن ذا اسم إشارة بدليل دخول ها التنيبه عليه مبتدأ ، وطابق خبر ، وتحمليين حال
من ضمير ، والتقدير وهذا طابق محمولا لك أو خبر أول وطابق خبر ثان وهو أظهر لأن طليقا صفة مشبهة ،
وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة .

هذا ، وقد قال المصنف في حواشي الألفية : وهذا يعني ما قيل في تخريج البيت ، وإن ذا للإشارة لا يمشى
لأن الطابق المحمول هو ركب البعل فكيف يقول هذا ويشير به إلى نفسه وهل لأحد أن يقول هذا قام أو هذا
كتب ويشير إلى نفسه ولا أظن أحدا يقول ذلك ولا يفوه به : وله أن يقول الذي كتب هذا الكتاب عرف
ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه انتهى . وفي شرح الألفية للجلال السيوطي . وقال السراج البلقيني : يجوز
أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا ، والتقدير هذا الذي تحمليين على حد قوله :
فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

أي ما الذي نلتم قال ولم أر أحدا خرتجه انتهى .
أقول : نص في المغني على أن حذف الموصول الاسمي مذهب السكوفيين ، وأن ابن مالك تابعهم لكن
شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، وأنت نخير بأن المقصود تخريج البيت على طريق
البصريين (قوله بل جميع أسماء الإشارة الخ) قد قدمنا أنهم احتجاجوا بما ظاهره محجىء هؤلاء وتلك من الموصولات
(قوله وأبلغ من ذلك الخ) من الموصولات عندهم أيضا الأسماء المضافة نحو * يادارمية بالعلباء فالسند *
فالعلباء صالة لدارمية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو : هذا رجل ضربته ، فضربته صلة لرجل :

قال أبو حيان : ولينظر على مذهبهم في الأسماء المذكورة هل هي مبنية أو معربة ، وعلى الإعراب يشكك
بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله لعمرك أنت البيت الخ) كأن الداعي للسكوفيين على جعل البيت
في هذا البيت اسم موصول أنه لا يصح الإخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرّفا بأل ، ويمكن أن
يجاب بأنه على حذف مضاف : أي أنت صاحب البيت ونحوه ، وقوله أكرم فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل

بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت مثلا : من ذا ضربت زيدا أم عمرا ، فإن رفعت البديل فذا غير ملغاة وإن نصبته كانت ملغاة ؛ ويدل على إلغائها أيضا إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم : عما ذا تسأل ، وكذا إن كانت للإشارة لأنها حينئذ تدخل على المفرد نحو : من ذا الذاهب وماذا التواني ، والمفرد لا يكون صلة لغير أل .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقال (وصلة أل) الموصولة (الوصف) الصريح وقد مر الكلام عليه (وصلة غيرها) من الموصولات (إما جملة) وشرطها إسمية كانت أو فعلية أن تكون خبرية

عليه قول الشارح : أي أنت الذي أكرم أهله لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل وإضافته إلى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله دالا على الاستفهام) فيه أن الإلغاء لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني أن لها حين الإلغاء معنيين : أحدهما الاستفهام ، والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب * دعي ماذا علمت سأتيه * فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ، ثم قال السيرافي وابن خروف : موصول بمعنى الذي . وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات . وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل إنه لا يوجد إلا في الشعر (قوله لا يعمل فيه متقدم) بذلك رد ابن عصفور كون ماذا في قوله دعي ماذا علمت مفعولا لدعي بناء على أنها للاستفهام ، لكن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها . وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في توضيحه واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك «أقول ماذا» وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم فكان ماذا ، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لأن المعنى ليس عليه (قوله فذا غير ملغاة) لأنه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة) لأنه حينئذ بدل من ذا لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ) أي لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرفها فرقا بينها وبين الموصولة نحو - عما يقولون - لأن الصلة والموصول كالاسم الواحد إلا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم «وأقول بم ذا أخرج من سخطه» بحذف الألف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا إن كانت للإشارة الخ) تلخص مما ذكره الشارح أن ماذا لها ثلاث استعمالات ، وتبقى عليه رابع وهو أحد قسمي الإلغاء وهو أن يكون اسما واحدا موصولا وقد ذكرناه ، وتفصيل ذلك يطلب من المعنى وحواشيه (قوله لأنها حينئذ تدخل على المفرد) أي وهو لا يكون صلة لغير أل .

قال الناصر اللقائي : لا يخفى أن ذا مشتركة بين الإشارة والموصولة ، وقد نص الأصوليون على إطلاق المشترك على معنويه معا حقيقة على الصحيح ، فاشتراط أن لا تكون ذا للإشارة إنما ينبئ على المرجوح إذ لا استحالة في اجتماع معنيين على شيء واحد باعتبارين مختلفين :

أقول : الاشتراك المذكور ليس مبنيا على ما ذكر بل لأن الموصولة توصل بالجملة ، وما بعد الإشارية مفرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك في [شرح الكافية] : ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو : جاء الذي حاجباه فوق عينيه (قوله خبرية) لأنه يجب أن يكون مضمون



وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها ، وأن تكون معهودة للمخاطب لتمييزها الموصول إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إيهامها نحو - فأوحى إلى عبده ما أوحى - وأن لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي ولكنه قائم لأن فيه استعمال لسكن من غير استدراك ، ولا بد أن تكون الصلة (ذات ضمير) غالبا

الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، وأما قوله :

وإني لراج نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها

فعلني لإضمار القول : أي التي أقول لعلي أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا في المعنى في بحث الجملة المعترضة . وقال في [حواشي الألفية] : وقوله قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها عندي كقولهم إن جئتني لأكرمك أعني أنه في نية التقديم في قوله لأكرمك على ما قبله ، وهو إن جئتني على تقدير حذف شيء مدلول عليه بالمؤخر وأصله قبل التي أزورها ولكنه قدم الترجي ، وأما تقدير القول فلا يندو به عاقل وتقع القسمية صلة نحو - وإن منكم لمن ليبطئن - فهي مستثناة من الإنشائية ، وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم وإن كانت إنشائية فلم تذكر لذاتها بل لتقوية ما بعدها وتأكيده ، ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على أنها منها فلا توصل بها لأنه عرض فيها معنى يناقض الصلة ، لأن التعجب إنما يكون فيما خفي سببه ففيه إيهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهي المحتملة الخ) مر في بحث الكلام ما يتعاق به (قوله فيحسن إيهامها) لا يخفى أن المهمة ضد المفصلة والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي إذ المهمة معلومة للمخاطب على الإجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول ، فالوجه أن يقول معهودا مفصلة إلا في مقام الخ .

فإن قيل : الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا إيهام .

قلنا : ذلك بالنظر إلى أصل الوضع لكنه قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهنى . قيل : ووردت أيضا غير معهودة في غير ذلك كقوله تعالى - واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة - وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم . وقد يجاب باحتمال أنه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبي صلى الله عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية التحريم وإن كانت سورة مدنية لأنها مكية كما يقتضيه قول الزمخشري في توجيه تعريف النار في سورة البقرة ، وتنكيرها في سورة التحريم أن الآية في سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها إلى ما عرفوه انتهى . فقد اعترضه الجلال البلقيني بأنه يلزم عليه أن تكون سورة التحريم مكية ، وليس كذلك لأنها مدنية والبقرة مدنية . قال : والعجب أن أبا حيان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بأنها مدنية ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء إلا بنقل ، ويدل على أنها أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زينب بنت جحش ، وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذي قاله كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ، ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للنووي في شرح مسلم لأن القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ، ولذا ثنى الضمير في - إن تتوبا - وإن تظاهرا - (قوله فلا يقال جاء الذي ولكنه الخ) ولا جاء الذي حتى أبوه قائم لأن فيه استعمال حتى من غير تقدم مخيا وقس عليه ما أشبهه (قوله غالبا) من غير الغالب ما أشار إليه بقوله وقد يخلفه الظاهر ، وبقوله أجاز

(طبق الموصول) أى مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما ليربطها به ، وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله : * سعاد التي أضناك حب سعاد * أى حبها ، وأجاز ابن الصائغ خلوا الصفة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذي يقوم أشوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملة واحدة ، ولا بد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لأنها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ولهذا سمي ناقصا ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل ،

ابن الصائغ (قوله طبق الموصول) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو يتعين أحدهما على ما يأتي (قوله ليربطها بالموصول) لأن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعاق نائبيه وذلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر في الصلة لبقي الحكم أجنبيا لأن الجملة مستقلة بنفسها (قوله وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فإن المراد بخالف العائد هو الاسم الظاهر إذ لم يستند من ذلك قلة وجود الخلف (قوله سعاد الخ) صدر بيت عجزه * وإعراضها عنك استمر وزادا * ومثله : * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * قال بعضهم : وسبويه لا يجيز هذا في خبر المبتدأ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ ، وإنما افتقر الموصول إليها ليتعرف بالعهد الذي فيها كما مر (قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقديمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لأن الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فتحقيق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شيء يتعلق بها . وأما - وكانوا فيه من الزاهدين - إني لعماسم من الثائلين - إني لسكمان الناصحين - وأنا على ذلكم من الشاهدين - فحرف الجر في ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة ، والتقدير مثلا زاهدين فيه من الزاهدين لا أعني من الزاهدين كما يقول المبرد لأن أعني لا تتعدى بحرف الجر ، وهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء ، أو صفة مبينة : أى زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين لأن الزاهد قد لا يكون عريفا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين إذا عدوا ، أو يكون خبرا ثانيا كل محتمل . وذهب ابن الحاجب في الأمالي إلى أن الظرف في ذلك كله متعلق بنفس الصلة لأن ألسا كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها ، ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا سمي ناقصا) أى لأجل أن الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل) وكذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض ، والمراد فاصل أجنبي ومنه تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو : الذي إياه ضربت ، ومثله بالجملة المعترضة كقوله : * ذلك الذي وأبيك يعرف مالكا * لأنها تفيد الكلام تقوية فلم يست كالأجنبي الصرف ، وشد الفصل بالأجنبي كقوله :

وأبغض من وصفت إلى فيه لساني معشر عنهم أذود

فإلى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لساني وفيه وهو أجنبي من وصفت الذي هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف إلى الموصول وهو أبغض والأصل تأخيره بعد لساني : أى وأبغض من وصفت فيه لساني إلى معشر ، ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الأجنبي كالمعمول كالموصول

- ٢٢٠ -

ويجوز حذفها كالموصول إن دل عليها دليل كقوله :
نحن الألى فاجمع جو عك ثم وجههم إلينا
أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة :

[تنبيه] اعلم أن الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وماجاز في العائد وجهان : أحدهما وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو - ومنهم من يستمع إليك - والثاني مراعاة المعنى نحو - ومنهم من يستمعون إليك - ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعط من سألتك ولا يقال من سألك ،

الحرفي (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل : وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرهما انتهت ؛ وفيها استثناء بالألف واللام من الموصول وصاتهما من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة ، وعبارة الشارح لا تفيد هذين الأمرين ، ثم إن هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد بخصوص بالشعر ، وأما قوله تعالى - آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم - فأنزل إليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ، ولا يكون المنزل كتابها واحدا لأن المراد كل مكتوب والألف واللام في الكتاب للجنس لا للعهد :

هذا ، ومراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد انجز حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي إذا قصد الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على إبهامهما بغير صلة مبينة (قوله جاز في العائد وجهان) يستثنى منه أل فيانزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لأنهم لما نزلوا صلحتها منزلة الموصول في الإعراب نزلوها منزلة في المعنى ، والمراد بالعائد ما يعود إلى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ عله لفظ ، ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو : كم وكأى ومن وما الشرطيتين ؛ واعلم أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى : قال في الجامع : فتقديم مراعاة اللفظ نحو - بلى من أسلم وجهه - الآية أولى من تأخيرها نحو :

لأنت الهاللى الذى كنت مرة سمعنا به انتهى ؟

أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة ، وفى التمثيل بالبيت نظر لأنه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسألة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى - ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه آياتنا - وبه يعلم ما فى قول العلم القرآني ، ولم يجزى فى القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا - فأنت خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى .

وقد يقال كلام القرآني فيما إذا لم يكن إلا مراعاة لفظ ومعنى مرة واحدة ، وهنا روعى اللفظ مرة أولانى يشترى ثم المعنى فى أولئك ثم اللفظ فى عليه فى الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل . وفى التسهيل ما يدل لذلك وعبارةه ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ، وفى شرحه للدماميني والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من سألك) إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث حصل الإلباس بالمذكر . فإن قيل الإلباس

أو قبّح نحوه : من هي حمراء أمك ، فيجب حينئذ مراعاة المعنى ، ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله :
وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح
والغالب في العائد المشتمة عليه الصلة ذكره في اللفظ (وقد يحذف) رفوعاً ومنصوباً ومجروراً :
فالرفوع إن كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً مبتدأً أو ناسخاً أو اسماً له لم يحذفه ، وإن كان مبتدأً جاز
حذفه إن أخبر عنه بمفرد

بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعى دفعه ، أجيب بأن في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل
في سياقها فلا لبس (قوله أو قبّح نحوه : من هي الخ) لأنه لو قيل من هي أحمر أمك أو من هو حمراء أمك لزم
الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ، ولو قيل من هو أحمر أمك لزم تخالف الموصول وخبره
لأن الصلة والموصول كشيء واحد فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث ، وظاهر إطلاقه أنه لا فرق
في الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوى :
وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ إذا كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو : من هو محسن أمك ، لأن محسناً
شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بالنظر خال من العلامة ، وهو مردود بأنه قريب في القبح من
قولنا هي أحمر أمك ، نعم قال في التسهيل إن حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن أمك إذ ليس فيها من التبعيض
ما في الذي قبلها : قال بعضهم : وينبغي أن يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم أمك لشبهه ظريف وكريم
بجريح بل يلزمه أن يجيز من هي أحمر لشبهه بمن هو أفضل لكنه منعها .

واعلم أن المصنف في الجامع ذكر هذه المسألة في قاعدة اجتماع الحاملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما
وضم إليها مسألة أخرى ، وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال : ويمنع أي من جواز اجتماع الحاملين ما أدى إلى
مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو : من كان يقومان أخواك بخلاف إلا من كان هوذا أو إلى إيقاع ما لا يؤنث
بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو : من كانت حمراء وشيخاً جاريتك ، ومن كان حمراء
أو عجوزاً أمك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما في البيت أولاً كقوله
تعالى - ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً - فيمن أنث تعمل ، وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما
حصل من الاعتضاد الذي قوى جانبه ، ولسكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته إلى رتبة الوجوب (قوله
كقوله وإن من النسوان الخ) فإن قوله من النسوان عاضد لمعنى التأنيث في هي ، ويقال هاج النبات يبس وكذا
نصوح (قوله إن كان فاعلاً الخ) ولا يجوز الحذف في نحو : جاء اللذان قاما أو ضربا بهناء ضربا للمفعول ،
ولا في نحو : جاء الذي القائم هو ، ولا في نحو : جاء الذي إن عمرا هو ، ولا في نحو : جاء الذي ما هو منطلقاً
ولا في نحو : جاء اللذان كانا منطلقين ، لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبراً مبتدأً قابل فلا يكون
في الكلام دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ الكثرة وقوعه ضميراً ،
وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ كالفاعل كما قالوا برمتهم .

قال شيخنا العلامة : أنت خبير بأن الفاعل يحذف في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول إذا كان
فاعلاً بغيرها أخذنا من التعليل ، وإن اقتضى إطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذي ضرب زيد حسن على أنه مصدر
مضاف إلى المفعول : أي الذي ضرب به زيداً حسن فمضرب مبتدأ مضاف إلى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول
وزيداً مفعول وحسن خبر فليحذر (قوله إن أخبر عنه بمفرد) احترز به عن نحو : جاء الذي هو يقوم أو هو

ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غير (نحو) - لننزعن من كل شيعة (أيهم أشد) - أي الذي هو أشد ، ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو - وهو الذي في السماء إله - وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم : لاسميا زيد بالرفع فإنه مقيس غير شاذ تنزيلا للاسميا منزلة إلا الاستثنائية .
والمنصوب إن كان منفصلا لم يحز حذفه

في الدار أو هو عندك ، فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته لأن الخبر غير مفرد صالح لسكونه صلة تامة فلم يكن فيما أتى دليل ما أتى ، وقضية ذلك جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لاتصاله لأن تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفي النسخ) احترز به عن نحو : جاء الذي ما هو مسافر ، والذي ما قائم إلا هو ، والذي إنما في الدار هو ، والذي زيد وهو منطلقان ، والذي هو وزيد منطلقان ، لأن حذفه وحده في الأول من هذين يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى ، وحذفه في الثاني يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا ، ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا نحو : جاء الذي لولا هو لقمتم ، لأن الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع الإجحاف (قوله إلا إن طالت الصلة) إما بمعمول الخبر أو غيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالأية أو تأخر نحو : ما أنا بالذي قاتل لك سوءا ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة أي لأن ملازمها للإضافة لفظا ومعنى قائم مقام الطول (قوله - وهو الذي في السماء إله -) أي لطول الصلة بالعطف وبالمعمول ، وإنما احتجج إلى الاضمار في الآية لأن المرفوع إن قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير ألبته أو مبتدأ ففي الظرف ضمير للمبتدأ لاله ووصول .

قال في الباب الثامن من المعنى : ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الأرض إله كذلك لتضمينه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخليص من محذور فأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتدأ وخبر لتلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخاو الصفة من عائد إن عطف (قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفي ، وعبارة الجاسع ونحو - مثلا ما بعوضة - شاذ انتهت . ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر - تماما على الذي أحسن - بضم النون أي على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيسه الصلة : أي على الذي أحسن من غيره (قوله لاسميا زيد بالرفع) أي بناء على أن ما موصولة لا نكرة موصوفة ، والأصل لا مثل الذي هو زيد لا لا مثل شيء هو زيد (قوله إن كان منفصلا لم يحز حذفه) لأن المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام . قال في التصريح : وإنما حذف منفصلا من قوله تعالى - وما رزقناهم ينفقون - والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل اه :

وأنت خبير بأن هذا إنما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا لحذفه إلا أن يقال إن مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وإنما عدل عنه خيفة ما ذكر وهو أمر لفظي فليتأمل . وهذا ينبغي على مسألة هي أن المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقا أو إن كان لغرض معنوي كالمحذور في قولك جاء الذي لم أضرب إلا إياه ، والخصوص كقولك جاء الذي إياه لم أضرب ، لأن حذف الأولى يستلزم حذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره ، والثاني مفوت للاختصاص لأنه عند الحذف يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرًا ظاهر



أو متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (— وما عملت أيديهم —) أي عملته كما قرئ به وقوله : * ما الله ووليك فضل فاحمدنه به * أي الذي الله موليكه فضل ، وأما قوله : * ما المستغفر الهوى محمود عاقبة * فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وإن اشتركا ،

التعليل الأول الأول وهو ظاهر إطلاق التسهيل وشروحه والأوضح ، وظاهر التعليل الثاني الثاني وبه صرح في الجامع فقال : وهو إما متصل أو منفصل لغرض لفظي نحو — فاكهين بما أتاهم ربهم — انتهى : أي بالذي أتاهم إياه ولا يقدر إياهموه لما قال في التصريح بالفصل في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه : وصرح الرضوي بأن الممتنع حذفه هو المنفصل بالإلا فقط (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو : الذي ضربته في داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه بالحجور ولا يدرى حينئذ أزيد المضروب أم غيره ، وبذلك علم أن محل الامتناع إذا أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم في المقام . وقول المصنف في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا يعينه لا يسمى منصوبا ومجرورا انتهى . ووجه دفعه أن صلاحية الحجور للربط بحسب الظاهر لا ينافي تعيين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله وناصبه فعل تام أو وصف) لأن الضمير حينئذ صلة وخرج بالتام الناقص نحو : جاء الذي ليسه زيدا وكأنه زيدا ، وينبغي اعتبار التام في الوصف ، وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضيلته ولعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه إن حذف معه ، ولا يشكل على ذلك تجويزهم في — أين شركاؤى الذين كنتم تزعمون — أن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء لأن الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ، ورب شئ يجوز تبعا ولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا للفعل في نحو : زيدا ضربته .

هذا ، ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة والإجاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو : أين الرجل الذى قلت إنه تريد ، قلت إنه يأتى أو نحوه نص عليه ابن مالك . وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب شروطا منها أن يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو : جاء الذى ضربته نفسه أو زيدا (قوله غير صلة أل العائد عليها) نحو : جاءنى الضاربه زيد فلا يجوز حذفه لحناء موصوليتها والضمير أحد الدلائل عليها ، واحتراز بقوله العائد إليها عما لو عاد لموصول قبلها نحو : جاء الذى أنا الضاربه فإن العائد المنصوب ليس عائدا لأل بل للذى فلا يمتنع حذفه ، والعائد لأل الضمير المستتر في الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة إليه لأنه موضوع المسألة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما ناصبه فعل (قوله ما الله موليك الخ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه * فما لدى غيره نفع ولا ضرر * فما موصول اسمي مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف (قوله وأما قوله ما المستغفر الخ) جواب عما يقال إن فى هذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة ، وتقدير الجواب أن البيت شاذ فلا يرد نقضا ، وعجز البيت :

* ولو أتيح له صفو بلا كدر * والمستغفر بمعنى المستخف اسم ما إن قدرت حجازية وخبرها الحمد وأتيح بمعنى قدر ، والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبه ولو قدر له صفو خالص من الكدر :

قال الحفيد : ويمكن أن يقال لا حذف فى البيت بأن يقال فى مستغفر ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول ، والمستغفر بمعنى المختبر (قوله كثيرا) لأن الأصل فى العمل للفعل فكثير تصرفهم فى معموله بالحذف



في الجواز وليساً بمساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية .
والجورور نوعان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف ، فالأول يجوز حذفه إن كان المضاف وصفا عاملا ليس
اسم مفعول نحو (فاقض ماأنت قاض) أى ماأنت قاضيه ، وقوله :

لعمرك ماتدرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع
والثاني يجوز حذفه أيضا إن تعين للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا
بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ، ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو

(قوله كما توهمه عبارة الألفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لآل والذى هو صلة ما مع أن منصوب
صلة آل لا يحذف ، وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة آل هو ما فى الأوضح ، وكلام شيخ
الاسلام زكريا والسيوطى صريح فى تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاملا) أى ناصبا للعائد تقديرا بأن توجد
فيه شروط العمل لأن إضافته حيثما كلاً إضافة للضمير فى محل نصب فهو مثل المنصوب فى المعنى (قوله ليس
اسم مفعول) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر فى المختصر كان أولى لأن الوصف قد يكون اسم مفعول
مما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة ، ولا يكون المضاف إليه نائبا عن الفاعل فلا يمنع حذفه (قوله فاقض ما أنت قاض)
أى ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الأصل قاض إياه لأنه لا يمنع حذف المنفصل الواقع بعد
إلا ، وقولهم متى تآتى الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير :

قال المصنف فى الحواشى : وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية : أى اقض قضاءك أو مدة قضاءك بدليل
إنما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله ما الله صانع) أى ما الله صانعه (قوله إن تعين للربط) لأنه لا بد بعد حذف
المجرور من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره
وربما حذف وإن لم يتعين نحو : الذى مررت زيد : أى مررت به وإن احتمل مررت له أو معه ، ومذهب
السكسائى فى مثله التدرىج فى الحذف ، وهو أن يحذف حرف الجر أو لا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير
منصوبا فيصبح حذفه ، ومذهب سيوييه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع ،
والجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع الجورور بها (قوله وكان الموصول النخ) ستأتى
أمثلها على الترتيب .

واعلم أن هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو - ذلك الذى يبشر الله عباده - حيث
حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لأن الحذف فيه جائز غير قياسى ، وإنما كان جائزا لأن الحرف
معين والحرف إذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ، ونازعه أبو حيان بأنهم إنما ذكروا
ذلك فى الخبر لا الصلة فلا يذهب إليه إلا بسماع ولا ينبغى القياس . وذهب يونس ومن تبعه إلى أن الذى فى الآية
موصول حرفى ولا حذف ، وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لأن الضمير عبارة عن الموصول والجار
لهما من جهة المعنى واحد فإذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما ، وما كأنه بسدل عنهما
(قوله أو المضاف للموصول) أى لأن المضاف والمضاف إليه كالأشياء الواحد ، ويحتمل أن المضاف للموصوف
بالموصول كذلك نحو : مررت بغلام الرجل الذى مررت به (قوله أو الموصوف بالموصول) إنما أقيم الموصوف
بالموصول مقامه لأنه نفسه فى المعنى (قوله معنى) أى سواء تماثلا لفظا أولا ، وقوله ومتعلقا أى لفظا ومعنى
أو معنى فقط نحو قوله تعالى - فاصدع بما تؤمر - وهو يصدق على نحو قولك : أنا أشرب بالماء الذى شربت
منه ، فإن كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقان وإن اختلف لفظهما هـ

(- ويشرب مما تشربون -) أي منه وقوله :

لا تركزن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت إليه ، وقولك مررت بـ غلام الذي مررت : أي به ، فإن لم يتعين العائد للربط كمررت بالذي مررت به في داره ، أو جراً معاً بغير حرف كجاء غلام الذي أنت غلامه ، أو لم يجر الموصول أصلاً كجاء الذي مررت به ، أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظاً لا معنى كمررت بالذي مررت به لأن أحد الحرفين للسببية ، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كمررت بالذي مررت به ، أو كان محصوراً كمررت بالذي مامرت إلا به ، أو نائباً عن الفاعل كمررت بالذي مر به ، أو حذفه ملبساً كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف في الصور كلها :

واعلم أن هذه الشروط التي ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله إنما تركها لإحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط : وصلة غير أل إما جملة كما مر (أو ظرف أو جار ومجرور تامان) أي تتم بهما الفائدة كجاء الذي عندك أو في الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما إذا وقعا صلتين (متعلقان

وقال المرادى : وإن تماثلا معنى واختلافا لفظاً لم يحذف فاشترط المشلية في اللفظ ، وكأن الشارح لم يعتبره لأن ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بمثل * فبح لان منها بالذي أنت بائع * ومثل في الألفية بمر بالذي مررت ، وجوزوا في الأول أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول (قوله أي منه) ولا يقدر تشربونه إذ الذي يستقر مشروباً لهم لا يشربه أحد (قوله لا تركزن الخ) قائله كعب بن زهير ، والأمر الفرار من القتل ويعصر بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمرّ ليكون اختلاف الجار معنى مستقلاً يمنع الحذف فإنه في مر ممتنع لذلك ، ولأن المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لأن أحد الحرفين للسببية) أي والآخر للإلصاق (قوله أو كان محصوراً) لأن حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله أو نائباً عن الفاعل) لأن نائب الفاعل لا يجذف مع أن نائب الفاعل في المثال المذكور إنما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملبساً كرغبت الخ) فإنه لو حذف لتبادر إلى الذهن أن المحذوف عنه (قوله لم يجر الحذف) أجاز ابن مالك في التكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله :

لو أن ما عاجلت لين فؤادها فقسا استلين به اللان الجندل

أي عاجلت به ، وذكر غيره أنه ضرورة (قوله من حيث هو) أي لامن حيث كونه مجروراً أي سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (قوله فإنها جامعة للشروط) فيه أن من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً ، والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف إلى الموصول أو الموصوف مجروراً بمثل ما جر به العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه إنما يلزم أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بهذا الباب ، وقد علم أن كل ما وقع في ليس امتنع حذفه وأن نائب الفاعل كالفاعل في أحكامه ، ومنها امتناع حذفه وأن الفضلة إذا حصرت امتنع حذفها (قوله أي تتم بهما الفائدة) أي بدون ملاحظة المتعلق وإلا فنحو : جاء الذي بك وجاء الذي أمس من أمثلة غير التامين تتم به الفائدة إذا لوحظ أن التقدير حصل بك واستقر أمس :

وقال أبو حيان : ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالسكون العام يحصل به فائدة نحو : زيد في الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي تاماً فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان ، لأن الصلة أتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للإيهام حتى يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إلا إذا كانا ناقصين

(٢٩ - بس فاكهي - أول)



- ٢٢٩ -

بإستقرار) وشبهه بما هو فعل حال كونه (مخدوفاً) وجوباً لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لإفراده ، وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء إذا أطلق أحدهما شمل الآخر وإذا ذكرا فلكل معنى ، ولذلك نظائر منها الإيمان والإسلام والمشرک والكافر .
(ثم) الخامس من المعارف :

[ذو الأداة] أى أداة التعريف

(وهى أل) بجماتها للتعريف (عند الخليل وسيبويه) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهى همزة قطع كهمزة أم وإن حذف في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لسكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها ،

(قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كوناً عاماً أو مطلقاً بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول نحو : نزلنا الذى البارحة ، أو فى موصوف بالموصول نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقم الدليل عليه وإلا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد ، فتقول بك زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وهو قياس ما ذكره فى خبر المبتدأ (قوله مخدوفاً) والعائد عليه المنتقل إلى الظرف نحو جاء الذى عندك أو فى الدار ، أو مالا بسه فاعله نحو : جاء الذى عندك أخوه والذى فى الدار أبوه (قوله لأفراده) قال فى المغنى : قال ابن يعيش وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو : جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمخدوف على حد قراءة بعضهم - تماماً على الذى أحسن - بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا .

قال الدمامينى : ينبغى أن يعمل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقى صالحاً للوصل به ، وهو متخلف فى قولك جاء الذى فى الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر لمخدوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقى للوصل به إذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير ، وهذا خبر من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا .

[المعرف باللام]

(قوله أى أداة التعريف) أى آلتها وأداة التعريف تنصرف إلى أل فهو فى حكم المقهّد فلا يقال إن هذا إطلاق فى محل التقييد (قوله وسيبويه يخالفه الخ) حاصل قوله إن أل بجماتها تعرف وأن الهمزة زائدة لا أصلية وفى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل بجمتها تعرف إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة إلا أن يجب بأن المنافى لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لازائدة فى حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفاً أصلياً بدليل سقوطها ، ولذلك نظائر منها استفعل فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ، ومنها لعل فإنها موضوعة للترجى مع أن لامها الأولى زائدة ، ومنها العلم الذى قرئت أل وضعه فإنها زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال : الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من قارنت أل وضعه فإنها زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال : الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير : أحدها تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف . الثانى : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك : قال : واحترزنا باللزوم ونفى السبب

ونازعه أبوحيان في ذلك وردها وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال: ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصاية مقطوعة في الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف وضعت ساكنة فاجتابت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للأخفش وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه، ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه وقال: إنه من الحسن بمكان، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور: وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش لأنها إن حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجهر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها. وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وتكون) أل (للعهد) وهي التي عهد مصحوبها إما ذكرا (نحو - زجاجة الزجاجة -) وفائدتها التنبية على أن مصحوبها هو الأول بعينه إذ لو جرى به منكراتوهم أنه غيره أو ذهنا نحو - إذهما في الغار - (وجاء القاضي) في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورا نحو - اليوم أكملت لكم دينكم -

من همزة أيمن في القسم فإنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل، وفتحها لثلاثا ينتقل من كسرة إلى ضميتين دون حاحز حصين. الخامس: أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا شذوذا. السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم: يا الله، ولا في قولهم: أنا الله لأفعلن (قوله ونازعه أبوحيان النخ) وذلك لأنه اعترض الأول بلعل فإن اللام الأولى زائدة، والثاني بأنه لا يلزم سيبويه وإنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها، والثالث بأنه مشترك الإلزام بأن عدم النظم يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة قطع التزم وصلها، والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها، والخامس بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقتان للعرب ليس أحدهما شاذًا وإن كان الإقرار أشهر وقرأهما ورش، والسادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة لقلته ذلك وإنما العمل بالأكثر (قوله وضعت ساكنة النخ) فإن قيل ما فائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام، فالجواب حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل، وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه في سائر كتبه لأنه قصد فيه تخصيص المفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح في ذلك أقوله لا اللام وحدها (قوله فلا نظير لها) يردم في لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها (قوله وتكون أل للعهد) أي لتعريف ذى العهد: أي الشيء المعهود ففي كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد مصحوبها) أي عهد مدلول مصحوبها: أي مسمى الاسم الذي صحبه (قوله إما ذكرا) وذلك بتقديم ذكره صريحا كما مثل به، أو كناية كما في قواه تعالى - وليس الذكر كالأثني - فإن الذكر إشارة إلى ما سبق كناية في - رب إنى نذرت لك ما في بطنى محررا - (قوله اتوهم أنه غيره) لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالبا فانظر المعنى في الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالحمل الخيرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لالفاظ، ويحتمل أن تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى والكلام في المعارف (قوله أو حضورا) ظاهر صنيعهم هنا أن مصحوب أل الحضورية كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى ما نقله المصنف في المعنى في بحث أل في الباب الخامس في جواب إشكال تجويزهم في مررت بهذا الرجل



(أو للجنس) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد لأنها إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي " : أي لا باعتبار شيء (كأهلك الناس الدينار والدرهم) أي جنسهما (- وجعلنا من الماء -) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى (- كل شيء حتى -) وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً (أو لاستغراق أفرادها) وهي التي تخلفها كل حقيقة (نحو - وخلق الإنسان -) أي كل فرد من أفراد الإنسان (- ضعيفا -)

كونه نعتاً أو بياناً ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون إلا بالأعرف من أن ال إذا جعلت للحضور فصحوبها بيان ، لأن مصحوب ال الحضورية أعرف من اسم الإشارة وإن كانت للجنس فصحوبها نعت فليحذر فلم أر من تعرض لذلك (قوله أو للجنس) أي لتعريفه (قوله وهي التي لم يعهد مصحوبها) أي مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته (قوله أي لا باعتبار شيء) تفسير لقوله من حيث هي ، ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذهني باصطلاح المعاني فرداً من تعريف الحقيقة .

وتفصيل المقام أن المعرف بلام الجنس : أي المشار به إلى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده إما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط . وقد لا يعتبر الوجود فيما أن تعتبر عدم الوجود خارجاً كما في قولنا الإنسان نوع أولاً يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما في المعارف ، فإن التعريف صادق على الأفراد كلا وبعضاً (قوله من الماء) قيل ال فيه لحقيقة ماصدق عليه ماء ، ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فإن الحقيقة لا وجود لها في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شيء اسمه ماء (قوله وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً) نقض بنحو : ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص : أي ادخل سوقاً فإن كلا لا تخلف ال فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم وستعرف جوابه .

واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعاً لأن النظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فرد أو أكثر (قوله أو لاستغراق أفرادها) أي لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق أفرادها فإن أريد هو في ضمن جميعها ، والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمعاً وهو الآحاد لا الجموع على مافي شرح التلخيص ، واستدل له بصحة جاء في القوم أو العلماء إلا زيدا ، وامتناع جاء في كل جماعة من العلماء إلا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل ، لكن في التلويح في بحث ألفاظ العام أنه يصح الاستثناء في قولنا جاء القوم إلا زيدا مع أنه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيء الجموع لا يتصور بدون كل فرد ، وبذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء . ومما يرد ذلك أنه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة إلا رأسها مع أن المستثنى جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ، ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل .

واعلم أنه إذا أفرد مصحوب ال هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو - والجار ذى القربى والجار الجنب - لا يصلحها إلا الأشتى الذي كذب وتولى - وقد يقال إن ال في ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى - أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء - على ذلك لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت ونحو - وخلق الإنسان ضعيفا - أي كل إنسان فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فأفرد ، وأما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى - يا أيها



وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو - إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا - (أو) لاستغراق (صفاته) وهي التي تخلفها كل مجازا (نحو: زيد الرجل) أي الجامع لصفات الرجال المحمودة إذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال. واختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه نحو - فإن الجنة هي المأوى - وقيد ابن مالك بغير الصلة، وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر، وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم. قال في المغني: والمعروف من كلامهم إنما هو التثقيب بضمير الغائب. وقد تلخص من كلام المصنف أن

الإنسان إنك كادح إلى ربك - ثم قال - لتركن - بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير الجمع وإن كان مصحوبها منثى نحو: نعم الرجالان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى - قد أفلح المؤمنون - لم يجز فيما له من نعمت وغيره إلا اعتبار اللفظ (قوله - إلا الذين آمنوا -) قد بين الرضي أن المفرد المعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع المنثى فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد، فالعنى أن كل إنسان لفي خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أي لتعريف الجنس الذي أريد به لاستغراق صفاته مبالغة في المدح أو الذم (قوله وهي يخلفها كل مجازا) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة فإن كلاً تخلف الأداة فيه بتجاوز، وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وليست أُل في الصاغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد خلافا لما في التصريح. وأجيب بأن الاستغراق العرفي أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفي اللام مجازا بل حقيقة، وبأن الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيده الامتياز عنه، وبأنه يجوز التعريف بالأعم عند الأدباء (قوله أي الجامع لصفات الرجال الخ) بيان لحاصل المعنى المراد للمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز في أنت الرجل علما ينافي أن أُل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز لإفراداً أو غيره، والمميز إذا كان خصائص الجنس العلم والسكناية وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أُل في نحوه للجنس: أي الماهية مبالغة فيه.

قال في التلخيص في تعريف المسند باللام: وقد يقصد قصر الجنس تحقيقاً نحو: زيد الأمير، أو مبالغة لكمالها فيه نحو عمرو والشجاع. وقد يقال المراد إنها لشمول خصائص الجنس باعتبار العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله - فإن الجنة هي المأوى -) وذلك أن هذه الجملة خبر - من خف مقام ربه - فلو لم تكن أُل في المأوى نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبراً عنه عن عائدة المبتدأ (قوله بغير الصلة) فخرج نحو: زيد الذي ضربت الظهر والبطن: أي ضربت ظهره وبطنه، وكثير لم يتعرض لذلك فلا يقوم أُل عنده فيها مقام الضمير، وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخلدري أي عنه فلا يطرده (قوله وجوز الزمخشري الخ) فإنه قال في - وعلم آدم الأسماء كلها - أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بتذكر الأسماء لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض عنه اللام كقوله - واشتعل الرأس شيباً - قال السعد: إنما احتاج إلى هذا الحذف ليتحقق معنى مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه - أنبثوني بأسماء هؤلاء - ولم يجعل المحذوف مضافاً: أي مسميات الأسماء لينتظم تعلق الأنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال: وقد بقي أن تكون أُل نائبة عن المضاف إليه في قوله تعالى - فإن الجحيم هي المأوى - فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي، وليست اللام عوضاً عن المضاف إليه توفيقاً بين كلاميه (قوله وأبو شامة نيابتها الخ) فإنه قال في قوله:



أل المعرفة إما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر . وقد تكون أل زائدة كالكلمات ، ونحو : أدخلوا الأول فالأول . قد مر أنها تكون موصولة (ولإبدال اللام) في أل المعرفة (ميا لغة حميرية) كقولهم في الرجل والفرس امرجل وامفرس : وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل « أمن امبر امصيام في امسفر ؟ فقال : ليس من امبر امصيام في امسفر » ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طيء قال شاعرهم :

ذاك خليلى وذو يواصلنى
يرى ورأى بأمسهم وأمسلمه

(ثم) السادس من المعارف :

[المضاف]

إضافة محضة (إلى واحد مما ذكر) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا في الإبهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده .

(وهو) في التعريف (بحسب ما يضاف إليه) عند الأكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وكذا البواقي (إلا المضاف إلى الضمير) كغلامى (فـ) ليس في رتبة الضمير وإنما هو (كالعلم)

* بدأت بـبسم الله في النظم أولا * إن الأصل في نظمى ؛ ولا يخفى أن ما أجازته أبو شامة أجازته الزنجشري كما يقتضيه قوله تعالى - واشتعل الرأس شيبا - لأن الأصل رأسى (قوله وقد تكون أل زائدة) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لأنها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط ؛ فاندفع بذلك قول الدماميني : العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال إنه زائد (قوله كالكلمات) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات يقشيد التاء وهو مع قوله إنه علم مؤنث محل نظر ظاهر (قوله نحو أدخلوا الأول فالأول) اعلم أنه قصد المتكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين ثم الأول بعده في علمهما أيضا فاللام فيهما للعهد الذهني لازمة ، ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أو لولا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتين ، ومر الكلام على أول في المبني على الضم (قوله لغة حميرية) أى منسوبة إلى حمير قبيلة باليمن . وزعم بعضهم أن لغة إبدال اللام ميا مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو : غلام وكتاب بخلاف رجل وناس :

قال المصنف : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين فى قوله صلى الله عليه وسلم « ليس » الخ (قوله ذاك خليلي الخ) ذاك مبتدأ خبره خليلي أى صاحبي ، وسلمه هنا بكسر اللام وهى واحدة السلام وهى الحجارة كما فى الصحاح (قوله إضافة محضة) خرج ما إضافته لفظية كجاء ضارب زيد الآن أو غدا فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ما ذكر لأن إضافته فى نية الانفصال (قوله ولر بواسطة) فيه خفاء لأن قولك جاء غلام أبيتك ليس الغلام مضافا إلى الضمير بواسطة وإنما هو مضاف إلى المضاف إلى الضمير (قوله كغير ومثل) أى إذا أريد بهما مطلق المغيرة والمائلة لا كما لهما لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أريد كمالها لشخص أو ثبوت أضدادها كمالها لشخص فقد تعين ، ومثلها ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها . وقال ابن برى : إذا أضيفت غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لاختصاص الغيرية . وحينئذ قدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى - نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل - والجواب أنه على البديل لا الصفة (قوله وإنما هو كالعلم) يستثنى من ذلك المصدر المعرف المقدر من أن وإن فإنهم حكوا الله بحكم الضمير كما فى الباب الرابع من المغنى ، واقتضى كلامه أنه فى حكم الضمير سواء أضيف إلى ضمير أو غيره كما سنبيته



أى في رتبته وإلا لما صح نحو : مررت بزید صاحبك ، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف : وقيل إن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ماتحتها :

قال المصنف : ويدل على بطلانه قوله : * كخندروف الوليد المثقب * فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، ولا يرد على إطلاق قولهم هنا إن المضاف إلى المعرفة معرفة مالا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها والتوغل في الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الإضافة من أن كلا منها لا يتعرف بالإضافة والحكم إذا علم في باب لشيء كان قيذا للحكم الذي يذكر مطلقا في باب آخر .

[باب في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام]

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا

في باب النواسخ ، فقولهم إن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف إلى معرفة في رتبته مخصوص بغير ذلك فتفتن (قوله وإلا لما صح نحو : مررت الخ) كذا في شرح الشذور ؛ ولك أن تقول لادليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك بدلا لا نعما ، وقد ذكروا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحذر (قوله إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فإن اكتفى به المخاطب فلذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر على رأى الجمهور . وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص : أى أعرف من المنعوت نحو : بالرجل هذا ، كما يجوز نعت النكرة بالأخص : أى الأقل شيوعا نحو : رجل فصيح ؛ وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قال . وما ذهب إليه الجمهور لا دليل عليه انتهى ؛ وحينئذ فلينظر ماوجه أن المضاف إلى الضمير في مرتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد يقال مراده في رتبة ماتحتها إن كان لها تحت وإلا فالمضاف إليها في رتبته فلا يبطل بما قاله المصنف ، لأن ذا الأداة لا تحت له فالمضاف إليه في رتبته ، وحينئذ فإنما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف فتأمل (قوله كخندروف الخ) الخندروف بالذال المعجمة ما يدوره الصبي وهو المراد بالوليد بخيط ليسمع له دوى كذا في الصحاح : وذكر بعضهم أنه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط .

[باب المبتدأ والخبر]

(قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعنى خير من أن تراه لأنه على تقدير أن ، وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند ويضاف إليه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أى لم يدخل عليه لفظ يقتضى العمل فيه واللفظية صفة للعوامل : أى المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ ، أو الجزئيات إلى السكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ : أى العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها : ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضى سبق وجودها ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط لأنه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الإمكان منزلة الوجود كضميق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ، ونفى الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ، ونفى العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه الكل بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل



أو حكما مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر :

ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ويتعين الأول بالدليل كما في - إن الله لا يجب كل محتال فخور - والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كله إن سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة هنا إيجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي ، وأورد على الحد اسم أن ولا النافية للجنس فإنه يجوز رفع صفة على المحل فهو مبتدأ ، ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وإن أمكن في أن لأن لا تغير المعنى قطعا وأن لا تغيره وإنما هي مفوية له ، ولا يصح الجواب بأن الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا واسمها لا على الاسم وحده ، والمركب مجرد عن العوامل لأن المركب ليس باسم بل حرف مع اسم إلا أن يدعى أنه صار بالتركيب كاسم واحد ، لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم إذا كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب :

هذا ، وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة ، والوجه أن يجب أن يجاب بأن كلا من اسم أن ولا باعتبار الرفع مجرد لأن الحروف كالعدم باعتبارها وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب (قوله أو حكما) ليدخل مادخل عليه عامل زائد ، وشبهه من ذلك قول العرب ناهيك يزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ، ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ ويزيد خبره ، ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك : أي ناهيك حاصل يزيد ، ومن ذلك - هل من خالق غير الله يرزقكم - فإن خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل :

فإن قالت : كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية :

قلت : الوصف ههنا مجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن الاستفهام فيه للإنكار وتم مستحيل يفرض ليعلم امتناعه : وقال المحلى : يرزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر إذا كانت هل مستعملة في الاستفهام (قوله مخبرا عنه أو وصفا الخ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على محي الخال من الخبر أو خبرا للسكان المحذوفة من خلاف المشهور وأول التقسيم ، والمراد أن المبتدأ إما ذو خبر أو ذو مرفوع يغنى عن الخبر فخرج نحو نزال لأنه ليس واحدا منهما وكذا الأعداد المسرودة . وعلم منه صريحا اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيح الأوضح فخرج من الحد نحو - لاهية قلوبهم - والمراد بالوصف ما يأتي والأولى إسقاطه وإن كان ذلك إنما يطرد فيه لأنه قد يأتي في غيره نحو لانولك أن تفعل ، فإنهم أعربوا نولك مبتدأ وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان إلا أن يراد الوصف ولو بالتأويل ، ويدعى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد :

بقي أنهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هذا لأنه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة المنكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به في التسهيل وأشار لقول آخر أنها تجعل خبرا ، وقوله رافعا أي من حيث إنه وصف فيخرج الحسن وجهه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتف به لأن الحسن قام مقام موصوفه وهي الشيء لكن رفعه له من حيث إنه مبتدأ لا من حيث إنه وصف على أنه لا حاجة لذلك لأن مرفوع الوصف خبر لا مغن عنه ، وقوله لما انفصل أي لاسم مستقل غير مفتقر إلى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فإنه لا يسد مسد الخبر فلا يقال في أقائم زيد وقاعد أن قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر . قال المصنف في الحواشي : خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازني أقائم أخوالك أم قاعدان فقاعدان مبتدأ



والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى أنه أصل المرفوعات ، وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظراً إلى أنه أصلها كما قال ؛ وذهب جمع إلى أن كلا منهما أصل واختاره الرضى .
قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدى فائدة (المبتدأ والخبر) كلاهما (مرفوعان) باتفاق (كالله ربنا

لأنه عطف بأى المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني ثم قال : وقد يقال إن التقدير أم هما قاعدان وأن المعطوف الجملة انتهى . والوجه أنه إنما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وإن لم يكن بارزاً وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على أن المراد البارز ولو حكماً ، والضمير المستتر فيما ذكر بمفردة البارز لإمكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ، وذلك غير متعين اتفاقاً بل صرح ابن الحاجب في الأمالي بأن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحكى الإجماع في ذلك لكن نسب إلى الوهم فقد ورد السماع بالجواز ، وقوله وأغنى أى ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو أقام أبو زيد فقامم ليس مبتدأ إذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعهود عليه ، فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأ وقامم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقامم وفيه نظر إذا علم المرجع كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقامم أبواه إذ هو بمنزلة أقامم أبوا زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعاً ، والإغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر ، والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الإمكان فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التيسيل حيث قال : إنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسد مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، ومن ثم تم بفاعله كلاماً . وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف . ورد بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذى يليه (قوله والخبر الخ) أورد أنه يلزم الدور إذ الخبر حينئذ يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه خبر اعنه وهو مشتق من الخبر . وأجيب بالمنع إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوى والتعريف صادق على نحو : النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع ؛ وعلى نحو : شعرى شعرى لأنه يتأويل شعرى الآن شعرى الذى تعهده ، وعلى خبر المبتدأ الثانى لحصوله الفائدة التامة المرادة هنا ، ولا يصدق تجعل جملة خبراً ، ولا يرد أن الجملة الواقعة خبراً لا إسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المرادة هنا ، ولا يصدق على يضرب فى زيد يضرب أبوه لأنه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيرهما مدخل فاندفع أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبراً بل الخبر الجملة .

بقى أن التعريف منتقض بنحو : ذاهبة من زيد جاريتها ذاهبة إذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب (قوله لمن يرى أنه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيديويه . ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير (قوله نظراً إلى أنه أصلها) عزى القول بذلك للخليل . ووجهه بأن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى وأنه إنما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك ، والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى (قوله لا يجدى فائدة) معقبة الدماميني بأن فائدته تظهر فى أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا وجدنا ما يصلح لهما كما إذا قيل من قام ؟ فتقول فى جوابه زيد ، فإنه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلاً فحينئذ يترجح تقدير ما قيل لأنه (٣٠ - يس - فاكهي - أول)



ومحمد) عليه الصلاة والسلام (نبينا) لمن يعتقد عدم إيمانه ، وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وإن كان يقع جامداً لأن أصل العمل الطاب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به عليه طالبا لازماً كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة .

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد ، ولأن القصد من الكلام إعلام السامع بما يحتمل أن يجهاه ، والأمور الكلية قل أن يجهاها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية ، وأورد على الأول مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه . وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه :

الأصل ، ثم أورد أن الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة اسمية ، وأجاب بأنه اسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك ، وقد يقال لامانع من تعدد المرجح فكون الترجيح بالإسمية لا ينافي الترجيح بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم إيمانه) أي كقول الشخص لخاصة اعتقد عدم إيمان القائل ماذكر ، ولعل هذا مبني على مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي بالفائدة الوضعية ، أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) أي المصنف الرفع ليكون جارياً على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مرفوع رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملاً ، والمراد لإسناده إلى غيره كالوصف أو إسناد غيره إليه كالاسم ، وأل في التجرد للعهد : أي التجرد المعلوم أو هو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكماً ، فدخل ابتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه وخرج تجرد المضارع . وقيل الحق أنه تجرد للإسناد فهو ابتداء ولا يازم ذلك أن المضارع واقع مبتدأ .

بقي أن التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا مرفوع يغني عن الخبر نحو : غير قائم الزيدان : وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد (قوله وصح رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بأن الرفع المبتدأ واعترضه أيضاً ابن عصفور بأن العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معوله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه . وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الأصالة ، وبأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعاً للخبر أدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ولا نظير لذلك . وأجيب بأن ذلك إنما يمتنع إذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أي وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل ، لكن يرد على هذا القياس أنه غير متفق عليه (قوله واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة) وأما الخبر فالأصل تنكيره لأنه مسند فأشبهه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير إذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى علامة وهو التعريف وبقيناه على الأصل وهو التنكير ، وأما التعليل بأنه مسند فينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً والذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه (قوله والإخبار عن غير معين لا يفيد) أي غالباً وأورد أن هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بأن يكون معلوماً بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام إذ الوصف الرفع لمكتف به لا ينفك عن كونه نكرة (قوله يخصص بالحكم المتقدم عليه) أورد أنه يقتضي أن يجوز الإبتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وإن لم يكن مختصاً . ويجاب بأنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص يفر السامع من استماعه ويستمر على إنصرافه ؛



قال الرضي : وهذا وهم لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته . وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .
إذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، والفائدة تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة ، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعا : وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (ويقع المبتدأ نكرة إن عم) كل فرد من جنسه (أو خص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو : مارجل في الدار) لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الجنسية

لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب إلى غيره فلا يكون نكرة متعينا لأن يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو : بقرة تكلمت وحصاة سبحت فإنه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة : لأن الحكم لما كان غريبا عادت النفس إلى الإصغاء فيحصل المقصود . وأما الفعل فوضع أصالة لينسب إلى غيره ولا يصلح إلا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بأنه حديث عن الآتي بعده فينتظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بأن الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعاً والجاهل إنما هو السامع إذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة إليه في التعريف والتكبير (قوله والفائدة تحصل) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب إذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار فإن الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص ؛ ولهذا قال ابن الدهان : إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار سواء تخصصت المحكوم عليه بشيء أم لا : واسحسنة الرضي وقال : ضابط تجوز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شيء واحد (قوله تخصصت) أي تعينت وقل اشتراكها وإبهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقياً كما في النكرة الموصوفة أو حكماً كما في النكرة المقدم عليها حكمها (قوله إلى نيف وثلاثين موضعا) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني ، وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف (قوله وذكر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته :

وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ، ويحتمل أن مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء ، وأن يكون مقصوده التنظير لما فيه من التكاف والأوفق بجزمه في المتن الأول ، وأورد أن العموم ضد الخصوص فكيف يصبح أن يقال حصل التعميم تخصيص : وأجيب بأنه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو أن تجعل لبعض الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبي عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ، ولا شك أن بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين أن المحكوم عايه كل فرد (قوله إن عم الخ) أي بداته كأسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الإنكاري ، وسواء كان العموم شمولياً أو بديلياً كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكاري ، ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلي لأن عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فإنه نص (قوله فأشبهت المعرف بأل الجنسية) عبارة التصريح الاستغراقية وهي أظهر لأن الجنسية أعم .

فإن قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث إن الأول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعنى ؟



- ٢٣٦ -

(و) منه نحو (- ءإله مع الله -) - وكل له قانتون - ومن يقيم أقم معه (و) الخاص نحو (لعبد مؤمن خير) من مشرك لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف . ويحتمل أن يكون من الأول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام (« خمس صلوات كتبهن الله على العباد ») لتخصيصه بالإضافة وقوله « أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة » وقولك رجيل جاءني لأنه بمعنى رجل صغير جاءني .
(و) يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ

قلت : الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لغرض أم لم يتعين ، واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك (قوله ومنه ءإله مع الله) لعل وجه الفصل الإشارة إلى الخلاف في نحو المثال ، لأن ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهزمة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرته الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لأن الوصف الخ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمي في الدار لأن المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما .

وأجاب الأستاذ الصفوى تبعاً للعصام بأن العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لسكينة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك السكينة وإن لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكر لا لأمر معنوي بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع أخر طردا للباب انتهى . وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل ، وعلى النفي ما حمار ناطق ، وعلى الاستفهام هل امرأة في الأرض ، وعلى الموصوف رجل ذكر واضح ، وعلى العمل شرب للماء نافع وغلाम إنسان موجود ، فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوى (قوله ويحتمل أن يكون من الأول) إشارة إلى كلام ابن الحاجب فإنه جعل المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمره خير من جرادة وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبهن) أى أو جبهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات ، والخبر قوله في اليوم والليله وهذا أولى إذ يلزم على الأول أن في اليوم متعلق بكتب ، والكتب ، وهو الفرض سابق على اليوم والليله إلا أن يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله أمر بمعروف صدقة) التخصيص فيه بالعمل إذ الظرف منصوب الخل بالمصدر (قوله رجل جاءني) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابله بها فيشمل المثنى والجموع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه ، وعرفه بعضهم بما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريا من إضافة وشبهها أو ملتبسا بأحدهما نحو : زيد منطلق وعمرو قائم أبوه .

وذكر ابن مالك أن قولك قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه في بحث الكلام بما لا مزيد عليه ، وقدم المفرد لأنه الأصل في خبر المبتدأ لأن الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد (قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو : هذا زيد وهذا أسد مشيرا إلى السبع فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشق لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشق ، والجامد إذا كان خبرا لا يحتاج إلى ذلك لأنه يكفى في صحة الإخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ .

وخالف الكسائي في ذلك فذهب إلى أن الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك إطلاقه وقال : الأشبه



أومشتقا فيتحملة ما لم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا، ويجب إبراز المتحمل وإن أمن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هوله ، ويقع الخبر (جملة لها)

أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمساه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالإقدام والقوة للأسد ، وهذا يرجع للوافق في المسألة لأن ما قيد به معنى التأويل بالمشتق. ونقل ابنه هنا القول عن الكوفيين وسبقه إلى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن الرماني .

قال أبو حيان : وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله ومشتقا فيتحملة) المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذافي شرح الكافية لابن مالك . وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمسكان والآلة وبالمشتق ما أخذ من مصدر لذلك قال : ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو : هذه البطحاء ، وإنما تحمل المشتق الضمير لأنه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إما ظاهرا أو مضمرا ولا يتحمل إلا ضميرا واحدا وقيل إن قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران : أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذي صار خلفا عنه نحو : زيد ضارب : أي رجل ضارب ، وإن كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفا عنه ولأل ، فإذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله ما لم يرفع ظاهرا) أي لفظا نحو : الزيدان قائم أبواهما ، أو محلا نحو : الكافر مغضوب عليه ، أما إذا رفع ظاهرا فإنه لا يرفع ضميرا (قوله أو ضميرا بارزا) فإن رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو : زيد قائم إلا هو إذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ : أي بدلا منه ، ومنه ما سيأتي في قوله ويجب إبراز المتحمل (قوله ويجب إبراز المتحمل) بفتح الميم (قوله إذا جرى الوصف على غير من هوله) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما ألبس غلام زيد ضاربه هو إذا كانت الهاء للغلام فإن كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هوله ، وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأمونا نحو : غلام هند ضاربها هي لإجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد ، وما ذكر من إبراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي إن البارز تأكيد للمستتر أما إذا جرى الخبر لمن هوله فيستتر فيه وجوبا لأن الإبراز موضوع لسكون الخبر لغير من هوله ، فإذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هوله لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هوله هذا حيث يأتي الإلباس ؛ أما حيث لا يأتي نحو : زيد هند ضاربه هي فينبغي جواز إبراز هي على الفاعلية على ما أجازته سيويوه في مررت برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه إنه الحق وإن قال الرضي وأما الفعل فقد انفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس انتهى لخالفته للمعقول ؛ وإنما اقتصر على الوصف لأن كلامه في الخبر المفرد وحكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا كحكمه إذا وقع خبرا .

قال أبو حيان : إلا في مسألة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها بأن يقال جميلين هما وسوخ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين إلى ضميره فصار كأنه قال ، مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه وذلك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بأن يقال زيد حسن أبواه جميلان فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له . قال في المغنى : وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص ، وأقام الزيدان ، وكان زيدا قام أو ظننته قائما .

أى فيها (رابط) وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سيقب له اسمية كانت أو فعلية ، ويجوز حذفه إن علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق بمسائل لفظا ومعمولا نحو - وكلا وعبد الله الحسنى -

وللدمامى فى هذا المقام ما ينبغى مراجعته وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية أو قسمية أو مصدرية بأن أو حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول ، وهو كذلك خلافا لابن الأنبارى حيث منع وقوع الظلمة خبرا لأنها لا تحمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك . ورد بأن الخبر الذى حقه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ ، ألا ترى أنه يقع مفردا إجماعا ولا يحتمل ذلك .

وقال ابن السراج : إذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله ، وادعى فى المطول أن تقدير القول تغسف :

ونازعه السيد بما حاصله : أنك إذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا فى حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه فلا بد أن يلاحظ فى وقوعه خبرا عنه هذه الخشية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقولا فى حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا ، وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب الأول : أى طلب ضربه لا ينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى .

وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : زيد والله لأضربه .

قال الرضى : والأولى الجواز إذ لا معنى للمنع :

وفى المعنى : أن المانع عنده إما كون جملة القسم لضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ، وإما كون جملة القسم إنشائية ، ثم رد كلا من التعليلين بما ينبغى الوقوف عليه فانظره فى الباب الثالث (قوله فيها رابط الخ) إنما احتاجت إليه لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية كانت أو فعلية) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه إن علم) أى بقرينة واحترز به من نحو : زيد أكرمه فى داره ، فلا يجوز أكرمت فى داره ولا أكرمته فى دار ، ومن نحو : الرغيف أكلت منه ، وكان ينبغى ذكر هذا بعد الضمير لأنه الذى يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ، ومثال المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيك : أى معطيكه ، ومثال الجرور باسم الفاعل :

* وماكل من وافي منى أنا عارف * وأفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو : الزيدان قاما ، أو بغيره نحو : زيد هو القائم ، أو زيد القائم هو ، وبه صرح الرضى . وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو : زيد إن كان قائما يقوم عمرو ، فلا تقول زيد إن قائما يقوم عمرو ، ومثل إن لو فإنه يكثر حذف كان بعدها وإبقاء الخبر :

هذا ، وفى المعنى مانصه محذوفا ومرفوعا : أى ولهذا يربط به محذوفا ومرفوعا نحو : إن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا بالخ ، وأفهم أيضا أن الجرور بإضافة غير صفة لا يحذف نحو : زيد أبوه قائم ، ومثال الجرور بحرف تبعيض إذ الناس إذ ذاك من عزيز : أى منهم ، والجرور بحرف ظرفية * ويوم نساء ويوم نسر * أى فيه ، ومثال الجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لأول الصور وآخرها ، فأفهم أن



وقوله * أصبح فالذي توصني به أنت مفلح * .
وروابط الجملة بما هي خبر عنه أوصلها في المغنى إلى عشرة على خلاف في بعضها واقتصر منها هنا على أربعة :
أجدها الضمير وهو الأصل في الربط ، ومن ثم يربط به مذكورا (كزيد أبوه قائم) وعمرو قائم أخوه ،
ومحذوفا كما مر :

(و) الثاني الإشارة نحو - (لباس التقوى ذلك خير -) إن قدر ذلك مبتدأ ثانيا وإلا بأن قدر تابعا للباس
على أنه بدل أو عطفت بيان فالخبر مفرد .

المحذوف بحرف غير ذلك لا يحذف نحو : زيد مررت به . ووقع لأبي البقاء في قوله تعالى في سورة الأعراف
- والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم - أن الذين مبتدأ وما بعدها خبر
والعائد محذوف : أي لغفور لهم ورحيم بهم ، ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة .

واعلم أن في التسهيل بعد أن قال وقد يحذف إلى آخره قال مانصه : وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به
والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك . ونازعه الدماميني في الإجماع ، لكن
صنيعه يقتضى أن حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي إدراجه فيه كما صنع الشارح ثم إنه على كلام التسهيل ينظر مامثال
المنصوب بالفعل ، فقد مثله المرادى بثلاث كلهن قتلت عمدا ، وغيره بقوله تعالى - أفحكم الجاهلية يبغون - :

قال الدماميني : وفيهما نظر لأن كلا من المسألتين سيأتي فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر فحرره ، وإن
الحذف في غير مسألة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح ويجوز حذفه (قوله أصبح الخ) صدر
بيت عجزه * فلاتك إلا في الخيل منافسا * والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المحذوف لكونه قد جرح بحرف
سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعنويا ، وأصبح : استمع (قوله واقتصر منها هنا على أربعة) الخامسة : إعادة
المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له : السادسة : أن يعطف بقاء السببية جملة ذات
ضمير على جملة نخالية منه أو بالعكس . السابعة : أن يعطف بالواو مثل ذلك . الثامنة : شرط يشتمل على ضمير
مدلول على جوابه بالخبر نحو : زيد يقوم عمرو إن قام . التاسعة : أل النائية عن الضمير . العاشرة كون الجملة نفس
المبتدأ في المعنى (قوله وهو الأصل في الربط) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض :

قال في المغنى : قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط وذلك في ثلاث مسائل . إحداها : أن يكون معطوفا
بغير الواو نحو : زيد قام عمرو فهو أو ثم هو . والثانية : أن يعاد العامل نحو : زيد قام عمرو وقام هو : والثالثة
أن يكون بدلا نحو : حسن الجارية أعجبتني هو ، فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية ، وهو
في التقدير كأنه من جملة أخرى . وقياس قول من يجعل العامل في البديل نفس المامل في المبدل منه أن تصبح المسألة
(قوله ومن ثم يربط به الخ) وأما غيره فلا يربط به لأمذكورا لأن وضع الظاهر موضع المضمير لنكتة تفوت
مع الحذف ؛ وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن إلا إلى الضمير (قوله نحو - ولباس التقوى - الخ)
إشارة إلى رد قول ابن الحاج أن المسألة مخصوصة بما إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة لإشارة البعيد ،
ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب نسقا على لباس : أي أنزلنا لباسا
مواريا وزينة ، وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطفت بيان) أي لانعت خلفا للفارسي ومن تبعه لأن النعت

والثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو : زيد قام زيد ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو :
(ـ القارعة ما القارعة -) فالقارعة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر الأول ؛
والتقدير القارعة أي شيء هي كما تقول أي رجل زيد إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه :
(و) الرابع العموم بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو :
(زيد نعم الرجل) فآل في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل
الربط ومنه قوله : * وأما الصبر عنها فلا صبرا * .
والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحة جماعة من النحاة ، وذكره في المغني كالمتهبري منه ثم قال : ويلزمهم
أن يجيزوا زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، ونخالد لا رجل في الدار ؛ وخرج المثال والبيت بما هو
مذكور فيه فراجع .

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا مالا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله (إلا في نحو - قل هو الله أحد -)

لا يكون أعرف من المنعوت (قوله إعادة المبتدأ بلفظه) أي ومعناه كما في الأوضح (قوله في مقام التهويل الخ)
أي فوضع الظاهر موضع المضمرة لهذا السبب ، وهو في معرض ذلك جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه
في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، وعند الأخصش يجوز في الشعر وغيره ، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو :
زيد قائم أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد (قوله التهويل) أي التخويف (قوله والقارعة خبره الخ) يجوز
أن تكون القارعة مبتدأ وما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أي شيء هي (قوله
والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدأ) أراد بأعميته منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله فآل في الرجل للجنس
ولما قرره في باب نعم وبئس من أن آل في فاعلهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل أفراده)
أي صادق عليه (قوله كالمتهبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو المذكور فيه) هو أن الرابط في المثال
المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على أنه من الروابط كما أجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى - والذين يمسكون
بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيق أجر المصلحين - وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على
الذين يتقون إلى غير ذلك ، وعلى القول بأن آل في فاعل نعم وبئس للعهد للجنس ، وفي البيت إعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شيء انتهى .

قال الدماميني : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق .

قال ابن الحاجب : وهذا غلط لأننا نقطع أن المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم
ولما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى .

بقي أنه قد يقال العموم باعتبار أنه ليس لأحد عنها صبر .

وفي العيني : والشاهد فيه حيث سد العموم هنا مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ ، لأن قوله فلا صبر نفي أن
يكون لأحد صبر عنها ، وهو عام فصبره داخل فيه .

هذا ، وفي التصريح : والمطرود من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلأنه لا يقال زيد قام هذا ،
والزيدون خرج أولئك ، وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده ، وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص
سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أما العبد فذو عبيدي وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم . وأما العموم
فلأنه لا يجوز زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، ثم أورد البيت وأجاب عنه .



ثما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ في المعنى : أى فلا يحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر ، هذا إن قدر هو ضمير الشأن وإلا بأن قدر ضمير المسئول عنه فالخبر مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل :

وحاصل هذا أنه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود، وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها بذلك ثم يقول وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا الخ ، فإن ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير .

واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفعيم نحو - الحاقة ما الحاقة - لإجازتهم هل زيد أحرز زيد انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات الشيء ، والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل . فاندفع أنه إن كان المراد أنها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فشكل خبر كذلك ليصح الحمل :

والحاصل أن حق الخبر أن يكون صادقا على المبتدأ على معنى أن ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذى يعبر عنه به هو ، وهذا يقتضى اتحادها ذاتا وتغايرها مفهوما ، فإن تغاير الذات ينافى هو هو واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر ، فإن الإسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمة للثنائية المنافية لاتحاد المفهوم على أنه يمكن اختيار الثانى ، وكون كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الأب :

[تنبيه] كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ لفظا وإلا لزم الغاء الحمل متحد به معنى وإلا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ، ويتحد به لفظا دالا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري : أى شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك :

وقال ابن الحاجب : إنه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين : أى وشعري الآن مثل شعري فيما مضى أو لسكل منهما متعلق مغاير للمعلق الآخر نحو - السابقون السابقون - أى إلى الخبرات وإلى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوى حقيقة نحو - وأزواجه أمهاتهم - أى مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام ، أو مجازا كقوله :

ومجاشع قصب خوت أجوافها لو ينفخون من الخوارة طاروا

أى مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ ، أو قائم مقام المضاف نحو - هم درجات عند الله - أى ذوو درجات ، أو مشعر بلزوم حال يالحق مجازا العين بالمعنى نحو : زيد صوم ، جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذو لأنه يصدق على القليل والكثير ، ولا يقال زيد صوم إلا إذا أدمن الصوم ؛ والمعنى نهاره صائم (قوله ضمير المسئول) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أى بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه :

وأجاز الزمخشري أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأبو البقاء أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو ، وتعتبر الأحذية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات : أى لا تركيب فيه أصلا ، وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ، ولم يورد العاطف بين الجملة لكمال الأزواج بينهما فإن الثانية كاللثة للأولى ، وتعريف الصمد مع تنكير



قال الدماميني تبعاً للمرادى : والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة » .
(و) يقع الخبر أيضاً (ظرفاً) زمانياً أو مكانياً حالة كونه (منصوباً) لفظاً بما تعلق به (نحو : والركب أسفل منكم) والرحيل غدا .
(و) يقع أيضاً (جاراً ومجروراً) منصوباً أيضاً محلاً بذلك (كالحمد لله) رب العالمين . وشرطهما أن يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك .
ولما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة قال (وتعلقهما) حيثئذ إما (بمستقر) ونحوه إما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الأفراد . وصححه في الأوضح ورجحه ابن مالك بأمور :

أحد لعلمه بصحة حديثه بخلاف أحديته (قوله والتحقيق أن مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن إذ من المعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ ؛ ولا يخفى أن المصنف لم يمثل إلا بها ولم يذكر الشارح مثلاً غيرها ، فلا وجه لإيراد الشارح هذا التحقيق عند أهله .
هذا ، ويمكن الاعتداد بأنهم نظروا للأصل فأطلقوا أنه جملة باعتبار أنه مركب إسنادى غايته التجوز (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به في المعنى أن الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلاً (قوله ويقع الخبر) أى في الظاهر .

قال بعضهم : تسمية الظرف والمجرور خبراً مجاز لأنه ليس نفس المبتدأ ولا مشبهاً به المبتدأ ولأن الظرف ليس بمرفوع انتهى . وقد يقال إنه حقيقة اصطلاحية لكانته لا يناسب اعتماد المصنف أن الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضاً) أى كما يقع جملة (قوله منصوباً) قيد بذلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفاً لا ينفك عن النصب لثلاث يتوهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً ، فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى ليحتزل عن المرفوع ، فإن فيه تفصيلاً طويلاً ولذا تركه في هذا المختصر وسنبيته (قوله لفظاً) أى إن كان معرباً فإن كان مبنياً كان منصوباً محلاً (قوله بما تعلق به) وهو الأصح . وقيل الناصب له المبتدأ وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبأنه يلازم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل بالخالفته . ورد بأنها معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة ، لأن العامل المنطقي شرطه أن يكون مختصاً بالمعنى الأضعف أولى (قوله منصوباً أيضاً محلاً بذلك) أى بما يقع فيه ، والتحقيق أن الذى في محل نصب هو المجرور وحده لأن الجار هو الموصول للعامل إليه كالمهزلة والتضعيف لهما كان المهزلة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً منه كالجزم من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل نصب (قوله كالحمد لله) توهم بعضهم أن الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلاً بناء على عمل الظرف وإن لم يعتمد ، وأن الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد ، وبعضهم أن المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما في قولك أعجبني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أى في الموصول والتقييم بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ، ومن قوله ولا يبتدأ بنسكرة إلا إن عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة ، وكأنه لذلك حذف المصنف هذا التقييم هنا بخلافه في الموصول (قوله فلا يجوز زيد أمس الخ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص : أى سافر أمس ورائك بك ، لسكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الإخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نية به على أن تعبيره بمستقر للتشليل لا للتقييم (قوله بأن المحذوف هو الخبر) هو الأصح . وقيل الخبر هو الظرف والمجرور



منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله * فأنت لدى بمجوحة الهون كائن * ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

ومنها أن الفعل المقدر جملة بإجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه .
ومنها تعيينه اتفاقا بعد أما وإذا الفجائية لامتناع إيلائهما الفعل (أو) بـ (استقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور . والأصل في العامل أن يكون فعلا ، ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة .

قال في المغني : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، ثم قال :

والعامل صار نسيا منسيا . وقيل مجموعهما لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا .

وقال شيخ الاسلام : الخلاف لفظي لأن القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود (قوله منها أن اجتماع الخ) لك أن تمنع دلالة هذا على الأولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بمجوحة الخ) عجز بيت صدره :

* لك العز إن مولاك عز وإن يهن * والهون بالضم الهوان والذل ، وبمجوحة الشيء بجاءين مهملتين وباعين مضمومتين وسطه .

قال الدماميني : ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا أنه متعلق بكائن إلا أن كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت .

قال الشمي : الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذي يقدر انتهى : وهذا لا يدفع كلام الدماميني لأنه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقضي للرسوخ وعدم التزلزل (قوله لامتناع إيلائهما الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدرا ، ورد بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين إما والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ، لأنه لازم الحذف وهم يفتخرون في المقدرات مالا يفتخرون في الملفوظات كما أجاب به الزعفراني ابن جني لما أجاز النصب في فإذا زيد ضربته .

وقال له ابن جني : يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل ، وإنما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بأن يقال أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في إذا (قوله والأصل في العامل أن يكون فعلا) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضي صاحبا وزمنا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق ، وليس في الاسم إلا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لأن المسألة متجاذبة الأطراف لأن أصالة أفراد الخبر وأصالة الفعل في العمل متقابلان ، وتعين الاسم بعد أما وإذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح واحد منهما مرجحا . وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد أن ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه : وإذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل في الصلة



وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال (مخذوفين) وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الأوضح لا الظرف ، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذا . وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون إلا كوناً مطلقاً وبه صرح في التسهيل .

قال في المغنى : وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص للدليل ويجوز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لى بكذا : أى من يتكفل لى بكذا ، وقوله تعالى - الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى - أى مقتول أو يقتل ، والأصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها . وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى إيجابه ، وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ .

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني مما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغولا ناقصة وإلا لسكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات :

[فائدة] اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر يفتح التام ، ويلغو ، فالمستقر ما كان متعلقه

(قوله وإن جهلت المعنى الخ) معنى كلام المغنى كما يعلم بمراجعته إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد الماضي والحال أو المستقبل ، وليس معناه إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل ، وبه يعلم ما في كلام الشارح .

هذا ، وقال الدماميني : كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذى هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا إلا تهافت . قال الشمني : لتهافت لأن تقدير الوصف إنما هو لصاحبه للأزمنة كلها دون غيره انتهى . بقى أن كلامهما يقتضى أن المراد بالحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال : الحال الذى هو أحد الأزمنة وهو ما جنح إليه الشهاب القرافي وبني عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن . والحق كما نبه عليه التقي السبكي أن المراد به حال التلبس فلا إشكال في كلام المغنى (قوله وجوبا) لقيام القرينة وسد الظرف مسدده (قوله إلا شذوذا) منه * فأنت لدى بجوحة الهون كائن * (قوله ويجوز حذفه حينئذ) أى حين الدليل قال فيه : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل (قوله وقد يعرض الخ) فالأول نحو : فى الدار زيد ، لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ . والثانى نحو إن فى الدار زيدا ، لأن إن لا يليها مرفوعها ، وهذا ما ذكره فى المغنى فى الباب الثالث لكنه رجع عنه فى الباب الخامس فقال ؛ وكنا قدمنا فى نحو : فى الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل فى الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول إلا أن يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله ويلزم من قدر الخ) لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر ، لأن العلة فى امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلا فى باب المبتدأ هى خشية التباس الإسمية بالفعلية . وذلك مع التلغظ لا مع الحذف والتقدير . وأجيب بأن المقدر عندهم فى حكم المفعول فامتنع المقدر وإن كان علة المنع لا توجد فى المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات)



غاما واجب الحذف نحو - وعنده علم الساعة - واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام والتعود سواء وجب حذفه نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز نحو : يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت . ووجه تسمية الأول مستقرا والثاني لغوا أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذف الصلة وهي فيه اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك . ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى كأنه ألغى ولم يعتبر اعتبار الأول . قاله الدماميني .

[قاعدة] كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به أو مقدرًا ، والمقدر إما واجب الحذف أولا ،

قال شيخنا : لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو مذهب البصريين . وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر أن الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر أنه يلزم تفرغ العامل من الضمير وهو ممنوع ، لأننا لا نسلم امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ إلا أن يقال إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ، ويحتمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ، ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل لأنه أمر اعتباري تقديري غير مستمر (قوله لاستقرار الضمير فيه) قضيته أنه لا يسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو : زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه ، لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه إلا أن يريد مامن شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحذر على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو إذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهومًا منه وإن كان كونا خاصا ، وعلله بأنه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزائد) أي حقيقة أو حكما فشمع الباء ومن في - كفى بالله شهيدا - وهل من خالق غير الله - ولعل في لغة عقيل نحو :

* لعل أبي المغوار منك قريب * ولولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه أن لولا جارة للضمير ، وإنما لم يحتج الزائد للمتعلق لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحرف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا مما يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن ، وحيثما فوضع المجرور نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب في قام القوم إلا زيدا، وترك عدكاف التشبيه من ذلك، وإن قال الأخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشيء لأنه إذا قيل زيد كعمرو ، فإن قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو فعلا مناسبًا للكاف وهو أشبه فهو متعدد بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغنى .

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه) كقوله تعالى - أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم - أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى - وهو الذي في السماء إله - أي وهو الذي هو إله في السماء في السماء متعلقة بإله ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو بما يشير إلى معناه) عبارة المغنى : أو بما فيه رائحة الفعل كقوله : أنا أبو المنهال منك في بعض الأحيان . وقوله : * أنا ابن ماوية إذ جد النفر * فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد



وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المغني (ولا يخبر بـ) اسم (الزمان عن) المبتدأ الجوهري المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو : نحن في شهر كذا ، أو في زمان طيب . وفهم منه أن المسكان يخبر به عن الجوهر نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المعنى نحو : الخير عندك . وأن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو : الصوم غدا وإلا فلا لعدم الفائدة .

(و) أما نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر ، وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث إنه يحدث في وقت دون آخر .

(قوله في ثمانية مواضع) أحدها : أن يقعا صفة نحو - أو كصيب من السماء - الثاني : أن يقعا حالا نحو - فخرج على قومه في زينته - فلما رآه مستقرا عنده - فعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص : الثالث : أن يقعا صفة نحو - وله من في السموات والأرض - الرابع : أن يقعا خبرا . الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو - أفي الله شك - . السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقوله لمن ذكر ماتقادم عهدته حينئذ الآن ، وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن . السابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو : يوم الجمعة صمت فيه . الثامن : القسم بغير الباء نحو - والليل إذا يغشى - وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ، ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أي منصوبا كان أو مجرورا بـ في بل أو مرفوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا ، وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أي عن اللفظ الدال عليه ، والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهري هنا ما اشتهر استعماله فيه في الألفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص ، لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ، والتعليل بعدم الفائدة إما بناء على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام أو بناء على أنه يعتبر في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصد إفادته والذوات التي لا تتحدد لكونها معاومة الوجود في سائر الأزمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بأن اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها إذ قد ينتفي الاجتماع فيه بنحو موت البعض . وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني : لا أدري كيف يصبح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى . وقيل وجه العموم صلاحية نحن لسكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر . وقيل شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ، ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقربة جالية أي داخلون في شهر كذا ، هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناظم مانصه : سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعين في ؟ فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز ، لأنهم مثلوا بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر في (قوله وفهم منه أن المسكان إلى قوله وهو كذلك) أي إن أفاد فإن لم يفد الإخبار بالمسكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو :



ولما كان من المبتدأ مالا خبر له لأنه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نبه عليه بقوله (ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) يكتفي به فاعلا كان أو نائبه . والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم

زيد مكانا والقتال مكانا ، وإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو : القتال زمان أو حين امتنع ، ولهذا قال الشاطبي : التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ويفيد الإخبار به عن المعنى ، وأن اسم المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنى . هذا ، وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كالألوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات ، وكذا الطعوم الأصلية . وقد يعرض للشئء طعم ولا يستمر فينبغي جواز الإخبار عنه بالزمان ، وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان ليزولان ، والحركات التي لا تستمر لها فينبغي جواز الإخبار عنها بالزمان . وشمل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الإخبار عنها بأسماء الزمان ، والأولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والأضحى الرفع لغلبتها في معنى الأيام ، ويجوز النصب نظرا للعمل كالاتحاد والسكون والعود بخلاف مالا يتضمن العمل كأحد فيجب فيه الرفع ، ولا يجوز النصب لأنه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم ، وأجاز الفراء وهشام النصب لتأولهما اليوم بالآن فعنى اليوم الأحد الآن الأحد والآن أعم فصحح أن يكون ظرفه .

قال أبو حيان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أول السنة المحرم .

[فائدة] إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نسكرة رفع غالبا نحو - وحمله وفصاله ثلاثون شهرا - أو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بنى خلافا للكوفيين ، وإن كان الزمان معرفة نحو : الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا . وأوجب الكوفيون النصب وإن وقع لا في الأكثر فالأغلب نصبه أو جره بنى وفاقا معرفا كان الزمان أو منكر نحو : الخروح يوما أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة . وأما - الحج أشهر معاومات - فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ، وربما رفع نحو - موعدكم يوم الزينة - وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو : زيد عندك امتنع رفعه ، وإن كان متصرفا وهو نسكرة فالرفع راجح نحو :

أنت منى مكان قريب ودارك منى يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ : أى مكانك منى مكان قريب . أو من الخبر : أى أنت منى ذو مكان قريب ، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيد خلفك ، ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين مقدرا لإضافة بعد إليه نحو : زيد منى يومان أو فرسخان . وأما المبهم نحو أنت منى زمان فلا يجوز رفعها ولا نصبها ، وكذا المختص نحو : زيد دارك أو بستانك ، وغير المتصرف نحو : ضحوة يازم النصب على الظرفية ، ويتعين النصب في نحو : أنت منى فرسخين أى من أشياء ماسرنا فرسخين ، وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على المحذوف ، وأنه يازم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أورده ، وإن أردت تفصيل المقام فارجع إلى الرضى وشرح التسهيل (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لاسمى الفاعل والمفعول ، ومثال الصفة المشبهة : ما أحسن وجهه ، ومثال اسم التفضيل : ما أفضل منك أحد ،

المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (معتمد) ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع (على) أداة (استفهام) حرفا كانت أو اسما (أو) أداة (نفي) كذلك أو فعلا فلاستفهام بالحرف نحو :
* أقاطن قوم مسلمي أم نووا ظعننا * وبالإسم نحو : كيف جالس العمران (و) النفي بالحرف نحو (مامضروب العمران) وبالفعل نحو : ليس قائم الزيدان ، ومنه نحو غير قائم الزيدان ، ومنه قوله :
غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو : إنما قائم الزيدان ، ولا فرق في المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله * خليلي ما واف بعهدى أنتا * وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة ، واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ، ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا أولا ، فإن تطابقا لإفرادا نحو ، أقائم زيد ،

وهل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره ؛ ومثال المنسوب : ما قرشي أبواك وأقرشي أبواك : والمعنى أمنسوب إلى قریش أبواك (قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع) هذا ما رجحه في المعنى : وقيل هو شرط للعمل (قوله حرفا كانت أو اسما وقوله أو أداة نفي كذلك) أي حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة ، وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أقاطن الخ) صدر بيت عجزه : * إن يطعنوا فمجيبي عيش من قطننا * والقطن الإقامة والظعن الرحيل . والظاهر أن العطف في أم نووا من عطف الفعلية على الإسمية ، والشاهد ، في البيت ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسمها وفاعله سد مسد خبرها . وفي شرح العمدة أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر لأنه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الأسماء كما لا تعمل في الفعل ، ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء لأنه من عوامل الأسماء لا أنه معنى فأشبهه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل أيقوم زيد فجاز أن يعمل فيه (قوله غير مأسوف الخ) قائله أبو نواس ، وغير مبتدأ وهو في معنى النفي والوصف بعده مخصوص لفظا بالإضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن ، والنائب عن الفاعل الظرف ، وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت إعرابان آخران ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه :

* إذا لم تكونا لي على من أقاطع * والشاهد في أنها لسده مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى - أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم - مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على أنه فاعل به ، لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن المثني بالواحد ، وفي الآية إلى فصل العامل من معموله بأجنبي انتهى . وأجيب عن الأول باحتمال أن يكون أنها مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله : ما واف بعهدى ، والتقدير أنتا يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما أحد واف بعهدى . وعن الثاني بأن عن آلهتي متعلق بمحذوف ، والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهتي . وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما صرح في الأمالي من أن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا كما مر (قوله شرط لازم الخ) جوز الأخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما أوهم الخ) منه قوله :

خير بنو هب فلاتك ملغيا مقالة لبي إذا الطير مرت



جاز في الوصف وجهان الابتدائية والخبرية إلا في نحو : أقام اليوم امرأة فيتعين الأول ، وهذا يقدح في قولهم إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلياس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره وإن تطابقتا تثنية وجمعا نحو : أقامان الزيدان وأقامون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير ، وإن لم يتطابقتا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا أو فائبا عنه مغنيا عن الخبر . والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر .

فخبر مبتدأ وبنو لوب فاعل به لاخبر وإلا لزم عدم المطابقة ، وتأويله أن فعلا يستوي فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى - والملائكة بعد ذلك ظهير - (قوله الابتدائية) أى فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر ، وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخر (قوله إلا نحو في الخ) لأنه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرفع للضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز ، وأفهم الحصر أنه لا يتعين في - أراغب أنت عن آلهي - خلافا لمن عيته ، وعلة بأنه على الثاني يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف بأجنبي لأن اللزوم ممنوع كما عرفت ، ولا في أقام رجل كما قيل لأنه على الثاني يلزم وقوع النسكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لأن الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا يقدح الخ) أى جواز الوجهين . وأجيب عن القدح بأن اللازم هنا الإجمال لا اللبس لأن كلا الوجهين هنا مخالف للأصل لأن جعل المبتدأ مسندا وتأخيره بخلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زيد فإن كون زيد فاعلا موافق للأصل فسبق الذهن إليه فيحصل الالتباس . وأورد أنهم أجازوا في جئت أنا وزيد وجهين مع أن أصل الواو أن تكون للعطف . وأجيب بأن الحمل على الوجهين إنما يمتنع إذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف . واعترض بمثل جئت أنا وموسى . وأجيب بتقييد المسألة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو . وأجاب بعضهم عن القدح بأنه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لأجلها ، وفي أقام زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه . فإن قلت ضرورة حاصلة في أقام زيد .

قلت : لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقام (قوله وجمعا) أى جمع تصحيح كما يدل عليه المثال . ونص الشاطبي على أن جمع التفسير مثله . وقال السيوطي : الجمع المكسر كالمفرد ، وكذا الوصف المنطوق على المثني والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو : أجنب الزيدان (قوله على اللغة الفصحى) احترازا من اللغة الضعيفة وهي لغة أكلوني البراغيث فإنه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان ، فن أطلق التعمين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) ونحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ .

قال المصنف في حواشي ابن الناظم : وجه الامتناع أن الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ، ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خير منه أبوه ومفسر الضمير موصوف مقدر انتهى . ويلزم على ما جوزه الإخبار عن النسكرة بالمعرفة في غير ما استثنى إلا أن يجاب بأن ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جاز في أقام أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم (قوله وقد يتقدم الخبر) أى في الحال أو الأصل ، ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء وإطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالأفراد والجملة كما أشار إليه الشارح بقوله وإن اختلف الجنس ، ولو قدمه على قوله على الأصح كان أولى ، ومقابل الأصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الأول مبتدأ وهو (٣٢ - يس - فاكهي - أول)

(وقد يتعدد الخبر) جوازا على الأصح لأن الخبر كالتعبير فجواز تعدده وإن اختلف الجنس نحو - فإذا هي حية تسمى - والتعدد على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد الخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاختصار على كل واحد من الخبرين أو الإخبار نحو : زيد فقيه شاعر كاتب فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا .

ثانيها : أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو : هذا حلوا حامض ، ولا يجوز في هذا العطف لأن مجموعهم بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز "خلافاً لأبي علي ، ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما وتقدمهما عليه على الأصح .

ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه إما حقيقة نحو : بنوك فقيه وشاعر وكاتب ، وقوله : يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي علي (قوله - فإذا هي حية تسمى -) يجوز أن يكون جملة تسمى صفة للحية (قوله ثانيها أن يتعدد الخ) ضابط هذا النوع أن لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك للأبلاق هذا أبيض أسود لأنه لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ أى حقيقة إذ لو أريد صحة الإخبار ولو مجازا خرج نحو : هذا حلوا حامض عنه . وقضية ذلك امتناع العطف فيه ، لسكن صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصرحه أيضا بأنه مثل قولك هما عالم وسجاهل بل قضية وجوب العطف .

وقال السيد : إن نظر إلى تأويله بالأباق كان الأولى تركه أى العطف ، وإن نظر إلى أن الخبر والمبتدأ متعددان معنى : أى بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أن يرقى به (قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد) إن قلت : إذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلوه كل منهما على انفراد من الضمير فلزم خلوه الخبر المشتق عن الضمير على أنه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان . أجيب بأن في كل منهما ضميرا استحقته المجموع كما أجرى على كل منهما إعراب استحقته المجموع دفعا للحكم لأن المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكماً ، وبأن في كل منهما ضميرا صرح به الرضى وغيره .

ونقل عن أبي علي أن المتحمل للضمير هو الثاني لأن الأول نزل من الثاني منزلة الجزء . وفي المقام تطويل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه .

ونقل عن الأنخفش جواز الصفة على معنى حلوفيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو : مررت بالضارب القاتل . ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف ، ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين (قوله إذ المعنى هذا مز) أى بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا يمتنع توسط المبتدأ الخ) أى لسكون مجموعهم بمنزلة خبر واحد لسكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لأن بعض الكلام لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر ، وأما كونه سببا لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر ، وإنما علله بعضهم بأن الرمان حلوا حامض جار مجرى المثل (قوله نحو بنوك الخ) اعلم أن تعدد الصاحب حقيقة له صورتان : إحداهما أن يكون أسماء متعاطفة ، الثانية أن يكون مثنى أو مجموعا فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو . قالوا : ولا يجوز غير ذلك (قوله يداك الخ) أفشده



أو حكما نحو - إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر - وهذا يجب فيه العطف. وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني. وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الواحدة لا يقال إلا مجازاً فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم إلا أن يريد إجماع من تقدم.

[فائدة] إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان : أحدهما أنه تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبراً لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعدها : وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوه نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم : والمعنى أبو أخى خال عم زيد قائم . والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتالو متلوه نحو : زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه . والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد : وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وإنما وضعه النحاة للاختبار والتعريف قاله أبو حيان :

واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى

الخليل : وقيل إنه لطرفة (قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقاً على الإخبار ، وأن لكل جزء إعراب بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم (قوله لا يقال إلا مجازاً) يوافق ما في الأوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن نحو حلوا حامض في معنى خبر واحد ، وأن قوله يدالك الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو - إنما الحياة الدنيا لعب ولهو - الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الأشموني فقال : أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ . وأما الثاني فهو أن كون يدالك في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحداً أو متعدداً إلى اللفظ لا إلى المعنى : وأما الثالث فلأنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبراً هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر إذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى : وفي الجملة الأولى من الباب الخامس من معنى اللبيب في أثناء كلام مانصه : وأما حينما فتعطف على الحال لا حال انتهى . فاعلمه لا يسلم الجواب عن الاعتراض : الثالث : وأما الجوابان الأولان فإنما يثبتان التعدد مجازاً وليس هو مناط الاعتراض. والحاصل أن الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما في الشرح الخ) الذي في الشرح حكاية على عدم التعدد ، ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفاً من سبق القلم في عبارة الشارح لأنه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ ، لأن قضية الجواب على هذا التقدير أن ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد (قوله والمعنى أبو أخى الخ) في شرح القواعد للكافيجي في زيد أبوه غلامه منطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق. ومن قال في بيان المعنى إن التقدير غلام أبي زيد منطلق فقدسها معنى ونقلها فتأمل انتهى : وقياسه أن ما ذكره الشارح كذلك والصواب زيد عم خالد أخى أبيه قائم ، ولعل وجه ذلك أن الإسناد التام إنما هو بين المبتدأ الأول وخبره بخلاف غيره فإنما فيه إسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله فتأتي بعد خبر الأخير الخ) هذا عبارة التسهيل وقوله لمتلوه لا يفي لفظ بمراده بل لا بد أن يقال وكذا الفعل في الباقي إلى أن تنتهي المبتدآت ، ولكنه ترك ذلك لوضوحه وإشارة إلى أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس ، فلو قيل زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها لم يمتنع ، وكذا أحسنت في دارها إليهما عنده (قوله زيد الأخوان الخ) يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثابتة مركبة منهما وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو : زيد عبده الزيدون ضاربوهما (قوله الأصل في الخبر) أي الأولى (قوله لأنه وصف له في المعنى)



فحقه أن يتأخر عنه وضعاً كما هو متأخر عنه طبعاً :
(و) لسنه (قد يتقدم) عليه حيث لا مانع إما جوازا (نحو : في الدار زيد) أو وجوباً بأن يكون له صدر الكلام إما بنفسه كالأستفهام (و) ذلك نحو : (أين زيد) إذ لو أخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدرية أو غيره نحو : صبيحة أي يوم سفرك ، أو يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو « عندي درهم ولي وطر » إذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة فالنزم تقدمه دفعا للالتباس ، أو يكون المبتدأ محصوراً فيه بإلا لفظاً نحو :

أى غالباً فلا نقض بالمنطلق زيد . والمراد لأن معناه وصف لمعناه لأن المبتدأ والخبر اصطلاحاً لفظ زيد ولفظ قائم مثلاً، ويمكن أن يكون وصف للفظ بصفة معناه المطابق . وأورد أن الدليل جار في الفاعل ولم يقدم . وأجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لسكونه عاملاً في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون المعنوي لأن اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرؤ عليه ، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا في الجملة المركبة منهما تميم الناقض بالكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أى اللائق والمناسب أن يتأخر عنه ذكرها لأن تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أن ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أى من التقديم وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ، وأهل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الألفية (قوله إما جوازا) أى تقديماً جائزاً أو ذا جواز (قوله في الدار زيد) الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون ذلك ، وأن يكون المرفوع فاعلاً لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بأن يكون له صدر الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون مفرداً فلو كان جملة جاز تأخيره نحو : زيد أين أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارته إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين ، لأن ما يقتضيه صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها ، فلا يقال إن من تضربه أضربه وإنما جاز الذي أن تضربه يضربك لأن الموصول لا يؤثر في صلته (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف . لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف ، وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف في الصورة وإنما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام .

بقي أن ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذي له الصدر . وأورد عليه أن قوله إن أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة . وأجاب الرضوي بأن لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى . وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أي يوم سفرك) أى لأن الاستفهام له الصدر والمضاف إليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لتوهم أنه صفة للنكرة) أى ابتداء وإلا فبالنظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر . وجه التوهم ابتداء أن حاجة النكرة المحضة إلى الصفة ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر لتوقف الإخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مختصة كما في نحو : زيد عندك ورجل تميمي في الدار جاز فيه التقديم والتأخير .

فإن قيل مع تقديم الخبر أيضاً يلتبس بالحال فينبغي امتناع التقديم . أجيب بأنه احتمال في غاية البعد فلا



مالنا إلا اتباع أحد عليه الصلاة والسلام ، أو معنى نحو : إنما قائم زيد إذ لو أخر لأوهم الانحصار في الخبر ، أو يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر نحو : على التمرة مثلها زيدا ، أو على مضاف إليه الخبر كقوله * ولكن ملء عين حبيبها * إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) جوازا للعلم به . وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في (نحو : سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ والمسوخ له الدعاء والخبر محذوف (أى عليكم) وقوم خبر لمبتدأ محذوف أى (أنتم) قال ابن إيباز : وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة . وقال العبدى : الأولى الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل : وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم أقوال : ثالثها التخيير .

التفات إليه : وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب القاسمي على المختصر من أن التقديم وإن رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية باق لأن نعت النكرة إذا تقدم كان حالا (قوله إذ لو أخر أوهم الخ) وإنما لم يقدم المحصور بإلا معها وإن انتفى المحذور حملا على المحصور وإنما وطردا للباب (قوله أو يعود ضمير الخ) إنما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور . والمراد متصل بالمبتدأ الذي يمنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل إذ لا يجب التأخير فيه . ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعول وهو على الله بالأجنبي وهو عبده إذ المبتدأ أجنبي من الخبر . وأجيب بأن الفصل بالأجنبي إنما يمنع إذا لم يكن مستقرا في مركزه بدليل أنهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تأخذ أن يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين ، لأن الأجنبي في الوجه الأول مستقر في مركزه بخلافه في الوجه الثاني . وخرج عليه بعضهم قوله تعالى - وهم بالآخرة هم يوقنون - ونازع المهدي في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لسكان أولى ، لأن الضمير في عند هند من يحبها ليس متصلا بالمبتدأ بل بما يتعلق به (قوله على التمرة مثلها زيدا) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر . والظاهر على التمر بلا تاء لأنه تعريف للتمر لا للثمرة الواحدة إلا أن يدعى أنه تعريف للتمر بأنه على كل ثمرة مثلها منه زيدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت انصيب بن رباح الأكبر صدره :

أهابك لإجلالا وما بك قدرة على ولكن

والشاهد في ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل عليه دليل حالي أو قالي ثم السكوية منتقضة بنحو أن يقال أزيد حسن جميل فيقال ما أحسنه وما أحماه ، فلا يجوز أن يقتصر على ما ولا أن تحذف لأن المثل وشبهه لا يغيران لكن الصورة الثانية لانقض بها لأن الحذف بلا دليل ، ولم يذكر الدواعى المقتضية للحذف لأنها وظيفة أهل المعاني (قوله وإذا دار الأمر الخ) إنما جاز في الكلام الواحد أن يحتمل ذلك مع أنه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة أنه لا بد من القرينة المرشدة إليه باعتبار تعارض القرأتين فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف . وبوضوح ذلك ما ذكر في التاخيص في باب الإيجاز في قوله تعالى - فذلكم الذي لمتنى فيه - من أنه يحتمل في حبه لقوله - قد شغفها حبا - أو في إرادته لقوله - تراود فتاها - فلا حاجة لما قيل إنه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لأنها دلت على إرادة غير المراد ، ولا يضر ذلك لأن القرينة أمر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيديويه والملازني إلى أن المذكور خبر الأول وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور إلى عكسه وآخرون إلى التخيير .



وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ ، ولم يذبه عليه هنا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كهررت بزيد الكريم ، أو بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما أو بصريح القسم نحو: في ذمتي لأفعلن : أي يميني ، أو بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل : أي صبري .
وأما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب) أي الحذف (في الخبر) في أربع مسائل :
الأولى والثانية (قبل جوابي لولا) الامتناعية : أي الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول (والقسم الصريح)

وفي المعنى : أن مذهب سيبويه أن المحذوف فيه من الأول لسلامته من الفصل وكان فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه في يازيد زيد اليعملات أن الحذف من الثاني انتهى . وعليه يتخرج قول المنهاج الأذان والإقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا خلاف أن الحذف من الأول في نحو:
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وإن تسكلف بعضهم خلافه ومن الثاني قوله * وإني وقيار بها لغريب * (قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الأصل وإلا فهو في حال كونه خبرا لا يكون نعتا، وإنما وجب الحذف حينئذ لأنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها قبل جعله خبرا وهو إيلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ . وقيل غير ذلك (قوله مؤخرا عنهما) هذا القيد وإن كان لا يضر لسكته غير محتاج إليه إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح القسم نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا في القسم لأنه يقال في ذمتي مال وإنما يتعين له بقوله لأفعلن : وسيأتي أن الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما به . وفي بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى : ثم إن قوله نحو : في ذمتي يقتضي أن للمسئلة أفرادا غير دنا . وظاهر قول الأوضح : وفي قولهم في ذمتي لأفعلن يخالفه ، وإنما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم سد مسده وإن كان ذلك لا يلزم في وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بدلا من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، فأصل صبر جميل فأصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليفيد الدوام والثبوت . وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب وإجراء لحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية (قوله كصبر جميل) أي بناء على أن المحذوف المبتدأ وقيسل المحذوف الخبر . والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول . وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا المذكورة في النسكت وغيرها (قوله في أربع مسائل) أي على ما في كلام المصنف : وبقي صور أخرى ذكرها المنسكت وغيره منها خبر من في حكاية النسكات إذا لحقتها علامة الإعراب في الاسم ، فقيل منو ومنا ومنى فتلك العلامة دليل الإعراب في الاسم السابق ، ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما ، فلا يقال منو الرجل بل منو أو من الرجل ، ويلغز في هذه المسألة فيقال ما الذي يبني وفي آخره دليل الإعراب . وقد أشار إلى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسي في نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها في بيت واحد وهو :

ما حرف إعراب بمبني وقد ناب عن اسم حل في المسكان

(قوله الامتناعية) احترازا عن التحضيضية فائدته التنبيه على بيان الحيل الذي يقع فيه المبتدأ المذكور وإلا فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال فلا حاجة للاحتراز . وما ذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراء أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى .



وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو : لعمرك وأيمن الله وأمانة الله ، بخلاف غيره نحو : علي عهد الله فلا يعلم ذلك إلا بقريئة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ، ومحل وجوب الحذف

قال الرضى : وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال :

قالت أمامة لما جئت زأرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لأدر درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرا مخلود

أى لولا الحد وهو الحرمان (قوله لعمرك) الأصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفنا ومعناه البقاء ، قال في القاموس : العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمرى . فإن قيل حكم الفقهاء بأن لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية . قالوا : والمراد من العمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات . أجيب بامكان الجمع بأن مراد التجويز بصراحة العمر إشعاره بالخلف مطلقا وعدم استعماله إلا فيه وإن لم يعتد به شرعا إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفي كونه يمينا معتادا به شرعا على الإطلاق :

والخاص إذ لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف إلا أنه لا يعتد به شرعا .

[تنبيه] عمرك في قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مصدر مخذوف الزوائد والأصل تعميرك الله ، والاسم الشريف إما منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله ، والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته عمرت قلبك وإما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب . ووجهه أن المصدر أضيف إلى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لأنه فاعل (قوله وأيمن الله) بفتح همزة أيمن وضم ميمه وفيه لغات أخرى من اليمن وهو البركة . ونظر بعضهم في هذا المثال إذ لا يتعين كون المخذوف فيه الخبر لجواز أن يكون المبتدأ هو المخذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء اهـ ويوجب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده وإن اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب . وقول الناظر لمكان اللام فيه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في : أم الخليلس العجوز (قوله وأمانة الله) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كأنها أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها إليه (قوله نحو : عهد الله) فإنه يستعمل غير قسم نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، وعهد الله إيضاؤه وإحماؤه ومنه - ولقد عهدنا إلى آدم - وكلامه الذي يوحىه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به ، وعليها فعهد الله من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لاصوره فقط : وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله : أى أقسمت له بعهدة فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف) فتقول على عهد الله لأفعلن "كذا وعهد الله لأفعلن" كذا . ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظه مسده . ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لسكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة . وقضية إطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بما موضعه غيره الوجوب في عهد الله لأفعلن "لأن الجواب في موضع الخبر ، ويجب أيضا بأن المصنف لعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير . متعينا لسكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لأفعلن فإن الجواب فيه متعين لذلك الموضع لجواز أن لا يستعمل عهد الله قسما ، وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا إذا

في الأولى إن تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا، وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو: لولا زيد لأكرمك: أي لولا زيد موجود فإن تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدأ جاز الحذف إن دل على الخبر دليل وإلا وجب ذكره نحو: « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام هدمت السكينة » .

(و) الثالثة قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سيأتي ، أو مضافا إلى المصدر المذكور نحو: أكثر شرابي السوق ملتوتا ، أو إلى مؤول به نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما . ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين ،

كان كونا خاصا ، وفي الواو التي ليست نصفا في المعية نحو: زيد وعمرو جا آني معا (قوله على نفس المبتدأ) أي وجوده إذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي لا يخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الأفعال العامة التي لا يخلو عنها فعل والمقيد هو السكون الخاص كقيام وحدثة عهد، ولعل المصنف لم يقيده هنا بالسكون المطلق وإن قيد به في الأوضح لأنه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل السكون الخاص مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد إيانا: أي موجودة (قوله فإن تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب أنه هنا وفيما مر تعلق الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ ، لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ، ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا . وفي ههنا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقيل الحال) لا فرق فيها بين أن تكون اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا ، أو جملة اسمية ؛ سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا) وهل يجوز إتيان هذا المصدر بالتوابع نحو: ضربني زيدا كله أو ضربني زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهدا . وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الإتيان مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهل يجوز إدخال كان الناقصة عليه نحو: كان ضربني زيدا قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز وابن عصفور المنع . ووجهه أن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه خبر كان قبيل (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال . وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو: قيام زيد ضاحكا ، وكونه فاعلا ومفعولا نحو: تضاربنا قائمين ، ولا يتجه أن الإضافة إلى الفاعل والمفعول معا لا تمكن لأن المراد بالإضافة النسبة . وشمل أيضا نحو: ضرب زيد عمرا قائما بلا إضافة . وأورد على الضابط المذكور ضربني قائما شديد فإن المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال لأنه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله أو مضاف إلى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا إلى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل أو كل للجمع (قوله أخطب ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور التقدير أخطب أكوان الأمير ، وإنما قدرناه بالأكوان لأجل إضافة أفعال التفضيل ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه فلا بد من تعدده ، ولا يقدر بين ما والمصدر شيء ، وبعضهم يقدر بينهما وهي شيئا ، وبعضهم يقدر مخلوفا : أي أخطب أزمان كون الأمير قائما . وقيل مانكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي يكون الأمير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف مخلوفا . والتقدير أخطب شيء يكون الأمير فيه خطيبا إذا كان قائما ففيه الذي قدرته خبر يكون والهاء من فيه هـ العائد إلى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم إلى الخ) سواء تعدى المصدر أم كان لازما . وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمرة . وقيل

وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديدا : وأما قولهم حكمتك مسمطا : أى حكمتك لك مثبتا فشاذا :

(و) الرابعة (بعد واو المصاحبة الصريحة) فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية كما سياتى ، فإن لم تكن نصا فيها كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانها بما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاضطحاب :

يجوز إذا كانت من مضمرة وعليه الكسائى وهشام. وقيل يجوز إذا كان المصدر لازما (قوله وتوسط معمولها الخ) عليه البصريون والكسائى نحو : ضربى زيدا فارسا راكبا ، وإنما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء (قوله لا توسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو : ضربى ملتوتا السويق ، وهذا ما عليه الكسائى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه لا فى مفسره فإنه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو : ضربى زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لأنه من جملة المصدر بخلاف ما إذا كان كاملا فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيدا شديدا فلا يصح النصب على أنه سد مسد الخبر ، لأنه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتهم أنه خبر لا حال ، ولأن شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتمتع برفعه ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظا به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى ووصف الضرب بالشدة ، وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان ، وفى مثال الشارح نظر لأن شديدا وإن كان صالحا لأن يكون خبرا عن ضربى لامتنيته لصلاحيته لسكونه حالا من ضمير زيد ، وقد مثلها ابن مالك بقول الراجزة * ما للجمال مشيها وثيدا * وقولهم : حكمتك مسمط : والأولى فى مثله أن يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ، ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال فى الصورة الأولى اختيارا وهو كذلك ، وإذا اضطرب إلى الرفع رفع لاعلى أنه خبر ضربى بل خبر مبتدأ محذوف فإذا قيل ضربى زيدا قائم فالقدير ضربى زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر :

وجوز الأخصش الرفع بعد أفعل مضافا إلى ما الموصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان أو يكون الأمير قائم ، ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان : أحدهما إضافة أخطب مع أنه من صفات الأعيان إلى ما يكون وهو فى تأويل الكون . والثانى الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع أنه من المعانى لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه والحامل على ذلك قصد المبالغة. وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا ، وحينئذ فعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافى أنه يجوز مجازا ، لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ماوجه الاختلاف فيه وماوجه المنع فى المصدر الصريح وإن لم يوجد مجاز لأن باب المجاز لا حجر فيه ، ولا يشترط السماع فى شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المداز على تحقق العلاقة المعبرة (قوله فشاذا) وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستمر فى الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكافت المضاف إليها فى حكمتك لأن الذوات لا توصف بالتنفيذ (قوله الصريحة فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية) الظاهر أنهم أرادوا بالصريح والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لامتني النص المشهور وإلا فالواو فى مثاهم (٣٣ - يس - فاكى - أول)

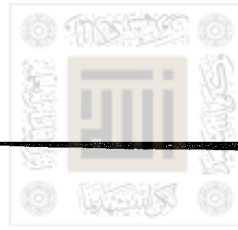
وأشار إلى أمثلة ماتقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله (نحو - لولا أتم لسكنا مؤمنين -) فأنتم مبتدأ والخبر محذوف : أي صاده تمونا بدليل - أنحن صددناكم - وهذا كما ترى مما يتعلق فيه الامتناع على النسبة ، وقد تقدم أن حذف الخبر للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كوننا مطلقا ، وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة عن امتناع الوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ . وإذا قيل لولا زيد لأنتيك لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو (لعمرك لأفعلن) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف : أي قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده ، وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل في القسم مزادا به الحياة (و) نحو (ضربني زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب ، وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر ، والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام ، وإنما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأمرين : أحدهما لالتزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون ضربي زيدا قائما فلما التزم تنكيره علم أنه لا خبر .

تحتمل العطف . والمعنى كل رجل وضعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك ، وقوله الصريحة صفة الواو أي الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها فهو من باب - عيشة راضية - والمعنى المصرح بها : أي بالواو بأن لا تحتمل غيرها (قوله فالأولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كوننا مطلقا والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا (قوله يسد الجواب مسده) أي وإن كان محذوفا (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لسكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع .

وقال في الفواكه الجنية : فحذف الخبر وهو حاصل للدلالة ظرفه الذي هو إذا أو إذ كان عليه لأن الحال يشابه ظرف الزمان ، ألا ترى أن معنى جاءني زيد راكبا جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطته انتهى . وقال بعضهم : وجه تقدير الظرف دون غيره أن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به . ولعل وجهه أن الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوا إذ وإذا من ظروف الزمان لأن الكلام فيه معنى الشرط لأنه في قوة إنما أضرب زيدا بشرط أن يكون قائما (قوله والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما) هو مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة .

قال الأستاذ الصفوي : وأقول في المثال شبيهة سانحة منذ سنتين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع خبرا فالأصل والأولى أن يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم أطبقوا ههنا على تقدير اسم الفاعل : ويمكن أن يقال إن الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما ، وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ تقدير الصفة .

قال في المغنى : وإذا جهات المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة وإن كان حقيقة في الحال انتهى . ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة قول المصنف في الأوضح وخبر ذلك مقدر بلذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين انتهى : فظهر أن إذ كان لخصوص الزمان الماضي وإذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي نحو - وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض - وإذا ما غضبوا هم يغفرون - وعليه فيقدر



الثاني حال وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »
(و) نحو (كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهي الحرفة سميت بذلك لأنها إذا تركها ضاعت
فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها ، فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف :
أي مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب لقيام الواو مقام مع :

إذا أريد الحال أيضا (قوله الثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) إذ الخبر ليس من مداخل الواو إلا على وجه التشبيه
بالحال على خلاف الأصل كقوله : * فلما صرح الشر فأسمى وهو عريان * (قوله كل رجل وضيعته)
استشكل بأنه لا يصح أن يعود الضمير من ضيعته إلى كل إذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا إلى رجل ،
لذا ليس المقصود أن كل رجل مقرون بضيعة رجل ما ؛ والجواب أن كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة
وضميره ناب عن ضمائر كثيرة فضمير ضيعته لإجمال ضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجملة راجع إلى ظاهر
في ذلك الجملة فكانه قيل زيد وضيعته وهكذا إلى ما لا يحصى :

هذا ، وقال الرضي : والظاهر أن الحذف في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله عنه : أنتم
والساعة في قرن . والقرن : الجعبة وحبل يشد به بعيران ؛ وفيه أنا لا نسلم أنه قصد بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله
في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو ، ولا نسلم أن قوله في قرن خبر بل
حال لبيان مقدار المقارنة على أن الساعة ليست نصا في المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقام مع) هذا
مشكل فإن الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون الحذف واجبا وإنما الخبر هو قولنا
مقرونان الذي قلنا بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شيء يسد مسده ؛ وقال بعضهم : إنما وجب الحذف
لقيام المعطوف لقيام المعطوف مقامه :

قال في القواكه الخفية : واستشكل بأنه من تمة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ؟ وليس لك أن
تقول إن التقدير كل رجل مقترن بضيعة وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين ، لأنه لا يجديك
نقما في وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شيء مسده انتهى ؛ وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني يسد
مسد الخبر من حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هنا الوجه وإن كان لا يسد مسده من حيث أنه خبر
ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه ؛

وقال السكوفيون : الخبر وضيعته لأنه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع ضيعته بدون تقدير
فكذا هذا ، ورفع ضيعته للخبرية لا لسكونها تابعة ، لكن تستحق الواو لأنه الخبر في الحقيقة إلا أنه امتنع
إعراب ما كان حرفا وأجرى على ما بعده ؛ وتحقيق المقام يضييق عنه نطاق الكلام ، والله الموفق لتبيل المرام ،
والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام ؛

[تم الجزء الأول ، ويليه : الجزء الثاني وأوله باب النواسخ]



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

